وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة عمار ثليجي الأغواط
كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية والحضارة
قسم العلوم الإسلامية

الموضوع

أسلوب العطف بين العام والخاص في القرآن الكريم

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث تخصص اللغة العربية والدراسات القرآنية

إعداد الطالب:
بابا عبد الله

لجنة المناقشة:			
الاسم واللقب	الرتبة	الصفة	الجامعة الأصلية
مُحَمَّد ورنيقي	أستاذ التعليم العالي	رئيسا	جامعة الأغواط
مُحَمَّد بن السايح	أستاذ التعليم العالي	مشرفا ومقررا	جامعة الأغواط
مصطفى الشطة	أستاذ محاضر أ	عضوا مناقشا	جامعة الأغواط
علي عدلاوي	أستاذ محاضر أ	عضوا مناقشا	جامعة الأغواط
بولشفار سعاد	أستاذ محاضر أ	عضوا مناقشا	جامعة الأمير عبد القادر
ليلى معاش	أستاذ محاضر أ	عضو مناقشا	جامعة غرداية

السنة الجامعية: 1441هـ/1442هـ-2020/2019

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿إهـــداء و شــكر﴾

أتقدم بخالص الشكر وأوفره وأعلاه إلى ربي وخالقي وسندي، الملك العلام الرحيم الرحمن، شكرا وحمدا يوافي نعمه ويكافئ مزيده.

كما أتقدم بأسمى معاني الوفاء مهديا هذا العمل إلى سيدي وحبيبي مُحَمَّد ﷺ، وآل بيته الطاهرين، وأزواجه أمهات المؤمنين وصحابته الأكرمين، وإلى والدتي العزيزة حفظها الله، ووالدي الموقر المبجل شيخي ومؤدبي سيدي لحسن بن عبد السلام حفظه الله ورعاه، وإلى أستاذي الموقر المحترم: أ.د مُحَمَّد بن السايح جزاه الله عن جهوده في إعانتي على ضبط هذا العمل وإنجازه وعن الإشراف عليه خير الجزاء، وإلى كل أساتذتي في قسمنا المحترم، من رئيس القسم: أ.د مُحَمَّد ورنيقي إلى كل من أفادني ووجهني.

كما أتقدم بالشكر والعرفان إلى كل سلسلة مشايخي الكرام، الذين استنرنا بعلومهم وتأدبنا بأخلاقهم وجميل سمتهم، خاصا بالذكر العلامة المحقق المدقق سيدي مولاي أحمد الطاهري السباعي، وشيخنا الجليل المربي الأديب الأريب سيدي الحبيب آل الحبيب، وشيخنا العلامة الأصولي سيدي مولاي الحاج العلوي، وشيخنا العلامة الفقيه سيدي مولاي عبد الله الطاهري، أطال الله في عمر الحي منهم، وتغمد برحمته ورضوانه المتوفى منهم، وجزاهم عنا خير الجزاء.

وأختم تشكراتي بتقديمها لكل عائلتي وأقربائي وأحبتي وأصدقائي، جمعني الله وإياهم على محبته وطاعته.

ملخص الأطروحة:

أطروحتي الموسومة بـ:**أسلوب عطف العام على الخاص في القرآن الكريم**، ضمن دراسة بلاغية ثم نحوية وأصولية، بمنهج استقرائي ووصفي تحليلي.

تتضمن الأطروحة مقدمة وفصلا تمهيديا ثم فصلين وخاتمة، ففي الفصل التمهيدي نحدد مفهوم مصطلحات عامة تمثل جذورا للموضوع المدروس، فنبين أن العطف بين العام والخاص يحتوي صورتين من صور الإطناب هما عطف العام على الخاص وعطف الخاص على العام، فنظهر في هذا التمهيد باقي صور الإطناب بعد أن نوضح ماهية الإطناب وعلم المعاني الذي هو أحد علوم البلاغة، حيث يمثل الإطناب مقياسا من مقاييسه.

وأما الفصل الأول المعنون بأسلوب العطف بين العام والخاص، فيحتوي ثلاثة مباحث: بلاغي ونحوي وأصولي.

ففي المبحث البلاغي نتعرف على المراد من العام والخاص عند البلاغيين، لنستنتج النسب المتنوعة للخاص في مقابل العام، ونقف عند المفهوم البلاغي لعطف العام على الخاص، ونظيره عطف الخاص على العام، ثم نبرز الأغراض البلاغية التي من أجلها يكون التعبير بهذين الأسلوبين.

وفي المبحث النحوي نحدد مفهوم العطف والعامل في المعطوفين، ونظرة النحاة المختلفة حول هذين التركيبين بالقبول والرفض، والشروط التي اشترطوها للقبول، ونتطرق لتفاصيل نحوية متعددة لها علاقة بالموضوع.

وأما في المبحث الأصولي فنوضح ماهية العام والخاص عند الأصوليين، ونقف عند الصيغ التي جعلوها دالة على العموم، ونبرز معاني أدوات العطف بالنسبة إليهم، انتهاء بقضية تأثير عطف العام على الخاص وعطف الخاص عل العام في عموم العام بالتخصيص من عدمه.

وأما الفصل الثاني المعنون بأسلوب العطف بين العام والخاص في القرآن الكريم، فيتضمن مبحثين، أولهما جامع للنصوص القرآنية المركبة في قالب عطف العام على الخاص، وثانيهما للنصوص المركبة في قالب عطف الخاص على العام.

لنخلص في النهاية إلى جملة من النتائج أهمها:

-أن المراد بالعام والخاص عند البلاغيين مختلف عن المراد بهما عند الأصوليين.

-أن الخاص بالنسبة للعام في ضوء البلاغة ليس ذا معنى موحد، بل يختلف باختلاف السياق، فقد يكون جزءا أو نوعا أو تقييدا أو درجة أعلى أو تأثيرا خاصا ...الخ.

-اختلف النحاة في قبولهم تركيب العطف بين العام والخاص، لتنازعهم في مفهوم المغايرة.

-العطف بين العام والخاص لا تأثير له في عموم العام عند جمهور الأصوليين والأحناف على خلاف ذلك.

-في القرآن الكريم نجد أربع وثلاثين ومائتي (234) موضع لعطف العام على الخاص، ومائتي(200) موضع لعطف الخاص على العام، حسب ما وقفت عليه.

الكلمات المفتاحية:

العطف-العام-الخاص-القرآن الكريم

Abstract:

My dissertation bears the title: **"The Adjunction Style of the Common and the distinguished in the Holy Qur'an"** within a rhetorical, grammatical, and fundamental study, using an investigative, descriptive and analytical methodology.

This dissertation includes an introduction, a theoretical chapter, a practical chapter, and a conclusion. In the introduction, I provide definitions of the key terminology related to the subject; I point out that adjunction (common and distinguished) contains two types of verbosity: 1- Adjunction in which the common noun is the former noun in the conjunction phrase, while the distinguished noun is the latter. 2- Adjunction in which the distinguished noun is the former noun in the adjunction phrase (This type is the focus of my study); Moreover, in the introduction I discuss the other types of verbosity, after defining the verbosity and semantics, which is a branch of rhetoric.

The practical chapter, which bears the title: "The style of adjunction, between the common and the distinguished" includes three sections: rhetorical, grammatical, and fundamental.

In the rhetorical section, I discuss the meanings of common and distinguished in rhetoric. Then, I debate the rhetorical definition of adjunction in which the distinguished noun is the former noun in the adjunction phrase; in addition to the adjunction in which the common noun is the former noun in the conjunction phrase, while the distinguished noun is the latter. Then, I point out the rhetorical purposes of using these styles.

In the grammatical section, I define the adjunction and the agent in the former noun and the latter noun. In addition to the different points of views of grammarians, and the conditions set by grammarians to accept these two structures of syntax. Moreover, I discuss several grammatical details related to the subject.

In the fundamental section, I define the common noun and the distinguished noun according to the scholars of the fundamentals. As well as pointing out the structures set by the scholars to indicate the common. In addition, I discuss the meanings of conjunctions.

The practical chapter, which bears the title: “The style of adjunction between the common noun and the distinguished noun in the holy Qur’an” includes two sections: The first one gathers the Koranic texts that illustrate adjunction in which the common noun is the former noun in the conjunction phrase, while the distinguished noun is the latter. The second one gathers the Koranic texts that illustrate adjunction in which the distinguished noun is the former noun in the adjunction phrase.

At the end I conclude several conclusions. Such as:

- The meaning of common and distinguished in rhetoric differs from its meaning in the science of fundamentals.
- The distinguished for the common rhetorically does not have a unified meaning. It rather differs according to the context. It may be a part, a kind, a higher grade, or a special influence…
- The grammarians differ in accepting the structure of adjunction between the common and the distinguished.
- Adjunction between the common and the distinguished has no influence on the commonality of the common according to most scholars of fundamentals. But Hnafits have different views.
- According to my findings, there are 234 places where we can find adjunction in which the distinguished noun is the former noun in the adjunction phrase, and 200 places where adjunction in which the common noun is the former noun in the conjunction phrase.

Key words:

Adjunction-The common-The distinguished-The Quran

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
إهداء وشكر	أ
ملخص عربي للأطروحة	ب-ج
ملخص إنجليزي للأطروحة	د_هـ
فهرس المحتويات	و_ز
مقدمة	8
الفصل التمهيدي	13
الفصل الأول: أسلوب العطف بين العام والخاص	28
المبحث الأول: العطف بين العام والخاص عند البلاغيين	29
المطلب الأول: عطف العام على الخاص	29
المطلب الثاني: عطف الخاص على العام	42
المبحث الثاني: العطف بين العام والخاص عند النحويين	53
المطلب الأول: العطف عند النحويين	53
المطلب الثاني: العطف بين العام والخاص عند النحويين وشروطه	60
المطلب الثالث: بعض أحكام العطف مما قد يتعلق بالعطف بين العام والخاص	68
المبحث الثالث: العطف بين العام والخاص عند الأصوليين	84
المطلب الأول: العام والخاص	84
المطلب الثاني: معاني أدوات العطف عند الأصوليين	97
المطلب الثالث: أثر العطف بين العام والخاص عند الأصوليين	116
الفصل الثاني: أسلوب العطف بين العام والخاص في القرآن الكريم	124
المبحث الأول: عطف العام على الخاص في القرآن الكريم	125
المطلب الأول: عطف العام على الخاص في الربع الأول	125
المطلب الثاني: عطف العام على الخاص في الربع الثاني	145

المطلب الثالث: عطف العام على الخاص في الربع الثالث	164
المطلب الرابع: عطف العام على الخاص في الربع الرابع	189
المبحث الثاني: عطف الخاص على العام في القرآن الكريم	209
المطلب الأول: عطف الخاص على العام في الربع الأول	209
المطلب الثاني: عطف الخاص على العام في الربع الثاني	225
المطلب الثالث: عطف الخاص على العام في الربع الثالث	235
المطلب الرابع: عطف الخاص على العام في الربع الرابع	249
الخاتمة	267
الفهارس	271
فهرس الآيات	272
فهرس الأحاديث	301
فهرس الأشعار والمتون	302
فهرس الأعلام	304
المصادر والمراجع	309

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا مُحَمَّد وعلى آله وصحبه، أما بعد:

فخير ما تبذل فيه النفوس وتستعمل فيه الأوقات كتاب الله عز وجل، وإن أعظم ما يتشرف به العبد خدمة كتاب الله الكريم، وقد تعددت أبواب خدمته، وإننا نسعى إلى التشرف بخدمته من باب بلاغته وبيانه، فأطروحتي الموسومة بعنوان: **أسلوب العطف بين العام والخاص في القرآن الكريم**، تناقش أسلوبين بلاغيين هما: **عطف العام على الخاص، وعطف الخاص على العام**، وقد أتت جمل قرآنية كثيرة بصيغة الأسلوبين، مما يعني أن معرفة هذين الأسلوبين والاطلاع على أغراضهما البلاغية يساعد بلا شك في تذوق بلاغة آيات كثيرة جاءت بهذين النسقين. وهنا تكمن أهمية هذه الدراسة.

إشكالية الدراسة: هذان الأسلوبان(عطف العام على الخاص-عطف الخاص على العام) وإن كانا ابتداء صورتين من صور الإطناب، الذي يمثل بابا من أبواب علم المعاني، الذي هو أحد علوم البلاغة الثلاثة، إلا أن علوما أخرى لها نصيب من هذين الأسلوبين، فعلم النحو يدرس الأسلوبين بناء على أن تركيبهما بواسطة باب من أبوابه وهو باب العطف، فلا بد من معرفة كيفية العطف في الأسلوبين، وبالأخص ما هي أدوات العطف التي تليق بهما ؟

وأما علم أصول الفقه فله علاقة معهما من وجهين: الأول: مصطلحا العام والخاص، فإنهما يمثلان جزءا مهما من المقاييس الأصولية. الوجه الثاني: وهو أثر الأسلوبين في النصوص، فهل هما يخصصان العام أم لا ؟، وهذا يمثل أهمية كبيرة في علم الأصول.
والقرآن الكريم أيضا له نصيب أوفر من هما، لأن آيات كثيرة كما تقدم جاءت على طريقتهما، فالقرآن الكريم هو مساحة التطبيق لي.
حتى نتمكن من التوسع في البحث لتغطية القضايا التي ذكرت سابقا، لابد من أن نجيب عن التساؤلات التالية: **ما مفهوم عطف العام على الخاص وعطف الخاص على العام؟ وما هي أغراضهما البلاغية؟ وكيف تكون صياغتهما نحويا؟ وما هو أثرهما الأصولي على عموم العام؟ وأين شواهدهما القرآنية؟**

منهج الدراسة: الأطروحة ابتداء دراسة بلاغية لكن تتداخلها متعلقات نحوية وأصولية، ونظرا لطبيعة الموضوع فقد اعتمدت على منهجين علميين هما:

المنهج الاستقرائي: وذلك في عملية استقراء النصوص القرآنية المسبوكة في قالب عطف العام على الخاص، وعطف الخاص على العام، وتتبع كتب التفسير لإبراز ما عده المفسرون من هذا الباب.

المنهج الوصفي التحليلي: وذلك في وصف وتحليل ما يتعلق بأسلوب العطف بين العام والخاص في الجانب البلاغي والنحوي والأصولي.

دوافع الدراسة: من أهم الدوافع التي شجعتني لدراسة هذا الموضوع ما يلي:

_شغفي بالقرآن وعلومه وظواهره وأساليبه.

–الرغبة في التعرف على هذين الأسلوبين البلاغيين القرآنيين، وعلى أغراضهما البلاغية.

–محاولة بيان ما يتعلق بهما في علمي النحو وأصول الفقه.

–إحصاء شواهدهما القرآنية لنتبين قيمة الأسلوبين في تأدية المعنى.

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي:

–التعرف على مفهوم عطف العام على الخاص وعطف الخاص على العام

–إبراز الأغراض والنكت البلاغية الناتجة عن العطف بين العام والخاص

–توضيح الشروط النحوية المطلوبة في تركيب العطف بين العام والخاص

–بيان الأثر الأصولي الذي يخلفه العطف بين العام والخاص في العام

–إبراز الشواهد القرآنية لعطف العام على الخاص وعطف الخاص على العام.

الصعوبات والعوائق: أشد الصعوبات التي واجهتني أثناء بحث هذا الموضوع ما يلي:

–يشكل الأسلوبان تقاطعات بين علوم متعددة، وهي البلاغة والنحو والأصول، ولهذا أجد نفسي مشتغلا بالبحث في تصانيف هذه العلوم الثلاثة، لا سيما وأن البحث في الأسلوبين يختلف باختلاف طبيعة العلم، ففي البلاغة أنظر إليهما كصورتين من صور الإطناب، وفي علم النحو أنظر إليهما كتركيب يأتي بالعطف، وفي علم الأصول أنظر إليهما كمسألة في العموم والخصوص، والصعوبة تتمثل في أن هذا التقاطع قد يؤدي بي إلى ذهول ذهني.

-المساحة الشاسعة للجانب التطبيقي، لأنني أنظر في القرآن الكريم كله باحثا عن الآيات التي جاءت على نسق الأسلوبين، وهكذا يتوجب عليّ النظر في كتب التفسير خصوصا اللغوي منها للوقوف على ما رأوه من الآيات شاهدا على الأسلوبين.

الدراسات السابقة: هناك عدة دراسات تناولت مباحث متعلقة بالموضوع أهمها ما يلي:

-الإطناب في القرآن الكريم(دراسة بلاغية)، إعداد د. مختار عطية، رسالة دكتوراه تناولت بعض الأغراض البلاغية والشواهد القرآنية لمختلف صور الإطناب، بما يتضمن بعض أغراض وشواهد صورتي عطف العام على الخاص وعطف الخاص على العام.

-حروف العطف ودلالاتها بين النحويين والأصوليين، إعداد مُحَمَّد عبد القادر الصديق علي، إشراف مبارك حسين نجم الدين، كلية الدراسات العليا بجامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، رسالة ماجستير، 2014

_العطف وأثره في الأحكام الشرعية (دراسة نظرية تأصيلية تطبيقية)، إعداد نعيم هدهود حسين موسى، إشراف ماهر حامد الحولي، كلية الشريعة والقانون بالجامعة الإسلامية-غزة-، رسالة ماجستير، 2007

الخطة العامة للدراسة: قسمت أطروحتي إلى:

مقدمة: تحتوي على أهمية الدراسة وإشكاليتها ومنهج البحث فيها، وعلى الدوافع المشجعة على الخوض فيها، وكذلك الأهداف المنشودة، وأهم الصعوبات والعوائق، إضافة إلى الدراسات السابقة، وخطة البحث.

فصل تمهيدي: يوضح جذور الدراسة، خاصة في جانب البلاغة، فنتعرف من خلاله على ماهية علم المعاني، وأهم مباحثه، ونعرف الإطناب، ونبرز أهم صوره وأقسامه.

فصل أول: بعنوان: أسلوب العطف بين العام والخاص، يحتوي على ثلاثة مباحث:

-أسلوب العطف بين العام والخاص عند البلاغيين.

-أسلوب العطف بين العام والخاص عند النحويين.

-أسلوب العطف بين العام والخاص عند الأصوليين.

فصل ثان: بعنوان: أسلوب العطف بين العام والخاص في القرآن الكريم ويحتوي على مبحثين:

-عطف العام على الخاص في القرآن الكريم.

-عطف الخاص على العام في القرآن الكريم.

خاتمة.

الفصل التمهيدي

تمهيدا لدراسة الأسلوبين البلاغيين علينا التعرف على المقاييس التي يندرجان فيها، فهما من فروع الإطناب المندرج بدوره في علم المعاني، أي أنه علينا التعرف على ماهية علم المعاني وكذلك الإطناب.وعليه فإن هذا الفصل التمهيدي عبارة عن مدخل لدراسة الجذور البلاغية لأسلوب العطف بين العام والخاص، وفيه مبحثان:

المبحث الأول: علاقة أسلوب العطف بين العام والخاص بعلم المعاني:

كما تقدم فأسلوب العطف بين العام والخاص يتضمن أسلوبين بلاغيين هما: أسلوب عطف العام على الخاص، وأسلوب عطف الخاص على العام. فهما يندرجان ضمن مبحث من مباحث علم المعاني، يسمى بالإطناب.

علم المعاني:

أصل علم المعاني هو نظرية النظم[1] التي وضعها عبد القاهر[2] الجرجاني.[3]

قال القزويني: وهو علم يعرف به أحوال اللفظ العربي التي بها يطابق مقتضى الحال[4].

يتوقف القزويني[5] عند وصف علم المعاني بـ (يعرف به) بدل (يعلم)، بناء على اختيار بعض الفلاسفة تخصيص استخدام مصطلح (يعلم) في الكليات[1] و(يعرف)[2] في الجزئيات[3].

---

[1]نظرية النظم: تعليق الكلم بعضها ببعض، وجعل بعضها بسبب من بعض، يقول عبد القاهر الجرجاني: اعلم أنك إذا رجعت إلى نفسك علمت علما لا يعترضه الشك، أن لا نظم في الكلم ولا ترتيب حتى يعلّق بعضها ببعض ويبنى بعضها على بعض وتجعل هذه بسبب من تلك. ينظر: نظرية النظم وقيمتها العلمية في الدراسات اللغوية عند عبد القاهر الجرجاني، وليد مُحَمَّد مراد، دار الفكر، دمشق، ط 1، 1983، ص 56، وكتاب دلائل الإعجاز، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن مُحَمَّد الجرجاني، ت أبو فهر محمود مُحَمَّد شاكر، مكتبة الخانجي، د ط، ص 55

[2]ينظر: البلاغة فنونها وأفنانها (علم المعاني)، فضل حسن عباس، دار الفرقان، الأردن، ط 4، 1997، ص 87

[3]عبد القاهر الجرجاني: شيخ العربية أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني. ينظر: سير أعلام النبلاء، شمس الدين مُحَمَّد بن أحمد بن عثمان الذهبي، ت شعيب الأرناؤوط-علي أبو زيد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط 11، 1996، ج 18، ص 432-433

[4]الإيضاح في علوم البلاغة، الخطيب القزويني جلال الدين أبو عبد الله مُحَمَّد ابن سعد الدين أبي مُحَمَّد عبد الرحمن القزويني، دار الكتب العلمية، بيروت، د ط، ص 16

[5] القزويني: (666-739هـ) مُحَمَّد بن عبد الرحمن بن عمر، أبو المعالي، جلال الدين القزويني الشافعي، المعروف بخطيب

تفريق الفلاسفة بين العلم والمعرفة على أساس الكلي والجزئي هو أحد أوجه التفريق المتعددة عندهم، لأن هناك من يفرق بينهما بناء على المركب والبسيط، فيقولون العلم خاص بالمركبات والمعرفة بالبسائط، وعليه تقول: عرفت الله تعالى ولا تقول: علمت الله تعالى، لأن لفظ الجلالة (الله) بسيط، وآخرون يقولون إن العلم هو التصديق بالشيء سواء كان ذلك الشيء مركبا أو بسيطا وسواء كان كليا أو جزئيا، وعليه تكون المعرفة مجرد التصور للشيء، ومنهم من يفرق بينهما بناء على نوع الإدراك، فيقولون إن المعرفة عبارة عن إدراك الشيء بعد الجهل به، والعلم هو مطلق الإدراك سواء كان قبل الجهل أو بعده، ولأجل ذلك لا يقال: الله تعالى عارف، بل يقال: الله تعالى عالم[4].

المراد بأحوال اللفظ الأمور العارضة له[5]، وهو ما يشمل أحوال الجملة وأجزائها، فأحوال الجملة: كالفصل والوصل والإيجاز والإطناب والمساواة، وأحوال أجزائها: كأحوال المسند إليه وأحوال المسند وأحوال متعلقات الفعل. وهذه الأحوال هي التي يقتضيها الحال في اللفظ، فهي بعينها مقتضى الحال[6].

إذا تأملنا المراد من أحوال اللفظ نجده هو ذاته مقتضى الحال، وقد أتى في مؤخر التعريف قيد (مطابقة مقتضى الحال)، فنلاحظ تكرارا في القيود، فأحوال الجملة وأجزائها هي ما يقتضيه الحال.

دمشق. ينظر: الأعلام، خير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت، ط 15، 2006، ج 6، ص 192

[1] الكليات: ما لا يمنع نفس تصوره من وقوع الشركة فيه كالإنسان، وإنما سمي كليا لأن كلية الشيء إنما هي بالنسبة إلى الجزئي. ينظر: معجم التعريفات، علي بن مُحَمَّد السيد الشريف الجرجاني، ت مُحَمَّد صدّيق المنشاوي، دار الفضيلة، مصر، د ط، ص 156

[2] ينظر: الإيضاح للقزويني، ص 16

[3] الجزئيات: ما يمنع نفس تصوره من وقوع الشركة كـ (زيد) ويسمى جزئيا لأن جزئية الشيء إنما هي بالنسبة إلى الكلي. ينظر: معجم التعريفات، ص 67

[4] ينظر: شرح رمضان أفندي على شرح السعد على العقائد النسفية، رمضان بن مُحَمَّد الشهير برمضان أفندي، ت مُحَمَّد هادي الشمرخي الماردِيني، مكتبة سيدا، ديار بكر، ص 92

[5] ينظر: المطول في التلخيص، سعد الدين التفتازاني، مطبعة سنده، د ط، 1310هـ، ص 34

[6] بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة، عبد المتعال الصعيدي، المطبعة النموذجية، مصر، د ط، ج 1، ص 35

لهذا يقول عبد المتعال الصعيدي: وبهذا يكون في التعريف تهافت ظاهر[1]، لكن يجاب عن هذا الإشكال بأنه نظر إليها أولا من حيث ذاتها لا من حيث أنها مقتضى الحال، وبعد ذلك قيدها بوصفها أنها مطابقة لمقتضى الحال، ليخرج أحوال الألفاظ التي ليست مما يقتضيه الحال، كالإعلال والإدغام والإمالة والرفع والنصب فإنها من أحوال الألفاظ، لكنها ليست من مقتضيات الحال[2].

وهكذا يخرج بقيد (مطابقة مقتضى الحال) المحسنات البديعية فهي شيء زائد عن مراعاة مطابقة الحال، ويخرج به أيضا علم البيان لأنه لا يتناول أحوال الألفاظ من هذا الباب[3]، فكون اللفظ حقيقة أو مجازا أو كناية وإن كانت أحوالا للفظ يقتضيها الحال أيضا إلا أنه لا يُبحث عنها في علم البيان من حيث إنها قد يُطابَق بها مقتضى الحال، لأنه ما من حال معين يقتضي إيراد تشبيه أو استعارة أو كناية[4].

يخرج علم البيان بقيد (مطابقة مقتضى الحال) لاعتبار آخر يتمثل في أنه علم يعرف به إيراد المعنى الواحد في تراكيب مختلفة بعد رعاية المطابقة لمقتضى الحال ففيه زيادة اعتبار ليست في علم المعاني[5].

مراعاة مقتضى الحال قاعدة أساسية في البلاغة، لأن مواقع البلاغة معتبرة لمواضعها من الحاجة، فهي محور الارتكاز وهو الذي تقوم عليه جميع المباحث البلاغية، لأن مراعاة مقتضى الحال من أخص معاني البلاغة فتدبره وتلك سمة الإعجاز في كتاب الله العزيز[6].

مباحث علم المعاني: تنحصر في ثمانية أبواب[7]:

---

[1] نفس المصدر، ج 1، ص 35

[2] نفس المصدر، ج 1، ص 35، والمطول في التلخيص، ص 34

[3] بغية الإيضاح، ج 1، ص 35

[4] ينظر: المطول في التلخيص، ص 34-35

[5] نفس المصدر، ص 33

[6] شرح رسالة بيان إعجاز القرآن للخطابي، عمر مُحَمَّد عمر باحاذق، دار المأمون للتراث، دمشق، ط 1، 1995، ص 206

[7] ينظر: الإيضاح للقزويني، ص 16

1-أحوال الإسناد الخبري

2-أحوال المسند إليه

3-أحوال المسند

4-أحوال متعلقات الفعل

5-القصر

6-الإنشاء

7-الفصل والوصل

8-الإيجاز والإطناب والمساواة

يبرر القزويني حصر علم المعاني في هذه المباحث الثمانية، بأن الكلام إما خبر وإما إنشاء، والخبر لا بد له من إسناد ومسند إليه ومسند، فأحوال هذه الثلاثة هي المباحث الثلاثة الأولى، والمسند له متعلقات إذا كان فعلا، أو متصلا به، أو كان في معنى الفاعل ونحوه مما يعمل عمل الفعل، وهذا هو المبحث الرابع، والإسناد والتعلق كل منهما إما أن يكون بقصر، أو بغير قصر، وهذا هو المبحث الخامس، والإنشاء هو المبحث السادس، والجملة المقترنة بجملة أخرى فالثانية منهما إما أن تكون معطوفة على الأولى، أو غير معطوفة، وهذا هو الوصل والفصل وهو المبحث السابع، ولفظ الكلام البليغ إما زائد على أصل المراد لفائدة، أو غير زائد عليه، وهذا هو الإطناب والإيجاز والمساواة وهو المبحث الثامن[1].

كما تقدم فإن الإطناب مبحث من مباحث علم المعاني، فما هو الإطناب وما هي أقسامه وصوره؟

المبحث الثاني: علاقة العطف بين العام والخاص بالإطناب:

الإطناب وضعية من الوضعيات الناتجة عن نسبة اللفظ إلى المعنى، وهي ثلاث وضعيات: الإطناب والإيجاز والمساواة.

[1] ينظر: نفس المصدر، ص 16-17

يقول يحيى بن حمزة[1] عن هذا المعنى: اعلم أن الكلام بالإضافة إلى معناه كالقميص إلى قدّ من هو له، فربما كان على قدّه من غير زيادة، ولا نقصان، وهذا هو المساواة، وتارة يكون زائدا على قده وهذا هو الإطناب، وربما نقص عن قده، وهذا هو الإيجاز، فإذن الكلام لا يخلو عن هذه الأنواع الثلاثة[2].

كما يمكننا القول إن الإطناب من نعوت الألفاظ[3]، التي توصف بها، فتوصف الألفاظ إما بالإيجاز أو الإطناب أو المساواة.

لكن من بين هذه الوضعيات الثلاث أو النعوت للألفاظ فإن الاهتمام لدى البلاغيين منحصر في الإيجاز والإطناب، حيث يروهما من أعظم أنواع البلاغة، فقد نقل عن بعضهم أنه قال: البلاغة هي الإيجاز والإطناب[4].

قال الرماني[5]: والإيجاز بلاغة، والتقصير عي، كما أن الإطناب بلاغة والتطويل عي، والإيجاز لا إخلال فيه بالمعنى المدلول وليس كذلك التقصير، لأنه لا بد فيه من إخلال، فأما الإطناب فإنما يكون في تفصيل المعنى وما يتعلق به في المواضع التي يحسن فيها ذكر التفصيل، فإن لكل واحد من الإيجاز والإطناب موضعا يكون به أولى من الآخر، لأن الحاجة إليه أشد، والاهتمام به أعظم، فأما التطويل فعيب وعيّ، لأنه تكلف فيه الكثير فيما يكفي منه القليل، فكان كالسالك طريقا بعيدا جهلا منه بالطريق القريب.

---

[1] يحيى بن حمزة: (669-745هـ) المؤيد بن علي بن إبراهيم الحسيني العلوي الطالبي من أكابر أئمة الزيدية وعلمائهم في اليمن. ينظر: الأعلام للزركلي، ج 8، ص 143

[2] الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، يحيى بن حمزة بن علي ابن إبراهيم العلوي اليمني، ت عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية، بيروت، ج 3، ص 176

[3] ينظر: جوهر الكنز (تلخيص كنز البراعة في أدوات ذوي البراعة)، نجم الدين أحمد بن إسماعيل بن الأثير الحلبي، ت مُحَمَّد زغلول سلام، منشأة المعارف، د ط، 2009، ص 256

[4] ينظر: مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم، أحمد بن مصطفى بطاش كبرى زاده، دار الكتب العلمية، بيروت، ج 2، ص 421

[5] الرماني: (384هـ) أبو الحسن علي بن عيسى الرماني النحوي المعتزلي. ينظر: سير أعلام النبلاء، ج 16، ص 534

ثم يقول: وأما الإطناب فليس كذلك لأنه كمن سلك طريقا بعيدا لما فيه من النزهة الكثيرة والفوائد العظيمة، فيحمل في الطريق إلى غرضه من الفائدة على نحو ما يحصل له بالغرض المطلوب[1].

يشير ابن الأثير[2] إلى اختلاف علماء البلاغة في الإطناب، بأن منهم من جعله كالتطويل، وضرب مثالا لهذا المذهب أبا هلال العسكري[3] والغانمي[4]، وقال إنهما وقعا في الخطأ من حيث لا يدريان[5].

بالنسبة لأبي هلال العسكري إذا نظرنا إلى ما قاله عن الإطناب في الصناعتين، فإننا نجد رأيه في الإطناب على خلاف ما ذكر ابن الأثير، فأبو هلال وهو أيضا في خضم الإشارة إلى مذهبي أهل البلاغة في الانتصار للإيجاز أو الإطناب[6]، بعد أن ذكر وجهة رأي كل مذهب، وقف من المذهبين موقف المنصف المحقق فقال: والقول القصد أن الإيجاز والإطناب يُحتاج إليهما في جميع الكلام وكل نوع منه: ولكل واحد منهما موضع، فالحاجة إلى الإيجاز في موضعه كالحاجة إلى الإطناب في مكانه، فمن أزال التدبير في ذلك عن جهته واستعمل الإطناب في موضع الإيجاز واستعمل الإيجاز في موضع الإطناب أخطأ[7].

---

[1] النكت في إعجاز القرآن، أبو الحسن علي بن عيسى الرماني، (ضمن ثلاث رسائل في إعجاز القرآن للرماني والخطابي وعبد القاهر الجرجاني)، ت مُحَمَّد خلف الله أحمد–مُحَمَّد زغلول سلام، دار المعارف، مصر، ص 78–79

[2] ابن الأثير: (558–637هـ) الوزير ضياء الدين أبو الفتح نصر الله بن مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني الجزري. ينظر: سير أعلام النبلاء، ج 23، ص 72–73

[3] أبو هلال العسكري: (ت بعد 395هـ) الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد ابن يحيى بن مهران العسكري أبو هلال نسبته إلى عسكر مكرَم من كور الأهواز. ينظر: الأعلام للزركلي، ج 2، ص 196

[4] الغانمي: الهروي أبو العلاء مُحَمَّد بن غانم. ينظر: دمية القصر وعُصرة أهل العصر، أبو الحسن علي بن الحسن بن علي بن أبي الطيب الباخرزي، ت علي إبراهيم محمود، دار الكتب العلمية، بيروت، ص 340. المعروف بالغانمي، ينظر: الفوائد المشوق إلى علوم القرآن وعلم البيان، ص 135

[5] ينظر: المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، ضياء الدين بن الأثير، ت أحمد الحوفي–بدوي طبانة، دار نهضة مصر، ط 2، ج 2، ص 341

[6] ينظر: كتاب الصناعتين الكتابة والشعر، أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل العسكري، ت مفيد قميحة، دار الكتب العلمية، بيروت، ص 136–149

[7] نفس المصدر، ص 149

ويُدعّم موقفه هذا بما روي عن جعفر بن يحيى[1] حيث قال: متى كان الإيجاز أبلغ كان الإكثار عيّا، ومتى كانت الكناية في موضع الإكثار كان الإيجاز تقصيرا[2].

وبقول بعضهم: البلاغة الإيجاز في غير عجز، والإطناب في غير خطل[3].

ابن الأثير اتخذ هذا الموقف من أبي هلال بناء على قوله: إن كتب الفتوح وما جرى مجراها مما يقرأ على عوام الناس ينبغي أن تكون مطولة مطنبا فيها[4]، فيرى منه ابن الأثير استنقاصا من الإطناب، إن كان يرى أن الإطناب مجرد أسلوب تعبير موجه لعامة الناس دون خواصهم، ويرد عليه بالمثال الأعلى للبلاغة والفصاحة وهو القرآن الكريم، فإنه يعبر بالإطناب في مواضع كثيرة مع أنه كتاب موجه للخاصة والعامة على حد سواء[5].

لكن يبدو أن حمل ابن الأثير لعبارة أبي هلال على الاستنقاص والتحقير بالإطناب مجرد توهم فقط، لأن أبا هلال وقد ذكر ما ذكر من إنصاف الإيجاز والإطناب، وقال بأن لكل منهما موضعا، لم يقل إن ذلك الموضع الخاص بالإطناب هو مخاطبة العامة من الناس، لكننا نفهم أنه يقصد بذلك الموضع هو مقام التفصيل، بقرينة اختياره أن تكون كتب الفتوح وما جرى مجراها من رسائل الأمراء والسلاطين، على سبيل الإطناب[6]، لأن كتب الفتوح التي تحكي وقائع الفتوحات تتطلب استقصاء في الشرح وتفصيلا تُتصور منها مشاهد الفتوحات بصورة واضحة تدفع في نفس السامع الافتخار بالفتح وبتضحية الفاتحين، وهكذا رسائل الأمراء في مجملها قوانين وأوامر تتطلب إطنابا بالتفصيل والشرح، ليكون الناس على دراية تامة بالقانون،

---

[1] جعفر بن يحيى: (187هـ) الوزير الملك أبو الفضل جعفر ابن الوزير الكبير أبي علي يحيى ابن الوزير خالد بن برمك البرمكي الفارسي وزير هارون الرشيد. ينظر: سير أعلام النبلاء، ج 9، ص 60-71. ووفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، أبو العباس أحمد بن مُحَمَّد بن إبراهيم بن أبي بكر بن خلكان، ت يوسف علي طويل-مريم قاسم طويل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 2، 2012، ج 1، ص 319

[2] كتاب الصناعتين، ص 149

[3] نفس المصدر، ص 149

[4] المثل السائر، ج 2، ص 147. عبارة أبي هلال كالتالي: ولا شك في أن الكتب الصادرة عن السلاطين.... سبيلها أن تكون مشبعة مستقصاة. ينظر: كتاب الصناعتين، ص 149

[5] ينظر: المثل السائر، ج 2، ص 343

[6] ينظر: الصناعتين، ص 149

وهكذا الآيات القرآنية فإنها تطنب في مواضع الإطناب كإيضاح القصص أو تفصيل الشرائع أو توكيد المعاني.

فموضع الإطناب ليس مجرد مخاطبة العامة كما فهم ابن الأثير من عبارة أبي هلال، وإنما موضعه هو التفصيل، سواء كان الخطاب موجها للخاصة أو العامة، يؤكد هذا المعنى جار الله الزمخشري[1] إذ يقول: وكما يجب على البليغ في مظان الإجمال والإيجاز أن يُجمل ويُوجز، فكذلك الواجب عليه في موارد التفصيل والإشباع أن يُفصّل ويُشبع[2].

الحاصل أننا نجد أبا هلال وفّق بين المذهبين المنحازين إلى الإيجاز والإطناب، فالمذهب المنحاز إلى الإيجاز يرى أن الإيجاز قصرُ البلاغة على الحقيقة وأن ما تجاوز قدر الحاجة فهو من الفضول والهذر والخطل التي هي من أعظم أمراض الكلام[3].

وأما المذهب الذي يميل إلى الإطناب فيقول إن المنطق هو بيان والبيان لا يكون إلا بالإشباع، الذي يقع به الإقناع، والبيان وسيلة للإحاطة بالمعاني، وهكذا لأن الإيجاز لا يصلح إلا للخواص أي الحذاق، وأما الإطناب فيعم الخواص والعوام[4].

لكن لا بد من أن نضيف بأن هناك من يميل إلى المساواة، فقد ذهبت طائفة إلى ترجيح مساواة اللفظ المعنى، واحتجوا لذلك بأن منزع الفضيلة من الوسط دون الأطراف، وأن الحسن إنما يوجد في الشيء المعتدل[5].

وكما تقدم فإن الجامع بين الآراء، أن لكلّ موضع يحسن به دون غيره.

تعريف الإطناب:

---

[1] الزمخشري:(467-538هـ) أبو القاسم محمود بن عمر بن مُحَمَّد الزمخشري الخوارزمي النحوي. ينظر: سير أعلام النبلاء، ج 20، ص 151-156

[2] الكشاف، ج 1، ص 198

[3] الصناعتين، ص 137

[4] نفس المصدر، 148

[5] ضوء الصبح المسفر وجنى الدوح المثمر مختصر صبح الأعشى في كتابة الإنشاء، أحمد بن علي القلقشندي المصري، ت محمود سلامة، مطبعة الواعظ، ط 1، 1906، ج 1، ص 115

لغة:مصدر أطنب، إذا بالغ في الوصف واجتهد، أو بالغ في العدو واجتهد فيه، مأخوذ من الطَنَب وهو الطول، يقال: فرس في ظهره طنَب أي طول[1].

واصطلاحا: حدّه ابن الأثير بقوله: زيادة اللفظ على المعنى لفائدة[2].

فحده بقيدين، الأول: زيادة اللفظ على المعنى، وهذا مخرج للإيجاز[3] والمساواة[4].

والثاني: الفائدة، وهذا مخرج للتطويل[5] والحشو[6]، فكل منهما زيادة في اللفظ على المعنى لكن من غير فائدة.

صور الإطناب:[7]

له صور متعددة، وطرفا البحث (عطف العام على الخاص-عطف الخاص على العام) يمثلان صورتين من هذه الصور التي هي كالآتي:

---

[1] ينظر: لسان العرب، جمال الدين أبو الفضل مُحَمَّد بن مكرم ابن منظور الأنصاري الإفريقي المصري، ت عامر أحمد حيدر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 2، 2009، ج 1، ص 654

[2] المثل السائر، ج 2، ص 344

[3] الإيجاز: ويسمى الإشارة، وهو إثبات المعاني المتكثرة باللفظ القليل. ينظر: التبيان في علم البيان المطلع على إعجاز القرآني، ابن الزملكاني، ت أحمد مطلوب-خديجة الحديثي، مطبعة العاني، بغداد، ط 1، 1964، ص 110، وقيل: هو التعبير عن المقصود بلفظ أقل منه بحيث لا يقصر عن تأديته ولا يخل ببيانه. ينظر: البلاغة العالية (علم المعاني)، عبد المتعال الصعيدي، المطبعة النموذجية، مصر، ط 2، 1991، ص117

[4] المساواة: أن يكون اللفظ مساويا للمعنى من غير زيادة ولا نقصان. ينظر: التبيان في علم البيان، ص 180. وقيل: هو أن يكون اللفظ بقدر أصل المراد لا ناقصا عنه ولا زائدا عليه، أو هي تأدية المقصود بما لا يزيد عن الكلام العرفي ولا ينقص عنه. ينظر: البلاغة العالية (علم المعاني)، ص 117

وهو كلام لو حذف منه شيء من لفظه اختلّ معناه، ولم يحتج إلى زيادة عليه لفظا، كقوله تعالى: (ولا يحيق المكر السيء إلا بأهله) فاطر 43، ينظر: الإشارات والتنبيهات في علم البلاغة، ركن الدين مُحَمَّد بن علي بن مُحَمَّد الجرجاني، ت إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ص 134

[5] التطويل: الزيادة من دون فائدة والزيادة غير متعينة، ينظر: جواهر البلاغة للسيد أحمد الهاشمي، ت يوسف الصميلي، المكتبة العصرية، بيروت، ص 201

[6] الحشو: الزيادة المتعينة لغير فائدة، ينظر: جواهر البلاغة، ص 201

[7] ينظر: الإيضاح، ص 196

الإيضاح بعد الإبهام[1]: وفائدته أن يرى المعنى في صورتين مختلفتين، أو ليتمكن في النفس فضل تمكّن، فإن المعنى إذا ألقي على سبيل الإجمال والإبهام تشوقت نفس السامع إلى معرفته على سبيل التفصيل والإيضاح، فإذا تم الإيضاح تمكّن في النفس أتم تمكّن، وكملت لذة العلم به، لأن الشيء إذا حصل كمال العلم به من الوهلة الأولى لم نشعر بلذة كبيرة على العلم. ومن فوائد الإطناب بالإيضاح بعد الإبهام تفخيم الأمر وتعظيمه، كقوله تعالى: ﴿ قَالَ رَبِّ ٱشۡرَحۡ لِي صَدۡرِي ﴿٢٥﴾ ﴾طه: ٢٥، فإن قوله (صدري) بعد (اشرح) إيضاح بعد إبهام، وفي ذلك تفخيم للأمر وتعظيم له.

التوشيع[2]: مأخوذ من الوشيعة، وهي الزهر المختلف للألوان، ومن البرد الوشيع وهو الكثير النقوش[3]، وهو أن يؤتى في عجُز الكلام بمثنى مفسّر باسمين أحدهما معطوف على الآخر، كما جاء في الخبر: يشيب ابن آدم وتشب معه خصلتان: الحرص وطول الأمل[4].

---

[1] ينظر: الحاشية على المطول (شرح تلخيص مفتاح العلوم)، السيد الشريف الجرجاني، ت رشيد أعرضي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 2007، ص 313. وبغية الإيضاح، ج 2، ص 133، ويعبر عنه أيضا بالإبهام مع التفسير، ينظر: الإشارات والتنبيهات، ص 125

[2] ينظر: مواد البيان، علي بن خلف الكاتب، ت حاتم صالح الضامن، دار البشائر، دمشق، ط 1، 2003، ص 239. وبغية الإيضاح، ج 2، ص 134، وقد يدرج عند بعضهم ضمن الإيضاح بعد الإبهام. ينظر: الإشارات والتنبيهات، ص 126

[3] مواد البيان، ص 239

[4] ذكره الذهبي بلفظ: يشيب المرء ويشب منه خصلتان: الحرص والأمل. ميزان الاعتدال في نقد الرجال، أبو عبد الله مُحَمَّد بن أحمد بن عثمان الذهبي، ت علي مُحَمَّد البجاوي، دار المعرفة، بيروت، د ط، ج 4، ص 156

وأخرجه مسلم عن أنس ﷺ بلفظ: يهرم ابن آدم وتشب منه اثنتان: الحرص على المال، والحرص على العمر. صحيح مسلم، ت صدقي جميل العطار، دار الفكر، بيروت، ط 1، 2003، كتاب الزكاة، باب: كراهة الحرص على الدنيا، رقم الحديث: 2301، ص 474

وأخرجه البخاري عن أنس أيضا بلفظ: يكبر ابن آدم ويكبر معه اثنتان: حب المال، وطول العمر. صحيح البخاري، أبو عبد الله مُحَمَّد بن إسماعيل البخاري، دار ابن كثير، دمشق-بيروت، ط 1، 2002، كتاب الرقاق، باب من بلغ ستين سنة فقد أعذر الله إليه في العمر، رقم الحديث: 6421، ص 1600

التكرير لنكتة[1]: قد تكون هذه النكتة تأكيد الإنذار للزجر[2] كما في قوله تعالى: ﴿ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ﴿٣﴾ ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ﴿٤﴾ ﴾التكاثر: ٣ – ٤، وفي (ثم) دلالة على أن الإنذار الثاني أبلغ وأشد.

أو تكون النكتة زيادة التنبيه على ما ينفي التهمة، ليكمل تلقّي الكلام بالقبول، كقوله تعالى: ﴿ وَقَالَ ٱلَّذِىٓ ءَامَنَ يَٰقَوْمِ ٱتَّبِعُونِ أَهْدِكُمْ سَبِيلَ ٱلرَّشَادِ ﴿٣٨﴾ ﴾غافر: ٣٨. وقد يكرر اللفظ لطول في الكلام، كما في قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ إِنَّ رَبَّكَ لِلَّذِينَ عَمِلُوا۟ ٱلسُّوٓءَ بِجَهَٰلَةٍ ثُمَّ تَابُوا۟ مِنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ وَأَصْلَحُوٓا۟ إِنَّ رَبَّكَ مِنۢ بَعْدِهَا لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿١١٩﴾ ﴾النحل: ١١٩. فكرر (إن ربك) لما طال الكلام.

وقد يكرر اللفظ لتعدّد المتعلق، كتكرير قوله تعالى: ﴿ فَبِأَىِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ ﴿١٣﴾ ﴾الرحمن، لأنه تعالى ذكر نعمة بعد نعمة، وعقّب كل نعمة بهذا القول، ولأن الغرض من ذكره عقيب نعمة غير الغرض من ذكره عقيب نعمة أخرى.

في المثل السائر يجعل صورة ذكر الخاص بعد العام (ويلحق به نظيره بطبيعة الحال) من جملة التكرير المعنوي، حيث يقول: ومما ينتظم بهذا السلك أنه إذا كان التكرير في المعنى يدل على معنيين: أحدهما خاص، والآخر عام، ففائدة التكرير هاهنا أنه ذكر الخاص بعد العام للتنبيه على فضله، كقوله تعالى: ﴿ حَٰفِظُوا۟ عَلَى ٱلصَّلَوَٰتِ وَٱلصَّلَوٰةِ ٱلْوُسْطَىٰ ﴾البقرة: ٢٣٨، وقد ورد هذا في القرآن الكريم كثيرا[3].

الإيغال[4]:

وهو أن يشبه شيء بشيء ثم يردف بلفظ يدل على كماله[1]، وقيل: هو ختم البيت بما يفيد نكتة يتم المعنى بدونها، كنكتة زيادة المبالغة في قول الخنساء[2]:

---

[1] ينظر: بغية الإيضاح، ج 2، ص 136

[2] ينظر: الإشارات والتنبيهات، ص 127

[3] المثل السائر، ج 3، ص 27-28

[4] ينظر: الحاشية على المطول، ص 314. وبغية الإيضاح، ج 2، ص 137

وإن صخرا لَتأتمّ الهداة به — كأنه عَلَم في رأسه نار[3]

الإيغال يتمثل في قوله: (في رأسه نار)، فإن المعنى يتم من غير هذا القول.

وقيل: إن الإيغال لا يختص بالنظم، ومثاله قوله تعالى: ﴿ ٱتَّبِعُوا۟ مَن لَّا يَسْـَٔلُكُمْ أَجْرًا وَهُم مُّهْتَدُونَ ﴿٢١﴾ ﴾يس: ٢١فقوله تعالى: (وهم مهتدون) إيغال.

التذييل[4]: وهو تعقيب الجملة بجملة تشتمل على معناها للتوكيد، ويأتي على ضربين:

الأول: ما لا يخرج مخرج المثل، لتوقفه على ما قبله لإفادة المراد، ومنه قوله تعالى: ﴿ ذَٰلِكَ جَزَيْنَٰهُم بِمَا كَفَرُوا۟ ۖ وَهَلْ نُجَٰزِىٓ إِلَّا ٱلْكَفُورَ ﴿١٧﴾ ﴾سبأ: ١٧، فقوله (وهل يجازى إلا الكفور) تذليل لم يخرج مخرج المثل، لأنه لا يفهم أن الجزاء في (يجازى) يراد به العقاب إلا بما تقدمه.

والثاني: خارج مَخرج المثل، لعدم توقفه في إفادة المراد على ما قبله، كقوله تعالى: ﴿ وَقُلْ جَآءَ ٱلْحَقُّ وَزَهَقَ ٱلْبَٰطِلُ ۚ إِنَّ ٱلْبَٰطِلَ كَانَ زَهُوقًا ﴿٨١﴾ ﴾الإسراء: ٨١.

التتميم[5]: وهو أن يؤتى في كلام لا يوهم خلاف المقصود بفضلة تفيد نكتة، وبعبارة أوضح: أن يزاد في كلام زيادة، لا لإزالة غير المقصود، بل لفائدة أخرى[6]، كفائدة المبالغة في قوله: ﴿ وَيُطْعِمُونَ ٱلطَّعَامَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ ﴾الإنسان: ٨، فقوله تعالى: (على حبه) تميم للمبالغة[7].

---

[1] الإشارات والتنبيهات، ص 127

[2] الخنساء: (24هـ) تماضر بنت عمرو بن الحارث بن الشريد الرياحية السُلَمية من بني سليم من قيس عيلان من مضر، شاعرة أكثر شعرها وأجوده رثاؤها لأخويها صخر ومعاوية. ينظر: الأعلام للزركلي، ج 2، ص 86

[3] البيت من البسيط من قصيدة في رثاء أخويها مطلعها: قذًى بعينك أم بالعين عُوّار. ينظر: ديوان الخنساء، ت حمدو طمّاس، دار المعرفة، بيروت، ط 2، 2004، ص 45-46

[4] ينظر: بغية الإيضاح، ج 2، ص 139، الإشارات والتنبيهات، ص 128

[5] ينظر: الحاشية على المطول، ص 315

[6] الإشارات والتنبيهات، ص 132

[7] ينظر: الحاشية على المطول، ص 315، الإشارات والتنبيهات، ص 132

الاعتراض[1]: وهو أن يؤتى في أثناء الكلام، أو بين كلامين متصلين معنى، بجملة أو أكثر لا محل لها من الإعراب لنكتة، كنكتة التنزيه والتعظيم في قوله تعالى: ﴿ وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ ٱلْبَنَٰتِ سُبْحَٰنَهُۥ وَلَهُم مَّا يَشْتَهُونَ ﴿٥٧﴾ ﴾النحل: ٥٧، فقوله تعالى: (سبحانه) اعتراض للتنزيه والتعظيم.

أو لنكتة التنبيه في قول الشاعر:

واعلم (فعلم المرء ينفعه) –أن سوف يأتي كل ما قدرا[2]

أو لنكتة تخصيص أحد المذكورين بزيادة التأكيد في أمر علّق بهما، كقوله تعالى:﴿ وَوَصَّيْنَا ٱلْإِنسَٰنَ بِوَٰلِدَيْهِ حَمَلَتْهُ أُمُّهُۥ وَهْنًا عَلَىٰ وَهْنٍ وَفِصَٰلُهُۥ فِى عَامَيْنِ أَنِ ٱشْكُرْ لِى وَلِوَٰلِدَيْكَ ﴾لقمان: ١٤.

وجه حسن الاعتراض على الإطلاق: حسن الإفادة مع أن مجيئه مجيء ما لا معوّل عليه في الإفادة، فيكون مثله مثل الحسنة تأتيك من حيث لا ترتقبها.

إظهار شرف اللفظ الزائد: كما في قوله تعالى: ﴿ ٱلَّذِينَ يَحْمِلُونَ ٱلْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُۥ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَيُؤْمِنُونَ بِهِۦ وَيَسْتَغْفِرُونَ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ﴾غافر: ٧، فقوله (ويؤمنون به) إطناب لإظهار شرف الإيمان ترغيبا فيه.

دفع التوهم: كإزالة توهم الإباحة في قوله: ﴿ تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ ﴾البقرة: ١٩٦.

إظهار الابتهاج بالشيء: كما في قوله تعالى: ﴿ قَالُوا۟ نَعْبُدُ أَصْنَامًا فَنَظَلُّ لَهَا عَٰكِفِينَ ﴿٧١﴾ ﴾الشعراء: ٧١، فقولهم (فنظل لها عاكفين) إطناب لإظهار الابتهاج بعبادتها والافتخار بمواظبتها.

---

[1] ينظر: نفس المصدر، ص 316

[2] البيت من السريع، وأنشده أبو علي الفارسي، ولم يعزه إلى أحد. ينظر: معاهد التنصيص على شواهد التلخيص، عبد الرحيم بن أحمد العباسي، ت مُحَمَّد محيي الدين عبد الحميد، عالم الكتب، بيروت، د ط، 1947، ج 1، ص 377

التفصيل في وصف الشيء: كقوله تعالى: ﴿ قَالَ هِيَ عَصَايَ أَتَوَكَّؤُاْ عَلَيْهَا وَأَهُشُّ بِهَا عَلَىٰ غَنَمِي وَلِيَ فِيهَا مَآرِبُ أُخْرَىٰ ﴿١٨﴾ ﴾طه: ١٨.

التكميل[1]: ويسمى بالاحتراس وهو أن يؤتى في كلام يوهم خلاف المقصود بما يدفعه، ومنه قول طرفة[2]:

فسقى بلادك (غيرَ مفسدها) -صوبُ الغمام وديمة تهمي[3]

فقوله (غير مفسدها) تكميل واحتراس ليدفع توهم كون المطر قد خرب البلاد وأفسدها.

---

[1] ينظر: بغية الإيضاح، ج 2، ص 142

[2] طرفة: (نحو 86-60 ق هـ) بن العبد بن سفيان بن سعد البكري الوائلي أبو عمرو، شاعر جاهلي، أشهر شعره معلقته التي مطلعها (لخولة أطلال ببرقة ثهمد). ينظر: الأعلام للزركلي، ج 3، ص 225

[3] البيت لطرفة بن العبد على بحر الوافر من قصيدة مطلعها (إنّ امرأً سرْف الفؤاد يرى-عسلا بماء سحابة شتمي). ينظر: ديوان طرفة بن العبد، ت وشرح مهدي مُحَمَّد ناصر الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 3، 2002، ص 78-79

الفصل الأول:

أسلوب العطف بين العام والخاص

المبحث الأول: العطف بين العام والخاص عند البلاغيين

المبحث الثاني: العطف بين العام والخاص عند النحويين

المبحث الثالث: العطف بين العام والخاص عند الأصوليين

المبحث الأول: العطف بين العام والخاص عند البلاغيين:

يتناول هذه المبحث ما يتعلق بأسلوبي عطف العام على الخاص، وعطف الخاص على العام في الجانب البلاغي، من خلال مطلبين كالآتي:

المطلب الأول: عطف العام على الخاص:

عطف العام على الخاص صورة من صور الإطناب، لكن المصادر المتقدمة في البلاغة لا تذكره ضمن صوره[1]، مع أنها تتطرق إلى نظيره (عطف الخاص على العام)، ولعلنا نجد مبرر غيابه في هذه التصانيف عند الزركشي[2] في البرهان حيث يقول: وهذا أنكر بعض الناس وجوده، وليس بصحيح[3]، والسّيوطي[4] في الإتقان، ومعترك الأقران يقول هو كذلك: وأنكر بعضهم وجوده فأخطأ[5]، ربما يكون هذا هو السّبب الأبرز لعدم ظهور هذا الأسلوب في هذه المصنّفات، وهو إنكار كونه نوعاً من أنواع الإطناب.

في المقابل مصنفات حديثة كثيرة لم تتجاوزه وأولته عناية واهتماماً[6].

لتحديد مفهوم دقيق لعطف العام والخاص، وهكذا لعطف الخاص على العام لا بد من معرفة المراد من العام والخاص عند البلاغيين، والنسبة التي تكون بين الخاص والعام:

المراد بالعام والخاص عند البلاغيين:

العام والخاص في اصطلاح أهل البلاغة مختلف عن معناه في فنون أخرى كأصول الفقه، وعليه فإن تحديد مفهومهما عند البلاغيين مهم للغاية. لهذا ينبه إليه العلماء، فالسيوطي مثلا يقول: تنبيه: المراد بالخاص والعام هنا ما كان فيه الأول شاملا للثاني، لا المصطلح عليه في الأصول[1].

---

[1] ينظر: الإيضاح للقزويني، المثل السائر، جوهر الكنز، تلخيص المفتاح.

[2] الزركشي: (745-794هـ) بدر الدين أبو عبد الله مُحَمَّد بن بهادر بن عبد الله المصري الزركشي الشافعي. ينظر: شذرات الذهب في أخبار من ذهب، شهاب الدين أبو الفلاح عبد الحي بن أحمد بن مُحَمَّد العكري الحنبلي الدمشقي، ت عبد القادر الأرناؤوط-محمود الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق-بيروت، ط 1، 1992، ج 8، ص 572-573

[3] البرهان في علوم القرآن، بدر الدين مُحَمَّد بن عبد الله الزركشي، ت مُحَمَّد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة دار التراث القاهرة، ج2، ص471

[4] السيوطي: (849-911هـ) جلال الدين أبو الفضل عبد الرحمن بن أبي بكر بن مُحَمَّد بن سابق الدين أبي بكر بن عثمان بن مُحَمَّد بن خضر بن أيوب بن مُحَمَّد بن الشيخ همام الدين الخضيري السيوطي الشافعي. ينظر: شذرات الذهب، ج 10، ص 74-75

[5] الإتقان في علوم القرآن، جلال الدين السيوطي، ج5، ص1670، معترك الأقران في إعجاز القرآن، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، ت علي مُحَمَّد اليحاوى، دار الفكر العربي، القاهرة، 1900، ج1، ص359

[6] ينظر: جواهر البلاغة، ص 202، في البلاغة العربية علم المعاني، ص 191، دروس البلاغة مع شرحه شموس البراعة، ص 122

وهكذا يقول الزركشي: إنّه ليس المراد بالخاص والعام هاهنا المصطلح عليه في الأصول، بل كلّ ما كان الأوّل فيه شاملا للثّاني[2].

قال ذلك الزركشي وهو يرد على من ينكر اعتبار قوله تعالى: ﴿فِيهِمَا فَٰكِهَةٌ وَنَخْلٌ وَرُمَّانٌ ﴿٦٨﴾﴾الرحمن: ٦٨، من باب عطف الخاص على العام، حيث يبرّر المنكرون إنكارهم بأنّ (فاكهة) ليست من ألفاظ العموم فهي نكرة في سياق الإثبات، إذن هذا اللّفظ ليس عامّاً.

لكنّ الزركشي ردّ عليهم من ناحيتين: الأولى: أنّ (فاكهة) نعم هي في سياق الإثبات، لكنّها تقتضي العموم، والثانية: أنّ المقصود بالعام والخاص في هذا الباب ليس ما يصطلح عليه في علم الأصول[3].

نجم الدين ابن الأثير[4] لما تطرق إلى مفهوم العام والخاص في اصطلاح الأصوليين، نوه بمفهومه في اصطلاح البلاغيين فقال: وقد يطلق في اصطلاح آخر على المعنى الكلي الذي تندرج تحته المقيدات، فعلى هذا من وجد الخاص أي المقيد وجد العام، أي المطلق لأنه جزؤه[5].

وقال ابن عربشاه[6]: يراد بالعام ما يندرج الخاص فيه بحكمه لا مجرد ما يكون الخاص فردا منه، فلا يراد الخاص الذي هو صفة أو بدل من العام[7]. فالمراد بالعام هنا ما كان شاملا في معناه لمقابله (الخاص)، لا العام والخاص في مصطلح علم أصول الفقه[8].

نستنتج مما سبق أن العام والخاص في اصطلاح البلاغيين أعم منهما في اصطلاح الأصوليين، فهو يشمل العام والخاص الأصوليَّين، إضافة إلى المطلق والمقيد، والمجمل والمفصل، والبعض والكل. لأن المراد بالعام ما شمل الخاص، بأي صورة كان ذلك الشمول.

---

[1] الإتقان في علوم القرآن، ص1669.

[2] البرهان في علوم القرآن، ج2، ص469.

[3] ينظر: المصدر السابق، ج2، ص469.

[4] نجم الدين ابن الأثير: (ت 737هـ) أحمد بن إسماعيل بن أحمد بن سعيد نجم الدين ابن الأثير الحلبي الأصل، القاهري، من كتّاب الإنشاء بمصر. ينظر: الأعلام للزركلي، ج 1، ص 97

[5] جوهر الكنز (تلخيص كنز البراعة في أدوات ذوي اليراعة)، نجم الدين أحمد بن إسماعيل بن الأثير الحلبي، ت مُحَمَّد زغلول سلام، منشأة المعارف، الإسكندرية، د ط، 2009، ص 293

[6] ابن عربشاه: (873-945هـ) إبراهيم بن مُحَمَّد بن عرب شاه الأسفراييني عصام الدين. ينظر: الأعلام للزركلي، ج 1، ص 66

[7] الأطول شرح تلخيص مفتاح العلوم، إبراهيم بن مُحَمَّد بن عربشاه عصام الدين الحنفي، ت عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 2001،ج 2، ص 86

[8] البلاغة العربية (أسسها وعلومها وفنونها)، ج 2، ص 69

نسبة الخاص إلى العام في العطف بينهما:

معرفة المراد من العام والخاص عند البلاغيين، هي التي تجعلك تتقبل اختلاف نسبة الخاص إلى العام في العطف بينهما من سياق إلى آخر، لأن مفهومهما عندهم لا ينحصر في نسبة واحدة، بخلاف مفهومهما عند الأصوليين، فمفهوم العام عند الأصوليين كما سيأتي لا يتجاوز صيغ العموم عندهم، بينما العام عند البلاغيين لا ينضبط بصيغة معيّنة، وإنما هو مطلق ما كان شاملا لغيره، ولهذا فالخاص نسبته إلى العام تختلف وتتعدد باختلاف وتعدد طبيعة شمول العام له، ومن هاته النسب المتنوعة التي تصف علاقة الخاص بالعام عند البلاغيين ما يلي:

أن يكون الخاص جزءا أو بعضا من كل:

قد يكون الخاص بالنسبة إلى العام، بعضا أو جزءا منه، يتكون العام منه ومن باقي الأجزاء، ومن ذلك عطف الصلاة الوسطى على الصلوات في قوله تعالى:﴿ حَٰفِظُواْ عَلَى ٱلصَّلَوَٰتِ وَٱلصَّلَوٰةِ ٱلۡوُسۡطَىٰ ﴾البقرة: ٢٣٨، فالصلاة الوسطى مثلت جزءا وبعضا من الصلوات الخمس.ومنه أيضا عطف الجبال على الأرض في قوله تعالى: ﴿ إِنَّا عَرَضۡنَا ٱلۡأَمَانَةَ عَلَى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ وَٱلۡجِبَالِ ﴾الأحزاب: ٧٢، فالجبال بعض من الأرض وجزء منها.

أن يكون نوعا من أنواع العام:

وقد يكون الخاص نوعا من أنواع العام، وصورة من صوره، ومن أمثلته عطف جنات الأعناب والزيتون والرمان على النبات في قوله تعالى: ﴿فَأَخۡرَجۡنَا بِهِۦ نَبَاتَ كُلِّ شَيۡءٖ فَأَخۡرَجۡنَا مِنۡهُ خَضِرٗا نُّخۡرِجُ مِنۡهُ حَبّٗا مُّتَرَاكِبٗا وَمِنَ ٱلنَّخۡلِ مِن طَلۡعِهَا قِنۡوَانٞ دَانِيَةٞ وَجَنَّٰتٖ مِّنۡ أَعۡنَابٖ وَٱلزَّيۡتُونَ وَٱلرُّمَّانَ ﴾الأنعام: 99، فإن جنات الأعناب والزيتون والرمان أنواع من النباتات.

أن يكون تقييدا لمطلق العام:

تارة يكون الخاص مقيدا لإطلاق العام، ومنه عطف (هداي) على (هدى) في قوله تعالى: ﴿ فَإِمَّا يَأۡتِيَنَّكُم مِّنِّي هُدٗى فَمَن تَبِعَ هُدَايَ فَلَا خَوۡفٌ عَلَيۡهِمۡ وَلَا هُمۡ يَحۡزَنُونَ ٣٨ ﴾البقرة: ٣٨، فنسبة الخاص وهو (هداي)، إلى العام وهو (هدى)، أنه هدىً مقيّد بإضافته إلى ياء المتكلم العائد على الله.

أن يكون أعلى درجة من العام:

قد يكون الخاص ممثلا درجة عليا بالنسبة للعام، كعطف (وكفر عنا سيئاتنا) على (فاغفر لنا ذنوبنا)، في قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا فَٱغۡفِرۡ لَنَا ذُنُوبَنَا وَكَفِّرۡ عَنَّا سَيِّـَٔاتِنَا﴾آل عمران: ١٩٣، فإن المغفرة أعم من التكفير، لأن المغفرة مجرد الستر للذنب، بينما التكفير للذنب فهو ستره ومحوه، ونسبته إلى المغفرة أنه أعلى درجة منها.

أن يكون صفة خاصة والعام صفة جامعة:

في بعض الأحيان يكون الخاص صفة تكوّن مع مجموعة من الصفات الأخرى صفة عامة، تشملهم وتعمهم جميعا، ومن أمثلته قوله تعالى:﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ صَدَقُواْۖ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُتَّقُونَ ١٧٧﴾البقرة: ١٧٧، فإن صفة الصدق التي وصفوا بها تندرج في وصفهم بالتقوى، لأن صفة التقوى جامعة لصفات متعددة من بينها الصدق. وهكذا عطف قوله (وكان رسولا نبيئا) على قوله (إنه كان صادق الوعد) في قوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ كَانَ صَادِقَ ٱلۡوَعۡدِ وَكَانَ رَسُولٗا نَّبِيّٗا ٥٤﴾مريم: ٥٤، فصفة الرسالة والنبوءة جامعة لصفات ضرورية في الأنبياء من بينها صدق الوعد[1].

أن يكون أثره خاصا والعام أثره عام: ويكون الخاص خاصا بالنسبة إلى العام باعتبار اختصاص تأثيره ببعض المجالات، والعام يكون عاما لتناوله عامة المجالات بالتأثير، كعطف قوله تعالى (ومنها تأكلون) على (لتركبوا منها) في قوله تعالى:﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِي جَعَلَ لَكُمُ ٱلۡأَنۡعَٰمَ لِتَرۡكَبُواْ مِنۡهَا وَمِنۡهَا تَأۡكُلُونَ ٧٩﴾غافر: ٧٩، فهو من عطف العام على الخاص، ونسبة الخاص إلى العام هنا، أن الخاص (لتركبوا منها) خاص باعتبار كونه خاصا ببعض الناس لا كلهم، لأن الركوب أمر لا يحتاج إليه جميع الناس، وإنما يحتاجه من يود الانتقال والسفر، بينما العام (ومنها تأكلون) فهو عام باعتبار حاجة كل الناس إليه، لأن الأكل أمر لا يستغني عنه أحد.

يقول ابن عرفة[2] في هذا المعنى: قوله تعالى: (ومنها تأكلون)، هذا من عطف العام على الخاص لأن المركوب خاص ببعض الناس، وخاص بالإبل، والاكل عام في جميع الناس، وعام في جميع الأنعام[1].

---

[1] ينظر: القول السديد شرح جوهرة التوحيد، علي عثمان جرادي، ت بسام الحمزاوي الحسيني الدمشقي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 2013، ص 98

[2] ابن عرفة: (716-803هـ) مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن عرفة بن حماد، أبو عبد الله الوَرْغَمّي (بفتح الواو وسكون الراء المهملة وغين معجمة وتشديد الميم) التونسي. ينظر: معجم المفسرين ص 619، طبقات الداوودي، ج 2، ص 236

مفهوم أسلوب عطف العامّ على الخاص:

يعبر عن هذا الأسلوب ونظيره –عطف الخاص على العام–بأربع صيغ:

الأولى: وهي التي عبرنا بها وهي عطف العام على الخاص وعطف الخاص على العام.

والثانية: ذكر العام بعد الخاص وذكر الخاص بعد العام[2].

وهاتان الصيغتان هما الشائعتان، لكنهم اختلفوا أيّ العبارتين أكمل، فذهب بعضهم إلى أن التعبير بالعطف أحسن من التعبير بالذكر، كما يقول الدسوقي[3]: والمراد أي بذكر الخاص على العام في كلام المصنف، الذكر على سبيل العطف، أي: ذكره بعده على سبيل العطف لا على سبيل الوصف أو الإبدال، ولو قال المصنف وإما بعطف الخاص على العام لكان أوضح[4]. وذهب بهاء الدين السبكي[5] إلى تفضيل التعبير بالذكر فقال: ومثله المصنف بذكر جبريل وميكائيل عليهما الصلاة والسلام، بعد ذكر الملائكة–صلى الله عليهم وسلم–في قوله تعالى: ﴿مَن كَانَ عَدُوًّا لِّلَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَىٰلَ فَإِنَّ ٱللَّهَ عَدُوٌّ لِّلْكَٰفِرِينَ ﴿٩٨﴾﴾البقرة: ٩٨تنبيها على زيادة فضلهما. وعبارة المصنف (وإما بذكر الخاص بعد العام) أحسن من قول غيره في الآية، أنه عطف فيها الخاص على العام، لأن جبريل ليس معطوفا على الملائكة، بل إما على لفظ الجلالة، أو على الرسل، والمراد بهم رسل بني آدم[6].

الجامع بين المذهبين أن التعبير بالعطف أحسن من جهة تقييد ذكر الخاص بعد العام وهكذا نظيره، بأنه ليس مجرد ذكر أحدهما بعد الآخر يجعل منهما صورة من صور الإطناب منفصلا عن صورة الإيضاح بعد الإبهام، وإنما ينبغي أن يكون ذكرا على سبيل العطف.

---

[1] تفسير ابن عرفة، ج 3، ص 403

[2] ينظر: التلخيص في علوم البلاغة، ص 223، المثل السائر، ج 3، ص 28

[3] الدسوقي: (ت 1230هـ) مُحَمَّد بن أحمد بن عرفة الدسوقي المالكي من أهل دسوق بمصر. ينظر: الأعلام للزركلي، ج 6، ص 17

[4] حاشية الدسوقي على مختصر السعد شرح تلخيص المفتاح، مُحَمَّد بن أحمد بن عرفة الدسوقي، ت خليل إبراهيم خليل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 2012، ج 2، ص 743

[5] بهاء الدين السبكي: (719-773هـ) قاضي القضاة أحمد بن علي بن عبد الكافي بن علي بن تمام العلامة الفقيه الأصولي بهاء الدين أبو حامد بن شيخ الإسلام تقي الدين السبكي الشافعي، ينظر: المنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي، يوسف بن تغرى بردى الأتابكي جمال الدين أبو المحاسن، ت مُحَمَّد مُحَمَّد أمين، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، د ط، ج 1، ص 408-413

[6] عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، بهاء الدين السبكي، ت عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية، بيروت، ط 1، 2003، ج 1، ص 607

وأما التعبير بالذكر فيكون أقوى من جهة أنه يشمل ذكر أحدهما بعد الآخر وإن كان معطوفا على غيرهما.

فلا يعني ترجيح بهاء الدين لعبارة الذكر جواز وقوع الأسلوبين ولو بغير سبيل العطف، بل لا بد من أن يأتي الثاني منهما بالعطف، لكن من غير اشتراط أن يكون معطوفا على أحدهما.

وإنما المراد مطلق العطف، وهذا نفهمه من الإطلاق في قول الدسوقي: لا يبعد أن يقال معنى قوله عطف الخاص على العام: ذكره بعد العام بطريق العطف فهنا شيئان: الأول: ذكر الخاص، والثاني: ذكره بعد العام بطريق العطف[1].

فيشترط أن يكون الثاني معطوفا، لكن لا يشترط عطفه على العام أو الخاص، يتأكد هذا من قول ابن عربشاه: ويستفاد من الكشاف في تفسير قوله تعالى: ﴿إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ ﴿٤﴾﴾ يوسف: ٤ أن الخاص المذكور بعده لا يجب أن يكون مندرجا تحته بحكمه، بل لو مُيّز عن العام وأخرج عنه مع مشاركته لما قصد بالعام في حكمه يكون من هذا القسم...كما أخر جبريل وميكال من الملائكة ثم عطفهما عليها كذلك[2].

فنفهم أنه لا يشترط أن يكون أحدهما معطوفا على الآخر، وإنما أن يكون الثاني منهما ذكر بالعطف مطلقا، سواء على أحدهما أو على غيرهما.

والخلاصة أنه لا فرق جوهريّاً بين التعبير بالذكر أو بالعطف، فكلاهما يفيد المعنى المراد، إلا أنّ الأَولى هو التعبير بالعطف، وهذا حتى يتميّز أسلوبا عطف العام على الخاص وعطف الخاص على العام عن أسلوب الإيضاح بعد الإبهام.

لهذا يقول مُحَمَّد عبد المنعم خفاجي: المراد الذكر على سبيل العطف لا على سبيل الوصف أو الإبدال فلو كان الذكر على غير سبيل العطف كان من الإيضاح بعد الإبهام، ووجهه أنّه مع الوصف أو الإبدال يكون ذلك الخاص هو المراد من العام فليس في ذكره بعد إفراد العام تنبيه على فضله لجعل العام بمنزلة الجنس الآخر[3].

لأن هذا الأسلوب ونظيره لا يأتي إلا بالعطف[4].

---

[1] حاشية الدسوقي على مختصر السعد، ج 1، ص 187

[2] الأطول شرح تلخيص مفتاح العلوم، ج 2، ص 86، وينظر: الكشاف، ج 3، ص 254

[3] شرح وتعليق مُحَمَّد عبد المنعم خفاجي على الإيضاح في علوم البلاغة، ج3، ص.200

[4] ينظر: البليغ في المعاني والبيان والبديع، أحمد أمين الشيرازي، مؤسسة النشر الإسلامي، ط 1، 1422هـ، ص 168

الصيغة الثالثة: التعميم بعد التخصيص، والتخصيص بعد التعميم.

لكن ليس كلما عُبّر بهذه الصيغة يكون المراد منه الأسلوبان، وإنما لا تكون دالة عليهما إلا إذا كان بين التعميم والتخصيص عطف، لأن التعميم بعد التخصيص وعكسه لا يشترط فيهما العطف، يقول القونوي[1]: التخصيص بعد التعميم ولا يشترط فيه العطف[2].

الصيغة الرابعة: عطف الأعم على الأخص، وعطف الأخص على الأعم. سواء كان مصطلحا الأعم والأخص عامين في اللفظ والمعنى أم خاصين بالمعنى فقط[3]، لأن مرادنا من العام ما كان شاملا للخاص، سواء كانا لفظا أو معنى، كما سيأتي.

للإحاطة بتعريف هذا الأسلوب نقوم أوّلا بتعريف مصطلحي العام والخاص من النّاحية اللغوية، ثم تعريفهما من النّاحية الاصطلاحية، وفي النهاية تحديد مفهوم شامل لهذا الأسلوب.

العام: لغة: قال في العين: وعمّ الشيء بالناس يعمّ عمّا فهو عامّ إذا بلغ المواضع كلها.[4] وجاء في الصحاح: وشيء عميم، أي تام، والجمع عمم[5]، وفي موضع آخر: والعامة: خلاف الخاصة، وعمّ الشيء يعمّ عموما: شمل الجماعة، يقال: عمّهم بالعطية[6]. وفي لسان العرب: وأمر عمم: تام عام ...[7]. هذه المعاني اللغوية للعام تدور حول: الشمول والعموم والتمام.

العام: اصطلاحا: في التعريفات هو: لفظ وضع وضعا واحدا لكثير غير محصور مستغرق جميع ما يصلح له[8].

---

[1] القونوي: (1195هـ) إسماعيل بن مُحَمَّد بن مصطفى القونوي عصام الدين أبو الفداء، أول من درّس التفسير بحضور السلاطين. ينظر: معجم المفسرين ص 94

[2] حاشية القونوي، ج 1، ص 235

[3] ينظر: ص 98-99

[4] كتاب العين (مرتبا على حروف المعجم)، الخليل بن أحمد الفراهيدي، ت عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية بيروت، ط 1، 2002، ج3، ص 232.

[5] الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية)، إسماعيل بن حماد الجوهري، ت أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، ط 4 ، 1990، ص 1992.

[6] المصدر السابق، ص1993.

[7] لسان العرب، ابن المنظور، ت عبد الله عليّ الكبير ومُحَمَّد أحمد حسب الله وهاشم مُحَمَّد الشاذلي، دار المعارف، القاهرة، ط 1، 1998، ص 3112

[8] معجم التعريفات، ص122، اللفظ رقم 1148

نلاحظ من خلال التعريف أنّ للعام أربعة قيود تتمثل فيما يلي: الوضع الواحد، الكثرة، انتفاء الحصر، الاستغراق أو الشمول.

أخذ الشريف الجرجاني[1] يوضح قيود التعريف بداية بالقيد الأول وهو الوضع الواحد، فقال يخرج به المشترك اللفظي لكونه بأوضاع، ثم الكثرة فقال يخرج بها أسماء الأعلام، ثم انتفاء الحصر فقال يخرج به أسماء العدد، ثم القيد الأخير وهو الاستغراق فقال يخرج به الجمع المنكر كرجال[2].

الخاص: لغة: جاء في الصحاح: خصّه بالشيء خصوصا، وخصوصيّة، وقولهم: إنّما يفعل هذا خصان من الناس، أي خواص منهم، والخاصة: خلاف العامة[3].

وفي العين: خصصت الشيء خصوصا، واختصصته، والخاصة: الذي اختصصته لنفسك[4].

وفي لسان العرب: خصّه بالشيء يخصّه خصّا وخصوصا وخصوصية، واختصّه: أفرده به دون غيره. ويقال: اختصّ فلان بالأمر وتخصّص له إذا انفرد، ويقال: فلان مخص بفلان أي خاص به، وله به خصية[5].

المعاني اللغوية التي رأيناها والتي لها علاقة بالمعنى الاصطلاحي تدور حول ما يلي: الخصوص والخصوصية والاختصاص والإفراد والانفراد.

اصطلاحا: قال في التعريفات: هو كل لفظ وضع لمعنى معلوم على الانفراد[6].

نلاحظ من خلال هذا التعريف أنّ الخاص له قيدان هما: المعنى الواحد والانفراد، فالمعنى الواحد هذا مخرج للعام الذي يتطلب الكثرة، وأما قيد الانفراد فهو مخرج للمشترك اللفظي الذي وضع لمعنى كثير بوضع كثير[7]، قال الجرجاني: وإنّما قيّده بالانفراد ليتميّز عن المشترك[8].

---

[1] الشريف الجرجاني: (816) علي بن مُحَمَّد بن علي السيد الزين أبو الحسن الحسيني الجرجاني الحنفي المعروف بالسيد الشريف، ينظر: الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، شمس الدين مُحَمَّد بن عبد الرحمن السخاوي، دار الجيل، بيروت، ط 1، 1992، ج 5، ص 328-329

[2] ينظر: المصدر السابق، ص122، نفس اللفظ

[3] الصحاح، ص1037

[4] كتاب العين، ج1، ص413.

[5] لسان العرب، ص1173.

[6] معجم التعريفات، ص84

[7] ينظر: نفس المصدر، ص180

[8] ينظر: نفس المصدر، ص84

ما ذكر في التعريفات من تعريف للعام والخاص، هو المصطلح عليه في أصول الفقه، وهو أخص من المراد بهما عند البلاغيين كما تقدم.

تعريف عطف العام على الخاص: بعد أن تعرفنا على العام والخاص في اصطلاح البلاغيين، والوقوف على اشتراط العطف بينهما، ليُكوّن التركيب بهما صورتين من صور الإطناب، فإنّ أسلوب عطف العام على الخاص هو: **أن يؤتى على سبيل العطف بلفظ شامل للفظ آخر ذكر قبله لأجل نكتة بلاغية.**

ومن تعريف جعفر باقر الحسيني لأسلوب عطف الخاص على العام[1] يمكننا استنتاج تعريف لعطف العام على الخاص بأنه: أن يذكر الخاص أولا وحده، ثم يذكر ثانيا على سبيل العطف داخلا في عموم جنسه لغرض بلاغي.

أغراضه البلاغية:

عطف العام على الخاص له أغراض بلاغية كثيرة، يصعب حصرها، لأنها رهينة السياق، فالسياق وحده ما يحدد الغرض والفائدة من التعبير بهذا الأسلوب، لكن هناك أغراض اشتهرت بكثرة ورودها، وأخرى وقفنا عليها من خلال تأمل السياق، وكلها على النحو التالي:

التّعميم والاهتمام بشأن الخاص: حيث يقول السيوطي: والفائدة فيه واضحة، وهو التعميم، وأُفرد الأول بالذكر اهتماما بشأنه[2].

ويقول الهاشمي: وفائدته شمول بقيّة الأفراد، والاهتمام بالخاص[3].

وأما مختار عطية في كتابه الإطناب في القرآن الكريم، وضع ثلاثة أغراض: أوّلها التّنبيه على مزيّة المعطوف، ثانيها شمول بقية الأفراد والاهتمام بالخاص لذكره مرتين: مرة وحده ومرة تحت العام، وثالثها تفخيم شأن المعطوف[4]. وتفصيلها كالآتي:

الغرض الأول: التنبيه على مزية المعطوف: ومنه قوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ ءَاتَيْنَٰكَ سَبْعًا مِّنَ ٱلْمَثَانِى وَٱلْقُرْءَانَ ٱلْعَظِيمَ ﴿٨٧﴾ ﴾الحجر: ٨٧، السبع المثاني هي الخاص، والقرآن العظيم هو العام. إلا أنّ هناك خلافا في تحديد معنى السبع المثاني، رجح الطّاهر ابن عاشور أن تكون سورة الفاتحة

---

[1] ينظر: أساليب المعاني في القرآن، جعفر السيد باقر الحسيني، مؤسسة بوستان كتاب، إيران، ط 1، 1428هـ، ص 490

[2] الإتقان في علوم القرآن، ص1670.

[3] جواهر البلاغة، ص202.

[4] ينظر: الإطناب في القرآن الكريم (دراسة بلاغية)، مختار عطية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، د ط، 2008، ص110.

وذلك من وجوه: منها: أنّه يُثنى عليها أي تُعاد في كل ركعة من الصلاة فاشتُقّت من الاثنين المراد به مطلق التكرير.

ومنها أيضاً: أنّه إن كان المراد من السّبع سبع آيات فالمؤتى هو سورة الفاتحة لأنّها سبع آيات وهو ما ثبت في قوله ﷺ الحمد لله أمّ القرآن وأمّ الكتاب والسّبع المثاني[1]، ولهذا قال ابن عاشور أنّ الأَولى الاعتماد على هذا القول[2].

والغرض البلاغي من عطف القرآن الذي هو العامّ على السّبع المثاني التي هي الخاصّ، هو التّنويه على مزيّة في المعطوف (القرآن)، إذ أنّ القصد من العطف هو التّعميم ليُعلم أنّ إيتاء القرآن كلّه نعمة عظيمة كما يقول ابن عاشور[3].كما أنّ وصف القرآن بالعظيم دليل على قصد التنويه بالمزية.

الغرض الثاني: شمول بقيّة الأفراد والاهتمام بالخاصّ لذكره مرّتين[4]:

ومنه قوله تعالى: ﴿ قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿١٦٢﴾ ﴾الأنعام: ١٦٢، السيوطي الزركشي جعلا هذه الآية مثالا من أمثلة أخرى لعطف العام على الخاص، بناء على أنّ النُّسك هو مطلق العبادة، بينما الصلاة عبادة مخصوصة[5]. ولا يصلح أن يكون هذا شاهدا لعطف العام على الخاص إلاّ إن كان المقصود من النّسك ما ذكره السيوطي والزركشي.

هذا الاستدراك تنبيه على أنّه لا اتفاق بين المفسّرين على أنّ النّسك هو مطلق العبادة، بل نقل الطبري[6] عن كثيرين أن النّسك هو الذبيحة[7].

فإذا قلنا إن النسك هو مطلق العبادة، فإن الغرض من التعبير بأسلوب عطف العام على الخاص، أن الله تعالى بعد أن ذكر بأنّ صلاة نبيّه ﷺ خالصة لله، عطف على هذا الحكم لفظ النّسك حتى لا يُتوهّم أنّ ما هو خالص لله هو الصلاة فحسب.

---

[1] رواه أبو هريرة، جامع الترمذي، كتاب تفسير القرآن، باب ومن سورة الحجر، الحديث رقم 3124.

[2] ينظر: التحرير والتنوير، ج 14، ص80.

[3] ينظر: المصدر السابق، ج14، ص81.

[4] ينظر: الإطناب في القرآن الكريم، ص 112

[5] ينظر: البرهان في علوم القرآن ج2، ص471، وينظر: الإتقان في علوم القرآن، ص1670.

[6] الطبري: (224-310هـ) مُحَمَّد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الطبري الإمام أبو جعفر، رأس المفسرين على الإطلاق. ينظر: طبقات السيوطي ص 95-97

[7] ينظر: تفسير الطبري، ج 10، ص 47-48

هذا المفهوم قياسا على عبارة صاحب شموس البراعة حين حديثه عن فائدة عطف العام على الخاص حيث يقول: وفائدته التنبيه على كون الخاص أحق بالحكم مع عدم اختصاص هذا الحكم به[1]، فكأنّ المعنى: أنّ كل شيء لله وهذا هو الشمول، مع عناية خاصة بالصلاة لذكرها مرتين، مرة وحدها ومرة ضمن النسك، إذ أنّ الصلاة عبادة من العبادات.

الغرض الثالث: تفخيم شأن المعطوف[2]: ومن أمثلته قوله تعالى: ﴿ أَلَمْ يَعْلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَىٰهُمْ وَأَنَّ ٱللَّهَ عَلَّٰمُ ٱلْغُيُوبِ ﴿٧٨﴾ ﴾التوبة: ٧٨، السّر والنّجوى هما الخاص، وعلاّم الغيوب هو العام، مع أنّه بين السّر والنّجوى خصوص وعموم أيضاً، فالسّر عامّ، لأن السّر في اللّغة ما أخفي مطلقاً. يقول ابن منظور: السّر: من الأسرار التي تُكتم، والسّر: ما أخفيت[3]، أمّا النّجوى فهي سرّ أُخفي وجرى بين اثنين على الأقلّ، فهو أخصّ من السّر، أنظر قول ابن منظور: والنّجوى والنّجي: السّر. والنّجو: السّر بين اثنين، يقال نجوته نجوا، أي ساررته، وكذلك ناجيته[4]. ومهما كان ما بين السّر والنّجوى من عموم وخصوص، إلا أنّهما بالنّسبة لعلاّم الغيوب في معنى الخاص، لأنّ قوله تعالى (علاّم الغيوب) يشمل السّر الذي يخفيه المرء ويضمره في نفسه فلا يعلمه غيره، ويشمل النّجوى التي هي المحادثة بين اثنين فأكثر بخفاء لئلا يطّلع عليه غيرهما، فعمّم الله تعالى بقوله علام الغيوب ليشمل السّر والنّجوى وغيرهما، دلالة على قوّة علمه لجميع الغيوب[5].

ومن أغراضه البلاغية ما يلي:

التنبيه على انحطاط الخاص وخسته: هذا الغرض من المفترض أن يذكروه مع غرض التنبيه على شرف الخاص، لأن الخاص يكون عطفه على العام دالا على شرفه إذا كان العام مما يشرف، وفي المقابل إذا كان العام منحطا وخسيسا فيعطف الخاص عليه، أو يعطف العام عليه دلالة على قمة انحطاط الخاص وخسته، وممن انتبه إلى هذا الغرض مُحَمَّد علي بن حسين حيث يقول: قوله: (ومنها: التنبيه على فضل الخاص) أي أو انحطاطه، وقوله: (كأنه لرفعته) أي أو خسته[6].

---

[1] شموس البراعة، ص129.

[2] ينظر: الإطناب في القرآن الكريم، ص 123

[3] لسان العرب، ص 1989، مادة –سرر–

[4] المصدر السابق، ص4361، مادة –نجا–.

[5] ينظر: التحرير والتنوير، ج10، ص274.

[6] الحواشي النقية على كتاب البلاغة لنخبة الأفاضل الأزهرية، مُحَمَّد علي بن حسين المالكي، ت إلياس قبلان، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 2012، ص 226

دفع توهم الاختصاص: قد يعطف العام على الخاص بغرض دفع توهم اختصاص الحكم بالخاص، ومن أمثلته قوله تعالى:﴿وَجَعَلْنَٰهَا رُجُومًا لِّلشَّيَٰطِينِ ۖ وَأَعْتَدْنَا لَهُمْ عَذَابَ ٱلسَّعِيرِ ۝٥ وَلِلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِرَبِّهِمْ عَذَابُ جَهَنَّمَ﴾الملك: ٥ - ٦ففي هذه الآية بعد أن ذكر نوعا خاصا من الكفار وهم الشياطين بعد ذكر عذابهم الخاص وهو السعير، عطف عليهم ما يعم كل الكفار شياطينا وإنسا مع ذكر عذابهم لئلا يتوهم أحدهم أن العذاب لا يقع إلا على شياطين الكفار دون إنسهم.

يقول الالوسي في هذا المعنى: وللذين كفروا بربهم من غير الشياطين أو منهم ومن غيرهم على أنه تعميم بعد التخصيص لدفع إيهام اختصاص العذاب بهم[1].

التفريق بين معنى الفعل حال إسناده للعام وإسناده للخاص:

أي أنه قد يذكر العام بعد الخاص، بغرض تمييز هيئة وقوع الفعل من الخاص، عن هيئة وقوعه من بقية أفراد العام، من شواهده قوله تعالى:﴿ءَامَنَ ٱلرَّسُولُ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْهِ مِن رَّبِّهِۦ وَٱلْمُؤْمِنُونَ﴾البقرة: ٢٨٥، فعطف (المؤمنون) المستغرق لجميع من آمن بما فيهم الرسول ﷺ، على الخاص (الرسول) تفريقا بين إيمان الرسول وإيمان عامة المؤمنين، فإيمان الرسول ناتج عن مشاهدة ومعاينة، بينما إيمان عامة المؤمنين ينتج عن نظر واستدلال[2].

الدلالة على كثرة وقوع الخاص وتفشيه: فقد يكون الغرض من عطف العام على الخاص، التنويه بكثرة وقوع الخاص، وأنه غالب الأمر بالنسبة إلى سائر أفراد العام، ومن أمثلته قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تُبْطِلُوا۟ صَدَقَٰتِكُم بِٱلْمَنِّ وَٱلْأَذَىٰ﴾البقرة: ٢٦٤، المنّ بالصدقة من طرق الإذاية، فهو يندرج في المعطوف (الأذى)، لكنه أفرد بالذكر من بين سائر أنواع الأذى لتفشيه، ولأنه من أكثر ما تقع به الإذاية بين الناس. ولهذا قال في بغية الراغبين: وأفرد المن بالذكر لكثرة وقوعه[3].

لتأكيد الحكم الوارد في الخاص: يرد هذا الغرض في قوله تعالى:﴿ذَٰلِكَ لِتَعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ وَأَنَّ ٱللَّهَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ ۝٩٧﴾المائدة: ٩٧، فإنه سبحانه وتعالى ذكر

---

[1] تفسير الالوسي، ج 29، ص 10

[2] ينظر: تفسير البيضاوي، ج 1، ص 166

[3] ينظر: بغية الراغبين في شرح نصيحة حماد بن ألمين، اباه بن مُحَمَّد عالي بن نعمة المجلسي الشنقيطي، المكتب العربي، انواكشوط، ط 1، 1415هـ، ص 224-225

أنه يعلم كل ما في السماوات والأرض، ولما أراد أن يؤكد علمه لما سبق عطف عليه ما يعمه ويشمله بقوله: (وأن الله بكل شيء عليم)، أي أنه عز وجل لا يعلم ما في السماوات وما في الأرض فحسب، وإنما يعلم كل شيء، قال أبو السعود: وقوله تعالى: (وأن الله بكل شيء عليم) تعميم إثر تخصيص للتأكيد[1].

غرض المبالغة في الحكم: يعطف العام على الخاص في بعض الأحيان بغرض المبالغة في الحكم المسند إلى العام والخاص، ويستنتج هذا الغرض من قوله تعالى:﴿ قُلْ فَمَن يَمْلِكُ مِنَ ٱللَّهِ شَيْـًٔا إِنْ أَرَادَ أَن يُهْلِكَ ٱلْمَسِيحَ ٱبْنَ مَرْيَمَ وَأُمَّهُۥ وَمَن فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا ﴾المائدة: ١٧، فبعد أن نفى قدرة أحدهم على منع إرادته سبحانه وتعالى أن يهلك بعضا من أهل الأرض وهم المسيح عليه السلام وأمه مريم، عطف عليهما عامة أهل الأرض حتى يبالغ في نفي الإلهية عنهما[2]، ومبالغة في نفي نفاذ إرادة غير الله فيهما[3].

بيان اندراج الخاص في العام: قد يكون الغرض من ذكر الخاص بعد العام، التنبيه إلى أن الخاص من جنس العام، وليس جنسا مستقلا بذاته، فعطف قوله: (ويسعون في الأرض فسادا) على (الذين يحاربون الله ورسوله) في قوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا جَزَٰٓؤُا۟ ٱلَّذِينَ يُحَارِبُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَيَسْعَوْنَ فِى ٱلْأَرْضِ فَسَادًا أَن يُقَتَّلُوٓا۟ ﴾المائدة: ٣٣ ليُبيّن أن الحرابة من جملة السعي في الأرض فسادا، وليس ما قد يتبادر إلى الذهن من أنه عطف العام على الخاص ليسوي بينهما في حكم التقتيل والصلب والتقطيع، فليس كل فساد يحكم له بهذه العقوبة، وإنما المراد من عطف العام وهو مطلق السعي في الأرض بالفساد على فساد خاص وهو الحرابة أن تعلم أنها مندرجة في العام[4].

غرض الإيجاز ودفع مشقة الطول: تارة يكون عطف العام عل الخاص، تخلصا من التطويل، فيؤتى بالعام بعد ذكر بعض أفراده ليُستغنى عن ذكر سائر أفراده بالتصريح، مخافة التطويل، كما في قوله تعالى:﴿ وَسَلَٰمٌ عَلَى ٱلْمُرْسَلِينَ ﴿١٨١﴾ ﴾الصافات: ١٨١فإنه لما خصص بعض المرسلين بالسلام، كنوح

---

[1] تفسير أبي السعود، ج 3، ص 149

[2] ينظر: الفتوحات الإلهية بتوضيح تفسير الجلالين للدقائق الخفية، سليمان بن عمر العجيلي الشافعي الجمل، ت إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 2006، ج 2، ص 200

[3] ينظر: البحر المحيط، ج 3، ص 449

[4] ينظر: تفسير ابن عرفة، 2، ص 108

وإبراهيم وموسى وهارون ويونس ولوط، عمم جميع الرسل بالتسليم لأجل الاختصار والإيجاز، ولدفع مشقة الطول التي قد تطرأ عن إفراد كل مرسل بالذكر[1].

الدلالة على أن الخاص أصل في باقي أفراد العام ودافع إلى القيام بها:

ففي قوله تعالى:﴿ وَأَقِمْنَ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتِينَ ٱلزَّكَوٰةَ وَأَطِعْنَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓ ﴾الأحزاب: ٣٣ذكر الصلاة والزكاة، ومن المعلوم أنهما من جملة الطاعات، أي أنهما يدخلان في قوله (وأطعن الله ورسوله)، لكنهما خُصّتا بالذكر دلالة على أنهما الأصل في سائر الطاعات، وأنهما دافعتان للقيام بسواهما من الطاعات[2].

المطلب الثاني: عطف الخاص على العام:

وفيه نتعرف على مفهوم عطف الخاص على العام، وأغراض هذا الأسلوب البلاغية.

مفهوم أسلوب عطف الخاص على العام:

عطف الخاص على العام هو مقابل عطف العام على الخاص، وعليه فإذا تقدم تعريف عطف العام على الخاص بأنه: أن يؤتى على سبيل العطف بلفظ يشمل لفظا آخر ذكر قبله لنكتة بلاغية، فإن مفهوم عطف الخاص على العام يكون كالآتي: **أن يؤتى على سبيل العطف بلفظ يندرج في لفظ آخر ذكر قبله لنكتة بلاغية.**

وقيل: **هو أن يذكر الخاص أولا داخلا في عموم جنسه، ثم يذكر ثانيا وحده تعظيما له وتنويها بشأنه**[3].

لكنه يحتاج إلى إضافة ليكون مانعا جامعا، فيكون مانعا إذا قلنا (ثم يذكر ثانيا على سبيل العطف)، لأنه إن ذكر ثانيا من غير عطف كان من باب الإيضاح بعد الإبهام كما تقدم ذكره.

ولكي يكون جامعا علينا ألا نحصر الغرض في التعظيم له والتنويه بشأنه، لأن هناك أغراضا كثيرة غير هذا الذي ذكر، سيأتي ذكرها، وعليه فالأفضل بدل قولنا (تعظيما له وتنويها بشأنه) نقول (لنكتة بلاغية).

ما تطرقنا إليه من دلالات لأركان هذا الأسلوب اللغوية والاصطلاحية في عطف العام على الخاص يغني عن التطرق لها مرة أخرى هنا، ولكن للتذكير ومزيد من العناية لابد من التنبيه إلى أن

---

[1] ينظر: روح البيان، ج 7، ص 497

[2] ينظر: التحرير والتنوير، ج 22، ص 13

[3] أساليب المعاني في القرآن، ص 490

المقصود بركن العام في دراستنا ليس ذات العام في علم أصول الفقه، وإنما معناه هنا (ما كان شاملا لمعناه في مقابله)[1].

أغراضه البلاغية:

ما ذكر تمهيدا لأغراض نظيره السابق، يصدق هنا أيضا، فالأغراض البلاغية لهذا الأسلوب، تتعدد وتتنوع باختلاف السياق، ولا يمكن حصرها، لأنه لا يمكننا حصر السياقات، ولهذا فإننا نذكر من أغراضه ما اشتهرت الإشارة إليه، وما وقفنا عليه بعد النظر في النصوص القرآنية التي جاءت في قالب هذا الأسلوب، وهذه الأغراض كالتالي:

التنبيه على فضل الخاص حتى كأنه ليس من جنس العام، تنزيلا للتغاير في الوصف منزلة التغاير في الذات[2]:

قال عبد العزيز عتيق: والغرض البلاغي من هذا النوع من الإطناب هو التنبيه على فضل الخاص وزيادة التنويه بشأنه، حتى كأنه ليس من جنس العام[3]. فإذا قلت لطلاب معينين: تعلموا اللغة العربية والنحو، فغرضك التنبيه على فضل النحو وأهميته، حتى يكاد يُتوهَّم أن النحو مع هذا الوصف الذي به حصل له الرفعة والمزية على سائر أفراد العام وهو اللغة العربية أنه ليس من جنس اللغة العربية، وهذا هو مفهوم التنزيل للتغاير الحاصل بالوصف منزلة التغاير في الجنس، وهو ما عبر عنه أحمد مطلوب بقوله: تنزيلا للتقارير في الوصف منزلة التقارير في الذات[4]، وهو في حقيقة الأمر من ذات العام وجنسه. ويقول الهاشمي في فائدة هذا العطف: وفائدته التنبيه على فضل الخاص حتى كأنه لفضله ورفعته جزء آخر مغاير لما قبله[5] أي العام، ويرى فضل حسن عباس أن الغاية من هذا العطف هي تعظيم الخاص والتنويه بشأنه[6]، مع ما نراه من تباين في العبارات الخاصة ببيان الغاية من هذا العطف، إلا أنها جميعا تصب في إطار واحد وهو التنويه بفضل الخاص وتعظيم شأنه.

---

[1] ينظر: البلاغة العربية أسسها وعلومها وفنونها، عبد الرحمن حسن حبنّكه الميداني، دار القلم-دمشق، الدار الشامية-بيروت، ط 1، 1996، ج 2، ص 69

[2] ينظر: التلخيص في علوم البلاغة، جلال الدين مُحَمَّد بن عبد الرحمن القزويني الخطيب، ت وشرح عبد الرحمن البرقوقي، دار الفكر العربي، ط 1، 1904، ص 223

[3] في البلاغة العربية علم المعاني، عبد العزيز عتيق، دار النهضة العربية، بيروت، ط 1، 2009، ص 190

[4] أساليب بلاغية الفصاحة-البلاغة-المعاني، أحمد مطلوب، وكالة المطبوعات، الكويت، ط 1، 1980، ص 233

[5] جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع، أحمد الهاشمي، ت يوسف الصميلي، المكتبة العصرية، بيروت، د ط، ص 202

[6] ينظر: البلاغة فنونها وأفنانها علم المعاني، فضل حسن عباس، دار الفرقان، الأردن، ط 4، 1997، ص 486

وأما مختار عطية فقد وضع أربعة أغراض لهذا الأسلوب، وهي كالتالي:

-التنبيه على كون الخاص أعظم وأهم بالذكر من العام:

ومن أمثلته: قوله تعالى: ﴿ قَالَ ٱلَّذِينَ ٱسۡتَكۡبَرُواْ مِن قَوۡمِهِۦ لِلَّذِينَ ٱسۡتُضۡعِفُواْ لِمَنۡ ءَامَنَ ﴾الأعراف: ٧٥، فذكر الخاص وهو من آمن منهم، بعد العام وهو الذين استضعفوا، تنبيها على كون من آمن من المستضعفين أعظم وأهم بالذكر من عامة المستضعفين[1].

-التنبيه على فضل الخاص كأنه ليس من جنس العام، تنزيلا للتغاير في الوصف بين الخاص وسائر أفراد العام منزلة التغاير في الذات[2]:

وهو أول غرض ذكرناه.

-تنبيه السامع إلى أهمية وفضل الخاص الزائد على الفضل والأهمية الحاصلة لباقي أفراد العام[3]:

ومن أمثلته قوله تعالى: ﴿ حَٰفِظُواْ عَلَى ٱلصَّلَوَٰتِ وَٱلصَّلَوٰةِ ٱلۡوُسۡطَىٰ ﴾البقرة: ٢٣٨فقد عمم الله الأمر بالمحافظة على الصلوات جميعا، ثم عطف على هذا التعميم تخصيص الأمر بالمحافظة على نوع من الصلوات وهو الصلاة الوسطى، وفائدة هذا العطف تنبيهنا إلى فضل الصلاة الوسطى وأهميتها الزائدة على فضل باقي الصلوات.

يقول بكري شيخ أمين في هذا الصدد: فلقد خص الصلاة الوسطى بعد ذكر الصلوات عامة لأهميتها إذ تقع في وسط النهار إبان انصراف الناس إلى أعمالهم، وانهماكهم في شؤون العيش مما قد يحملهم على التهاون والإهمال لذلك خصها القرآن بالذكر، لتكون بمثابة رادع للناس عن التهاون، ومذكر لهم بفريضة الصلاة وما يتوقف عليها من معطيات في سلوك المرء[4]. وما يدل على تأكيد أهميتها قراءة عليّ ﷺ في الشاذ: وعلى الصلاة، بإعادة حرف الجر توكيدا[5]. لكنهم اختلفوا اختلافا كبيرا في ماهية الصلاة الوسطى، فقيل: إن المراد من الوسطى مجموع الصلوات الخمس[6]، وتبريرهم أن

---

[1] ينظر: الإطناب في القرآن الكريم، ص 83

[2] نفس المصدر، ص 85

[3] نفس المصدر، ص 91

[4] البلاغة العربية في ثوبها الجديد (علم المعاني)، بكري شيخ أمين، دار العلم للملايين، بيروت، ط 6، 1999، ج 1، ص 185

[5] الدر المصون، ج 2، ص 498

[6] ينظر: تفسير ابن كثير(تفسير القرآن العظيم)، عماد الدين أبو الفداء إسماعيل بن كثير الدمشقي، ت مصطفى السيد مُحَمَّد-مُحَمَّد السيد رشاد-مُحَمَّد فضل العجماوي-علي أحمد عبد الباقي-حسن عباس قطب، مؤسسة قرطبة، مصر، ط 1، 2000، ج 2، ص

الصلوات بمجملها وسط بين الطاعات، فالإيمان بضع وسبعون شعبة، أعلاها شهادة أن لا إله إلا الله، وأدناها إماطة الأذى، فيكون مجموع الصلوات وسطا بين الأعلى والأدنى[1].

وقيل: هي صلاة الجمعة[2]، لأن وقتها وسط النهار، ولها شروط ليس لبقية الصلوات، فتكون مغايرة لسائر الصلوات، والعطف يقتضي المغايرة[3].

وقيل: إنها صلاة الصبح[4]، وهو قول جمع من الصحابة، كعلي وابن عباس[5]، وعمر، وقول جمع من التابعين، كعطاء، وعكرمة، ومجاهد[6]. وبرروا أنها الوسطى، بوجوه منها: توسط زمن أدائها بين طلوع الفجر، وبين طلوع الشمس، وتوسط الظلمة والضوء وقت أدائها، فليس فيه ظلمة باقية، ولا ضوء تام، فكأنه بين الليل والنهار[7]، وتوسطها بين صلاتي ليل جهريتين، وصلاتي نهار سريتين[8].

وقيل: هي صلاة الظهر[9]، وهو قول عزي لعمر وزيد بن ثابت وسعيد الخدري[10]، ومن حججهم أن الظهر كان شاقا عليهم، لوقوعه وقت القيلولة، وشدة الحر، فلهذا خصصها بعد التعميم[11].

وقيل: إنها صلاة العصر[12]، وهو ما ذهب إليه أكثر علماء الصحابة، وغيرهم، فقد روي عن علي وابن مسعود وابن عباس وأبي هريرة وعائشة[13]، وهو قول قوي للتصريح بمعناه الواقع فيما روي عن ابن

403، تفسير ابن عادل(اللباب في علوم الكتاب)، أبو حفص عمر بن علي ابن عادل الدمشقي الحنبلي، ت عادل أحمد عبد الموجود-علي مُحَمَّد معوّض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 1998،، ج 4، ص 227

[1] ينظر: تفسير ابن عادل، ج 4، ص 227

[2] ينظر: نفس المصدر، ج 4، ص 227، تفسير ابن كثير، ج 2، ص 403

[3] ينظر: تفسير ابن عادل، ج 4، ص 227

[4] تفسير الطبري(جامع البيان عن تأويل آي القرآن)، أبو جعفر مُحَمَّد بن جرير الطبري، ت عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر، القاهرة، ط 1، 2001، ج 5، ص 214

[5] تفسير ابن كثير، ج 2، ص 392، تفسير الثعالبي(الجواهر الحسان في تفسير القرآن)، عبد الرحمن بن مُحَمَّد بن مخلوف أبو زيد الثعالبي المالكي، ت علي مُحَمَّد معوض-عادل أحمد عبد الموجود-عبد الفتاح أبو سنة، دار إحياء التراث العربي-مؤسسة التاريخ العربي، بيروت، ط 1، 1997، ج 1، ص 479

[6] ينظر: تفسير ابن عادل، ج 4، ص 227

[7] ينظر: نفس المصدر، ج 4، ص 228

[8] تفسير ابن كثير، ج 2، ص 393

[9] تفسير الطبري، ج 5، ص 198

[10] ينظر: تفسير ابن عادل، ج 4، ص 230

[11] نفس المصدر، ج 4، ص 230

[12] تفسير الطبري، ج 5، ص 168، تفسير ابن كثير، ج 2، ص 395

[13] تفسير ابن كثير، ج 2، ص 395، تفسير ابن عادل، ج 4، ص 232

عمر الذي كان يرى لصلاة العصر فضيلة، فروى قوله ﷺ فيها: أنها الصلاة الوسطى[1]، والتصريح فيما روي عن علي ﷺ أن النبي ﷺ قال يوم الخندق: شغلونا عن الصلاة الوسطى صلاة العصر ملأ الله أجوافهم نارا[2]. ورجح هذا القول الإمام الثعالبي فقال في تفسيره: وبه أقول[3].

وقيل: هي صلاة المغرب[4]، وبرروا كونها هي الوسطى من جانبين: الأول توسطها بين بياض النهار وسواد الليل، والثاني توسطها في عدد الركعات بين الطول الواقع في الظهر والعصر والعشاء، وبين القصر الواقع في الصبح[5].

وقيل: هي صلاة العشاء[6]، ويتمثل معنى الوسطى فيها لأنها متوسطة بين صلاتين لا تقصران في السفر، وهما المغرب والصبح[7].

وقيل: إن الصلاة الوسطى هي إحدى الصلوات الخمس، فهي غير محددة بعينها، أي أنها في جملة الخمس غير معينة[8]، فجاز لكل صلاة أن تكون هي الوسطى، وحكي هذا القول عن سعيد بن المسيب، والقاضي شريح، ونافع مولى ابن عمر، واختاره إمام الحرمين الجويني[9].

وعلة عدم تبيينها وتحديدها دعوة المسلمين إلى أداء كل الصلوات بصفة الكمال، والتمام والإتقان[10]، أي لأجل الحرص والاعتناء بمختلف الطاعات.

خلاصة الأمر: أن الاختلاف في أي من الصلوات الخمس هي الصلاة الوسطى، لا يؤثر في كون الآية شاهدا من شواهد عطف الخاص على العام.

إضافة إلى ما سبق فهناك أغراض بلاغية أخرى لعطف الخاص على العام، وهي أغراض أدق من الأغراض السابقة على النحو الآتي:

---

[1] تفسير الطبري، ص 172، ج 5، مصنف عبد الرزاق، ج 1، ص 181

[2] مسلم، ج 1، ص174، النسائي، ج1، ص83

[3] تفسير الثعالبي، ج 1، ص 480

[4] الطبري، ج 5، ص 214، تفسير ابن كثير، ج 2، ص 403، تفسير الثعالبي، ج 1، ص 480

[5] ينظر: تفسير ابن عادل، ج 4، ص 233

[6] تفسير ابن كثير، ج 2، ص 403، تفسير الثعالبي، ج 1، ص 480

[7] تفسير ابن عادل، ج 4، ص 233

[8] تفسير الطبري، ج 5، ص 220، تفسير ابن كثير، ج 2، ص 403، تفسير الثعالبي، ج 1، ص 480

[9] تفسير ابن كثير، ج 2، ص 403

[10] تفسير ابن عادل، ج 4، ص 227

الدلالة على غرابة الخاص وعلى أنه عجيب في مقابل باقي أفراد العام:

فقد يعطف الخاص على العام بغرض الدلالة على كون الخاص أشد غرابة وأقوى إعجازا من باقي أفراد العام، ومن أمثلته قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ سَخَّرَ لَكُم مَّا فِى ٱلْأَرْضِ وَٱلْفُلْكَ تَجْرِى فِى ٱلْبَحْرِ بِأَمْرِهِۦ﴾الحج: ٦٥، فإن الفلك من جملة ما سُخر في الأرض، وإنما أفرد بالذكر للدلالة على غرابة هذا التسخير وعجب العقول منه، كما يقول السمين[1]: وأفردها بالذكر وإن اندرجت بطريق العموم تحت ما في قوله: (ما في الأرض) لظهور الامتنان بها ولعجيب تسخيرها دون سائر المسخرات[2].

ومن أمثلته أيضا قوله تعالى: ﴿لَقَدْ نَصَرَكُمُ ٱللَّهُ فِى مَوَاطِنَ كَثِيرَةٍ ۙ وَيَوْمَ حُنَيْنٍ﴾ التوبة: ٢٥ فيوم حنين من أيام كثيرة نصر الله فيها عباده المؤمنين، لكنه خص يوم حنين بالذكر لأن النصر فيها كان غريبا وعجيبا في نظير أيام النصر الأخرى، يعبر الآلوسي[3] عن هذا فيقول: ومزية هذا الخاص التي أشار إليها العطف هي كونه شيئا عجيبا وما وقع فيه غريبا للظفر بعد اليأس والفرج بعد الشدة إلى غير ذلك[4].

المبالغة في الأمر أو النهي:

فقد يعطف الخاص على العام مبالغة في الأمر والنهي المتعلق بالخاص، فأما مثال المبالغة في الأمر قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُ بِٱلْعَدْلِ وَٱلْإِحْسَـٰنِ وَإِيتَآئِ ذِى ٱلْقُرْبَىٰ﴾النحل: ٩٠، فإيتاء ذي القربى ضرب من الإحسان، يغني عنه الأمر بما يعمه وهو الإحسان، لكنه مع ذلك أفرد بالذكر لأجل المبالغة في الأمر بالإحسان لذوي القربى، يقول ابن التمجيد[5]: وجه المبالغة أن هذا الخاص وهو إحسان الأقربين لكماله وفضله من بين سائر الإحسانات كان كأنه لم يتناول لفظ الإحسان[6].

---

[1] السمين الحلبي: (552هـ) أحمد بن يوسف بن مُحَمَّد بن عبد الدائم الحلبي شهاب الدين أبو العباس الشافعي المعروف بالسمين، ينظر: طبقات المفسرين، الداوودي، ج 1، ص 101-102

[2] الدر المصون، ج 5، ص 165

[3] الالوسي: (1217-1270هـ) محمود بن عبد الله بن محمود بن درويش الحسيني الآلوسي شهاب الدين أبو الثناء، نسبة إلى جزيرة آلوس في وسط نهر الفرات. ينظر: معجم المفسرين ص 665

[4] تفسير الألوسي، ج 10، ص 73

[5] ابن التمجيد: (نحو 880هـ) مصطفى بن إبراهيم الرومي مصلح الدين المعروف بابن التمجيد. ينظر: معجم المفسرين، ص 673

[6] حاشية ابن التمجيد مع القونوي، ج 11، ص 364

وأما مثال المبالغة في النهي فمنه قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا يَسۡخَرۡ قَوۡمٞ مِّن قَوۡمٍ عَسَىٰٓ أَن يَكُونُواْ خَيۡرٗا مِّنۡهُمۡ وَلَا نِسَآءٞ مِّن نِّسَآءٍ عَسَىٰٓ أَن يَكُنَّ خَيۡرٗا مِّنۡهُنَّۖ وَلَا تَلۡمِزُوٓاْ أَنفُسَكُمۡ﴾الحجرات: ١١، فعلى القول بأن اللمز هو السخرية خفية، فإننا نجد النهي عنه يغني عنه النهي عن مطلق السخرية في قوله تعالى: (لا يسخر)، فإنه نهي عن السخرية بمختلف أشكالها، لكنه مع ذلك أفرد النهي عن سخرية مخصوصة هي اللمز مبالغة في النهي[1].

الدلالة على أن العام مقدّم على الخاص:

وقد يعطف الخاص على العام ليكون إشارة إلى عظم العام وأهميته، فيقدّم العام في الذكر ثم يليه الخاص، ومن أمثلة ذلك قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعۡبُدُ وَإِيَّاكَ نَسۡتَعِينُ ۝٥﴾الفاتحة: ٥، ففي الآية عطفت الاستعانة على العبادة، مع أن طلب المعونة من جملة العبادات، فعطفت عبادة خاصة على عموم العبادة تقديما للعام وإبرازا له[2].

إيضاح مكانة الخاص من بين سائر أفراد العام: يذكر الخاص بعد العام في بعض الأحوال بغرض التنويه إلى أن الخاص أعلى مقاما وأسمى مكانة من بين سائر أفراد العام، ومن أمثلته قوله تعالى: ﴿رِجَالٞ لَّا تُلۡهِيهِمۡ تِجَٰرَةٞ وَلَا بَيۡعٌ عَن ذِكۡرِ ٱللَّهِ وَإِقَامِ ٱلصَّلَوٰةِ﴾النور: ٣٧، فإن مجرد العلم بأن البيع والتجارة لا تلهيهم عن ذكر الله، نفهم منه أنها لا تلهيهم كذلك عن الصلاة، لأن الصلاة نوع من جنس الذكر، إلا أن الصلاة أفردت بالذكر للدلالة على مكانة الصلاة من بين سائر ما يدخل في جملة الذكر[3].

الإشارة إلى حقيقة العام: فقد يعطف الخاص على العام، ليوضح حقيقة العام، وأنه لا يختلف عن أفراده، ومن شواهده قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَنفِقُواْ مِن طَيِّبَٰتِ مَا كَسَبۡتُمۡ وَمِمَّآ أَخۡرَجۡنَا لَكُم مِّنَ ٱلۡأَرۡضِ﴾البقرة: ٢٦٧، فأفرد ما يخرج من الأرض بالذكر، مع كونه مندرجا ضمن الكسب، إشارة إلى حقيقة الكسب بأنه مجرد سبب، لا أنه مؤثر بغير إرادة الله سبحانه وتعالى، فهو لا يختلف عما يخرج من الأرض[4].

---

[1] ينظر: تفسير الالوسي، ج 26، ص 153

[2] ينظر: تفسير ابن عرفة، ج 1، ص 37

[3] ينظر: بغية السائل من أوابد المسائل، ص 1188

[4] ينظر: تفسير ابن عرفة، ج 1، ص 322

التسوية بين العام والخاص: وقد يكون الغرض من عطف الخاص على العام، التسوية بين العام والخاص، ودفع توهم استثناء الخاص من الحكم المتعلق بالعام، كما في قوله تعالى: ﴿ وَمَن يَعْمَلْ سُوٓءًا أَوْ يَظْلِمْ نَفْسَهُۥ ﴾النساء: ١١٠، فبناء على أن السوء هو مطلق المعصية أي القاصرة والمتعدية منها، وأن ظلم النفس خاص بالمعصية القاصرة، فإن السوء يشمل ظلم النفس ويعمه، فكان من المفترض أن يغني عنه، لكن مع ذلك أفرد ظلم النفس بالذكر للتسوية في الاستغفار بين جميع المعاصي المتعدي والقاصر منها[1]، وأن الله يغفرهما جميعا ما لم تكن شركا.

الدلالة على تفشي الخاص وكثرة وقوعه:

من أمثلته قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا۟ ٱلْفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ ۖ وَلَا تَقْتُلُوا۟ ٱلنَّفْسَ ٱلَّتِى حَرَّمَ ٱللَّهُ إِلَّا بِٱلْحَقِّ ﴾الأنعام: ١٥١، إذا قلنا إن الفواحش هي الآثام الكبيرة، فإنها تشمل قتل النفس المحرمة، لأنه إثم كبير، لكنه خص بالذكر إشارة إلى كون هذا الخاص متفشيا فيهم، وأنه من أكثر الآثام الكبيرة وقوعا بينهم[2].

ومنها أيضا قوله تعالى: ﴿ فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِن تَوَلَّيْتُمْ أَن تُفْسِدُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ وَتُقَطِّعُوٓا۟ أَرْحَامَكُمْ ﴿٢٢﴾ ﴾محمد: ٢٢، فقطع الأرحام ضرب من الفساد في الأرض، لكنه مع ذلك أفرده بالذكر وخصه دلالة على أن هذا الفساد الخاص قد فشا فيهم وعم، فإنه قد فشا فيهم تقاتل الأرحام فيما بينهم وإغارتهم على بعضهم ووأدهم لبناتهم[3].

ومنها كذلك قوله تعالى: ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلْفَلَقِ ﴿١﴾ مِن شَرِّ مَا خَلَقَ ﴿٢﴾ وَمِن شَرِّ غَاسِقٍ إِذَا وَقَبَ ﴿٣﴾ ﴾الفلق: ١ - ٣، فالتعوّذ من شر الغاسق يندرج في التعوّذ من كل شر خلقه الله تعالى، ولكن خُص التعوذ من شر الغاسق لكثرة وقوعه وتجدده[4]، فإن الغاسق سواء قلنا هو الليل أو ظلام كله أو ظلام أوله أو أنه غروب الشمس[5]، يكثر وقوع شره ويتجدد بتجدد الأيام وكثرتها.

---

[1] ينظر: نفس المصدر، ج 2، ص 54

[2] ينظر: التحرير والتنوير، ج 8، ص 160

[3] ينظر: تفسير أبي السعود، ج 7، ص 397

[4] ينظر: تفسير الالوسي، ج 30، ص 281

[5] ينظر: تفسير الطبري، ج 24، ص 746

بغرض التفصيل: كالتفصيل الوارد في قوله تعالى:﴿ وَلَقَدۡ أَرۡسَلۡنَا نُوحٗا وَإِبۡرَٰهِيمَ ﴾الحديد: ٢٦، فإرسال نوح وإبراهيم عليهما السلام، من إرسال كافة الأنبياء في الآية المعطوف عليها وهي قوله تعالى: ﴿لَقَدۡ أَرۡسَلۡنَا رُسُلَنَا بِٱلۡبَيِّنَٰتِ ﴾الحديد: ٢٥، وإنما خص إرسالهما بالذكر مع اندراجهما في الجملة المعطوف عليها لغاية التفصيل الذي يزيد في بيان انحراف المشركين من العرب واليهود عن مناهج أبويهما نوح وإبراهيم[1].

تفريقا بين معنى الفعل حال إسناده للعام وإسناده للخاص:

إذا نظرنا في قوله تعالى:﴿ أَلَمۡ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ يَسۡجُدُ لَهُۥ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِي ٱلۡأَرۡضِ وَٱلشَّمۡسُ وَٱلۡقَمَرُ وَٱلنُّجُومُ وَٱلۡجِبَالُ وَٱلشَّجَرُ وَٱلدَّوَآبُّ وَكَثِيرٞ مِّنَ ٱلنَّاسِ ﴾الحج: ١٨، نجد أن إسناد فعل السجود وقع لجميع من في السماوات ومن في الأرض، لأن (من) تقتضي العموم، وهذا يفيد إسناده لمن وصفوا بـ(كثير من الناس)، لكنهم خصوا بالذكر تفريقا بين السجود العام الذي يقع من كل الخلائق، والسجود الذي يقع من (كثير من الناس)، فإن السجود من هؤلاء الكثير هو السجود الذي من جميع الخلائق مع زيادة فيه، فهم يشاركون العام وهم خلائق السماوات والأرض في سجود الذوات أي سجود الخضوع، لكنهم يتفردون عنهم بسجود الظاهر وهو سجود العبادة لله عز وجل[2].

غرض البرهنة والحجاج: قد يكون عطف الخاص على العام وسيلة لإلزام المنكر بالحجة، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ وَلَهُ ٱلۡحُكۡمُ وَإِلَيۡهِ تُرۡجَعُونَ ٧٠ ﴾القصص: ٧٠، فالرجوع إلى الله سبحانه وتعالى المراد منه البعث، وهو داخل في حكمه عز وجل وتسطيره، شأنه شأن كل ما قضى به ربنا وقدّره، من الموت والحياة وتقليب الليل والنهار ونحو ذلك. لكن من بين سائر ما يندرج في حكم الله تعالى خص البعث بالذكر، لماذا؟ لأجل الإلزام بالإيمان به[3]، لأنه قدّم العام وهو اختصاص الله سبحانه وتعالى بالحكم كله توطئة وبرهنة للبعث، والمعنى أنه إذا كان الحكم في كل شيء لله سبحانه وتعالى فإن البعث والرجوع إليه واقع، لأنه من جملة حكم الله، فكيف يكون له الحكم كله، ولا يكون البعث الذي هو من حكمه.

---

[1] ينظر: التحرير والتنوير، ج 27، ص 419

[2] ينظر: تفسير الخازن، ج 3، ص 251، وتفسير البقاعي، ج 5، ص 141

[3] ينظر: التحرير والتنوير، ج 20، ص 168

تعميم الحكم ودفع توهم خروج الخاص عنه: يمثل له بقوله تعالى: ﴿ وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ ٱلْأَقْرَبِينَ ﴿٢١٤﴾ ﴾الشعراء: ٢١٤، فالأمر بإنذار الأقربين مندرج في عموم قوله تعالى ﴿لِتَكُونَ مِنَ ٱلْمُنذِرِينَ ﴿١٩٤﴾ ﴾الشعراء: ١٩٤، ففي هذه الآية حذف المفعول لأجل التعميم، فكما نرى أن الخاصة وهم الأقربون يندرجون ضمن ما ينبغي إنذاره، لكن مع دخولهم أفردوا بالذكر ليشملهم ما يقع من الإنذار، ولئلا يسبق إلى أذهانهم أن ما يلقيه الرسول من الغلظة في الإنذار وأهوال الوعيد لا يقع عليهم لأنهم قرابة هذا المنذر وخاصته[1].

دفعا لتوهم تخصيص لفظ العام الذي غُلّب إطلاقه عرفا على معنى الخاص:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ وَٱلدَّوَآبِّ وَٱلْأَنْعَٰمِ مُخْتَلِفٌ أَلْوَٰنُهُۥ كَذَٰلِكَ ﴾فاطر: ٢٨، فالدواب تشمل الأنعام وسائر ما يدب على الأرض، مع هذا الشمول من العام للخاص، إلا أن الخاص (الأنعام) أفرد بالذكر ليعم الدواب جميع ما يدب على الأرض، لأنه في العرف قد حُصر لفظ الدواب على ما يركب منها، فخصت الأنعام بالذكر ليستغرق اللفظ العام جميع أفراده[2].

للامتنان بالخاص:

قد يذكر الخاص بعد العام بغرض الامتنان به، كالامتنان به في قوله تعالى: ﴿ هُوَ ٱلَّذِى يُرِيكُمْ ءَايَٰتِهِۦ وَيُنَزِّلُ لَكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ رِزْقًا ﴾غافر: ١٣، فإن المطر المفهوم من قوله (وينزل لكم من السماء) آية من الآيات أيضا، فهو يندرج في الآيات التي يرينا الله سبحانه وتعالى إياها، لكنه تعالى خصها بالذكر لأجل أن يمتنّ بها، يقول ابن عاشور[3] في هذا الصدد: وتنزيل الرزق من السماء هو نزول المطر لأن المطر سبب الرزق وهو في نفسه آية أدمج معها امتنان[4].

تفسير العام:

وقد يكون الغرض من عطف الخاص على العام، تفسير المقصود من العام وإيضاحه، ومن أمثلته قوله تعالى: ﴿ فَبِظُلْمٍ مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُوا۟ حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَٰتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ وَبِصَدِّهِمْ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ كَثِيرًا ﴿١٦٠﴾ وَأَخْذِهِمُ ٱلرِّبَوٰا۟ وَقَدْ نُهُوا۟ عَنْهُ وَأَكْلِهِمْ أَمْوَٰلَ ٱلنَّاسِ بِٱلْبَٰطِلِ ﴾ النساء: ١٦٠ - ١٦١، فالصد

---

[1] ينظر: نفس المصدر، ج 19، ص 201

[2] ينظر: تفسير البقاعي، ج 6، 221

[3] ابن عاشور: (1296-1393هـ) مُحَمَّد الطاهر بن عاشور، رئيس المفتين المالكيين بتونس. ينظر: معجم المفسرين، ص 541

[4] التحرير والتنوير، ج 24، ص 103

عن سبيل الله وأخذ الربا وأكل أموال الناس كلها صور وأفراد للظلم، تندرج في قوله تعالى (فبظلم)، ولكنها أفردت بالذكر لكي تفسر الظلم الذي وقعوا فيه، قال الجمل: قوله: (وبصدهم) الخ وقوله: (وأخذهم) الخ وقوله: (وأكلهم) الخ كله تفسير للظلم الذي تعاطوه فهو من عطف الخاص على العام[1].

[1] الفتوحات الإلهية، ج 2، ص 155

المبحث الثاني: العطف بين العام والخاص عند النحويين

يتناول هذا المبحث ما يتعلق بأسلوب العطف بين العام والخاص من الناحية النحوية، وذلك من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: العطف عند النحويين

تعريفه: لغة: هو الميل[1].

واصطلاحا: عرفه ابن مالك[2] بقوله: وهو المجعول تابعا بأحد حروفه ...[3]، فقوله المجعول تابعا يعم التوابع جميعا، وتقييد الجعل بأحد الحروف هو الفصل المخرج لبقية التوابع[4].

نستفيد من التعريف أمرين: الأول: أن العطف يكون بواسطة حروف خاصة، وهذا مستفاد من إضافته الحروف إلى ضمير يعود على التابع بالعطف، وفي شرح المفصل يبين علة كون هذا النوع من التوابع لا يتبع إلا بواسطة حرف من حروفه فيقول: وإنما كان هذا الضرب من التوابع لا يتبع إلا بتوسط حرف من قبل أن الثاني فيه غير الأول[5]. أي أنه لما كان التابع وهو المعطوف مغايرا لحقيقة المعطوف عليه كان لا بد من حرف يجمع بينهما، تنويها منه إلى أن غير العطف من التوابع يكون فيه الثاني هو عين الأول.

الأمر الثاني المستفاد: أن العطف تابع من التوابع، فما هي حقيقة التوابع؟ التوابع قد يعبر عنها بعضهم بتوابع الأسماء[6]، وآخرون بتوابع المعرب[1]، وهي جمع تابع وهو: كل متأخر أعرب بإعراب سابقه الحاصل والمتجدد[2].

---

[1] ينظر: محيط المحيط، بطرس البستاني، ت مُحَمَّد عثمان، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 2009، ج 6، ص 213

[2] ابن مالك: (600-672هـ) مُحَمَّد بن عبد الله بن مالك جمال الدين أبو عبد الله الطائي الجيّاني الشافعي. ينظر: بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، ت مُحَمَّد أبو الفضل إبراهيم، الناشر عيسى البابي الحلبي، ط 1، 1964، ج 1، ص 130-134

[3] ينظر: التسهيل مع شرحه تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، محب الدين ناظر الجيش مُحَمَّد بن يوسف بن أحمد، ت جماعة من الباحثين، دار السلام، مصر، ط 1، 2007، ج 7، ص 3423

[4] ينظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، ج 7، ص 3423

[5] ينظر: شرح المفصل، موفق الدين يعيش ابن علي بن يعيش النحوي، إدارة الطباعة المنيرية، مصر، د ط، ج 3، ص 74

[6] ينظر: الإرشاد إلى علم الإعراب، شمس الدين مُحَمَّد بن أحمد بن عبد اللطيف القرشي الكيشي، ت عبد الله علي الحسيني البركاتي-محسن سالم العميري، مركز إحياء التراث الإسلامي-جامعة أم القرى، مكة المكرمة، د ط، 1987، ص 357

فحد هذا التعريف التوابع كلها، بكونها تعرب بإعراب عاملها المتقدم عنها، وبكونها على إعراب عاملها مطلقا، وهو ما أشار إليه بقوله الحاصل والمتجدد، فخرج خبر المبتدأ فإنه وإن أعرب بإعراب سابقه الحاصل وهو المبتدأ، لم يعرب بإعرابه المتجدد إذا دخل على المبتدأ ناسخ من النواسخ، وهكذا خرج حال الاسم المنصوب، نحو رأيت زيدا ضاحكا، فإنه إذا زال عامل النصب وخلفه عامل حكم آخر كرفع أو جر، لم يعرب الحال بإعراب سابقه، وبقي منصوبا، نحو قولك: جاء زيد ضاحكا، ومررت بزيد ضاحكا.[3]

وبعضهم يزيد في تعريف التابع قيدا آخر، يعبرون عنه بقولهم: وليس خبرا[4]، قد يقول قائل: ولكن الخبر خرج بقولنا (والمتجدد)، فلم الحاجة إلى إخراجه بالتصريح والإفراد؟، فنقول: إن المقصود بالخبر المصرح بنفيه في بعض الحدود هو الخبر الثاني فيما إذا تعددت الأخبار، وليس الخبر الأول أو الواحد. فإذا قلت: الزمان حلو حامض[5]، فحامض خبر ثان للزمان وهو يتبع الخبر الأول – حلو – في إعرابه الحاصل كما في المثال، أو المتجدد إن دخل على المبتدأ ناسخ، كأن تقول: كان الزمان حلوا وحامضا، أو أن تقول: إن الزمان حلو حامض، أو ظننت الزمان حلوا حامضا.

فنجد أن الخبر الثاني على إعراب الخبر الأول كلما تجدد الإعراب وتغيرت العوامل، فلو لم نضف القيد الأخير هذا لكان التعريف غير مانع ولا مطرد، ومن شروط سلامة الحد أن يكون مانعا من دخول غير أفراد المحدود في الحد[6]، كما منع قيد (وليس خبرا) من دخول الخبر الثاني ضمن أفراد التابع.

---

[1] ينظر: نفس المصدر، ص 357

[2] المشكاة الفتحية على الشمعة المضية في علم العربية، مُحَمَّد بن مُحَمَّد البديري الدمياطي، ت يحيى مراد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 2004، ص 136

[3] نفس المصدر، ص 136-137

[4] ينظر: شرح كتاب الحدود في النحو، عبد الله بن أحمد الفاكهي النحوي المكي، ت المتولي رمضان أحمد الدميري، دار التضامن للطباعة، القاهرة، د ط، 1988، ص 245

[5] ينظر: عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك مع أوضح المسالك، محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، د ط، 2009، ج 3، ص 256

[6] وهذا الشرط هو أحد قيود حد الحد، حيث يقول السيوطي في الكوكب:

الجامع المانع حد الحد–أو ذو انعكاس إن تشأ والطرد

ينظر: الكوكب الساطع نظم جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ط 1، 1998، ص 28

هذه التوابع على أقسام اختلف في عددها باختلافهم في التفصيل والإجمال لبعضها: فعلى الإجمال هي أربعة: النعت، والتوكيد، والعطف، والبدل، ومن فصل في العطف جعلها خمسة[1]، بتقسيم العطف إلى نسق وإلى بيان، كقول ابن هشام[2]: الأشياء التي تتبع ما قبلها في الإعراب خمسة: النعت، والتوكيد، وعطف البيان، والنسق، والبدل[3]. ومن فصل في التوكيد جعلها ستة[4]، بتقسيم التوكيد إلى لفظي وإلى معنوي.

والتوابع قد يمكن اجتماعها في مثال واحد، ولهذا كان لابد من معرفة مراتبها، أي معرفة ما يقدم منها وما يؤخر، ومثال اجتماعها في مثال واحد قولهم: جاء زيد العاقل أبو بكر نفسه أخوك وعمرو[5]، فالعاقل نعت، وأبو بكر عطف بيان، ونفسه توكيد، وأخوك بدل، وعمرو عطف نسق.

لكنهم اختلفوا في التوكيد اللفظي والنعت، ما الذي يقدم منهما على الآخر؟، فذهبت جماعة إلى تقديم التوكيد اللفظي على النعت، مستشهدين بقول بعضهم: ويل له ويل طويل[6]، فقدم (ويل) الثانية وهي توكيد لفظي لـ(ويل) الأولى، على النعت وهو (طويل).

وعُلل تقديم التوكيد على النعت بأن التوكيد هو الأول في معناه، ففي قوله تعالى: اسكن أنت وزوجك الجنة، الضمير (أنت) هو توكيد للضمير المستتر (أنت) وهو فاعل اسكن، فتجد أن التوكيد هنا هو ذات المؤكد لفظا ومعنى، أما النعت فهو المنعوت على خلاف معناه، فإذا قلت: جاء رجل كريم، فالكريم هو الرجل المذكور في الجملة لكن مع زيادة معنى الكرم، فنلاحظ أن النعت يتضمن حقيقة المنعوت بحال من أحواله، لا بحقيقته المجردة، ولهذا فهو مخالف له في الدلالة، أما التوكيد فهو

---

[1] ينظر: كشف النقاب عن مخدرات ملحة الإعراب، ص 507

[2] ابن هشام: (708-761هـ) عبد الله بن يوسف بن عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام جمال الدين أبو مُحَمَّد. ينظر: الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، شهاب الدين أحمد بن علي بن مُحَمَّد الشهير بابن حجر العسقلاني، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الهند، د ط، 1349، ج 2، ص 308-310

[3] أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، أبو مُحَمَّد عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري، ت مُحَمَّد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، د ط، 2009، ص 256

[4] ينظر: كشف النقاب، ص 507

[5] ينظر: تقريب طرة ابن بونا على ألفية ابن مالك، أحمد بن مُحَمَّد المامي اليعقوبي، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 2006، ج 2، ص 485

[6] ينظر: الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع، أحمد بن الأمين الشنقيطي، ت مُحَمَّد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 1999، ج 2، ص 362

مطابق لدلالة متبوعه، لأنه يتضمن حقيقته لا غير، وعلل تقديمه عليه من جهة أخرى، وهي أن النعت يأتي جملة، أما التوكيد فلا يأتي إلا في المفردات[1]. والمفرد هو الأصل.

وفي شرح المفصل بيان لمعايير الترتيب بين مختلف التوابع، حيث جاء فيه ما يلي: وقُدم النعت على عطف البيان لأن عطف البيان ضرب من النعت، وقدم عطف البيان على البدل لأن البدل قد يكون غير الأول-أي قد يكون بعضاً له أو من غير جنسه أصلا كما في بدل الغلط-وأُخر العطف بالحرف لأنه يتبع بواسطة، وما قبله يتبع بلا واسطة[2].

وعلى نسق المثال المضروب لاجتماع التوابع، فإن ترتيبها كالآتي: النعت، ثم عطف البيان، ثم التوكيد، ثم البدل، ثم عطف النسق، وقد جمع بعضهم ترتيبها هكذا فقال[3]:

إن التوابع إن جاءت بأجمعها-ورمت تحوي من الترتيب ما نقلا

فانعت وبيّن وأكّد وابدلنّ وجيء-بالعطف بالحرف تحوي العلم والعملا

وفي احمرار ابن بونا قال ترتيبا لها أيضا[4]:

النعت والبيان توكيد بدل-ونسق ترتيبها كذا انجعل

العامل في التوابع:

اختلف العلماء في العامل في التوابع، فقيل: إن العامل فيها هو العامل في المتبوع، إلا في البدل فالعامل فيه مقدر[5]، وقيل: العامل هو عامل المتبوع مطلقا، أي من دون استثناء للبدل أو غيره، قال في النحو الوافي: والصحيح أن العامل في التابع هو العامل في المتبوع، ولا تختلف التوابع في هذا[6].وقيل بأن التوابع ليست على نوع واحد من العوامل، فأما النعت والتوكيد وعطف البيان فمذهب الجمهور أن العامل فيهن هو العامل في المتبوع، أي العامل في المنعوت والمؤكد والمبيَّن، وهو مذهب سيبويه[7]،

---

[1] ينظر: شرح المفصل، ابن يعيش، ج 3، ص 39

[2] نفس المصدر، ج 3، ص 39

[3] ينظر: الدرر اللوامع على همع الهوامع، ج 2، ص 362

[4] ألفية ابن مالك مع احمرار ابن بونا، المختار بن بونا الجكني الشنقيطي، ت مُحَمَّد محفوظ بن أحمد، منشورات مُحَمَّد محفوظ بن أحمد، نواكشوط، ط 1، 2003، ص 146

[5] ينظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، ابن أم قاسم المرادي، ت عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، القاهرة، ط 1، 2001، ج 3، ص 946، وكشف النقاب عن مخدرات ملحة الإعراب، ص 508

[6] النحو الوافي، عباس حسن، دار المعارف، مصر، ط 3، ج 3، ص 437

[7] ينظر: عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك مع أوضح المسالك، مُحَمَّد محيي الدين عبد الحميد، ج 3، ص 256

وهو ما صححه صاحب الإرشاد حيث قال: وفي عامل المتبوع ثلاثة أوجه: عامل المتبوع، وهو الصحيح، لأنه لولاه استقل الثاني بالعامل فلم تُتصور التبعية[1]. وذهب الخليل[2] والأخفش[3] إلى أن التبعية للمتبوعات هي العامل في النعت والتوكيد وعطف البيان[4]، وأما البدل فمذهب الجمهور أن العامل فيه محذوف، فيُقدر له عامل مماثل للعامل في المبدل منه، وقيل بأن العامل في البدل هو عين العامل في المبدل منه لكن بنيابة عن آخر محذوف.[5]

العامل في المعطوف:

اختلف النحاة في تحديد العامل في المعطوف، فمذهب الجمهور وجماعة من المحققين أن العامل فيه هو العامل في المعطوف عليه بواسطة حرف العطف[6]، فإذا قلت: ضربت زيدا وعمراً، فالعامل في (عمرا) النصب هو (ضربت)، بواسطة حرف العطف، و(ضربت) هو العامل في المعطوف عليه وهو (زيدا)[7].

حجة الجمهور على أن العامل في المعطوف هو العامل في المعطوف عليه، اختلاف العمل في المعطوف باختلاف العامل في المعطوف عليه[8]، فإذا غيرناه بعامل رفع مثلا، كتغيير صيغة الفعل (ضربت) ببنائه للمجهول، بأن نقول: ضُرب زيد وعمرو، فنلاحظ تغير الحكم الإعرابي في المعطوف (عمرو) إلى الرفع بتغير العامل في المعطوف عليه، وهكذا إذا جئنا بعامل خفض، كقولنا: مررت بزيد وعمرو، فيتغير الحكم الإعرابي في المعطوف عليه إلى الخفض.

---

[1] الإرشاد، ص 357

[2] الخليل: (100-170هـ) أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي البصري. ينظر: سير أعلام النبلاء، شمس الدين مُحَمَّد بن أحمد بن عثمان الذهبي، ت شعيب الأرناؤوط-علي أبو زيد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط 11، 1996، ج 7، ص 429-431

[3] الأخفش: (215هـ) سعيد بن مسعدة المجاشعي بالولاء البلخي ثم البصري أبو الحسن المعروف بالأخفش الأوسط. ينظر: الأعلام، الزركلي، ج 3، ص 101-102

[4] ينظر: عدة السالك مع أوضح المسالك، ج 3، ص 256

[5] ينظر: نفس المصدر، ج 3، ص 256

[6] ينظر: شرح المفصل، ابن يعيش، ج 3، ص 75، وعدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك مع أوضح المسالك، ج 3، ص 256، والبسيط في شرح جمل الزجاجي، أبو الربيع عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله القرشي الإشبيلي السبتي، ت عياد بن عبيد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط 1، 1986، ج 1، ص 329

[7] ينظر: الفصول المفيدة في الواو المزيدة، ص 58

[8] ينظر: نفس المصدر، ص 58

وقال آخرون: العامل في المعطوف عليه هو حرف العطف[1]، أي أن حرف العطف نائب مناب العامل[2]، ودليلهم أنه إذا فُرقت المنعوتات وجمع نعتها فإن النعت يتبعها، نحو: قام زيد وعمرو وخالد العقلاء، فزيد وعمرو وخالد منعوتات، وجمع نعتها فصار العقلاء، وهذا النعت يتبع المنعوتات في حكمها الإعرابي، فلو لم نفترض أن الواو نائبة عن العامل لم يجز أن يجمع النعت، مخافة أن يفصل بين العامل والمعمول[3].

ومن أدلتهم أيضا أنه لما استغني بحرف العطف عن إعادة العامل، قام مقامه، فالاستغناء بالواو في قولك: قام زيد وعمرو، عن إعادة العامل في المعطوف عليه، بدل أن نقول: وقام عمرو، دليل على نيابة حرف العطف عن العامل[4].

اعترض الجمهور على هذا القول بأن الحرف إذا لم يكن مختصا إما بالاسم أو الفعل، لا يصلح للعمل في أحدهما[5]، وحروف العطف غير مختصة، فهي مشتركة بين الأسماء والأفعال، والاشتراك هو ما أضعفها عن العمل، يقول أحد الأدباء جامعا هذه القاعدة مع معنى وعظي[6]:

مذ كان منك اختصاص بي قويت على_ ما شئت مني بتفصيل وإجمال

وإذ غدوت مشاركا ضعفت فلم_ تعمل وأهملت كل إهمال

كالحرف عند اختصاصه له عمل_ وفي التشارك لم يفز بإعمال

وقيل: العامل فيه محذوف[7]، وهو مقدر يدل عليه حرف العطف، وهو في معنى العامل في المعطوف عليه[8]، وحجة قائلي هذا القول القياس والسماع، فأما القياس فيتجلى في كون ما بعد

---

[1] ينظر: شرح المفصل، ج 3، ص 75، وعدة السالك مع أوضح المسالك، ج 3، ص 256

[2] ينظر: البسيط في شرح جمل الزجاجي، ج 1، ص 329

[3] ينظر: رصف المباني في شرح حروف المعاني، أحمد بن عبد النور المالقي، ت أحمد مُحَمَّد الخراط، مجمع اللغة العربية، دمشق، د ط، ص 412

[4] ينظر: الفصول المفيدة في الواو المزيدة، ص 59

[5] ينظر: نفس المصدر، ص 59

[6] ينظر: الدر المنظوم، ص 32

[7] ينظر: شرح المفصل، ص 75، ج 3، وعدة السالك مع أوضح المسالك، ص 256، ج 3، والبسيط في شرح جمل الزجاجي، ج 1، ص 330

[8] ينظر: نتائج الفكر في النحو، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي، ت عادل أحمد عبد الموجود–علي مُحَمَّد عوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 1992 ص 195

حرف العطف لا يعمل فيه ما قبله ولا يتعلق به[1]. وهذا القياس لا يقوم حجة، لأنه غير مسلم به، وأما السماع فيظهر في قول الشاعر[2]:

بل بني النجار إن لنا _ فيهم قتلى وإن تره[3]

فأظهر العامل (إن) في المعطوف (تره)، ووجه الاستدلال أن جواز إظهار العامل بعد حرف العطف، يدل على أن العامل هو مضمر يقدر. لكن اعتُرض على هذا القول بأن ظهور(إن)لا حجة فيه، لأنه بعد ظهورها صارت المسألة من باب عطف الجمل ف(تره) اسم لإن وخبرها محذوف مقدر وهو (لنا)[4]، بمعنى أن الخلاف الدائر حول نيابة الواو عن العامل، وحول تقدير مضمر من جنس العامل في الأول هو ما يعمل في المعطوف، محله إذا كان العطف عطفا للمفردات لا للجمل، أي أن هذه النزاع حول العامل فيما إذا عُطف اسم على اسم فقط[5]، فإذا ظهر نظير العامل في المعطوف عليه مقترنا بالمعطوف، فهذا يصير العطف عطفا لجملة على جملة، وهذا لا خلاف فيه.

[1] ينظر: الفصول المفيدة في الواو المزيدة، ص 58-59

[2] ينظر: نتائج الفكر في النحو، ص 195

[3] البيت لخالد بن عبد العزى بن غزية بن عمرو بن عبد بن عوف بن غنم بن مالك بن النجار، وهو يفخر بعمرو بن طلة. ينظر: الروض الأنف في تفسير سيرة ابن هشام، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد بن أبي الحسن الخثعمي السهيلي، ت مجدي بن منصور بن سيد الشورى، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، ج 1، ص 74-75

[4] ينظر: رصف المباني، ص 414

[5] ينظر: نفس المصدر، ص 412

المطلب الثاني: العطف بين العام والخاص عند النحويين وشروطه:

اختلف النحاة في العطف بين العام والخاص، فذهب الكثير منهم إلى وجوده ووضعوا له شروطا، وذهب أبو علي الفارسي[1] وكذلك ابن جني[2] إلى عدم وجود هذا النوع من العطف، وأن الخاص سواء كان معطوفا أو معطوفا عليه لا يندرج في العام، وأنه أريد به غير مثله في العام، وهذا لاعتقادهم أن المعطوف لا يكون إلا غير المعطوف عليه، اعتبارا لقاعدة اقتضاء العطف للتغاير[3].

وهذا الإنكار منهما لاندراج الخاص في العام حالة العطف، لعلة التغاير يُرد عليه من وجوه:

أولها: أن العطف الأصل فيه اقتضاء المغايرة، ولكن ليس على الإطلاق فقد يأتي لغاية التفسير[4]، كما في قوله تعالى: ﴿ ٱلَّذِينَ يُؤۡمِنُونَ بِٱلۡغَيۡبِ وَيُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقۡنَٰهُمۡ يُنفِقُونَ ﴿٣﴾ ﴾البقرة: ٣، فعلى أن الإيمان يشمل الأعمال فقد عُطف عليه تفسيرا وتفصيلا بعض أفراده، كالصلاة والزكاة. أي أنه قد يُعدل عن المقتضى الأصلي للعطف وهو المغايرة إلى مقتضى آخر لضرورة معينة[5].

ثانيها: على التسليم بأن العطف يقتضي المغايرة مطلقا، فإن هذه المغايرة على مراتب متعددة[6]، وليست بمعنى واحد يقصدونه وهو التباين في الذوات، وهذه المراتب كالتالي:

الأولى: أن يكونا متباينين، ليس أحدهما هو الآخر ولا جزؤه، ولا ملازمة بينهما، وهي أعلى المراتب[1]، كقوله تعالى: ﴿ وَجِبۡرِيلَ وَمِيكَىٰلَ ﴾البقرة: ٩٨، وهذه المرتبة هي ما يذهب الكثيرون إلى أنها هي مفهوم المغايرة لوحدها[2].

---

[1] أبو علي الفارسي: (288-377هـ) الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي الأصل أبو علي. ينظر: الأعلام للزركلي، ج 2، ص 179

[2] ابن جني: (329-393هـ) أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي. ينظر: سير أعلام النبلاء، ج 17، ص 18-19

[3] ينظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي، ت رجب عثمان مُحَمَّد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط 1، 1998، ص 1983، وموصل النبيل إلى نحو التسهيل، خالد بن عبد الله الأزهري، ت ثريا عبد السميع إسماعيل، رسالة دكتوراه بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، 1998، ج 3، ص 279، والتذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان الأندلسي، ت حسن هنداوي، دار كنوز إشبيليا، الرياض، ط1، 2016، ج 13، ص 76

[4] ينظر: الإكليل على مدارك التنزيل في حقائق التأويل، مُحَمَّد عبد الحق بن شاه الهندي الحنفي، ت محيي الدين أسامة البيرقدار، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2012، ج 1، ص 85

[5] ينظر: الإكليل على مدارك التنزيل، ج 7، ص 142

[6] ينظر: مجموع فتاوى أحمد بن تيمية، عبد الرحمن بن مُحَمَّد بن قاسم-ابنه مُحَمَّد، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، السعودية، د ط، 2004، ج 7، ص 172

الثانية: أن يكونا متباينين ولكن بينهما لزوم[3]، كقوله تعالى: ﴿وَمَن يَكۡفُرۡ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ﴾النساء: ١٣٦، فالكفر بالله مباين للكفر بالملائكة والكتب والرسل، ولكن المعطوفات في هذا المثال لازمة للمعطوف عليه، فيلزم من الكفر بالله الكفر بملائكته وكتبه ورسله.

الثالثة: عطف بعض الشيء عليه[4]، أو ما يسمى بعطف الخاص على العام، كقوله تعالى: ﴿مَن كَانَ عَدُوّٗا لِّلَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَجِبۡرِيلَ وَمِيكَىٰلَ فَإِنَّ ٱللَّهَ عَدُوّٞ لِّلۡكَٰفِرِينَ ٩٨﴾البقرة: ٩٨فجبريل وميكائيل بعض الملائكة.

قال في عروس الأفراح: وإن كان التحقيق أن بين الأعم والأخص، وبين العام والخاص، وبين الجزء والكل مغايرة[5]. وفي الأشباه والنظائر قال أيضا: فاعلم أن الأصل في المغايرة أنها حاصلة بين الجزئي والكلي وبين العام والخاص وبين المتباينين، وأهل الكلام فسروا الغيرين باللذين يمكن انفكاك أحدهما عن الآخر[6]، أي أن مغايرة العام للخاص نوع معتبر من أنواع المغايرة.

ثالثها: إذا قيل: إن العطف يقتضي المغايرة فحسب، وأن المغايرة هي مطلق التباين ذاتا وصفة، وسلمنا بعدم اعتبار العطف بين العام والخاص نوعا من أنواع المغايرة، ومع هذا يجوز لنا أن نعطف الخاص على العام وكذلك العكس، وهذا بناء على حصول فائدة بلاغية من هذا العطف، طالما أن العطف يقتضي المغايرة استدعاء للفائدة لا غير، والفائدة من العطف بين العام والخاص تتجلى في الأغراض البلاغية الحاصلة من قسميه[7]. لهذا رأى تقي الدين السبكي[8] استثناء هذه المسألة مما يشترط

---

[1] ينظر: مجموع فتاوى ابن تيمية، ص 172، ج 7، ومعالم أصول الفقه عند أهل السنة والجماعة، مُحَمَّد بن حسين بن حسن الجيزاني، دار ابن الجوزي، السعودية، ط1، 1996، ص 388

[2] ينظر: عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، بهاء الدين السبكي، ت عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية، بيروت، ط 1، 2003، ج 1، ص 399

[3] ينظر: مجموع فتاوى أحمد بن تيمية، ج 7، ص 172

[4] ينظر: معالم أصول الفقه، ص 389

[5] عروس الأفراح، ج 1، ص 399

[6] الأشباه والنظائر في النحو، جلال الدين السيوطي، د ت، دار الكتب العلمية، بيروت، د ط، ج 4، ص 151-152

[7] ينظر: ص 36-41، وص 42-51

[8] تقي الدين السبكي: (683-756هـ) علي بن عبد الكافي بن علي بن تمام السبكي الأنصاري الخزرجي أبو الحسن تقي الدين شيخ الإسلام. ينظر: الأعلام للزركلي، ج 4، ص 302

فيه المغايرة بالتباين فقال: وإنما جوّزت العطف هاهنا مع عدم المغايرة ومنعته فيما سبق لعدم المغايرة، لأن العطف يستدعي مغايرة يحصل بها فائدة، وعطف الخاص على العام وإن أريد عمومه يحصل به فائدة التقوية[1].

شروط عطف العام على الخاص:

يشترط النحاة لجواز عطف العام على الخاص أن يكون بحرف الواو، فهو من بين المواطن التي تنفرد بها الواو عن بقية حروف العطف[2]، ويضربون مثالا لهذا الانفراد قوله تعالى: ﴿ رَبِّ ٱغۡفِرۡ لِي وَلِوَٰلِدَيَّ وَلِمَن دَخَلَ بَيۡتِيَ مُؤۡمِنٗا وَلِلۡمُؤۡمِنِينَ وَٱلۡمُؤۡمِنَٰتِ ﴾نوح: ٢٨، فكان عطف العام (المؤمنين والمؤمنات) على الخاص (لوالدي) بحرف الواو، هذا هو الشرط الأول.

أما الثاني فهو شرط للعطف بالواو، وهو اشتراط وجود مناسبة ورابط بين المعطوف والمعطوف عليه، يقتضي هذا التناسب بينهما المشاركة بالعطف، وهذا الشرط يتأكد حالة عطف الجمل[3].

أي أنه حينما تعطف جملة المعطوف على جملة المعطوف عليه، فلا يصح أن تقول مثلا: خرجت من داري وأحسن الذي يقول كلاما طيبا، أو أن تقول: زيد قائم وعمرو شاعر[4]، لعدم وجود مناسبة ورابط بين الخروج من الدار، وبين إحسان من يقول الكلام الطيب، وكذلك بين قيام زيد وكون عمرو شاعرا. بل وإن عطف بها مفرد على مفرد، فيشترط أن يكون بين المتعاطفين جهة جامعة، فإذا قلت[5]: زيد كاتب وشاعر، قُبل العطف لوجود الجامع، وهو جامع الأدب وكون

---

[1] عروس الأفراح، ج 1، ص 400

[2] ينظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي، ت عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، د ط، 1979، ج 5، ص 225، المطالع السعيدة في شرح الفريدة، جلال الدين السيوطي، ت نبهان ياسين حسين، الجامعة المستضربة، بغداد، د ط، 1977، ج 2، ص 232، المعجم الوافي في أدوات النحو العربي، علي توفيق الحمد–يوسف جميل الزعبي، دار الأمل، الأردن، ط 2، 1993، ص 352، شرح الدماميني على مغني البيب، مُحَمَّد بن أبي بكر الدماميني، ت أحمد عزو عناية، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت، ط 1، 2007، ج 2، ص 262، شرح مغني اللبيب، عبد اللطيف مُحَمَّد الخطيب، التراث العربي، الكويت، ط 1، 2000، ج 4، ص 363

[3] ينظر: الفصول المفيدة في الواو المزيدة، صلاح الدين خليل بن كيكلدي العلائي، ت حسن موسى الشاعر، دار البشير، عمّان، ط 1، 1990، ص55، والنحو العربي أحكام ومعان، مُحَمَّد فاضل السامرائي، دار ابن كثير، بيروت، ط 1، 2014، ج 2، ص 307

[4] ينظر: معاني النحو، فاضل صالح السامرائي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمّان، ط 1، 2000، ج 3، ص 223

[5] ينظر: الكليات، أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي، ت عدنان درويش–مُحَمَّد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط 2، 1998، ص 605

المتعاطفين أمرا معنويا، أما إذا قلت مثلا: زيد كاتب ومعط، فلا يُقبل، لانتفاء الجامع، وحصول التنافر بين معنى الكتابة والإعطاء، فالأول معنوي، والثاني مادي.

هذه المناسبة المطلوبة بين المتعاطفين يظهر لي أنها ليست شرطا نحويا، لأن سلامة التركيب أي التشريك في الحكم الإعرابي لا تتوقف على المناسبة بينهما. وإنما المناسبة شرط بلاغي، لكون المناسبة شرطا من شروط الوصل[1]، الذي يمثل طرفا من باب الفصل والوصل، وهو من أبواب علم المعاني، بل قيل هو أهمها وأعظمها وأدقها[2]، وقد تجاوز البعض في التنويه بأهميته فقصر البلاغة على معرفته[3].

يقول السيوطي في عقود الجمان عن هذا الشرط[4]:

فاعطف وشرط كونه مقبولا–تناسب للفقد جيء مفصولا

قد يقول قائل: إن الوصل والفصل فيما إذا كان العطف بين الجمل، فاشتراط البلاغيين للمناسبة بين المتعاطفين، يكون محله العطف بين الجمل، أي أن اشتراط التناسب بين المفردات حال العطف ليس من إنشاء البلاغيين.

فيكون الجواب: أن الجمل ما هي إلا فرع من المفردات، فإذا كان العطف من غير مناسبة لا يصح بين الجمل، فمن باب أولى ألا يصح في الأصل أي في المفردات، ولهذا كان اشتراط أهل البلاغة للمناسبة في العطف بين الجمل قياسا على اشتراطها بين المفردات، يقول في الإيضاح: فكما يشترط في كون العطف بالواو ونحوه مقبولا في المفرد أن يكون بين المعطوف والمعطوف عليه جهة جامعة، كما في قوله تعالى ﴿ يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِي ٱلْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا ﴾سبأ: ٢، يشترط في كون العطف بالواو ونحوه مقبولا كذلك[5].

وعلى فرض مطلوبيتها بلاغة ونحوا فإن المناسبة لا شك من تحققها في التعاطف بين العام والخاص، وهي مناسبة شمول العام للخاص، واندراج الخاص فيه.

---

[1] ينظر: شرح عقود الجمان، السيوطي، ص 58

[2] ينظر: الإيضاح، القزويني، ص 151

[3] ينظر: شرح عقود الجمان، السيوطي، ص 58، والإيضاح، ص 151

[4] ينظر: عقود الجمان مع الشرح، السيوطي، ص 58

[5] الإيضاح، القزويني، ص 151-152

شروط عطف الخاص على العام:

يشترط النحاة فيه أن يكون بأحد الحرفين، إما بالواو، وهو ما اقتصر عليه ابن مالك في التسهيل حيث يقول ضمن ما تنفرد به الواو: ويجوز أن يعطف بها —الواو–بعض متبوعها تفصيلا[1]، وإما بحرف (حتى) كما قال ابن هشام، وضرب مثالا لذلك بقولهم: مات الناس حتى العلماء، وقدم الحجاج حتى المشاة[2]، واستدرك على ابن مالك في قوله إن مما تنفرد به الواو عطفها للخاص على العام، بأن حتى تشاركه في هذا الأمر[3]، بدليل اشتراطهم للعطف بـ(حتى)، أن يكون الثاني من ضمن الأول كما هو مذهب أهل البصرة[4]، أي أن يكون المعطوف عليه يشمل المعطوف.

واشترط ابن مالك أيضا لعطف الخاص على العام، أن يكون لغاية التفصيل. والمراد من التفصيل الزيادة في أمر ما، مدحا كان أو ذما، فمثال الزيادة في الفضل للممدوح نحو قولك مات الناس حتى العلماء، ونحو قولك زارك السفلة حتى الحجامون في الزيادة في الذم للمذموم[5].

وإلى الشرطين السابقين أشار الزركشي بقوله: وله شرطان ذكرهما ابن مالك: أحدهما كون العطف بالواو، والثاني كون المعطوف ذا مزية[6]. هذان الشرطان يظهران من عبارة ابن مالك: ويجوز أن يعطف بها بعض متبوعها تفصيلا[7]. فشرط الواو مستنبط من عدّ ابن مالك عطف الخاص على العام مما تنفرد به الواو، وشرط كون المعطوف ذا مزية من قوله (تفصيلاً)، والمراد من التفصيل كما سبق الزيادة في أمر ما مدحاً أو ذماً.

رأينا أن النحاة يشترطون لعطف العام على الخاص أن يكون بحرف الواو، ولعطف الخاص على العام أن يكون إما بالواو أو حتى. لكن يرى السيوطي في الإتقان، أن التقيد بالواو في هذا العطف هو رأي جماعة، وليس مجمعا عليه، وأن العطف بين العام والخاص يمكن أن يكون بحرف آخر،

---

[1] التسهيل مع شرحه، جمال الدين مُحَمَّد بن عبد الله ابن مالك الطائي الأندلسي، ت مُحَمَّد عبد القادر عطا–طارق فتحي السيد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 2001، ج 3، ص 206

[2] ينظر: مغني اللبيب مع شرح عبد اللطيف مُحَمَّد الخطيب، ج 4، ص 363–364، شرح الدماميني على المغني، ج 2، ص 263، همع الهوامع، ج 5، ص 225

[3] ينظر: موصل النبيل إلى نحو التسهيل، ج 3، ص 1103–1104

[4] ينظر: الصاحبي في فقه اللغة العربية، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، ت أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 1997، ص 108

[5] ينظر: موصل النبيل، ج 3، ص 1103–1104

[6] البرهان في علوم القرآن، ج 2، ص 465

[7] التسهيل مع شرحه، ج 3، ص 206

كحرف أو، وضرب مثالين للعطف بين العام والخاص بهذا الحرف[1]، فمثّل لعطف العام على الخاص بحرف أو بقوله تعالى: ﴿ وَمَن يَعْمَلْ سُوٓءًا أَوْ يَظْلِمْ نَفْسَهُۥ ﴾النساء: ١١٠، فعطف العام وهو ظلم النفس، على الخاص وهو عمل السوء بحرف أو، وأما تمثيله لعطف الخاص على العام فكان بقوله تعالى: ﴿ وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا أَوْ قَالَ أُوحِيَ إِلَيَّ وَلَمْ يُوحَ إِلَيْهِ شَيْءٌ ﴾الأنعام: ٩٣، فعطف نوعا من الافتراء، وهو ادعاء الوحي كذبا على عموم الافتراء على الله بحرف أو.

هذا التعارض الواقع بين ما اشترطه ابن مالك من كون هذا العطف مما تنفرد به الواو، وبين ما يراه آخرون كابن هشام بإشراك حتى، فيما يخص عطف الخاص على العام، وبين إضافة حرف أو كما ذكر السيوطي في هذا العطف بوجهيه، يدفعه ابن حجر الهيتمي[2] بقوله: وأخذت من ذلك أن قولهم بتعين الواو في عطف الخاص على العام وعكسه إنما هو أغلبي[3].

أي أن اشتراط أغلب النحاة أن يكون العطف بين العام والخاص بالواو فقط، ليس على الاطراد ولا على الإطلاق، وإنما هو من باب جعل الغالب قاعدة. فالغالب في هذا العطف أن يكون بالواو، وتشاركه حتى في عطف الخاص على العام، ومن النادر أن يكون هذا العطف بحروف غير الواو وحتى كالفاء وأو، وأن من عينوا الواو كابن مالك مثلا إنما بناء على أغلبية استعمال الواو في هذا الباب.

ولكن يشير ابن حجر إلى نقطة مهمة جدا وهي أن هذه الحروف التي من النادر أن يعطف بها بين العام والخاص، لا يجوز العطف بها إلا إذا جعلناها بمعنى الواو[4]، أي أن تكون لمجرد العطف، ولا تحمل معناها الأصلي. ولهذا قال مستنتجا: أن ما ذكره في السؤال يدل على أنه يجوز عطف الخاص على العام بالفاء إذا كانت لمجرد العطف[5].

---

[1] ينظر: الإتقان في علوم القرآن، ص 1669

[2] ابن حجر الهيتمي: (909-973هـ) شهاب الدين أبو العباس أحمد بن مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن علي بن حجر-نسبة على ما قيل إلى جد من أجداده كان ملازما للصمت فشبّه بالحجر-الهيتمي السعدي الأنصاري الشافعي، ينظر: شذرات الذهب في أخبار من ذهب، ابن العماد شهاب الدين أبو الفلاح عبد الحي بن أحمد بن مُحَمَّد العكري الدمشقي، ت محمود الأرناؤوط-عبد القادر الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق، ط 1، 1993، ج 10، ص 541-542

[3] الفتاوى الحديثية، أحمد شهاب الدين بن حجر الهيتمي المكي، د ت، دار المعرفة، بيروت، د ط، ص 96

[4] ينظر: نفس المصدر، ص 96

[5] نفس المصدر، ص 94

والسؤال الذي استنتج منه هذا الحكم كان حول صحة عطف الخاص على العام بالفاء، على أنها لمجرد العطف، في قوله ﷺ: وإذا ذبحتم فأحسنوا الذبح وليحد أحدكم شفرته فليرح ذبيحته[1].

فترى أن هذه الاختلافات النحوية كلها تلتقي على أمر واحد، وهو أننا للعطف بين العام والخاص نحتاج لحرف هو لمجرد العطف، وليس فيه معنى آخر كمعنى الترتيب أو السببية، أي أنه ينبغي ألا يكون ذلك الحرف مما يجعل المعطوف سببا من المعطوف عليه، أو مترتبا عنه. والحرف الذي معناه الأصلي يحمل دلالة العطف المجرد هو حرف الواو، فإذا استعملنا حرفا آخر غير الواو للعطف هنا، لا بد من أن يكون بالمعنى الأصلي لحرف الواو، أي أن يكون لغرض الجمع فقط، ولهذا نجد بعضهم يعرف العطف بالواو بقوله: كل عطف قصد فيه الجمع فقط، وإن كان بغير الواو ك(أو)و(ثم)في بعض المواضع[2].

فأو تأتي لمعان متعددة، من بينها معنى الواو، أي للجمع فقط، وهو مذهب جماعة من الكوفيين[3]، وضربوا لذلك مثالا قول الشاعر[4]:

نال الخلافة أو كانت له قدرا_ كما أتى ربه موسى على قدر[5]

المعنى: وكانت له قدرا. ولكنهم يشترطون لجواز نيابة (أو) عن الواو أمن اللبس، أي السلامة من توهم معنى آخر لـ(أو)، ولهذا الاشتراط في نيابة أو عن الواو يشير في الألفية فيقول[6]:

وربما عاقبت–أي أو–الواو إذا–لم يُلف ذو النطق للبس منفذا

وهكذا استدل بعضهم على نيابتها عن الواو بقوله تعالى[1]: ﴿وَأَرْسَلْنَٰهُ إِلَىٰ مِاْئَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ ﴿١٤٧﴾﴾الصافات: ١٤٧.

---

[1] من حديث شداد بن أوس قال: ثنتان حفظتهما عن رسول الله ﷺ قال: إن الله كتب الاحسان على كل شيء فإذا قتلتم فأحسنوا القتلة وإذا ذبحتم فأحسنوا الذبح وليحد أحدكم شفرته فليرح ذبيحته. ينظر: صحيح مسلم، مسلم بن الحجاج، ت نظر بن مُحَمَّد الفاريابي أبو قتيبة، دار طيبة، ط 1، 2006، رقم: 57-(1955)، ص 940 -941

[2] ينظر: الكليات، أبو البقاء، ص 605

[3] ينظر: الجني الداني، ص 230، وأوضح المسالك، ج 3، ص 322

[4] نفس المصدر، ص 229-230

[5] البيت لجرير من قصيدة مطلعها (لجت أمامة في لومي وما علمت) مادحا عمر بن عبد العزيز، ينظر: شرح ديوان جرير، مُحَمَّد إسماعيل عبد الله الصاوي، مطبعة الصاوي، مصر، ط 1، ص 274-275

[6] الألفية مع احمرار ابن بونا، ص 157

ويرى بعضهم أن عطف الخاص على العام بـ(أو) مما تسامح فيه الفقهاء فقط[2]، لكن استُدرك عليهم بأنه من تصريح النحاة أيضا، وأنه يكون بـ(أو) و(ثم) كما يكون بالواو، ومنه قوله صلى الله عليه وسلم[3]: فمن كانت هجرته إلى دنيا يصيبها أو إلى امرأة ينكحها فهجرته إلى ما هاجر إليه[4]. فعطف المرأة بـ(أو) على العام وهو الدنيا، لأن المرأة من ضمن متاع الدنيا وخيرها.

وأما (ثم) فذهب جماعة أيضا إلى أنها بمنزلة الواو لا تفيد الترتيب[5]، واستدلوا بقوله تعالى: ﴿ خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا ﴾الزمر: ٦.

من المعلوم أن هذا الجعل سابق لخلقنا[6]، ويؤيد استدلالهم نظير هذه الآية وهو قوله تعالى: ﴿ هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا لِيَسْكُنَ إِلَيْهَا ﴾ الأعراف: ١٨٩، فجاء العطف بالواو بدل ثم مع أن موضوع الآيتين واحد[7].

خلاصة هذه القضية أن تعيين ابن مالك للواو وإضافة ابن هشام لـ(حتى)، إنما لكونهما غالب ما يستعمل في مجرد العطف، وأما تجويز آخرين أن يكون بغيرهما فهو على اعتبار أن غير هذين الحرفين يمكن أن يُجعل لمجرد العطف، بعد أن يُتخلى عن المعاني الأخرى لها كالتعقيب والترتيب والسببية والتخيير...الخ.

---

[1] ينظر: الجني الداني، ص 230

[2] ينظر: رد المحتار على الدر المختار شرح تنوير الأبصار، مُحَمَّد أمين ابن عابدين، ت عادل أحمد عبد الموجود–علي مُحَمَّد معوّض، دار عالم الكتب، الرياض، د ط، 2003، ج 4، ص 93

[3] ينظر: نفس المصدر، ص 93، ج 4

[4] من حديث عمر بن الخطاب قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى فمن كانت هجرته إلى دنيا يصيبها أو إلى امرأة ينكحها فهجرته إلى ما هاجر إليه، ينظر: صحيح البخاري، أبو عبد الله مُحَمَّد بن إسماعيل البخاري، دار ابن كثير، دمشق–بيروت، ط 1، 2002، كتاب بدء الوحي، باب كيف بدأ الوحي إلى رسول الله ﷺ، الحديث رقم 1، ص 7.

[5] ينظر: الجني الداني، ص 427

[6] ينظر: الجني الداني، ص 427

[7] ينظر: مقال التناوب في المعنى بين حروف العطف، حجاج أنور عبد الكريم، شبكة الألوكة، ص 22–23

المطلب الثالث: بعض أحكام العطف: مما قد يتعلق بالعطف بين العام والخاص

العطف بين العام والخاص بلا النافية: والمقصود هل يجوز ذلك أم لا؟

جواب النحاة عن هذا العطف هو المنع، بناء على شرط يشترطونه للعطف بلا.

هذا الشرط اختلف المصنفون في صياغته، فقد يعبرون عنه بقولهم: أن يتعاند متعاطفاها[1]، وبقريب منه: أن يتغاير متعاطفاها[2].

وإما بقولهم: أن يكون ما بعدها غير صالح لإطلاق ما قبلها عليه[3]، فلا يصح قولك: جاء رجل لا زيد، لأن (زيد) صالح لأن يطلق عليه ما قبل (لا) وهو (رجل).

أو بقولهم: ألا يصدق أحد متعاطفيها على الآخر[4]، ففي المثال السابق يصدق (زيد) على رجل والعكس كذلك، أو بقولهم: ألا يكون أحد المتعاطفين داخلا في مدلول الآخر، ومعدودا من أفراده، التي يصدق عليها لفظه[5].

وإنما حاولت جمع هذه التعابير المتنوعة عن هذا الشرط، لكونها تؤثر على نتيجة القضية، فعلى التعبير بقولهم: أن يتغاير متعاطفاها، يكون العطف بين العام والخاص بقسميه مستوفيا لهذا الشرط، لأنه كما سبق في قضية المغايرة، أن بين الجزء والكل وبين العموم والخصوص وبين الإطلاق والتقييد مغايرة.

بينما إذا نظرنا إلى التعابير المتبقية فنجد مفهومها يمنع العطف بين العام والخاص، فمثلا التعبير بأن يتعاند متعاطفاها، لا يمكن أن يتوفر بين العام والخاص، فليس بينهما معاندة، لأن المعاندة في مفهوم التباين التام، وهكذا التعبير: بأن لا يصدق أحد معطوفيها على الآخر، يمنع العطف بين العام والخاص، لأن العام يصدق على الخاص، لأنه جنسه، وهكذا قد يصدق الخاص على العام، لأنه قسم ونوع منه.

---

[1] ينظر: شرح الدماميني على مغني اللبيب، مُحَمَّد بن أبي بكر الدماميني، ت أحمد عزو عناية، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت، ط 1، 2007، ج 2،ص 159، والنحو العربي أحكام ومعان، ج 2، ص 321

[2] ينظر: الكليات، أبو البقاء الكفوي، ص 966

[3] ارتشاف الضرب، ص 1997، وتوضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، ج 3، ص 1020

[4] ينظر: المصباح في علم النحو، أبو الفتح ناصر الدين بن عبد السيد بن علي المطرزي، ت عبد الحميد السيد طليب، مكتبة الشباب، مصر، ط 1، ص 142، ومعجم القواعد العربية في النحو والتصريف، عبد الغني الدقر، دار القلم، دمشق، ط 1، 1986، ص 366

[5] النحو الوافي، ج 3، ص 619

ويتطرق إلى مسألة العطف بين العام والخاص بـ(لا) الباحثون في البلاغة أيضا في حديثهم عن طرق القصر، فمن طرق القصر عندهم العطف، وهذا العطف يكون بإحدى الحروف الثلاثة (لا، لكن، بل)[1]، ويعنينا بطبيعة الحال القصر عند العطف بلا، الذي يختلف عن القصر بغيرها بكون المقصور والمقصور عليه قبلها[2]، فإذا قلت: جاء زيد لا عمرو، فالمقصور وهو المجيء، والمقصور عليه وهو زيد، تقدَّما عن لا، وقد يتطرق بعضهم إلى شروط العطف بلا، فيحصل الوقوف عند شرط: ألا يصدق أحد معطوفيها على الآخر[3]، الذي هو أساس القضية ومبناها.

وقد أحاط بهاء الدين السبكي في عروس الأفراح بمتطلبات هذه القضية، خصوصا وأنه ناقش الكثير من الإشكالات حول منع هذا العطف، فترجم لهذه المسألة بقوله: فائدة تتعلق بالعطف بلا[4]، في سياق القصر.

وفي الأشباه والنظائر للسيوطي ضمّن تأليفه رسالة لتقي الدين السبكي بعنوان: **نيل العلا في العطف بلا**[5]. ومحتواها ما جاء في عروس الأفراح، فالرسالة عبارة عن إشكالات لبهاء الدين حول بعض تراكيب العطف بلا التي منعها النحاة، تنتهي هذه الرسالة بإجابة أبيه تقي الدين السبكي عن تلك التساؤلات.

وإشكالات بهاء الدين حول هذه التراكيب الثلاثة: **التركيب الأول** هو: قام رجل لا زيد[6]. **الثاني**: أن يكون بين العام والخاص، وضرب مثالا لعطف الخاص على العام فقط، وهو: قام الناس لا زيد[7]. **الثالث**: في نحو: ما قام إلا زيد لا عمرو[8]، والأخير لا صلة له بقضيتنا فنستغني عن تفاصيله.

قد يقول أحدهم: لماذا تترك الخوض في التركيب الثالث بحجة عدم صلته بقضية العطف بين العام والخاص، ثم تتناول التركيب الأول؟ فنجيب: أن التركيب الثاني هو في العام والخاص المتعارف

---

[1] ينظر:الإيضاح في علوم البلاغة، القزويني ص 124، والبلاغة فنونها وأفنانها ص 367، وجواهر البلاغة، ص 168

[2] ينظر: المعجم المفصل في علوم البلاغة، ص 621، والبلاغة العربية أسسها وعلومها وفنونها، ص 533-534

[3] ينظر: البلاغة العربية أسسها وعلومها وفنونها، ص 533

[4] ينظر: عروس الأفراح، ج 1، ص 397

[5] ينظر: الأشباه والنظائر في النحو، ج 4، ص 144

[6] ينظر: عروس الأفراح، ج 1، ص 397، والأشباه والنظائر في النحو، ج 4، ص 144

[7] ينظر: عروس الأفراح، ج 1، ص 398، والأشباه والنظائر في النحو، ج 4، ص 145

[8] ينظر: عروس الأفراح، ج 1، ص 398، والأشباه والنظائر في النحو، ج 4، ص 145

عليه عند الأصوليين، والذي بدوره يعتبره البلاغيون وأهل اللغة من العام والخاص، وأما التركيب الأول فهو من ضمن مفهوم العام والخاص عند غير الأصوليين، والذي ضابطه: ما كان الأول فيه شاملا للثاني[1]، ولفظ رجل يشمل لفظ زيد، لأن (زيد) من صنف الرجال. ودراستنا للعطف بين العام والخاص، سواء العام والخاص عند الأصوليين أو غيرهم.

إشكالات التركيب الأول: كانت حول منع النحاة لنحو: قام رجل لا زيد، باشتراطهم ألا يصدق أحد المتعاطفين على الآخر، فيرى بهاء الدين أن تركيب: قام رجل لا زيد لا يختلف عن تركيب: قام رجل وزيد، الذي لا يمنعه النحاة، وقال بأنه في: قام رجل وزيد، إذا اعتبرنا أن الرجل هو غير زيد، يكون هذا من قبيل عطف الشيء على غيره، وهو الواقع في قولك: قام رجل لا زيد، فزيد غير الرجل، وإن كان لفظ رجل يصح إطلاقه على زيد[2].

وأضاف إشكالا آخر حول هذا التركيب، وهو التساؤل عن الفرق بين قولك: قام رجل لا زيد، وبين: زيد كاتب لا شاعر، فكما يصدق إطلاق لفظ رجل على زيد، فقد يصدق إطلاق لفظ شاعر على كاتب والعكس، خصوصا وأن الانفكاك بين رجل وزيد أقوى منه بين شاعر وكاتب، فبين رجل وزيد عموم وخصوص مطلق فقط، أي أحدهما عام مطلقا وهو رجل والآخر خاص مطلقا أيضا وهو زيد، بينما بين شاعر وكاتب قد يحصل عموم وخصوص وجهي، أي أن كلاً منهما قد يكون عاما من جهة وخاصا من جهة أخرى. فقد يكون الكاتب كاتبا وشاعرا والعكس كذلك[3].

أما إشكالاته حول التركيب الثاني فهي تساؤله عن سبب امتناع العطف بلا بين العام والخاص، مكتفيا بالتمثيل لعطف الخاص على العام دون عكسه، وهو قوله: قام الناس لا زيد، فتساءل كيف يمنع أحدهم هذا التركيب مع أن ابن مالك أباحه في نحو قام رجل وزيد[4]، وهو يعني ذكر ابن مالك له فيما تنفرد به الواو[5].

فأجاب والده عن إشكالات التركيب الأول (قام رجل لا زيد)، موضحا سبب اشتراط النحاة في العطف بلا ألا يتناول أحد معطوفيها الآخر، وذلك السبب راجع إلى المعنى المراد من العطف بلا

---

[1] ينظر: الكليات، أبو البقاء، ص 608-609

[2] ينظر: عروس الأفراح، ج 2، ص 397-398، والأشباه والنظائر في النحو، ج 4، ص 144-145

[3] ينظر: الأشباه والنظائر في النحو، ج 4، ص 145، وعروس الأفراح، ج 2، ص 398

[4] ينظر: عروس الأفراح، ج 2، ص 398، والأشباه والنظائر في النحو، ج 4، ص 145

[5] ينظر: التذييل والتكميل، أبو حيان الأندلسي، ت حسن هنداوي، دار كنوز إشبيليا، ط 1، 2016، ج 13، ص 76

في مثل هذا التركيب، فالمعنى المراد من العطف بلا هنا، هو تأكيد النفي لا تأسيسه[1]، بمعنى أنه ينبغي أن ينتفي المعطوف بمجرد الاكتفاء بالمعطوف عليه، فإذا أردنا تأكيد النفي عطفنا بلا، فإذا قلت: قام رجل، ولم نعطف، لم ينتف مجيء زيد لأنه من ضمن الرجال.

وفي هذا السياق عبر الأبّذي[2] في شرحه للجزولية عن هذا الشرط مع تعليل اشتراطهم له بقوله: ونقصه من شروط العطف بلا أن يكون الاسم الذي قبلها لا يصح تناوله لما بعدها لأنّ العطف بها إنما جاء على طريقة التأكيد[3].

لكن القول بأن العطف بـ(لا) لا يكون إلا لتأكيد النفي، دون تأسيسه غير مسلم به، لأنه غير مطرد في العطف بين الصفات التي يمكن اجتماعها في ذات واحدة، كصفتي المشي والأكل مثلا، أو صفتي العفو والكظم، فإذا قلت: زيد ماش، لا يفهم منه نفي أكله أو شربه، وعليه فإن العطف بـ(لا) يؤكد مفهوم النفي حالة العطف بين الذوات، أو بين الصفات المتنافية التي لا يمكن اجتماعها في ذات واحدة.

وأما بخصوص إشكال عدم وجود فرق بين قولك: قام رجل وزيد وبين قولك: قام رجل لا زيد، فقال بأن النحاة لم يذكروا في أمثلتهم التي يضربونها لهذا العطف ما يكون فيه الأول محتملا للثاني، وأن هذا راجع لأمرين[4]:

أولهما: قاعدة اقتضاء العطف للمغايرة، وأن المغايرة حال إطلاقها تنصرف للمغايرة بالمباينة، وعليه لا يصح قولك: قام رجل وزيد، إن قصد برجل ما يتناول زيد، لانعدام المغايرة، أما في قولك: قام رجل لا زيد، إن قصدت من رجل أنه غير زيد، جاز لك العطف لوجود المغايرة، لأن المعنى صار هكذا: قام رجل غير زيد لا زيد، والمعطوف عليه (رجل غير زيد) لا يصدق على المعطوف(زيد)، لكن قال بأن قضيتنا ليست بخصوص كون الأول غير صادق على الثاني، لأنه مستوف لشروط العطف بلا، وإنما الإشكال في تناول أحد المعطوفين للآخر، فقال بامتناع ذلك لقاعدة المغايرة[5].

---

[1] ينظر: الأشباه والنظائر في النحو، ج 4، ص 146، وعروس الأفراح، ج 2، ص 398-399

[2] الأبّذي: أحمد بن مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن عبد الرحمن بن علي بن أحمد الشهاب البجائي الأبدي المغربي المالكي، ينظر: الضوء اللامع، ج 2، ص 180-181

[3] تحقيق السفر الأول من شرح الأبذي على الجزولية مع الأبذي ومنهجه في النحو، سعد حمدان مُحَمَّد الغامدي، رسالة دكتوراه، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ج 2، ص 618

[4] ينظر: عروس الأفراح، ج 2، ص 3992، والأشباه والنظائر، ج 4، ص 147

[5] ينظر: الأشباه والنظائر في النحو، ج 4، ص 147، وعروس الأفراح، ج 2، ص 399

ثانيهما: ضرورة تمكّن الفائدة في التركيب، وإلا فالتركيب لا يعتبر كلاما أصلا[1]، وإشارة إلى هذه القاعدة يقول صاحبا الأجرومية والجزولية: الكلام هو اللفظ المركب-المفيد-بالوضع[2]، ويقول ابن مالك في الخلاصة[3]:

كلامنا لفظ –مفيد-كاستقم/ واسم وفعل ثم حرف الكلم

فإذا أردت من رجل تناوله لزيد وبقية الرجال في قولك: قام رجل لا زيد، فإن الفائدة لا تحصل من هذا التركيب، مع ما فيه من التناقض بين سلب القيام عن زيد وإثباته له في رجل المحتمل تناوله له[4].

وإن كان المقصود من (قام رجل) قيام رجل لا يتناول (زيد)، كان علينا أن نعبر هكذا: قام رجل غير زيد، فإن قيل: إن (لا) في هذا التركيب بمعنى غير، نقول: اقتضى ذلك أن تكون (لا) غير عاطفة، ونحن بصدد الكلام عن (لا) العاطفة[5].

فإن قيل: ما الفرق بين تعبيرنا بلا وغير؟، ولم لا نستعمل (لا) في معنى (غير) ونُجوّز هذا التركيب؟ فقد أجاب تقي الدين عن ذلك، بأن (لا) إن جعلناها بمعنى (غير) لا يعطي هذا الجعل المعنى الواقع في لا العاطفة، فـ(لا) التي بمعنى (غير) تفيد تقييد إطلاق رجل، وهي صفة له أيضا، أما العاطفة فهي لا تقيد إطلاق رجل، وإنما تعطي حكما جديدا يتجلى في نفي القيام عن زيد[6].

أما عن إشكال الفرق بين: قام رجل لا زيد، وبين: زيد كاتب لا شاعر، أي لم جاز الثاني وامتنع الأول؟، فالفارق الأول بالنسبة لي أن المثال الأول في عطف الذوات، والثاني في عطف الصفات، والمباينة بين الذوات غير المباينة بين الصفات، ولهذا يقول تقي الدين بأن جواز المثال الثاني لا يتنافى مع قاعدة التغاير بالمباينة، لأن المباينة أعم من التضاد والتنافي بين المتعاطفين[7]، فكل متنافيين متباينان، وليس كل متباينين متنافيين[8].

---

[1] ينظر: عروس الأفراح، ج 2، ص 3992، والأشباه والنظائر في النحو، ج 4، ص 148

[2] متن الأجرومية، أبو عبد الله مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن داود الصنهاجي ابن آجروم، دار الصميعي، الرياض، ط 1، 1998، ص 5، والمقدمة الجزولية في النحو، أبو موسى عيسى بن عبد العزيز الجزولي، ت شعبان عبد الوهاب مُحَمَّد، مطبعة أم القرى، مكة، د ط، ص 3

[3] متن الألفية، مُحَمَّد بن عبد الله بن مالك الأندلسي، المكتبة الشعبية، بيروت، د ط، ص 2

[4] ينظر: الأشباه والنظائر في النحو، ج 4، ص 148، وعروس الأفراح، ج 2، ص 399

[5] ينظر: نفس المصدر، ج 4، ص 148

[6] ينظر: نفس المصدر، ج 4، ص 148

[7] ينظر: عروس الأفراح، ج 2، ص 400

[8] ينظر: الأشباه والنظائر في النحو، ج 4، ص 149

ضف إلى ذلك أن تركيب: زيد كاتب لا شاعر، مطلوب بشدة لمن أراد قصر زيد على الكتابة، لأن الشعر والكتابة مما يمكن اجتماعه في ذات واحدة، بخلاف الصفات المتضادة كالعلم والجهل، والحياة والموت، فمثل هذه الصفات تنتفي بمجرد إثبات إحدى المتضادين.

أما عن العموم والخصوص الوجهي بين (كاتب) و(شاعر)، فشدّد تقي الدين في تغليط القول به، لأن النسبة التي بين الكتابة والشعر هي نسبة التباين، وليست نسبة العموم والخصوص الوجهي[1]، فبين (كاتب) و(شاعر) اختلاف في اللفظ مع اختلاف في المعنى، فمعنى الكتابة غير معنى الشعر، فالكتابة كما في التعريفات: يقال في عرف الأدباء لإنشاء النثر[2]. بينما الشعر: فهو كلام مقفى موزون على سبيل القصد[3]، فنلاحظ اختلافا في الماهية، أي أنه لا يمكننا فهم معنى كل منهما عند الاكتفاء بأحدهما، فإذا قلت: فلان كاتب، لا نفهم أنه شاعر أيضا، والعكس كذلك، وهذه النسبة بين هكذا لفظين تدعى بنسبة التباين، لا نسبة العموم والخصوص الوجهي، لأنه متى وجدنا لفظين مختلفين وكان لكل منهما معنى مغاير للآخر سمي هذان اللفظان متباينين[4].

فضابط التباين: أن يتعدد اللفظ والمعنى فلا يصدق أحدهما على شيء مما يصدق عليه الآخر في المفهوم والماصدق[5]، أي أن يكون بينهما اختلاف في الماهية، وكذلك في الأفراد التي يصدق عليها مفهوم كل من اللفظين، وهذا هو الواقع بين (كاتب) و(شاعر).

فيظهر أن نسبة العموم والخصوص الوجهي خاطئة، لأن هذه النسبة تقع بين اللفظين إذا كان كل منهما أعم من وجه وأخص من وجه آخر، وبمعنى عملي وأكثر واقعية، إذا أردنا تنزيل هذه النسبة على اللفظين كاتب وشاعر، فينبغي أن يكون بعض (كاتب) ليس (شاعر)، وبعض (شاعر) ليس (كاتب)، وبعض (كاتب) (شاعر)[6]، فنرى عدم مطابقة هذه العمليات لمقتضى اللفظين، فـ(كاتب) ليس بالكلية (شاعر)، وهكذا العكس، فينتج عنه بالضرورة استحالة كون بعضهما ضمن الآخر.

---

[1] ينظر: عروس الأفراح، ج 2، ص 399-400، والأشباه والنظائر في النحو، ج 4، ص 149

[2] التعريفات، ص 154

[3] نفس المصدر، ص 109، وعبارة (على سبيل القصد) تنزيه للقرآن الكريم أن يكون ما جاء فيه على موازين الشعر من الشعر، كقوله تعالى: ﴿فَلَا تُمَارِ فِيهِمْ إِلَّا مِرَآءً ظَٰهِرًا﴾الكهف: ٢٢، فهو على وزن الرجز، ولكنه ليس شعرا لانتفاء قيد القصد. ينظر: نفس المصدر، ص 109

[4] ينظر: حاشية بلال على إيضاح المبهم من معاني السلم، بلال حمدان النجار، دار النون، د ط، 2016، ص 61

[5] علما المنطق وآداب البحث والمناظرة، سيد علي حيدرة، دار الجزيرة، مصر، ط 1، 2007، ص 29

[6] ينظر: حاشية بلال على إيضاح المبهم، ص 62

الإجابة عن إشكالات التركيب الثاني: وذلك حول امتناع العطف بلا بين العام والخاص، مع إباحتهم له بالواو، فأجاب تقي الدين أنه إن أردنا بالناس غير زيد في قولنا: قام الناس لا زيد، جاز كما جاز في التركيب الأول إذا أردنا برجل غير زيد في قولنا: قام رجل لا زيد. لتمكن شرط عدم تناول أحد المعطوفين للآخر[1].

لكننا ننبه إلا أن بعضهم يجعل العبرة بمدلول اللفظ، لا بمراد المتلفظ.حيث يقول الصبان[2]في هذا الشأن: فالتناقض غير منتف بحسب مدلول اللفظ[3]، أي التناقض بين الإثبات في العام والمطلق وبين النفي في الخاص والمقيد والعكس كذلك، لا ينتفي وفق ما يدل عليه التركيب.

وعليه فإن قول تقي الدين أنه إن أراد برجل في التركيب الأول والناس في الثاني غير زيد، لا يقوم حجة لإباحة هذا التركيب، لأن مدلول اللفظ يوهم بتناول لفظ رجل والناس لزيد، فرجل لفظ يطلق على جنس الرجال وزيد منهم، وهكذا الناس عمومه يتناول أفرادا يشملهم هذا العموم، وزيد فرد من تلك الأفراد.

ثم يقول تقي الدين أننا إذا أردنا بالناس حقيقة العموم، ثم إخراج زيد بقولنا لا زيد، على طريقة الاستثناء، أنه قد خطر له فيما سبق جوازه، ولكنه تراجع عن ذلك لما لم يعثر عند النحاة اعتبار واحد منهم (لا) أداة من أدوات الاستثناء[4].

وأما عن تجويز النحاة لهذا العطف بالواو، في نحو: قام الناس وزيد، فرأى أن ذلك راجع للمعنى الحاصل فيه بالواو دون لا، وهو معنى تأكيد الحكم في المعطوف، ففائدة تأكيد الحكم في الخاص تقوم مقام فائدة التغاير بالمباينة، لأن اشتراطهم للمغايرة في العطف لأجل إيقاع الفائدة فقط، والفائدة حال العطف بين العام والخاص بالواو حاصلة، وإن اكتفينا باشتراط مطلق التغاير، لا بتغاير المباينة فقط، فالتغاير بين العام والخاص بغير المباينة حاصل[5].

---

[1] ينظر: الأشباه والنظائر في النحو، ج 4، ص 151، وعروس الأفراح، ج 2، ص 400

[2] الصبان: (1206هـ) أبو العرفان الشيخ مُحَمَّد بن علي الصبان الشافعي المصري، ينظر: تاريخ عجائب الآثار في التراجم والاخبار (تاريخ الجبرتي)، عبد الرحمن بن حسن الجبرتي، ت إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 2، 2010، ج 2، ص 96-97

[3] ينظر: حاشية الصبان، ج 3، ص 1106

[4] ينظر: عروس الأفراح، ج 2، ص 400، والأشباه والنظائر في النحو، ج 4، ص 151

[5] ينظر: الأشباه والنظائر في النحو، ج 4، ص 151-152، وعروس الأفراح، ج 2، ص 400

ألاحظ في التركيب الثاني أن السائل ناقش مثالا لعطف الخاص على العام دون عكسه، وهو: قام الناس لا زيد، وهكذا المجيب لم يشر إلى عكسه أيضا، وإن كان في التركيب الأول لم يكتف بمثال: قام رجل لا زيد، بل أشار إلى العكس أيضا فقال: وكذلك لو قلت: جاء زيد لا رجل[1].

نبهت إلى هذه الملاحظة لئلا يُتوهم أن المسألة متعلقة بعطف الخاص على العام دون العكس، أي عطف العام على الخاص، وقد جمع الصبان في حاشيته على شرح الأشموني بين قسمي التركيب الأول والثاني في سياق منع التركيبين لانتفاء شرط (ألا يصدق أحد متعاطفيها على الآخر) فقال: وقد علل الفارضي[2]وغيره عدم جواز جاءني زيد لا رجل وعكسه بأن الرجل يصدق بزيد فيلزم التناقض، لا يقال المراد بالرجل غير زيد بقرينة العطف المقتضي للمغايرة فلا تناقض، لأنا نقول المغايرة التي يقتضيها العطف صادقة بالمغايرة الجزئية كالمغايرة بين العام والخاص والمطلق والمقيد، فالتناقض غير منتف بحسب مدلول اللفظ، وكالمثالين المذكورين في الامتناع قام زيد لا الناس وقام الناس لا زيد[3].

خلاصة القضية: أنه لا يجوز العطف بين العام والخاص بـ(لا)، لأنه لا يتوفر في هذا العطف شرط من شروط العطف بلا، وهو شرط عدم تناول أحد المتعاطفين للآخر، ونستفيد من عبارة الصبان أن التحجج لجواز التركيب الأول والثاني، بوجود المغايرة التي يقتضيها العطف، لا يضمن سلامة المتعاطفين من تناول أحدهما للآخر، لأن المغايرة بين العام والخاص والجزء والكل تجيز العطف بالواو وحتى وما يأتي في معنى الواو، لأن المطلوب حين ذاك هو مطلق المغايرة. لكن في العطف بلا يُتطلب مغايرة بالتباين، لأن شرط عدم تناول أحد المتعاطفين للآخر لا يتأتى إلا بوجود نسبة التباين بين المتعاطفين، وإذا زعم أحدهم أنه يقصد التباين، فيقال : حسبنا ما يدل عليه ظاهر اللفظ، لا ما هو في الذهن. فإن دلت ألفاظ المتعاطفين على التباين جاز العطف وإلا فالمنع.

العطف بين العام والخاص يكون في المفردات والجمل:

بما أن هذا العطف يكون بالواو وما هو في معناها، والواو تعطف المفرد على المفرد، والجملة على الجملة، كما جاء في الإرشاد: وهي-الواو-تعطف الاسم على الاسم...، والفعل على الفعل...، والجملة الاسمية على الاسمية، والفعلية على الفعلية[4]. فإن عطف العام على الخاص، وعطف الخاص على العام، يكون بين الجمل كما يكون بين المفردات.

---

[1] ينظر: الأشباه والنظائر في النحو، ج 4، ص 147

[2] الفارضي: (نحو 981هـ) مُحَمَّد الفارضي الحنبلي شمس الدين، ينظر: الأعلام للزركلي، ج 6، ص 325

[3] ينظر: حاشية الصبان على الأشموني، ج 3، ص 1107

[4] الإرشاد إلى علم الإعراب، ص 393

ما نلاحظه في العبارة السابقة أن عطف الفعل على الفعل ليس بالضرورة أن يكون من باب عطف الجملة على الجملة، حيث ذكر أنها تعطف الفعل على الفعل، وأضاف أنها تعطف الفعلية- أي الجملة-على الفعلية، والعطف يقتضي المغايرة، فنستنتج من خلال هذا الذكر أن عطف الفعل على الفعل قد يكون من باب عطف المفرد على المفرد، والسؤال الذي يمكننا أن نسأله: متى يكون عطف الفعل على الفعل من عطف المفردات وليس من عطف الجمل؟

الجواب: أنه إذا عُطف الفعل وحده من غير مرفوعه-إما الفاعل أو نائبه-على الفعل المعطوف عليه، فهو ليس من عطف الجمل[1]، وإنما من عطف المفردات. نحو: إذا تعرّض وتصدّى المرء لكشف معايب الناس مزّقوه بسهام أقوالهم وأعمالهم[2]، فالفعل (تصدى) عُطف من غير مرفوعه، ففاعله ليس بظاهر، بل هو مستتر، و(المرء) إنما هو فاعل (تعرض).

غير أنه لم يُسلم بوجود عطف لفعل على فعل ليس من عطف الجمل، بل هناك من يستبعد ذلك ويستحيله، بدليل استحالة وجود فعل من غير فاعل أو نائبه[3].

وأما القائلون بوجود فعل معطوف على فعل، وهو الفعل الذي عطف من غير مرفوعه، فدليلهم نصب الفعلين المضارعين المتعاطفين أو جزمهما بغير تكرار للناصب أو الجازم في الفعل المعطوف[4]، نحو: لن يقومَ ويقعدَ عمرو، ونحو: لم يقمْ ويقعدْ زيد، فظهور الأثر الإعرابي الناتج عن العطف لفظا في (يقعد) بالنصب و(يقم) بالجزم دليل على أن المثالين من قبيل عطف فعل على فعل، وليس من عطف جملة على جملة، وهذا النصب أو الجزم لا يظهر لفظا في عطف الجمل إلا بتكرار أدوات النصب أو الجزم[5].

في الفتاوى الحديثية طُرح سؤال بخصوص القضية التي نحن بصددها، فكان نص السؤال كالآتي: ما قولكم رضي الله عنكم: في عطف الخاص على العام وعكسه هل يختص بالمفردات أو لا بينوا مثل ذلك مع البسط أثابكم الله الجنة[6]؟

---

[1] ينظر: النحو الوافي، ج 3، ص 557-641

[2] نفس المصدر، ج 3، ص 641

[3] ينظر: نفس المصدر، ج 3، ص 645

[4] ينظر: نفس المصدر، ج 3، ص 644

[5] ينظر: نفس المصدر، ج 3، ص 644

[6] الفتاوى الحديثية، ص90

وكان الجواب كالتالي: لا يختص كل منهما بالمفردات، بل يأتي فيها وفي الجمل كما صرّح به أئمة من النحاة والأصوليين والمفسرين والفقهاء[1]. وضرب أمثلة لهما في عطف الجمل، فمما ضربه مثالا لعطف الخاص على العام عطف جمل قوله تعالى[2]:﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَأَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُاْ ٱلزَّكَوٰةَ لَهُمۡ أَجۡرُهُمۡ عِندَ رَبِّهِمۡ ﴾البقرة: ٢٧٧، فجملتا (أقاموا الصلاة) و(آتوا الزكاة)هما الخاص، عطفتا على جملة (عملوا الصالحات) وهي العام، ومثَّل لعطف العام على الخاص عطف جمل قوله ﷺ[3]: صلوا خمسكم، وصوموا شهركم، وأدوا زكاة أموالكم، وأطيعوا ذا أمركم تدخلوا جنة ربكم[4]، فعطف جملة (أطيعوا ذا أمركم) وهي العام، على الخاص وهو جمل: صلوا خمسكم، وصوموا شهركم وأدوا زكاة أموالكم، خصوصا إذا اعتبرنا أن المقصود بـ(ذا أمركم) هم العلماء[5]، فإن من جملة ما يأمر به العلماء الأمر بالصلوات الخمس وصوم رمضان وإخراج الزكاة من الأموال.

لكن ينبغي لنا أن نحيط بمفهوم المفرد، لأن المفرد مصطلح تتشارك في لفظه أبواب نحوية متعددة، فالمفرد مثلا في باب الخبر غير المفرد في باب النداء، وهكذا هو غير المفرد في باب الأسماء، والعكس[6]، وفي بيان المعاني المختلفة لمصطلح المفرد باختلاف الأبواب يقول بعضهم ناظما[7]:

والمفرد اجعل في الندا وباب لا–ما ليس مسندا ولا مماثلا

واجعله في الأخبار غير جمله–وشبهها فاحفظ وقيت العله

واجعله في الأسماء غير جمع–ولا مثنى فاستمع لوضع

---

[1] نفس المصدر، ص 90

[2] ينظر: نفس المصدر، ص 90

[3] ينظر: الفتاوى الحديثية، ص 91

[4] من حديث أبي أمامة حيث يقول: سمعت رسول الله ﷺ يخطب في حجة الوداع فقال: اتقوا الله ربكم وصلوا خمسكم وصوموا شهركم وأدّوا زكاة أموالكم وأطيعوا ذا أمركم تدخلوا جنة ربكم، ينظر: الجامع الكبير، أبو عيسى مُحَمَّد بن عيسى الترمذي، ت بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط 1، 1996، ج 1، ص602، رقم 616

[5] ينظر: الفتح الرباني لترتيب مسند الامام أحمد بن حنبل، أحمد عبد الرحمن البنا الساعاتي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د ط، ج 19، ص 26

[6] ينظر: أضواء في النحو والصرف، بديع عوض الله، دار يافا العلمية، الأردن، ط 1، 2011، ص 12

[7] ينظر: كتاب الدر المنظوم شرح مقدمة ابن اجروم، مولاي أحمد الطاهر الإدريسي الحسني، مطبعة الواحات، غرداية، ط 1، ص 183

وقال آخر في هذا الشأن[1]:

والمفرد اجعل في الندا وباب لا–ما ليس بالمضاف والمماثلا

وهو في الابتدا وباب العلم–ما ليس بالجملة فافهم واعلم

وقد أتى مقابلا للجمع–وما يثنى فاستمع لوضع

فأيّ معنى للمفرد من بين معانيه المذكورة في هذه الأبيات يتكرر في باب العطف؟

المفرد في باب العطف هو معناه في باب الخبر، أي هو ما ليس جملة ولا شبيها بالجملة[2]. كعطف اسم على اسم نحو: جاء زيد وعمرو، وعطف الفعل مجردا عن مرفوعه على فعل آخر، نحو: قام وقعد بكر.

ما تنفرد به الواو العاطفة:

تنفرد بأمور متعددة منها:

احتمال معطوفيها للمعية والتقدم والتأخر[3]، فهي تعطف الشيء على مصاحبه، نحو قوله تعالى:﴿فَأَنجَيْنَٰهُ وَأَصْحَٰبَ ٱلسَّفِينَةِ ﴾العنكبوت: ١٥، وعلى سابقه نحو: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا وَإِبْرَٰهِيمَ ﴾الحديد: ٢٦، فعطفت إبراهيم عليه السلام على سابقه نوح عليه السلام، وعلى لاحقه، نحو: ﴿كَذَٰلِكَ يُوحِىٓ إِلَيْكَ وَإِلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكَ ﴾الشورى: ٣، فإذا خلا السياق من قرينة لفظية تدل على المصاحبة أو الترتيب تقديما أو تأخيرا ك(مع) أو (قبل) أو (بعد)، وكذلك من قرينة معنوية تدل على المعاني الثلاثة: كقرينة المصاحبة في قوله تعالى[4]﴿فَأَنجَيْنَٰهُ وَأَصْحَٰبَ ٱلسَّفِينَةِ ﴾العنكبوت: ١٥. وقرينة التقديم كقوله تعالى[5]﴿نُوحًا وَإِبْرَٰهِيمَ ﴾الحديد: ٢٦، أو قرينة تأخير كقوله تعالى[6]﴿وَإِذْ

[1] ينظر: الألفية مع احمرار ابن بونا، ص 163

[2] ينظر: النحو الوافي، ج 3، ص 557

[3] ينظر: شرح مغني اللبيب، عبد اللطيف محمّد الخطيب، ج 4، ص 355

[4] ينظر: همع الهوامع، ج 5، ص 223

[5] ينظر: نفس المصدر، ج 5، ص 223

[6] ينظر: نفس المصدر، ج 5، ص 223

﴿أَخَذْنَا مِنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مِيثَـٰقَهُمْ وَمِنكَ وَمِن نُّوحٍ﴾الأحزاب: ٧، فإن الواو تحتمل المعاني الثلاثة، لكن مع تفاوت يوضحه ابن مالك بقوله: وتنفرد الواو بكون متبعها في الحكم محتملا للمعية برجحان، وللتأخر بكثرة، وللتقدم بقلة[1].

تنفرد بعطفها العام على الخاص[2]، كما في قوله تعالى: ﴿رَّبِّ ٱغْفِرْ لِى وَلِوَٰلِدَىَّ وَلِمَن دَخَلَ بَيْتِىَ مُؤْمِنًا وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَـٰتِ﴾نوح: ٢٨، وكما رأينا سابقا فإنه قد يعطف العام على الخاص بأحرف أخرى، ولكن لا بد من أن تأتي هذه الحروف على معنى الواو، أي أن تكون لمجرد العطف.

وبعطفها الشيء على مرادفه: كعطفها الحزن على مرادفه وهو البث[3]، في قوله تعالى:﴿قَالَ إِنَّمَآ أَشْكُوا۟ بَثِّى وَحُزْنِىٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾يوسف: ٨٦

وعطف النعوت المتعددة مع اجتماع منعوتها: نحو: قابلت أساتذة جزائريا ومصريا وسوريا.

وعطف العقود على النيف[4]: والنيف: العدد المتسلسل بين العقدين[5]، نحو: نيف وأربعون

وعطف ما لا يستغنى عنه حيث لا يُكتفى بالمعطوف عليه[6]، أي اختصت الواو بالعطف في باب المفاعلة والافتعال[7]، نحو تخاصم زيد وعمرو، واختصم زيد وعمرو.

اقترانها بإما[8]: نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّا هَدَيْنَـٰهُ ٱلسَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا ﴿٣﴾﴾الإنسان: ٣

اقترانها بلا، وهذا بتوفر قيدين: أن تسبق بنفي، وألا يقصد بالواو المعية[9]، نحو: ما قام زيد ولا عمرو.

اقترانها بلكن[10]: نحو قوله تعالى: ﴿وَلَـٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ وَخَاتَمَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾الأحزاب: ٤٠

عطف عامل حذف وبقي معموله على عامل آخر، يجمعهما معنى واحد[1]، نحو قول الشاعر[2]:

---

[1] موصل النبيل إلى نحو التسهيل، ج 3، ص 1101

[2] ينظر: همع الهوامع، ج 5، ص 225، وشرح الدماميني على المغني، ج 2، ص262

[3] ينظر: شرح مغني اللبيب، عبد اللطيف محمد الخطيب، ج 4، ص 365، والهمع، ج 5، ص 226

[4] ينظر: شرح الدماميني على المغني، ج 2، ص 261، والهمع، ج 5، ص 227

[5] المعجم الوافي في أدوات النحو العربي، ص 350

[6] ينظر: الهمع، ج 5، ص 225

[7] ينظر: الجني الداني، ص 160

[8] ينظر: شرح مغني اللبيب، عبد اللطيف محمد الخطيب، ج 4، ص 355

[9] ينظر: شرح الدماميني على المغني، ج 2، ص 261

[10] ينظر: المعجم الوافي في أدوات النحو العربي، ص 350

وهزة نسوة من حي صدق–يزجّجن الحواجب والعيونا

فعطف عامل العيون المحذوف وهو يكحلن، على عامل الحواجب وهو يزججن، والجامع بينهما هو التحسين[3].

عطف المقدم على متبوعه للضرورة[4]، كقول الشاعر[5]:

ألا يا نخلة من ذات عرق–عليك ورحمة الله السلام

والأصل: السلام عليك ورحمة الله

عطف الجوار[6]، الذي يقوم بعطف المعطوف على لفظ المعطوف عليه المخفوض لأجل المجاورة[7]، كقوله تعالى:﴿وَٱمۡسَحُواْ بِرُءُوسِكُمۡ وَأَرۡجُلَكُمۡ إِلَى ٱلۡكَعۡبَيۡنِ﴾المائدة: ٦، بخفض أرجلكم. وهذا على قراءة بعضهم كابن كثير[8] وأبي عمرو[9] وحمزة[10][11].

عطف الجملة الاسمية على الفعلية والعكس: وهذا على مذهب من المذاهب الثلاثة فيه، فهو خاص بالواو، ولا يجوز بغيرها، وقيل: بجوازه مطلقا، أي بالواو وبغيرها، وقيل: بمنعه مطلقا[12].

عطف ما حقه التثنية والجمع[13]، بمعنى تجريد المثنى والجمع، وعطف مثليهما عليهما، فمن تجريد المثنى قول الشاعر[1]:

---

[1] ينظر: شرح الدماميني على المغني، ج 5، ص 263

[2] ينظر: ديون الراعي النميري، ت واضح الصمد، دار الجيل، بيروت، ط 1، 1995، ص 232

[3] ينظر: شرح الدماميني على المغني، ج 2، ص 263، والهمع، ج 5، ص 228

[4] ينظر: شرح مغني اللبيب، عبد اللطيف محمد الخطيب، ج 4، ص 367

[5] شعر الأحوص الأنصاري، ت إبراهيم السامرائي، مكتبة الأندلس، بغداد، د ط، 1969، ص 185

[6] ينظر: الهمع، ج 5، ص 227

[7] ينظر: شرح الدماميني على المغني، ج 2، ص 263، وشرح مغني اللبيب، عبد اللطيف محمد الخطيب، ج 4، ص 368

[8] ابن كثير: (45–120هـ) عبد الله بن كثير الداري، المكي مولدا أبو معبد مولى عمرو بن علقمة الكناني وقيل له الداري لأنه كان عطارا والعطار تسميه العرب داريا وأصله فارسي، ينظر: تراجم القراء العشر ورواتهم المشهورين، ص 34

[9] أبو عمرو: (68–154هـ) زبّان بن العلاء بن العُريان التميمي ثم المازني، أبو عمرو البصري، ينظر: تراجم القراء العشر ورواتهم المشهورين، ص 46

[10] حمزة: (80–156هـ) بن حبيب بن عمارة بن إسماعيل الكوفي التيمي الزيات، أبو عمارة مولى آل عكرمة بن ربعي. ينظر: القراء العشر ورواتهم المشهورين، ص 108

[11] ينظر: شرح مغني اللبيب، عبد اللطيف محمد الخطيب، ج 4، ص 368

[12] ينظر: كشاف اصطلاحات الفنون، ج 2، ص 1188

[13] ينظر: الهمع، ج 5، ص 226

إن الرزية لا رزية مثلها–للناس فقد مُحَمَّد و مُحَمَّد[2]

والأصل أن يقول (المحمدين) بالتثنية.

ومن تجريد الجمع قول الشاعر[3]:

أقمنا بها يوما ويوما وثالثا–ويوما له يوم الترحل خامس

وبالجمع كان له أن يقول: أقمنا بها ثمانية أيام، أو أربعة أو سبعة على خلاف بينهم[4].

وقد جمع في الاحمرار[5] بعضا مما تختص به الواو العاطفة فقال توشيحا لما في الألفية:

واخصص بها عطف الذي لا يغني–متبوعه كاصطفّ هذا وابني

واعطف بها لا غير ما عم على–ما خص والعكس أجز مفضلا

واعطف بها مع لا إذا ما نفيا–ما قبلها إلا إذا ما استثنيا

وفي الفريدة[6] جمعٌ لبعض خصائص الواو مما لم يأت في الاحمرار فقال فيها:

وخُصصت بعطف ما لا يُغتنى–والخاص للعام وعكسه هنا

وذي ترادف وأوصاف عدد–وما اقتضى تثنية وما اتحد

عامله مع سابق معنى إذا–يحذف والتضمين أولى فخذا

أقسام العطف: له ثلاثة أقسام:

العطف على اللفظ:

وهو الأصل، نحو ليس زيد بقائم ولا قاعد، بالخفض، ويشترط لتحقق هذا العطف إمكانية عمل عامل المعطوف عليه في المعطوف، فلا يجوز عطفك زيد على لفظ المعطوف عليه امرأة، في

---

[1] ديوان الفرزدق، ت علي فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 1987، ص 146

[2] قال الفرزدق هذا البيت وآخر يسلي بهما الحجاج بن يوسف بعد أن مات ابنه مُحَمَّد بن الحجاج وأتاه نعي أخيه مُحَمَّد بن يوسف باليمن، ينظر: غربال الزمان في وفيات الأعيان، يحي بن أبي بكر بن مُحَمَّد بن يحيى بن حسين العامري الحرضي اليماني، ت مُحَمَّد ناجي زعبي العمر، مطبعة زيد بن ثابت، ط 1، 1985، ص 86

[3] ديوان أبي نواس برواية الصولي، ت بهجت عبد الغفور الحديثي، دار الكتب الوطنية–هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث، أبو ظبي، ط 1، 2010، ص 110

[4] ينظر: شرح مغني اللبيب، عبد اللطيف مُحَمَّد الخطيب، ص 361، ج 4

[5] ألفية ابن مالك مع احمرار ابن بونا، ص 155

[6] المطالع السعيدة في شرح الفريدة، جلال الدين السيوطي، ت نبهان ياسين حسين، الجامعة المستنصرية، بغداد، د ط، 1977، ص 232

قولك: ما جاءني من امرأة ولا زيد، بل لا بد من رفع المعطوف، لأنه من المعارف، لكونه علما، ومن الزائدة المقترنة بالمعطوف لا يمكنها أن تعمل في المعارف[1].

بل لابد أن يكون مجرورها نكرة، حتى يحصل معنى الاستغراق والشمول المقصود من هذا التركيب[2].

وإذا أردت تطبيق العطف بين العام والخاص على هذا القسم، فمن عطف العام على لفظ الخاص قولك: ما زيد بماش ولا متحرك، فعطفنا العام (متحرك) على لفظ نوع من أنواع الحركة وهو (ماش). وبقلب المعطوفين في المثال المتقدم يحصل مثال عطف الخاص على لفظ العام.

العطف على المحل:

ويسمى بالعطف على الموضع[3]، نحو قولك: ليس زيد بقائم ولا قاعدا[4]، فعطف قاعدا على محل بقائم، فمحل (بقائم) النصب، لأنه خبر ليس، وعطف المعطوف على محل المعطوف عليه، لكون المعطوف عليه مجرورا بحرف الجر.

العطف على التوهم:

ويسمى في القرآن بالعطف على المعنى[5]، نحو: ليس زيد قائما ولا قاعد، بالخفض، فعطف قاعد على توهم جر المعطوف عليه بالباء، أي توهم دخول الباء على خبر ليس، ويشترط لهذا العطف جواز دخول العامل المتوهَّم[6].

نلاحظ تشابها كبيرا بين العطف على المحل والعطف على التوهم، فكلاهما لم يكن عطفا للمعطوف على لفظ المعطوف عليه، فما هو الفرق بينهما؟ لأنه لم يفصل بينهما ويفرد بقسم خاص إلا لوجود الفارق.

الفرق بينهما: أن العامل في العطف على المحل موجود، لكن أثره على المعطوف غير ظاهر، فإذا قلت: إن زيدا قائم وعمرو، ف(عمرو) المرفوع معطوف على محل (زيدا) المنصوب، والعامل الذي

---

[1] ينظر: الأشباه والنظائر في النحو، ج 1، ص 123، والنحو العربي، إبراهيم إبراهيم بركات، دار النشر للجامعات، مصر، د ط، 2007، ص 190

[2] ينظر: النحو العربي، إبراهيم إبراهيم بركات، ص 190

[3] ينظر: كشاف اصطلاحات الفنون، مُحَمَّد علي بن شيخ علي الفاروقي التهانوي، ت رفيق العجم-علي دحروج، مكتبة لبنان، ط 1، ج 2، ص 1187-1188

[4] الأشباه والنظائر في النحو، ج 1، ص 123

[5] ينظر: كشاف اصطلاحات الفنون، ج 2، ص 1188

[6] ينظر: النحو العربي، إبراهيم إبراهيم بركات، ص 191

بإمكانه أن يعطف (عمرو) على لفظ (زيدا) موجود، وهو (إن)، ولكن أثره في المعطوف لم يظهر له عمل، أما العامل في العطف على التوهم فهو على خلاف العطف على المحل، أي أنه مفقود، ولكن أثره ظاهر، فإذا قلت: لست قائما ولا قاعد، بخفض قاعد، فالعامل في قاعد الخفض وهو حرف الجر الباء متوهم في خبر ليس، لكثرة دخوله على خبر ليس، ولكنه ليس موجودا حقيقة في المثال، إلا أن أثر عمله في المعطوف ظاهر[1].

[1] ينظر: نفس المصدر، ص 192

المبحث الثالث: العطف بين العام والخاص عند الأصوليين

يتناول هذا المبحث ماهية العام والخاص عند الأصوليين، وصيغ العموم عندهم، ويتناول أيضا معاني حروف العطف عند الأصوليين، وأثر عطف العام على الخاص، وعطف الخاص على العام، في تخصيص العام من عدمه، وهذا من خلال المطالب الآتية:

المطلب الأول: العام والخاص:

تعريف العام: حُد بتعاريف متعددة، منها أن العام: هو اللفظ المستغرق لجميع ما يصلح له[1]، فينتج عنه العموم وهو: استغراق ما تناوله اللفظ[2].

هذا الحد غير مانع، وهو محتاج إلى أن تضاف إليه ثلاثة قيود: أولها: بحسب وضع واحد[3]، حتى يخرج المجاز. وثانيها: دفعة، فيخرج ما كرجل أو رجلين أو رجال، أي النكرة في سياق الإثبات، إذا لم تقترن بما يفيد العموم كالنفي أو الشرط، فإنها تدل على الاستغراق لا بالدفعة، وإنما عن طريق البدلية[4]. وثالثها: بلا حصر[5]، فيخرج به أسماء الأعداد، فلفظ المائة مستغرق لجميع ما يصلح له وهو أفراد العدد وليس بعام[6].

ومما عرف به العام قولهم: هو ما عم شيئين فصاعدا[7]. هذا التعريف من دون القيد الذي يضيفه بعضهم وهو: من غير حصر[1]، لا يصلح أن يكون حدا للعام لكونه غير مانع، فلا يمنع دخول ما

---

[1] ينظر: نزهة الخاطر العاطر، عبد القادر بن أحمد بن مصطفى بدران الدومي ثم الدمشقي، دار الحديث، بيروت، ط 1، 1991، ج 2، ص 105

[2] ينظر: كتاب الحدود في الأصول، أبو الوليد سليمان ابن خلف الباجي الأندلسي، ت نزيه حماد، مؤسسة الزعبي، بيروت، ط 1، 1973، ص 44

[3] ينظر: نهاية السول، البيضاوي، ج 2، ص 312، ومذكرة أصول الفقه على روضة الناظر، ص 319، وفواتح الرحموت، ج 1، ص 238، وإرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، مُحَمَّد بن علي الشوكاني، ت أبو حفص سامي بن العربي الأثري، دار الفضيلة، الرياض، ط 1، 2000، ج 1، ص 507

[4] ينظر: مذكرة أصول الفقه على روضة الناظر، ص 319، وتلقيح الفهوم في تنقيح صيغ العموم، صلاح الدين أبو سعيد بن كيكلدي العلائي الدمشقي، ت علي معوض–عادل عبد موجود، دار الأرقم، بيروت، ط 1، 1997، ص 7–8

[5] ينظر: مذكرة أصول الفقه، ص 319

[6] ينظر: الإبهاج في شرح المنهاج، تقي الدين السبكي –تاج الدين السبكي، ت محمود أمين السيد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 2003، ج 1، ص 69

[7] تلقيح الفهوم في تنقيح صيغ العموم، ص 7، والمحصول في أصول الفقه، ابن العربي، ت حسين علي اليدري، دار البيارق،

يدل على شيئين وهو ليس من العام كزوج وشفع[2]، فإنهما يدلان على شيئين، فإضافة قيد: من غير حصر، مخرجة لما هو كزوج وشفع، ومخرجة للعدد جميعا، فإنه قد يدل على شيئين فصاعدا ولكن بحصر، وهذا يجعله غير مستغرق لجميع أفراد الجنس، فإذا قلت: جاء سبعون رجلا، فإن هذا العدد لا يشمل جميع أفراد جنس الرجال.

ومن تعريفهم له أيضا قولهم: هو الموضوع لمعنى كلي[3] بقيد تتبعه في محاله[4]. والمعنى: أن العام هو لفظ وضع لمعنى كلي بشرط أن يُتتبع أي يصاحب ذلك المعنى بالحكم في جميع الأفراد[5]، ومنه قوله تعالى: ﴿ فَٱقۡتُلُواْ ٱلۡمُشۡرِكِينَ ﴾التوبة: ٥، فالعام هو لفظ المشركين، الذي يحمل معنى الشرك، فيشترط أن يتتبع ويصاحب هذا المعنى بالحكم وهو القتل المستفاد من الأمر في قوله تعالى: ﴿ فَٱقۡتُلُواْ ﴾التوبة: ٥. وقد اعتُرض على هذا التعريف اعتراضا شديدا يصل إلى درجة الحكم عليه بالفساد. فيقولون إن هذا الحد لا يتناول من المحدود شيئا، لأن التعريف يركز على المعنى دون اللفظ، والمقصود هنا اللفظ العام لا المعنى، لأن ما رأيناه من قيد واشتراط تتبع المعنى بالحكم، يجعلنا نتحدث عن علة الحكم، دون حقيقة اللفظ العام[6].

لكن ننبه إلى أنه لا اتفاق على أن العام وصف للألفاظ دون المعاني، بل ذهب بعض الأصوليين إلى أن العام وصف لكليهما، أي للألفاظ والمعاني[7]، وعبر عن هذا صاحب المراقي فقال[1]:

عمّان، ط 1، 1999، ص 73

[1] ينظر: المحصول في علم أصول الفقه، فخر الدين مُحَمَّد بن عمر بن الحسين الرازي، ت طه جابر فياض العلواني، مؤسسة الرسالة، د ط، ج 2، ص 310، والعقد المنظوم في الخصوص والعموم، شهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي المالكي، ت أحمد الختم عبد الله، دار الكتب، ط 1، 1999، ج 1، ص 168

[2] ينظر: مذكرة أصول الفقه، ص 318

[3] الكلي مصطلح يستخدمه المناطقة، بل هو جوهر موضوعهم فيتناولون دراسة اللفظ الكلي دون نظيره الجزئي، والكلي عندهم: هو ما لا يمنع نفس تصور مفهومه عن وقوع الشركة، ينظر: الفوائد الفنارية على متن إيساغوجي في المنطق، شمس الدين مُحَمَّد بن حمزة بن مُحَمَّد الفناري، ت مُحَمَّد عبد العزيز أحمد الخالدي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 2014، ص 37.

[4] تلقيح الفهوم، ص 7

[5] ينظر: رفع النقاب عن تنقيح الشهاب، الشوشاوي الحسين بن علي بن طلحة الرجراجي، ت ناجي السويد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 2015، ج 1، ص 158

[6] رفع النقاب عن تنقيح الشهاب، ج 1، ص 158

[7] ينظر: العقد المنظوم في الخصوص والعموم، ج 1، ص 141

وهو-العام-من عوارض المباني-وقيل للألفاظ والمعاني

ومن الحدود التي حد بها قولهم: العام ما ينتظم-يشمل-جمعا من الأسماء أو المعاني[2]، المقصود بالأسماء المسميات[3]، أي الذوات التي يطلق عليها اسم واحد، وإلا فيستحيل أن يكون لفظ واحد شاملا لألفاظ متعددة.

اعترض على لفظ (المعاني)، بالجمع، فهذا يوهم دلالة اللفظ الواحد على معان مختلفة[4]، واختلاف المعاني مع اتحاد اللفظ إما أن يكون ذلك اللفظ غير متحد الوضع، فتكون دلالة اللفظ على أحد المعاني بالحقيقة وعلى الآخر بالمجاز، وإما أن يكون متحد الوضع فهذا ما يصطلح عليه بالمشترك اللفظي[5]، فاختلف في عمومه لما يندرج تحته من المعاني المختلفة، فقيل يحمل على جميع معانيه بطريق الحقيقة إذا لم يمنع مانع من ذلك[6]، أي أنه من العام، وقيل لا يحمل على جميعها[7]. ولهذا يعدل المعترض من الحد السابق فيقول: هو كل لفظ ينتظم جمعا من الأسماء لفظا أو معنى[8].

الملاحظ في هذا الحد بالنسبة للسابق تعديلان:

الأول: الإشارة إلى أن العام هو لفظ، حيث قال مبتدئا هو: كل لفظ، بينما في السابق لم يفصح هل هو لفظ أم معنى، أم هما معا.

الثاني: إفراد المعنى، فسلم من الاعتراض على جمع المعاني.

لكن لا زال الحد غير مانع، فيحتاج إلى قيد: من غير حصر، بعد قوله (جمعا)، لأن العدد غير متفق على كونه من صيغ العموم، وعلى القول بأنه ليس منها، فلا بد من إضافة هذا القيد إخراجا للعدد، فإنه يكون جمعا إذا دل على أكثر من اثنين.

---

[1] ينظر: مراقي السعود، ومذكرة أصول الفقه، ص 318

[2] ينظر: تلقيح الفهوم، ص 7

[3] أصول السرخسي، ج 1، ص 125

[4] المصدر السابق، ج 1، ص 125

[5] ينظر: شرح الكوكب المنير، ج 1، ص 137

[6] ينظر: الفائق في أصول الفقه، صفي الدين مُحَمَّد بن عبد الرحيم الأرموي الهندي الشافعي، ت محمود نصار، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 2005، ج 1، ص 74

[7] ينظر: المصدر السابق، ج 1، ص 74-75

[8] أصول السرخسي، ج 1، ص 125

في هذا الحد وسابقه شيء من الغموض قد يحصل للمتلقي، بعد أن يلاحظ أنهما يجعلان العام لفظا يشمل جمعا من الذوات لفظا أو معنى، ما نعرفه أن الألفاظ إنما وضعت للدلالة على المعاني لا على الألفاظ، فلا وجود للفظ يدل على لفظ، فما المقصود من هذا التعبير؟

الجواب: يقصد المعرفان باللفظ الذي أشكل علينا الأسماء الصريحة، كزيدون، ويقصدان بالمعنى الأسماء المبهمة كمن وما ونحوهما[1].

يتضح للمتأمل أنه ما من حد من الحدود سلم من الاعتراض، وأقلها اعتراضا الأول منها، فإذا أضفنا القيود الثلاثة كان التعريف سليما، معبرا عن المحدود بما يلزم. ولهذا اختاره بعض الأصوليين[2].

وقد تعقب الطوفي بعض التعاريف، ليخرج بتعريف سالم من المعارضة في اعتقاده. ومن بين التعاريف التي ذكرها ما يلي:

1-(اللفظ الواحد الدال على شيئين فصاعدا مطلقا)[3]: اعترضَ هنا على قيد (مطلقا) إذ يرى عدم الحاجة إليه، وأن قيد (فصاعدا) يكفي عنه، فالمعرف جاء بقيد (مطلقا) للاحتراز عن عدد ثلاثة فما فوق، لأن عدد ثلاثة وما فوقه من الأعداد يدل على شيئين لكن من غير إطلاق، أي أن ثلاثة أو أربعة وهكذا ما يليهما من الأعداد شموليته لا تتجاوز المعدود، فأتى بمطلقا ليكون ما يحتويه اللفظ شاملا غير محدود. لكن الطوفي يرى أن (صاعدا) تعطي المعنى المراد من مطلقا، لأن الصعود في الأشياء لا نهاية له، فلا يتوقف عند ثلاثة ولا عند المئة ولا عند الألف.

وقال ابن الحاجب[4] معترضا على هذا التعريف: وليس بجامع، لأن لفظ المعدوم والمستحيل عام ومدلوله ليس بشيء[5].

---

[1] ينظر: المصدر السابق، ج 1، ص 125

[2] ينظر: تلقيح الفهوم، ص 6

[3] ينظر: المستصفى من علم الأصول، أبو حامد مُحَمَّد بن مُحَمَّد الغزالي، ت حمزة بن زهير حافظ، المدينة المنورة للطباعة، ط 1، 1413هـ، ج 3، ص 212

[4] ابن الحاجب: (570-646هـ) جمال الأئمة والملة والدين أبو عمرو عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس الكردي الدويني الأصل الإسنائي المولد المالكي، كان أبوه حاجبا للأمير عز الدين موسك الصلاحي. ينظر: سير أعلام النبلاء، ج 23، ص 264-266

[5] ينظر: منتهى الوصول في علمي الأصول والجدل، ابن الحاجب جمال الدين أبو عمرو عثمان بن عمرو بن أبي بكر، دار

أجيب عن اعتراض ابن الحاجب بأن المعدوم والمستحيل شيء لغة، وإن لم يكن شيئا في الاصطلاح[1].

2-(اللفظ الدال على مسميات دلالة لا تنحصر في عدد): هذا التعريف يقول الطوفي إنه أجود مما سبق.

3-(اللفظ المستغرق لما يصلح له بحسب وضع واحد): وأما هذا التعريف فاعترض فيه على قيد (المستغرق لما يصلح له)، من أنه يتناول العام وغيره، ولا يخرج به ما عداه، لأن كل لفظ صالح للدلالة على ما يصلح له، سواء كان خاصا أو عاما، فلفظ زيد وهو من الخاص صالح للدلالة على مسمى دل عليه وهو ذات زيد. قال ابن الحاجب عن هذا التعريف: وليس بمانع[2] لأن نحو: عشر ومائة ونحو: ضرب زيد عمرا يدخل فيه وليس بعام.

يبدو لي من اعتراض الطوفي وابن الحاجب أن هذا التعريف يحتاج إلى قيد يفهم منه أن يكون اللفظ مستغرقا لشيئين فأكثر، لأنه كما تقدم، ما من لفظ إلا ويصلح أن يدل على ما يصلح له، فقد يكون هذا الذي يصلح له شيئا واحدا، وهذا ليس بعام. وقد يكون صالحا لشيئين فأكثر وهذا هو العام، وإلى قيد آخر وهو أن يكون دالا على شيئين فأكثر من غير حصر، وقيد ثالث وهو أن يدل على أفراده بلفظ واحد.

والتعريف الذي اختاره الطوفي هو أن العام: اللفظ الدال على جميع أجزاء ماهية مدلوله.

هذا التعريف الذي اختاره الطوفي لا يسلم من إشكالات أيضا، فإن كان قد احتاط من الوقوع في الاعتراضات السابقة، فنجد أن دلالة اللفظ على جميع أجزاء الماهية، يفهم منها تعدد ما تشمله دلالة اللفظ بقيد (أجزاء)، لأن اللفظ الخاص يدل على شيء واحد. لكن الإشكال الواقع في تعريف الطوفي وهكذا فيما عرضه من التعاريف، أنه يقيد العام باللفظ فيقول هو: اللفظ...، وهذا التعبير يجعل من التعريف غير جامع، لأنه مخرج للعموم العرفي[3] والعقلي[21].

الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 1985، ص 102

[1] ينظر: رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب، ج 2، ص 211، وشرح المواقف مع حاشيتي السيالكوتي والجلبي، الشريف علي بن محمد الجرجاني، ت محمود عمر الدمياطي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 1998، ج 1، ص 212، وشرح مختصر المنتهى الأصولي، عضد الدين عبد الرحمن الإيجي، ت محمد حسن محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 2004، ج 2، ص 577

[2] ينظر:منتهى الوصول في علمي الأصول والجدل، ص 102

[3] العموم العرفي: وهو عموم المحذوف الذي عينه العرف، كما في قوله تعالى: (حرمت عليكم أمهاتكم) فإن ظاهر الآية لا يبرز

التعريف الذي يمكننا أن نقول إنه أكثر إحكاما وضبطا لما ينبغي أن يكون عليه العام، هو تعريف ابن الحاجب حيث يقول: والأولى ما دل على مسميات باعتبار أمر اشتركت فيه مطلقا ضربة[3].

شرح تاج الدين السبكي[4] هذا التعريف قائلا: فقال (ما دل) ولم يقل (لفظ) ليتناول العموم المعنوي، وقال: (على مسميات) ولم يقل (أشياء) ليدخل المعدوم ويخرج المفرد، واحترز بقوله: (باعتبار أمر اشتركت فيه) عن أسماء العدد كالعشرة فإن دلالتها على الإفراد ليس لاشتراكها في أمر، وقال: (مطلقا) ليخرج المعهود فإن دلالته بقرينة العهد لا بالإطلاق، و(ضربة) ليخرج نحو: رجل فإنه وإن دل على مسميات كثيرة فعلى سبيل البدل لا دفعة واحدة[5].

صيغ العموم: لا يمكن إحكام ماهية العام عند الأصوليين بمعزل عن صيغه، فهي بمثابة تطبيق للماهية وتنزيل لها على ما يطابقها من العبارات، وبما أن صيغه محصورة لم يتوان الأصوليون عن التطرق إليها.

المحرم من الأمهات، لأن المحرم محذوف يعينه العرف، والعرف في الآية يعين تحريم الاستمتاع بهن، والعموم العرفي هنا يعم تحريم جميع أنواع الاستمتاع بهن.

ينظر: مفتاح الوصول، ص 504-505، ونهاية السول، ج 2، ص 322

[1] العموم العقلي: عموم الحكم لعموم علته، ومنه: عموم المفعولات التي يقتضيها الفعل المنفي، كقوله: (والله لا أكلت) فإنه يحنث بكل مأكول، لكن إن صرح بالمفعول كأن يقول: (والله لا أكلت شيئا) ونوى شيئا مخصوصا نفعته نيته، لأن العموم فيه لغوي، أي أنه لو لم يصرح بالمفعول لكان عموما عقليا.

ينظر: مفتاح الوصول إلى بناء الفروع على الأصول، أبو عبد الله مُحَمَّد بن أحمد الحسيني الشريف التلمساني، ت مُحَمَّد علي فركوس، المكتبة المكية-مكة المكرمة، مؤسسة الريان-بيروت، ط 1، 1998، ص 507

العام العقلي يكون بثلاثة أمور: الأول: ترتيب الحكم على الوصف، كتحريم الخمر للإسكار، أي أن العقل يحكم بأنه كلما وجد الإسكار وجد التحريم، أي أن دوران الحكم مع العلة عموم عقلي. الثاني: مفهوم المخالفة، فما يفهم من خلاف المنطوق عام عقلي في جميع الصور التي تنطبق عليها المخالفة. الثالث: وقوعه جوابا لسؤال، ينظر: شرح الكوكب المنير، ج 3، ص 158-155

[2] ينظر: الآراء الأصولية للإمام القرطبي من خلال تفسيره، أحمد عيسى يوسف العيسى، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 2005، ص 134

[3] منتهى الوصول، ص 102

[4] تاج الدين السبكي: (727-771هـ) عبد الوهاب بن عليّ بن عبد الكافي السبكي أبو نصر قاضي القضاة. ينظر: الأعلام للزركلي، ج 4، ص 184

[5] رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب في أصول الفقه، تاج الدين عبد الوهاب بن علي السبكي، ت مُحَمَّد عبد الرحمن مخيمر عبد الله، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، ج 2، ص 212

لكن العلماء اختلفوا ابتداء هل للعموم صيغ أصلا، فالجماهير على أن له صيغا تدل عليه، وذهب علماء الكلام إلى أنها موقوفة على ما يقترن بها من القرائن، وقال الشافعي: هي نص[1].

إذا تحدثنا عن صيغ العموم بطبيعة الحال نحن نتحدث عن العموم اللغوي لا العرفي ولا العقلي[2]. وصيغه التي وضعها الأصوليون للعموم كالتالي:

كل اسم عُرّف بالألف واللام[3] لغير المعهود[4]، ويندرج ضمنه ثلاث صيغ: الجمع[5]: كالمسلمين والمشركين والمتقين، اسم الجنس وهو ما لا واحد له من لفظه: كالناس والحيوان والماء والتراب والمال[6]، المفرد[7]: كالإنسان كما في قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَفِى خُسْرٍ ﴿٢﴾ ﴾العصر: ٢

ما أضيف من الجمع واسم الجنس والمفرد إلى معرفة[8]: فالأول نحو: كأمهاتكم، والثاني نحو: مالكم، والثالث نحو: كتابكم

أدوات الشرط[9]: كمن وما وأي وأين وأيان ومتى[1]، وما تضمن معنى الشرط[2].

---

[1] ينظر: المحصول في أصول الفقه، ابن العربي، ص 74

[2] ينظر: المحصول في علم أصول الفقه، فخر الدين مُحَمَّد بن عمر بن الحسين الرازي، ت طه جابر فياض العلواني، مؤسسة الرسالة، د ط، ج 2، ص 311

[3] اختلف النحاة في حقيقة المعرف هذا هل هو الألف واللام معا، أم اللام فقط وأشار ابن مالك إلى الخلاف فقال:

أل حرف تعريف أم اللام فقط–فنمط عرّفت قل فيه النمط

ينظر: ألفية ابن مالك، ص 8

[4] نزهة الخاطر العاطر، ج 2، ص 107

والمقصود بغير المعهود ألا تكون الألف واللام للعهد، وإنما أن تكون للاستغراق وبالخصوص استغراق الأفراد لا استغراق خصائصه، وضابطها: ما تخلف كل فيه أل حقيقة. ينظر: الدرة الكيفانية، ص 285–286

[5] مذكرة أصول الفقه، ص 320، ونزهة الخاطر العاطر، ج 2، ص 107

[6] المصدران السابقان

[7] المصدران السابقان

[8] استخدم لفظ معرفة بالإطلاق من دون تعيين سبب التعريف، للدلالة على شمول كل أسباب التعريف، فحيث أضيفت كانت من صيغ العموم، بغض النظر عن أسباب التعريف المجموعة في قول بعضهم:

فمضمر أعرفها ثم العلم – فاسم إشارة فموصول متم

فذو أداة فمناد عيّنا–وذو إضافة بها تبيّنا

ينظر: الدر المنظوم شرح مقدمة ابن آجرّوم، ص 206

[9] نزهة الخاطر العاطر، ج 2، ص 108

المقصود ذات هذه الأدوات لا كونها للشرط فقط، فقد تأتي للاستفهام والموصولية، وتكون مع ذلك من صيغ العموم[3].

كل وجميع[4]، لكن في (جميع) خلاف، فذهب التاج السبكي إلى عدم إفادتها العموم لوحدها وإنما بما تضاف إليه من المعارف، فرأى أن العموم حصل بما أضيفت (جميع) إليه، لا بها هي، إلا أن الجمهور على إفادتها للعموم[5].

النكرة في سياق النفي[6]: نحو قوله تعالى: ﴿وَلَمْ تَكُن لَّهُۥ صَٰحِبَةٌ﴾الأنعام: ١٠١، صاحبة نكرة في سياق نفي بأداته (لم).

والنكرة في سياق النفي تكون نصا صريحا في ثلاثة مواضع، وفي غيرها تكون دلالتها على العموم بالظاهر لا بالنص، وهذه المواضع كالتالي[7]: **الأول**: مع لا النافية للجنس، ومنه قوله تعالى: ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾البقرة: ٢. **الثاني**: إذا سبقت النكرة بـ(من) حالة كونها حرف جر زائد، كقوله تعالى: ﴿مَآ أَتَىٰهُم مِّن نَّذِيرٍ﴾السجدة: ٣.

الثالث: الألفاظ الملازمة للنفي، كالعريب والصافر والدابر والديار، فيقولون: ما بالدار عريب، وما في الدار صافر، ودابر الشيء، وما بالدار ديار[8].

---

[1] لكل أداة من أدوات الشرط دلالة خاصة، فمن مثلا هي للعاقل وما لغير العاقل ومتى للزمان وهكذا، يجمع بعضهم معاني أدوات الشرط الإسمية فيقول:

ومن لعاقل وما ومهما–لغيره وكلهن أسما
متى وأيّان ظروف للزمان–وحيثما أنى وأين للمكان
لكل ما ذكرت أيّ تأتي–فادع لمن أفاد بالأبيات

ينظر: الدرة الكيفانية، ص 213

[2] المحصول، ابن العربي، ص 74

[3] مذكرة أصول الفقه، ص 322

[4] نزهة الخاطر العاطر، ج 2، ص 109

[5] ينظر: شرح مفتاح الوصول، أبو الطيب مولود السريري السوسي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 2012، ص 340

[6] ينظر: نزهة الخاطر العاطر، ج 2، ص 108

[7] ينظر: مذكرة أصول الفقه، ص 322–323

[8] ينظر: منهج الشيخ الشنقيطي في تفسير آيات الأحكام من أضواء البيان، عبد الرحمن بن عبد العزيز السديس، رسالة

ومن صيغ العموم **النكرة في سياق الشرط**[1]، كقوله تعالى: ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ ﴾التوبة: ٦، فأحد نكرة في سياق شرط بأداته إن. لكن يرى بعضهم أن عموم النكرة في سياق الشرط ليس إلا عمومها في سياق النفي، فمن قال: إن ضربتُ رجلا فكذا، كان معناه: لا أضرب رجلا[2].

ومن صيغه **النكرة في سياق الامتنان**[3]، نحو قوله تعالى: ﴿ فِيهِمَا فَٰكِهَةٌ وَنَخْلٌ وَرُمَّانٌ ﴿٦٨﴾ ﴾الرحمن: ٦٨. فالامتنان مع العموم أكثر، إذ لو قصرنا فاكهة على نوع واحد منها لم يكن الامتنان بذلك المستوى الكامل والكبير[4].

والنكرة في سياق النهي أيضا[5]، كقوله تعالى: ﴿ وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ ءَاثِمًا أَوْ كَفُورًا ﴿٢٤﴾ ﴾الإنسان: ٢٤، فآثما وكفورا نكرتان في سياق النهي بأداته (لا).

الخاص: تعريفه: عرفه نجم الدين الطوفي[6] بقوله: اللفظ الدال على شيء بعينه[7]، ثم شرح قوله: والخاص: هو اللفظ الدال على شيء بعينه لأنه مقابل العام، والعام يدل على أشياء من غير تعيين، فوجب أن يكون الخاص ما ذكرناه، فالعام كالرجال. والخاص كزيد وعمرو وهذا الرجل[8].

زيد وعمرو مثال للخاص أصالة، وأما هذا الرجل فهو للعام المخصص بالإشارة، لأن الرجل على صيغة العموم.

ماجستير، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ج 1، ص 376

[1] مذكرة أصول الفقه، ص 323

[2] ينظر: فتح الغفار بشرح المنار، زين الدين بن إبراهيم ابن نجيم الحنفي، ت محمود أبو دقيقة، مكتبة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ط 1، ج 1، ص 110

[3] مذكرة أصول الفقه، ص 323

[4] ينظر: المجموعة الثانية من رسائل علمية في فنون مختلفة، أبو الطيب مولود السريري، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، ص 340

[5] مذكرة في أصول الفقه، ص 323

[6] نجم الدين الطوفي: (657-716هـ) سليمان بن عبد القوي بن عبد الكريم بن سعيد بن الصفي المعروف بابن أبي عباس الحنبلي نجم الدين، الطوفي بضم الحاء وسكون الواو بعدها فاء أصله من طوف قرية ببغداد. ينظر: الدرر الكامنة، ج 1، ص 91-93

[7] شرح مختصر الروضة، ج 2، ص 550، بعبارة قريبة منها: اللفظ الدال على واحد بعينه، ينظر: المسودة، ص 571

[8] شرح مختصر الروضة، ج 2، ص 550

وقال ابن النجّار[1]: هو ما دل على أخص وليس بعام[2].

وبالوسم يعرفه إمام الحرمين فيقول: هو القول المختص ببعض المسميات التي قد شملها مع غيرها اسم[3]. أي هو اللفظ الذي يطلق على أشياء معينة محدودة، والوسم الثاني أن هذه الأشياء يجمعها مع أشياء أخرى لها اسم آخر اسم مستغرق لكلها، فإن (زيد) مثلا يطلق على مسمى معين وهي ذات لرجل معين، فزيد لفظ خاص، ثم إنه يشترك مع أسماء أخرى خاصة كعمرو وخالد وعمر في اسم عام يشملهم جميعا وهو الرجل أو الآدمي.

ويعرفه الشريف الجرجاني بقوله: هو كل لفظ وضع لمعنى معلوم على الانفراد، المراد بالمعنى: ما وضع له اللفظ عينا كان أو عرضا، وبالانفراد: اختصاص اللفظ بذلك المعنى، تمييزا له عن المشترك[4].

أقسام العام والخاص[5]: له ثلاثة أقسام:

القسم الأول: عام لا أعم منه وهو ما يسمى بالعام المطلق، وهو المعلوم والمذكور[6] فيتناولان الموجود والمعدوم، وقيل: الشيء، وقيل: ليس لنا عام مطلق لأن الشيء لا يتناول المعدوم، والمعلوم لا يتناول المجهول[7]. لكن المذكور يتناول المعدوم، لأنه ليس كل ما يذكر موجود[8].

القسم الثاني: الخاص الذي لا أخص منه، وهو ما يسمى بالخاص المطلق. كزيد وعمرو[9].

---

[1] ابن النجار: (898-972هـ) مُحَمَّد بن أحمد بن عبد العزيز الفتوحي تقي الدين أبو البقاء الشهير بابن النجار، فقيه حنبلي مصري من القضاة. ينظر: الأعلام للزركلي، ج 1، ص 6

[2] شرح الكوكب المنير، ج 3، ص 104

[3] التلخيص في أصول الفقه، ج 2، ص 7

[4] التعريفات، ص 84

[5] ينظر: روضة الناظر وجنة المناظر في أصول الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل، موفق الدين عبد الله بن أحمد بن قدامة، ت شعبان مُحَمَّد إسماعيل، المكتبة المكية-مكة، المكتبة التدمرية الرياض، مؤسسة الريان بيروت، ط 1، 1998، ج 2، ص 8-9

[6] ينظر: المستصفى، ص 213

[7] ينظر: روضة الناظر، ج 2، ص 8-9

[8] ينظر: المستصفى، ص 213

[9] ينظر: روضة الناظر، ج 2، ص 9

القسم الثالث: وهو ما بينهما وهو العام النسبي والخاص النسبي[1]، فكل ما ليس بعام مطلق ولا بخاص مطلق، فهو عام إضافي وخاص إضافي[2]، أي خاص بالنسبة إلى ما فوقه. عام بالنسبة إلى ما دونه[3].

فلفظ (المؤمنين) مثلا عام بالإضافة إلى آحاد المؤمنين، خاص بالإضافة إلى جملتهم، فهو يتناول المؤمنين دون المشركين.

ففي هذا القسم يسمى اللفظ عاما من حيث شموله لما شمله، ويسمى خاصا من حيث اقتصاره على ما شمله وقصوره عما لم يشمله[4].

فالموجود خاص بالنسبة إلى المذكور، لأن المذكور قد يكون موجودا أو معدوما، لكن الموجود عام بالنسبة إلى الجسم، لأن الموجود قد يكون جسما وقد يكون غير ذلك.والجسم خاص بالنسبة إلى الجوهر[5]، عام بالنسبة إلى النامي، لأن الجسم قد يكون مما ينمو أو مما لا ينمو. والنامي خاص بالنسبة إلى الجسم، عام بالنسبة إلى الحيوان، لأن ما ينمو قد يكون حيوانا أي متحركا، وقد يكون نباتا ينمو ولا يتحرك[6]. وهكذا الحيوان عام نسبي لأنه أعم من الإنسان والأسد والبقر، وهو خاص نسبي لأنه أخص من النامي والجسم والموجود[7].

ما ننبه إليه أن القسم الثالث وهو العام والخاص النسبيان، لا يُتصور العموم في العام إلا بعد استحضار الذهن لما هو أخص منه، وهكذا لا يتصور الخصوص في الخاص، إلا بعد استحضارنا لما هو أعم منه، وهذا القسم لا نجد فيه إشكالا بالنسبة إلى بحثنا بما أن العام والخاص مقترنان بالعطف إما عن طريق عطف العام على الخاص وإما بالعكس.

---

[1] ينظر: نفس المصدر، ج 2، ص 9

[2] ينظر: شرح مختصر الروضة، ص 448

[3] ينظر: شرح الكوكب المنير، ص 105

[4] ينظر: المستصفى، ص 213

[5] الجوهر: ماهية إذا وجدت في الأعيان كانت لا في موضوع، وهو منحصر في خمسة: هيولى، صورة، جسم، نفس، عقل. ينظر: معجم التعريفات، ص 71

[6] ينظر: نفس المستصفى، ج 2، ص 9

[7] ينظر: شرح الكوكب المنير، ص 105

الفرق بين العام والأعم، وبين الخاص والأخص:

هذه الجزئية مهمة للغاية في البحث، لأن صياغة الأسلوب القرآني الذي نحن بصدد دراسته تأتي بأربعة صيغ منها: عطف الأعم على الأخص، وعطف الأخص على الأعم.

فإذا افترضنا أن هناك فرقا بين مفردي العام والأعم، وبين الأخص والخاص، فهذا يعني أن الأسلوبين مختلفان. فتاج الدين السبكي مثلا في جمع الجوامع يرى أن العام يستعمل في اللفظ، بينما الأعم فإنما يستعمل في المعنى[1].

يقول السيوطي مبينا لهذا التفريق:

يقال للمعنى أخص وأعم–والخاص والعام به اللفظ اتسم[2]

وهكذا قال الزركشي بأن القرافي[3] فرق بين الأعم والعام من أنه إذا قيل هذا أعم تبادر الذهن للمعنى وإذا قيل هذا عام تبادر الذهن للفظ[4]. وقال آخرون إنه يقال للفظ والمعنى عام وخاص، فيقال لمعنى المشركين عام وأعم ويقال للفظه عام، ويقال للفظ زيد خاص ولمعناه خاص وأخص[5]. أي أن الأعم والأخص يقصر استعماله في المعنى، وأما العام والخاص فيستعملان في كل من المعنى واللفظ. لكن يظهر أن التفريق اصطلاحي فحسب، تفرقة بين الدال والمدلول[6]. حيث يقول الكوراني[7]: وهذا مجرد اصطلاح لا يدرك له وجه سوى التمييز بين صفة اللفظ، وصفة المعنى[8].

---

[1] ينظر: جمع الجوامع في أصول الفقه، تاج الدين عبد الوهاب بن علي السبكي، ت عبد المنعم خليل إبراهيم، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 2، 2003، ص 44

[2] ينظر: سلم المطالع لدرك الكوكب الساطع، مُحَمَّد الحسن بن أحمدّ الخديم اليعقوبي الجوادي، ت أبو مُحَمَّد بن مُحَمَّد الحسن، ط 1، 1998، ص 197

[3] القرافي: (684هـ) أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن أبو العباس شهاب الدين الصنهاجي القرافي: من علماء المالكية نسبته إلى قبيلة صنهاجة (من برابرة المغرب) وإلى القرافة بالقاهرة. ينظر: الأعلام للزركلي، ج 1، ص 94-95

[4] ينظر: البحر المحيط في أصول الفقه، ج 4، ص 8

[5] ينظر: البناني والمحلي على جمع الجوامع، ج 1، ص 404

[6] ينظر: البناني والمحلي على جمع الجوامع، ج 1، ص 404

[7] الكوراني: (813-893هـ) أحمد بن إسماعيل بن عثمان الكوراني شهاب الدين الشافعي ثم الحنفي، كردي الأصل من أهل شهرزور، ينظر: الأعلام للزركلي، ج 1، ص 97-98

[8] الدرر اللوامع في شرح جمع الجوامع، شهاب الدين أحمد بن إسماعيل الكوراني، ت سعيد بن غالب كامل المجيدي، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، 1428هـ، ج 2، ص 252، وينظر: شرح الكوكب المنير، ج 3، ص 105

يلخص القرافي ما في هذه القضية من كلام فيقول: وجه المناسبة أن صيغة (أفعل) تدل على الزيادة والرجحان، والمعاني أهم من الألفاظ، فخصت بصيغة (أفعل) التفضيل، ومنهم من يقول فيها: عام وخاص أيضا[1]. قوله: (المعاني أهم من الألفاظ) لأنها هي الغاية والقصد وأما الألفاظ فمجرد وسيلة لتحقيقها[2].

لكن الكوراني ينكر أن يكون (أعم وأخص) يقصد به التفضيل، فقال: وما وقع في شروحه[3]-أي شروح جمع الجوامع-من أن صيغة التفضيل اختصت بالمعنى لكونه أهم من اللفظ فسهو إذ الأعم لم يرد به معنى التفضيل، بل الشمول مطلقا[4]

والخلاصة: أنه لا فرق جوهري بين العام والأعم وبين الخاص والأخص، وعلى فرض وجود فرق فإنه اصطلاحي فحسب.

---

[1] شرح الكوكب المنير، ج 3، ص 106

[2] ينظر: حاشية البناني على شرح المحلي على جمع الجوامع، ج 1، ص 404

[3] يعني في شرح المحلي على جمع الجوامع، ج 1، ص 404

[4] شرح الكوراني على جمع الجوامع، ج 2، ص 252

المطلب الثاني: معاني أدوات العطف عند الأصوليين

حروف العطف التي يبحث الأصوليون عن معانيها في أغلب المصنفات ليست كل الحروف التي يعطف بها، وإنما تلك التي اختلفوا في معناها، فنتج عنها اختلاف في كثير من الأحكام الفقهية، ووافق أن كانت أغلب حروف العطف التي يتطرقون إلى معانيها هي التي يعطف بها بين العام والخاص، كالواو وحتى وأو وثم والفاء. وسنأتي على آراء الأصوليين حول هذه الحروف:

الواو العاطفة: اختلف الأصوليون في معناها، إلى مذاهب تتعدى مذاهب النحاة فيها، فأقوال الأصوليين فيها تشمل أقوال النحاة وتزيد على ذلك. والآراء فيها كالتالي:

الأول: وهو قول جمهور النحاة والفقهاء أنها لمطلق الجمع[1]، أو الجمع المطلق[2]، وبين العبارتين في الظاهر اختلاف، فالتعبير بمطلق الجمع يفيد أي جمع كان، فيشمل المعية والترتيب والتقديم والتأخير المنافي للترتيب[3]، وهذا ما يقصدونه من هذا القول، بينما التعبير بالجمع المطلق فظاهره يفيد الجمع بعينه من غير احتمال للمعية والترتيب[4].

لهذا قال الدماميني[5]: وقول بعضهم إن معناها الجمع المطلق غير سديد[6]، وقال في شرح الكوكب المنير: وأما من عبر بكونها للجمع المطلق فغير واف بالمراد، لأن المطلق هو الذي لم يقيد بشيء، فيدخل فيه صورة واحدة[7].

في حاشية الشمني توضيح للالتباس حول هذا التعبير فقال: الجواب عن هذا أن ذكر المطلق ههنا ليس للتقييد بل لبيان الإطلاق وكثيرا ما يذكر اللفظ ويراد به ذلك[8]، بل إن الالتباس المتوهم في التعبير الثاني يتوهم في الأول أيضا، حيث قال في حاشية الشمني: فإن كان الجمع

---

[1] ينظر: القواعد والفوائد الأصولية، ص 179

[2] ينظر: البحر المحيط في أصول الفقه، ج 2، ص 253

[3] ينظر: حروف المعاني وأثرها في اختلاف الفقهاء، ص 84

[4] نفس المصدر، ص 84

[5] الدماميني: (763-827هـ) مُحَمَّد بن أبي بكر بن عمر بن أبي بكر بن مُحَمَّد المخزومي القرشي بدر الدين المعروف بابن الدماميني، ينظر: الأعلام للزركلي، ج 6، ص 57

[6] شرح الدماميني على مغني اللبيب، ج 2، ص 260

[7] شرح الكوكب المنير، ج1، ص 230

[8] حاشية الشمني على شرح الدماميني للمغني، تقي الدين أحمد بن مُحَمَّد الشمني، مطبعة مُحَمَّد أفندي مصطفى، مصر، د ط، ص 104

المطلق يقتضي تقييد الجمع فقولنا مطلق الجمع كذلك، فإن التقييد بالإضافة والصفة سواء[1]. حاصل الأمر أن مقصود النحاة من التعبيرين واحد، وهو أن الواو تكون محتملة للمعاني الثلاثة، الجمع والمعية والترتيب. وصحح الزركشي القول بإفادة الواو لهذا المعنى، مساويا بين قولك: مررت بزيد وعمرو، وقولك: مررت بهما، فالعطف بالواو حينئذ يكون كالتثنية، لا ترتيب فيها ولا معية[2]. مستندا إلى قول سيبويه[3] في مررت برجل وحمار، بأنه لا يدل على أولوية رجل لما قدم في الذكر[4]. وقد حكي القول بأن الواو لمطلق الجمع عن الحنفية بأسرهم، وعن معظم الشافعية، وهو مذهب المالكية[5] وجمهور الحنابلة[6].

الثاني: أنها للترتيب، وهو قول نسب إلى الشافعي[7]، بدليل قوله بوجوب الترتيب في الوضوء[8]. وقال إمام الحرمين: واشتهر من مذهب الشافعي رحمه الله المصير إلى أنها للترتيب[9]، وقولنا (نسب) فيه إشارة إلى عدم تسليم بعضهم بكونه قولا للشافعي، وأنكر ابن الانباري[10] صحة نسبته إليه[11]، والمنكرون نسبته للشافعي بطبيعة الحال منكرون أن يكون الشافعي[12] استدل

---

[1] نفس المصدر، ص 104

[2] ينظر: البحر المحيط في أصول الفقه، ج 2، ص 253

[3] سيبويه: (180هـ) أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الفارسي ثم البصري. ينظر: سير أعلام النبلاء، ج 8، ص 352

[4] ينظر: البحر المحيط في أصول الفقه، ج 2، ص 253-254

[5] ينظر: المحصول، ابن العربي، ص 40، وحروف المعاني وأثرها في اختلاف الفقهاء، حسين مطاوع حسين الترقوري، رسالة دكتوراه، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ص 84

[6] ينظر: حروف المعاني وأثرها في اختلاف الفقهاء، ص 84

[7] ينظر: فواتح الرحموت، ج 1، ص 203

[8] ينظر: أصول الشاشي، نظام الدين أبو علي أحمد بن مُحَمَّد بن إسحاق الشاشي، ت عبد الله مُحَمَّد الخليلي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 2003، ص 119

[9] البرهان في أصول الفقه، إمام الحرمين أبو المعالي عبد الملك بن عبد الله بن يوسف، ت عبد العظيم الديب، قطر، ط 1، 1399هـ، ج 1، ص 181

[10] الأنباري: ابن الأنباري الحافظ العلامة شيخ الادب أبو بكر مُحَمَّد بن القاسم بن مُحَمَّد بن بشار بن الحسن بن بيان بن سماعة ابن فروة بن قطن بن دعامة الأنباري النحوي، ينظر: وفيات الاعيان وأنباء أبناء الزمان، ابن خلكان، ج 4، ص 341، وينظر: تذكرة الحفاظ، ج 2، ص 42

[11] ينظر: القواعد والفوائد الأصولية، ص 181

[12] الشافعي: (150-204هـ) مُحَمَّد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن السائب بن عبيد بن يزيد بن هاشم، أبو عبد الله القرشي الشافعي المكي الغزي المولد، ينظر: سير أعلام النبلاء، ج 10، ص 5-12، والشافعي حياته وعصره وآراؤه وفقهه، مُحَمَّد أبو زهرة، دار الفكر العربي، القاهرة، ط 2، 1978، ص 29

لوجوب الترتيب بين أعضاء الوضوء بدلالة الواو على الترتيب، ويكون الاستدلال على إيجاب الترتيب بين أعضاء الوضوء يقتضيه قطع النظير عن النظير[1]، ففي آية الوضوء قطع غسل الرجلين عن نظيره وهو غسل اليدين بمسح الرأس، ووجه الاستدلال أن عادة العرب إذا قطعت بين نظير ونظير عطفت بنية الترتيب[2]، أي أن الفائدة من قطعهم النظير عن نظيره الإيحاء بوجوب الترتيب، لأنه لو لم يكن الترتيب مطلوبا لكان الأحرى أن لا يفصل بين النظائر والأمثال، وأن تذكر مقترنة ببعضها، ثم ينتقل منها إلى غيرها.

ونسب القول بإفادة الواو للترتيب إلى أبي حنيفة أيضا[3]. فالقول منسوب فقط، ولم يسلم بعضهم بصحة نسبته إليه[4]. يستنتج هذا من عبارة السرخسي[5] التي يقول فيها: وقد زعم بعض مشايخنا أن معنى الترتيب يترجح في العطف الثابت بحرف الواو في قول أبي حنيفة[6]. فقوله (زعم) يدل على ضعف نسبته إليه.

اعترض إمام الحرمين[7] على القولين معا، بأنهما قد جانبا الصواب، فالقول بأنها للترتيب مخالف لما يعلم بالضرورة من اللسان العربي حينما تقول: رأيت زيدا وعمرا، فلا يدل ذلك على كون رؤيتك لزيد متقدمة عن رؤيتك لعمرو[8]، وأن القول بأنها للجمع مخالف لمقتضى اللسان العربي أيضا[9]، فمن المثال السابق، لا نفهم بالضرورة أنك رأيت زيدا وعمرا معا.

---

[1] ينظر: المهذب في فقه الإمام الشافعي، أبو إسحاق الشيرازي، ت محمد الزحيلي، دار القلم –دمشق، الدار الشامية–بيروت، ط 1، 1996، ج 1، ص 83، ومجموعة الفتاوى، تقي الدين أحمد بن تيمية الحراني، ت عامر الجزار–أنور الباز، دار الوفاء، المنصورة، ط 3، 2005، ج 21، ص 78

[2] ينظر: أحكام الطهارة، أبو عمر دبيان بن محمد الدبيان، مكتبة الرشد، الرياض، ط 1، 2004، ج 10، ص 577

[3] ينظر: فواتح الرحموت، عبد العلي محمد بن نظام الدين محمد السهالوي الأنصاري اللكنوي، ت عبد الله محمود محمد عمر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 2002، ج 1، ص 203

[4] ينظر: حروف المعاني وأثرها في اختلاف الفقهاء، ص 87–88

[5] السرخسي: (483هـ) محمد بن أحمد بن سهل أبو بكر شمس الأئمة من أهل سرخس في خراسان. ينظر: الأعلام للزركلي، ج 5، ص 315

[6] أصول السرخسي، أبو بكر بن أحمد بن أبي سهل السرخسي، ت أبو الوفا الأفغاني، إحياء المعارف النعمانية، حيدر آباد–الهند، د ط، ج 1، ص 202

[7] إمام الحرمين: (419–478هـ) أبو المعالي عبد الملك ابن الإمام أبي محمد عبد الله بن يوسف بن عبد الله بن يوسف بن محمد بن حيويه الجويني ثم النيسابوري ضياء الدين الشافعي، ينظر: سير أعلام النبلاء، ج 18، ص 468–476

[8] ينظر: البرهان في أصول الفقه، ج 1، ص 181–182

[9] ينظر: المصدر السابق، ج 1، ص 182–183

نلاحظ من خلال اعتراضه على القول بأن الواو لمطلق الجمع، بأنه يجعل مطلق الجمع مساويا لمعنى المعية، لكن المراد من مطلق الجمع ليس المعية وحدها، وإنما احتمال الجمع والترتيب أيضا.

الثالث: وهو قول إمام الحرمين، فبعد اعتراضه على القولين السابقين، وضع معنى للواو، مشيرا إليه بقوله: فإذاً مقتضى الواو الجمع والاشتراك، وليس فيه إشعار بجمع ولا ترتيب[1].

الرابع: أنها للمعية في الحقيقة، فإذا استعملت في غيرها فمن باب المجاز، ونسب هذا القول لبعض الحنفية، كأبي يوسف، ومُحَمَّد بن الحسن[2]، وهذا القول لم يستفد منهما تصريحا، وإنما استنادا لفتوى لهما حول صيغة تحتوي عطفا بالواو، ومقتضاها أن رجلا وكّل آخر أن يعقد له على امرأة، فعقد له على أختين في عقد واحد، فإذا قال الموكّل: أجزت نكاح فلانة وفلانة، وهما أختان، قال أبو يوسف ومُحَمَّد بن الحسن، بأنه بهذه الصيغة كما لو أجاز نكاح الأختين معا، وينتج عنه بطلان عقده عليهما معا[3]، يعني أنهما يعتبران الواو بمفهوم المعية.

وهذا القول أيضا لم يسلم السرخسي بنسبته إلى أبي يوسف[4]، ومُحَمَّد بن الحسن[5]، فقال[6]: وقد زعم بعض مشايخنا أن معنى الترتيب يترجح في العطف الثابت بحرف الواو في قول أبي حنيفة، وفي قول أبي يوسف ومُحَمَّد رحمهم الله يترجح معنى القران[7]، أي المعية.

الخامس: أنها للترتيب حيث استحال الجمع، واحتج به بعض الشافعية على الترتيب في آية الوضوء[1]، فيستحيل الجمع بين غسل الوجه وغسل اليدين ومسح الرأس وغسل الرجلين في آن واحد.

---

[1] المصدر السابق، ج 1، ص 183

[2] ينظر: البحر المحيط في أصول الفقه، ج 2، ص 258

[3] ينظر: المصدر السابق، ج 2، ص 258

[4] أبو يوسف: (113-182هـ) قاضي القضاة أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم بن حبيب بن حبيش بن سعد بن بجير بن معاوية الأنصاري الكوفي، ينظر: سير أعلام النبلاء ج 8، ص 536-538

[5] مُحَمَّد بن الحسن: (189هـ) ابن فرقد العلامة فقيه العراق أبو عبد الله الشيباني الكوفي صاحب أبي حنيفة، ينظر: سير أعلام النبلاء، ج 9، ص 135-136

[6] ينظر: حروف المعاني وأثرها في اختلاف الفقهاء، ص 87-89

[7] أصول السرخسي، ج 1، ص 202

السادس: أنها للترتيب إذا دخلت بين أجزاء بينها ارتباط[2]، وبقيد آخر: أن تتوقف صحة معطوفاتها على بعضها البعض[3]، ويجمع القيدين معا أبو بكر عبد العزيز بن جعفر[4] فيقول: إن كان كل واحد من معطوفاتها مرتبطا بالآخر، وتتوقف صحته على صحته أفادت الترتيب بين معطوفاتها[5]، وهو قول رجحه بعض متأخري الحنابلة[6]، ويحتج بهذا القول أيضا على الترتيب في آية الوضوء، فأفعال الوضوء أجزاء لفعل واحد مأمور به وهو فعل الوضوء، وهكذا قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلصَّفَا وَٱلْمَرْوَةَ مِن شَعَآئِرِ ٱللَّهِ﴾البقرة: ١٥٨، فالصفا والمروة نقطتان أو طرفان لفعل واحد مأمور به هو السعي.

السابع: أنها تقتضي الترتيب إذا عطف بها بين المفردات، وهذا قول لم يقل به أحد من الأصوليين، وإنما هو قول ابن الخباز من النحاة[7].

الثامن: أن الواو العاطفة لها ثلاثة استعمالات، حقيقة ومجاز ومختلف فيهما:
فاستعمالها في الحقيقة يكون للجمع والاشتراك[8]، كقولك: جاءني زيد وعمرو، فعلى الحقيقة الجمع بين مجيء زيد وعمرو، من غير تعيين للترتيب أو المعية، واشتراكهما في حكم المجيء.
وأما استعمالها في المجاز فيكون بمعنى (أو)[9]، كقوله تعالى: ﴿فَٱنكِحُوا۟ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ مَثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ﴾النساء: ٣. وأما استعمالها فيما اختلف في حقيقته ومجازه فيكون للترتيب[10]، كقوله تعالى: ﴿فَٱغْسِلُوا۟ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى ٱلْمَرَافِقِ﴾المائدة: ٦، فذهب جمهور أهل اللغة والفقهاء

---

[1] ينظر: البحر المحيط في أصول الفقه، ج 2، ص 258
[2] ينظر: المصدر السابق، ج 2، ص 259
[3] حروف المعاني وأثرها في اختلاف الفقهاء، ص 86
[4] غلام الخلال: (285-363هـ) شيخ الحنابلة أبو بكر عبد العزيز بن جعفر بن أحمد بن يزداد البغدادي، ينظر: سير أعلام النبلاء، ج 16، ص 144-145
[5] القواعد والفوائد الأصولية، ابن اللحام أبو الحسن علاء الدين بن مُحَمَّد بن عباس البعلي، ت عبد الكريم الفضيلي، المكتبة العصرية، بيروت، ط 1، 1998، ص 181
[6] ينظر: البحر المحيط في أصول الفقه، ج 2، ص 259
[7] ينظر: نفس المصدر، ج 2، ص 259
[8] نفس المصدر، ج 2، ص 259
[9] نفس المصدر، ج 2، ص 259-260
[10] نفس المصدر، ج 2، ص 260

إلى أننا إذا استعملناها هنا بمعنى الترتيب فمن باب المجاز، وذهب بعض الشافعية إلى أن الترتيب في الآية حقيقة في الواو، وعلى هذا القول متى اختلف في استعمالها هل هو للحقيقة أم للمجاز استعملت في الترتيب، لزيادة الفائدة[1].

نجد أقوالا متعددة للأصوليين حول معنى الواو، بينما يرفض بعضهم هذا التعدد المفرط للأقوال، ويرى أن هذه الأقوال ما كان لها أن تزيد على اثنين[2]، أي القول بإفادتها للجمع والقول بإفادتها للترتيب، لانعقاد الإجماع عليهما. ولهذا يكتفي بعضهم بذكر القولين فقط[3].

الفاء العاطفة: اختلف حول إفادتها الترتيب بالإطلاق، وحول إفادتها التعقيب على الإطلاق أيضا، فتكونت لدينا ثلاثة مذاهب: **الأول:** أنها تفيد الترتيب والتعقيب مطلقا[4]، أي حيثما عطف بها، دون الالتفات إلى مقدار الزمن بين المتعاطفين، لأن التعقيب يكون بينهما بحسب الإمكان[5]، وسيتضح معنى هذا الإطلاق في القول الثالث، فعلى هذا القول هي للترتيب مع زيادة هي التعقيب[6]، أي أن الحكم المشترك يثبت في المعطوف بعد ثبوته في المعطوف عليه، فالترتيب يفيد أن المعطوف سابق للمعطوف عليه في الاتصاف بالحكم المشترك بينهما بالعطف، والتعقيب يفيد أن المعطوف ثبت له الحكم بعد المعطوف عليه بلا مهلة. وهذا القول هو مذهب جمهور العلماء[7].

والترتيب بالفاء على قسمين:

معنوي[8]: وهو ما يدعونه الترتيب في الزمان[9]، أي أن يكون المعطوف حاصلا بعد حصول المعطوف عليه، كقوله تعالى: ﴿ ٱلَّذِى خَلَقَكَ فَسَوَّىٰكَ فَعَدَلَكَ ﴿٧﴾ ﴾الانفطار: ٧، فالتسوية

---

[1] ينظر: البحر المحيط في أصول الفقه، ج 2، ص 259-260

[2] ينظر: نفس المصدر، ج 2، ص 259

[3] ينظر: أصول الشاشي، ص 119

[4] ينظر: البحر المحيط في أصول الفقه، ج 2، ص 261، والقواعد والفوائد الأصولية، ص 187، وفتح الرحموت، ج 1، ص 209

[5] ينظر: البحر المحيط في أصول الفقه، ج 2، ص 261

[6] ينظر: المصدر نفسه، ج 2، ص 261

[7] ينظر: القواعد والفوائد الأصولية، ص 187، والمهذب في علم أصول الفقه المقارن، ص 1287

[8] ينظر: حروف المعاني وأثرها في اختلاف الفقهاء، ص 152

[9] ينظر: البحر المحيط في أصول الفقه، ج 2، ص 262، والمهذب في علم أصول الفقه المقارن، ص 1287

تحصل بعد حصول الخلق، وإما أن يكون الحكم المشترك بالعطف بين المتعاطفين يثبت في المعطوف بعد ثبوته في المعطوف عليه كقولك: قام زيد فعمرو، فثبت القيام لعمرو بعد ثبوته لزيد، هذا يسمى ترتيبا معنويا، أو ترتيبا في الزمان.

لو نتأمل في المثالين المضروبين لهذا القسم من الترتيب نلاحظ أن المعطوف فيهما مسبب من المعطوف عليه، أي أن المعطوف عليه سبب في حصول المعطوف، فالخلق سبب في التسوية، ولولا الخلق ما كانت التسوية، وهكذا لو قلت: ضربته فهلك[1]، فالضرب سبب في الهلاك، وعن هذا قال في البحر المحيط: ولهذا كثر كون تابعها – أي المعطوف- مسببا[2]، والتسبيب من معاني الفاء[3].

ذكري: وهذا القسم من الترتيب يقع إذا عطف بالفاء مفصل على مجمل هو هو[4]، كقوله تعالى: ﴿ وَنَادَىٰ نُوحٌ رَّبَّهُۥ فَقَالَ رَبِّ إِنَّ ٱبۡنِي مِنۡ أَهۡلِي ﴾هود: ٤٥، فعطف القول على المناداة، وهما ذات الفعل الذي فعله سيدنا نوح عليه السلام، فكانت مناداته لربه بذلك القول، والقول إنما هو تفصيل لقوله (فنادى) المجمل، أي أن الترتيب الذي حصل بالفاء بين المتعاطفين ترتيب في الذكر فقط، أي بذكر المعطوف بعد ذكر المعطوف عليه، أما الزمان الذي وقعا فيه فواحد، لأن الزمن الذي وقعت فيه المناداة هو ذاته الزمن الذي وقع فيه القول، وهذا لكونهما شيئا واحداً.

الثاني: أنها لا تفيد الترتيب مطلقا، بل يجوز أن يكون ما بعدها سابقا[5]، أي لما قبلها، إذا كان في الكلام ما يدل على أسبقية المعطوف[6]، وهو قول الفراء[7]، ومن أمثلتهم قوله تعالى[8]: ﴿ وَكَم مِّن قَرۡيَةٍ أَهۡلَكۡنَٰهَا فَجَآءَهَا بَأۡسُنَا بَيَٰتًا ﴾الأعراف: ٤، وقوله تعالى[9]: ﴿ فَإِذَا قَرَأۡتَ ٱلۡقُرۡءَانَ فَٱسۡتَعِذۡ بِٱللَّهِ

---

[1] ينظر: البحر المحيط في أصول الفقه، ج 2، ص 262

[2] المصدر نفسه، ج 2، ص 262

[3] ينظر: البرهان في أصول الفقه، ج 1، ص 184، وحروف المعاني بين دقائق النحو ولطائف الفقه، محمود سعيد، د ط، ص 59

[4] ينظر: البحر المحيط في أصول الفقه، ج 2، ص 262، وفتح الرحموت، ج 1، ص 209

[5] ينظر: الجني الداني، ص 62

[6] ينظر: المصدر السابق، ص 62

[7] ينظر: المصدر السابق، ص 62، والقواعد والفوائد الأصولية، ص 187

[8] ينظر: الجني الداني، ص 62

[9] ينظر: شرح الكوكب المنير، ج 1، ص 234، والمهذب في أصول الفقه المقارن، ص 1288

مِنَ ٱلشَّيۡطَٰنِ ٱلرَّجِيمِ ﴿٩٨﴾ ﴾النحل ، ووجه الاستدلال في الآية الأولى: أن البأس يكون قبل الهلاك لا بعده[1]، وفي الآية الثانية: أن الاستعاذة سابقة للقراءة، فلو كانت الفاء حيثما عطف بها للترتيب ما عطف بها في هذه الآيتين.

أجيبَ عن هذه المواضع وغيرها: بأن ما قبل الفاء على تقدير الإرادة، ففي الآية الأولى، يكون المعنى: وكم من قرية أردنا إهلاكها[2]، وفي الثانية: إذا أردت أن تقرأ، على مثال قوله ﷺ[3]: وإذا أكلت فسم الله[4]، أي إذا أردت الأكل.

يجاب عنها أيضا: بأنها من قبيل عطف المفصل على المجمل، الذي تنفرد به الفاء[5]، وليست من الترتيب في الزمان، الذي يكون فيه أحد المعطوفين متقدما عن الآخر في الزمان.

وقيل: بأن هذا القلب، أي تقديم ما يتوهم حقه أن يكون المعطوف، يحصل في موضعين:

الموضع الأول: أن يكون كل من المعطوف والمعطوف عليه بمعنى واحد أو كالواحد:

ومعنى كالواحد أن يكون أحدهما شاملا للآخر، كقولك: أساء فشتمني، والإساءة تشمل الشتم، فقولك: أساء فشتمني لا يختلف عن قولك: شتمني فأساء. ومثال المعنى الواحد قولك: دنا فقرب، فهو لا يختلف عن قولك: قرب فدنا[6]، فلا يقال هنا إن الفاء لم ترتب، لأن الترتيب يكون بين شيئين فأكثر[7]، وما مضى هو من الشيء الواحد أو كالواحد.

الموضع الثاني: أن يكون كل منهما سببا ومسببا من وجهين: وفيه يحصل الترتيب قدمت أو أخرت، ولا يصح القول بعدم الترتيب بينهما إذا قدمت أيا منهما، فإذا عطفت مثلا بين الدنو

---

[1] ينظر: الجني الداني، ص 62

[2] ينظر: المصدر السابق، ص 62

[3] ينظر: المصدر السابق، ص 62

[4] من حديث عمر بن أبي سلمة ﷺ أن رسول الله ﷺ قال: يا بني إذا أكلت فسمّ الله وكل بيمينك وكل مما يليك. ينظر: المسند، أحمد بن مُحَمَّد بن حنبل، ت وشرح حمزة أحمد الزين، دار الحديث، القاهرة، ط 1، 1995، ج 12، ص 525، الحديث رقم 16283

[5] ينظر: الجني الداني، ص 62

[6] ينظر: البحر المحيط في أصول الفقه، ج 2، ص 262

[7] الترتيب يكون بين الأشياء المتعددة، وعلى هذا اصطلح المناطقة حيث عرفوا الترتيب بقولهم: هو جعل الأشياء المتعددة بحيث يطلق عليها اسم هو الواحد ويكون لبعضها نسبة إلى بعض بالتقدم والتأخر. ينظر: تحرير القواعد المنطقية في شرح الرسالة الشمسية، قطب الدين محمود بن مُحَمَّد الرازي، ت محسن بيدارفو، منشورات بيدار، ط 2، ص 54

والقرب، والعلاقة بينهما متقاطعة، فالدنو علة القرب، وأما القرب فهو غاية للدنو، فإذا قلت: دنا فقرب، كان المعنى: لما دنا حصل القرب، وإذا قلت: قرب فدنا، كان المعنى: قرب فلزم منه الدنو[1].

الثالث: أنها لا تفيد التعقيب مطلقا[2]، أي قد تأتي بمعنى ثم، فيحصل ما بعدها متراخيا بعد حصول ما قبلها، وهو مذهب جماعة منهم ابن مالك[3]، ومن أدلتهم قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً ﴿٦٣﴾﴾الحج: ٦٣، فمن المعلوم أن بين نزول الماء واخضرار الأرض طولا. وأجابوا عن هذا الأمر بإجابات متعددة منها: أن في الآية تأويلا بتقدير محذوف هو المعطوف عليه، فقوله تعالى (تصبح الأرض مخضرة) ليس معطوفا على قوله (أنزل من السماء ماء)، وإنما هو معطوف على محذوف تقديره (أنبتنا به)[4].

ومنها أيضا: أن التعقيب حاصل في الآية من غير حاجة إلى تأويل، ولكن تعقيب كل شيء بحسبه[5]، فإذا لم يمكن وقوع المعطوف بعد المعطوف عليه بأقل ما به حصل وقوعه، فيعتبر تعقيبا وإن طال، وعليه فقولهم: تزوج فلان فولد له، تعقيب إذا لم يكن بينهما إلا مدة الحمل[6]، لأن تعقيب كل شيء بحسبه عرفا[7].

ومنها: أن القول بإفادة الفاء العاطفة للتعقيب حيثما عطف بها لا ينافي وقوع التراخي اليسير بين المتعاطفين، وأن من ضرورة التعقيب تراخي المعطوف عن المعطوف عليه بزمان وإن كان قليلا، لأنه بانعدام هذا الفاصل بين وقوعهما يلتبس الأمر بإفادتها للمعية[8].

ومنها: أن التعقيب وهو الاتصال بين المتعاطفين بها يكون حقيقيا ويكون مجازيا، فإذا لم يكن بينهما تراخ ولا مهلة ذات بال كان حقيقيا، وإلا فهو مجازي وحقيقته التراخي[9].كقولك: دخلت البصرة فالكوفة، فعطف بالفاء المفيدة للتعقيب هنا لأن سبب دخول الكوفة اتصل بدخول

---

[1] ينظر: البحر المحيط في أصول الفقه، ج 2، ص 262

[2] ينظر: المهذب في علم أصول الفقه المقارن، ص 1288

[3] ينظر: نفس المصدر، ص 62

[4] ينظر: شرح الكوكب المنير، ج 1، ص 234، والجني الداني، ص 62

[5] ينظر: الجني الداني، ص 62

[6] ينظر: شرح الكوكب المنير، ج 1، ص 234

[7] ينظر: المصدر نفسه، ج 1، ص 233

[8] ينظر: البحر المحيط في أصول الفقه، ج 2، ص 263

[9] ينظر: نفس المصدر، ج 2، ص 264

البصرة[1]، أي أن الداخل للبصرة لم يشتغل بشيء غير أسباب دخول الكوفة[2]، فلم يكن بين الدخولين إلا زمن قطع الطريق[3].

ثم: تفيد ثلاثة أمور مختلف فيها: التشريك في الحكم، والترتيب، والتراخي أي المهلة بين حصول المعطوف والمعطوف عليه. والجمهور على إثبات هذه الأمور لثم[4].

التشريك في الحكم ذهب بعض النحاة إلى الاعتراض عليه، بأنه لا يقع دوما مع ثم، وأنها قد تأتي على خلاف التشريك في الحكم بين المتعاطفين، وتكون حينها زائدة لا عاطفة[5]، ومما استدلوا به قوله تعالى: ﴿ **حَتَّىٰٓ إِذَا ضَاقَتۡ عَلَيۡهِمُ ٱلۡأَرۡضُ بِمَا رَحُبَتۡ وَضَاقَتۡ عَلَيۡهِمۡ أَنفُسُهُمۡ وَظَنُّوٓاْ أَن لَّا مَلۡجَأَ مِنَ ٱللَّهِ إِلَّآ إِلَيۡهِ ثُمَّ تَابَ عَلَيۡهِمۡ لِيَتُوبُواْ** ﴾التوبة: ١١٨، فيفهم من ظاهر الآية أن توبة الله عليهم موضوعها ليس موضوع ضيق الأرض عليهم مع ظنهم، ولو كانت تفيد التشريك فحسب ما جاء القرآن على هذا النحو.

فرُدّ عليهم بأن الآية إذا قُدر فيها ما يجمع بين ما قبل ثم وما بعدها، انجلى توهم إفادتها عدم تشريكها بين متعاطفيها في الحكم، والمقدر هو جواب إذا[6]، ولفظه (قبل توبتهم)، فيكون معنى الآية: حتى إذا ضاقت عليهم الأرض بما رحبت وظنوا أن لا ملجأ من الله إلا إليه قبل توبتهم ثم تاب الله عليهم[7]. فإذا استحضرنا اللفظ المقدر ظهر لنا اتحاد موضوع متعاطفي (ثم) في الآية.

وأما إفادتها للترتيب فذهب من النحاة الفراء[8] والأخفش[9] وقطرب[1]، ومن الفقهاء وخصوصا من الشافعية أبو عاصم[2] العبّادي[3]، إلى أنها لا تفيد الترتيب كلما عطف بها، بل قد تستخدم في

---

[1] ينظر: نفس المصدر، ج 2، ص 264

[2] ينظر: الجنى الداني، ص 62

[3] ينظر: حروف المعاني وأثرها في اختلاف الفقهاء، ص 152

[4] ينظر: الجنى الداني، ص 426

[5] ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاري، ت مُحَمَّد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، د ط، 1991، ج 1، ص 135

[6] ينظر: مغني اللبيب، ج 1، ص 135

[7] ينظر: حروف المعاني وأثرها في اختلاف الفقهاء، ص 178

[8] الفراء: (207هـ) أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الأسدي مولاهم الكوفي النحوي، صاحب الكسائي. ينظر: سير أعلام النبلاء، ج 10، ص 119-121

[9] الأخفش: إذا أطلق الأخفش فهو الأوسط وهو سعيد بن مسعدة شيخ الجرمي وتلميذ سيبويه. ينظر: شرح الإمام الفارضي

غيره، مستدلين بآيات قرآنية متعددة، منها قوله تعالى: ﴿ خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا ﴾الزمر: ٦، والواقع أن الجعل مقدم على خلقنا[4].

وأجابوا عن الآية بأجوبة متنوعة منها: أن خلق حواء من آدم لما لم تجر العادة بمثله جيء بـ(ثم) إيذانا بترتبه وتراخيه في الإعجاب وظهور القدرة[5]، أي أن الترتيب كان باعتبار الإعجاز ومظاهر القدرة، فقوة الإعجاز ومظاهر القدرة في خلقنا من نفس واحدة أكثر منها في جعل زوج من تلك النفس، وليس الترتيب بينهما باعتبار الزمان.

فثم تقتضي تأخر ما بعدها إما في الذات أو المرتبة أو الوضع[6]، فلا تستعمل للترتيب باعتبار الزمان فقط، وإنما بمختلف اعتبارات الترتيب.

قال في فتح الرحموت: وجاء -ثم-لبيان المنزلة كما يقال صلى الله على مُحَمَّد ثم أبي بكر ثم عمر ثم عثمان ثم عليّ ﷺ[7]. وهذه المعايير في الترتيب نجدها ضمن ما به يحصل الترتيب بين الأشياء وتقديم بعضها على بعض[8].

على ألفية ابن مالك، ج 2، ص 83

[1] قطرب: (206هـ) أبو علي مُحَمَّد بن المستنير، لقب بقطرب بعد أن قال له سيبويه: ما أنت إلا قطرب ليل، أي ذكر الغيلان. ينظر: كتاب نور القبس المختصر من المقتبس، أبو عبيد الله مُحَمَّد بن عمران المرزباني، ت رودلف زلهايم، دار فرانتس شتاينر بقيسبادن، 1964، ص 175-178

[2] العَبّادي:(375-458هـ) مُحَمَّد بن أحمد بن مُحَمَّد العبادي الهروي أبو عاصم فقيه شافعي من القضاة، ولد بهراة. ينظر: الأعلام للزركلي، ج 5، ص 314

[3] ينظر: القواعد والفوائد الأصولية، ص 189

[4] ينظر: الجني الداني، ص 427

[5] ينظر: مغني اللبيب، ج 1، ص 136

[6] ينظر: البحر المحيط في أصول الفقه، ج 2، ص 323-320

[7] فواتح الرحموت، ج 1، ص 210

[8] أنواع التقدم بين الأشياء خمسة جمعها بعضهم بقوله:

وخمسة أنواع التقدم يا فتى-أقر بها بيت من الشعر واعترف

تقدم طبع والزمان وعلة-ورتبة أيضا والتقدم للشرف

ينظر: الكوكب المشرق في سماء علم المنطق على السلم المنورق، مُحَمَّد الأمين البويطي، دار المنهاج، جدة، ط 1، 2015، ص 147

وجمعها آخر فقال:

وقدموا بطبع أو بعلة – أو بزمان شرف ورتبة

لكن لا يمكننا إخفاء استعمالها في بعض المواضع لغير الترتيب، إلا أن هذا الاستعمال خارج عن قاعدة استعمالها، وهي أن تكون للترتيب بين متعاطفيها، وما يجعلنا نقول أن هذا الاستعمال خروج عن القاعدة هو قول البهاري[1]: وشاع في الانتقال –استعمال ثم–من مطلب إلى مطلب[2]، فتعبيره بـ(شاع) قرينة هذا الاستنتاج، وإن كان الشيوع مصطلحا عاما بالنسبة لما هو مقيس على القاعدة[3]، فالشائع هو ما كثر استعماله سواء كان موافقا للقياس أم لا، إلا أن قصر صاحب مسلّم الثبوت الشيوع على هذا الاستعمال دون ما سبق من استعماله في الترتيب باعتباراته المختلفة، مع أن استعماله في الترتيب شائع أيضا، دليل على أنه يقصد بهذا الشيوع مخالفة القياس. وأما إفادتها للتراخي أي المهلة بين حصول المتعاطفين على خلاف التعقيب في الفاء، فذهب بعضهم إلى أنها قد تأتي لغيره[4]، وإذا تأملنا معارضتهم إفادة (ثم) للتراخي نجد أنها لزوم عن قولهم بعدم إفادتها للترتيب، لأن التراخي فرع عن الترتيب، فالترتيب أعم من التراخي، ونفي الأعم يستلزم نفي الأخص[5].

الترتيب أعم من التراخي، لأن الترتيب يقوم على اتصاف أحد المعطوفين بالحكم المشترك بينهما بعد أن يتصف به الآخر، وهذا الاتصاف في المؤخر إما أن يكون على سبيل الفور أو على سبيل التراخي. فكل تراخ ترتيب، وكذلك كل فور، وليس العكس.

ينظر: رفع الأعلام على سلّم الأخضري وتوشيح عبد السلام، مُحَمَّد محفوظ بن الشيخ بن فحف، نشر مُحَمَّد محمود ولد الأمين، موريتانيا، ط 1، 2001، ص 31

[1] البهاري: (ت 1119هـ) محب الله بن عبد الشكور البهاري الهندي قاض من الأعيان من أهل بهار وهي مدينة عظيمة شرقي بورب بالهند. ينظر: الأعلام للزركلي، ج 5، ص 283

[2] مسلّم الثبوت مع شرحه فواتح الرحموت، ج 1، ص 210

[3] الشائع ومرادفه الفاشي من مصطلحات النحاة وأهل اللغة التي يطلقونها على استعمال ما، وتلك المصطلحات يجمعها الحسن بن زين القناني مع بيانها بقوله:

تفسير ما شذ وما فشا وما – ندر مع ما بالضعيف اتسما
فذو الشذوذ ما عن القياس قد – حاد قليلا أو كثيرا ما ورد
والنادر القليل قيس أو لم – يقس وما فشا بعكسه نمي
آخرها الضعيف وهو كل ما–ثبوته فيه اختلاف العلما

ينظر: شرح ملحة الإعراب، احمد فال بن آدّو الجكني الشنقيطي، ت مُحَمَّد ولد سيدي مُحَمَّد ولد الشيخ، مطبعة المحمدية، جدة، ط 1، 2013، ص 86

[4] ينظر: جمع الجوامع في أصول الفقه، ص 35

[5] ينظر: حاشية البناني على شرح المحلي على متن جمع الجوامع، ج 1، ص 346

فمن يقول بعدم الترتيب يقول بالضرورة بعدم التراخي، ومما يضربونه مثالا لذلك قول الشاعر[1]:

كهز الرديني بين الأكف–جرى في الأنابيب ثم اضطرب

ومحل الشاهد أن الاضطراب يحصل فور الهز في أنابيب الرمح من دون تراخ[2]، وعلى هذا المعنى تكون (ثم) هنا بمعنى الفاء[3].

أجاب ابن العربي[4] عن القول بأنها قد تأتي لغير المهلة ولغير الترتيب بقوله: والصحيح من القول الذي يبين المعنى ويكشف جواب السؤال: (ثم) لا تكون أبدا إلا للترتيب والمهلة على بابها في كل موضع، إلا أنها تذكر لترتيب المعاني وقد تذكر لترتيب الكلام[5].

وقال بعضهم إن إفادة ثم للترتيب وكذلك للتراخي مقصورة على عطف المفردات، فإذا عطف بها بين الجمل فلا تفيد هذين المعنيين بالكلية والإطلاق[6].

هناك اختلاف بين الأحناف في قضية إفادة ثم للتراخي، لكن اختلافهم ليس في ثبوت التراخي لثم، فهم متفقون على إثباته لها، وإنما الخلاف بينهم في أثر التراخي ومجالاته. فذهب أبو حنيفة[7] إلى أنها تفيد التراخي في اللفظ والحكم معا[8]، وبتعبير آخر: في التكلم[9].

مفهوم ما ذهب إليه أبو حنيفة: أنها تفيد أن المتكلم حينما تلفظ بالمعطوف عليه سكت وانقطع عن الكلام، ثم استأنف قولا جديدا حينما تلفظ بالمعطوف[10]. فيكون المعطوف قد تراخى عن المعطوف عليه لفظا وحكما.

---

[1] ينظر: ديوان أبي دواد الإيادي، ت أنوار محمود الصالحي–أحمد هاشم السامرائي، دار العصماء، دمشق، ط 1، 2010، ص 59

[2] ينظر: مغني اللبيب، ص 137

[3] ينظر: الجنى الداني، ص 427

[4] ابن العربي: (468–543هـ) القاضي أبو بكر مُحَمَّد بن عبد الله بن مُحَمَّد بن عبد الله الأندلسي الإشبيلي المالكي. ينظر: سير أعلام النبلاء، ج 20، ص 197–203

[5] المحصول في أصول الفقه، ص 40

[6] ينظر: البحر المحيط في أصول الفقه، ج 2، ص 323–320

[7] أبو حنيفة: (80–150هـ) النعمان بن ثابت بن زوطى التيمي الكوفي مولى بني تيم الله بن ثعلبة. ينظر: سير أعلام النبلاء، ج 6، ص 390–403

[8] ينظر: أصول الشاشي، ص 128

[9] ينظر: فواتح الرحموت، ج 1، ص 210

[10] ينظر: البحر المحيط في أصول الفقه، ج 2، ص 323، وفواتح الرحموت، ج 1، ص 210

وذهب صاحبا أبي حنيفة (أبو يوسف، مُحَمَّد بن الحسن) إلى أنها تفيد التراخي في الحكم فقط[1]، ومفهوم ما ذهبا إليه أن المتراخي ليس التلفظ بالمعطوف، وإنما وقوع الحكم فيه. فالمتكلم تلفظه بالمعطوف متصل بتلفظه بالمعطوف عليه، لأن مقتضى العطف الاتصال[2].

تظهر ثمرة هذا الخلاف في حكم صيغ يقولها الزوج لزوجته غير المدخول بها، منها قوله لها: أنت طالق ثم طالق ثم طالق إن دخلت الدار.

فعلى قول أبي حنيفة القائم على تراخي (ثم) في اللفظ والحكم، يقع الطلاق طلقة واحدة في الحال[3]، ولا ينتظر حصول الشرط وهو دخول الدار، لأن جملة (أنت طالق) منقطعة عما بعدها من الطلقتين المعلقتين بالشرط، لأن (ثم) تفيد التراخي في اللفظ عنده، فالزوج عنده لما قال (أنت طالق) سكت وانقطع عن الكلام، ثم استأنف الحديث مرة جديدة فقال (ثم طالق ثم طالق إن دخلت الدار). فيكون حكمه طلقة واحدة في الحال، وتُلغى الطلقتان المتبقيتان، لأنهما لم يصادفا محلا، فغير المدخول بها تبين بطلقة واحدة[4].

وأما على قول صاحبيه القائم على التراخي في الحكم فقط، أما اللفظ فهو متصل غير منقطع، فإن الطلقات الثلاث كلها متعلقة بالشرط، ويكون الحكم طلقة واحدة متى تحقق الشرط وهو دخول الدار[5].

قد يتساءل أحدهم فيقول: إذا كان على قول صاحبيه أن الكلام متصل بعضه ببعض، فلمَ حُكم عليه بطلقة واحدة فقط، مع أنهما جعلا الطلقة معلقة بالشرط الذي هو بحذاء الطلقتين الملغيتين؟

فيجاب بأن الحكم بطلقة واحدة ناتج عن قولهما بالتراخي في الحكم، فثبت تعليق الطلقة الأولى على الشرط لأنه لا تراخي في اللفظ، أما الطلقتان الملغيتان فلغيتا بالتراخي في الحكم، لأن مجرد ثبوت حكم الطلقة الأولى مع كون الزوجة غير مدخول بها، يجعل الزوجة بائنة، فلغي حكم المتبقيتين، لأن الطلقتين المتراخيتين حكماً عن الطلقة الأولى لم تصادفا محلا للوقوع، ولو أنهما حَكما بوقوع الطلقات كلها فإن ذلك يقتضي أنهما لا يقولان بالتراخي في (ثم) مطلقا.

---

[1] ينظر: أُصول الشاشي، ص 128، والبحر المحيط في أصول الفقه، ج 2، ص 323

[2] ينظر: البحر المحيط في أصول الفقه، ج 2، ص 323

[3] ينظر: نفس المصدر، ج 2، ص 323

[4] ينظر: نفس المصدر، ج 2، ص 323

[5] ينظر: نفس المصدر، ج 2، ص 323

أو العاطفة: وأضفنا قيد العطف في ترجمة أو، لأنها تكون غير عاطفة، فتأتي بمعنى (إلى) أو (إلا)، وهي بذلك تكون عاملة تعمل النصب في المضارع بواسطة أن[1]، لكن ما يهمنا في دراستنا هو أو العاطفة لا العاملة.

تفيد (أو) ثبوت الحكم لأحد معطوفيها[2]، إن كان المعطوفان من الأسماء، أو ثبوت أحد الحكمين إن كانا فعلين[3]، فمن الأول قولك: جاء زيد أو عمرو، أفادت (أو) ثبوت حكم المجيء لزيد أو لعمرو، ومن الثاني قولك: جلس أو قام زيد، فأفادت إثبات الجلوس أو القيام لزيد.

و(أو) تفيد وقوع الحكم لأحد معطوفيها إما في مقام الشك أو الإبهام أو التخيير أو الإباحة[4]، وبيان هذه المقامات سيأتي.

وقد تفيد (أو) ثبوت الحكم لمعطوفيها معا، أو ثبوت الأحكام المعطوفة إذا كانت في سياق النفي وقبيله وهو النهي[5]، فإذا قلت: لا تكلم زيدا أو عمرا، أفادت (أو) عموم النهي عن تكليم معطوفيها منفردين أو مجتمعين[6].

(أو) تستعمل في الخبر[7] والطلب[8]، فإذا استعملت في الخبر كان معناها الأصلي وقوع الشك[9]، فقولك: قام زيد أو عمرو، فالأصل فيه أن المتكلم حصر القيام على زيد وعمرو، ولكنه لا يدري أيا منهما قام بالضبط، وهذا يسمى بمقام الشك. فجمهور العلماء على إفادة (أو) للشك[10]، لكن كثيرا من الحنفية رفضوا هذه الإفادة، بناء على أن الكلام أساسه إفهام السامع، فرأوا أن الإفهام يتنافى والشك[11].

---

[1] ينظر: رصف المباني، ص 133

[2] ينظر: فواتح الرحموت، ج 1، ص 215، وأصول الشاشي، ص 135

[3] ينظر: البحر المحيط في أصول الفقه، ج 2، ص 278

[4] ينظر: المصدر السابق، ج 2، ص 278

[5] ينظر: فواتح الرحموت، ج 1، ص 215، والمهذب في علم أصول الفقه المقارن، ص 1293

[6] ينظر: المهذب في علم أصول الفقه المقارن، ص 1293

[7] الخبر: ما يحتمل الصدق والكذب لذاته، ينظر: جواهر البلاغة، ص 55

[8] المقصود بالطلب الأمر والنهي ينظر: البحر المحيط في أصول الفقه، ج 2، ص 280

[9] ينظر: المصدر السابق، ج 2، ص 279، والبرهان في أصول الفقه، ج 1، ص 186

[10] ينظر: المهذب في علم أصول الفقه المقارن، ص 1293

[11] ينظر: المصدر السابق، ص 1293، وحروف المعاني وأثرها في اختلاف الفقهاء، ص 212

إذا تأملنا وجهة نظرهم لهذا المقام اتضح لنا ضعف هذا الاستدلال، فالانتفاء بين الإفهام والشك لا أساس له من الصحة، لأن الإفهام أعم من الشك وليس مقابلا له، فقد يُفهم المتكلمُ السامع أنه متيقن من الفاعل، وقد يُفهمه أنه شاك فيه. فإفادة الشك في ثبوت الحكم لأحد المعطوفين ضرب من الإفهام والإفادة[1].

لكن قد يكون المتكلم مستعملا لـ(أو) في أسلوب الخبر، إلا أنه لا يشك في الفاعل، وإنما يستعمل (أو) إبهاما للسامع فقط[2]، ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِنَّآ أَوۡ إِيَّاكُمۡ لَعَلَىٰ هُدًى أَوۡ فِي ضَلَٰلٖ مُّبِينٖ ﴿٢٤﴾﴾سبأ: ٢٤. فليس المقصود أن النبي ﷺ شاك أيُّ الفريقين متصف بالهداية أو الضلال، وإنما المقصود الإبهام على السامع وهم الكفار، وهذا يسمى بمقام التشكيك أو الإبهام. فهو من جهة المتكلم تشكيك ومن جهة المخاطب إبهام[3].هذا المقام اعتُرض عليه أيضا، خصوصا إذا كانت نسبة القول إلى الله عز وجل، كقوله تعالى: ﴿فَهِيَ كَٱلۡحِجَارَةِ أَوۡ أَشَدُّ قَسۡوَةٗ﴾البقرة: ٧٤، فلا يتصورون أن يكون الإبهام منه عز وجل[4]، فأجاب أبو حيان عن هذا بقوله: إنما خوطبوا على قدر ما يجري من كلامهم، ولعل الإبهام على السامع لعجزه عن بلوغ حقائق الأمور[5].

أما إذا استعملت في الطلب، فإما أن يكون القصد أن يختار السامع أحد المعطوفين، فلا يمكنه أن يجمع بينهما، وهذا يسمى بالتخيير[6]، وضابطه أن يعطف بـ(أو) بين شيئين يمتنع الجمع بينهما[7] نحو قولك: خذ من مالي دينارا أو درهما، فقصد المتكلم تخيير السامع بأخذه أحد المتعاطفين. وإما أن يكون اختيار السامع لأحدهما لا يمنعه من الآخر، وهذا يسمى إباحة[8]، كقولك: جالس عمراً أو زيدا، فيكون المعنى طلب مجالسة أمثالهما[9]، ولا تمنعك مجالسة عمرو عن مجالسة زيد، والعكس كذلك.

---

[1] ينظر: المهذب في علم أصول الفقه المقارن، ص 1294

[2] ينظر: البحر المحيط في أصول الفقه، ج 2، ص 279، وجمع الجوامع في أصول الفقه، ص 33

[3] ينظر: شرح الكوكب المنير، ج 1، ص 263

[4] ينظر: البحر المحيط في أصول الفقه، ج 2، ص 279

[5] نفس المصدر، ج 2، ص 279

[6] ينظر: نفس المصدر، ج 2، ص 280

[7] ينظر: نفس المصدر، ج 2، ص 280

[8] ينظر: نفس المصدر، ج 2، ص 280

[9] ينظر: البرهان في أصول الفقه، ج 1، ص 187

ما ينبه إليه بخصوص هذين المعنيين لـ(أو) وهما التخيير والإباحة، أن التمييز والتفريق بينهما يقوم على السياق[1]، وبمفهوم أكثر وضوحا فإن معنى الإباحة والتخيير لا يستفاد من حرف (أو)، وإنما من سياق الكلام أو من قرائن خارجة عن التركيب[2]، ففي قولك مثلا: كُلْ سمكا أو اشرب لبنا، فالتخيير مستفاد من قرينة طبية، خارجة عن تركيب الكلام تقوم على منع الجمع بين أكل السمك وشرب اللبن[3]، لما يورثه من أمراض منها داء البرص[4] عافانا الله وإياكم منه. وهكذا في قولك: تزوج هندا أو أختها[5]، فإن إفادة (أو) للتخيير هنا مستفادة من حكم شرعي يقضي بمنع الجمع بين المرأة وأختها.

وقد تستعمل (أو) لمعان أخرى، كمعنى التقسيم[6]، وعبر عنه ابن مالك بالتفريق المجرد[7]، وعبر عنه آخرون بالتفصيل[8]، ومنه قول النحاة: الكلمة اسم أو فعل أو حرف[9].

وتستعمل بمعنى الواو، فتفيد مطلق الجمع[10]، ومنه قوله تعالى: ﴿ وَأَرْسَلْنَٰهُ إِلَىٰ مِاْئَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ ﴿١٤٧﴾ ﴾الصافات: ١٤٧، وقيل هي هنا بمعنى بل[11]، أي أنها أفادت الإضراب. وإلى المعنيين ذهب الكوفيون[12]. وقيل: الصحيح أنها في هذا الموضع تفيد التشكيك والإبهام[13].

---

[1] ينظر: البحر المحيط في أصول الفقه، ج 2، ص 280

[2] ينظر: حروف المعاني وأثرها في اختلاف الفقهاء، ص 212

[3] ينظر: البحر المحيط في أصول الفقه، ج 2، ص 280

[4] ينظر: الطب النبوي، شمس الدين مُحَمَّد بن أبي بكر بن أيوب الزرعي الدمشقي ابن قيم الجوزية، ت عبد الغني عبد الخالق، دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت، د ط، ص 275، وتسهيل المنافع في الطب والحكمة، إبراهيم بن عبد الرحمن بن أبي بكر الأزرق اليمني، ت مُحَمَّد عبد الكريم النمري، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 2، 2016، ص 99

[5] ينظر: شرح الكوكب المنير، ج 1، ص 263

[6] ينظر: نفس المصدر، ج 1، ص 264

[7] ينظر: شرح التسهيل (تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد)، محب الدين مُحَمَّد بن يوسف التميمي (ناظر الجيش)، ت مُحَمَّد العزازي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 2018، ج 4، ص 583

[8] ينظر: الجني الداني، ص 229، والمحصول في أصول الفقه، ص 42

[9] ينظر: شرح الكوكب المنير، ج 1، ص 264

[10] ينظر: الجني الداني، ص 229

[11] ينظر: الجني الداني، ص 229، ورصف المباني، ص 132

[12] ينظر: الجني الداني، ص 229-230

[13] ينظر: رصف المباني، ص 132

وأنكر من الأصوليين إمام الحرمين إنكارا شديدا على من يقول إن (أو) ترد بمعنى الواو، خصوصا في الآية الكريمة، حيث قال: وهذا زلل عظيم عند المحققين[1]، وذهب إلى أن قوله تعالى: ﴿أَوْ يَزِيدُونَ ﴿١٤٧﴾﴾الصافات: ١٤٧، عند أصحاب المعاني محمول على تنزيل الخطاب على قدر فهم المخاطب، وتقدير معنى الآية: وأرسلناهم إلى عصبة لو رأيتموهم لقلتم: مائة ألف أو يزيدون[2]، وقال بأن هذا الخطاب يجري على نحو قوله تعالى: ﴿وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾الروم: ٢٧، فلا يُفهم منه أن بعض الأمور أشق عليه سبحانه وتعالى من بعض، ولكن المعنى: أن الإعادة أهون في ظنونهم، فإذا اعترفوا بالقدرة على بدأ الخلق لم يعقل منهم تكذيب الإعادة وهي أهون من البدء[3].

حتى العاطفة[4]: اختلف النحاة فيها، فذهب البصريون إلى أنها عاطفة، وأما الكوفيون فلا يرون ذلك، بل يرون أن ما بعدها يقدر فيه عامل مضمر، وليس معربا بالتبعية[5]. فإذا قلت: قدم الحجاج حتى المشاة، فمذهب البصريين أن المشاة مرفوع بالتبعية بالعطف على الحجاج، وأما مذهب الكوفيين فالمشاة مرفوع بعامل محذوف. حتى العاطفة لها معنيان: **الأول**: الغاية[6] وهو الأصل فيها عند أهل اللغة[7]، حتى وإن كان المعطوف ليس غاية الحكم المشترك بين المتعاطفين، كقولك: مات الناس حتى الأنبياء، فالأنبياء ليسوا غاية الموت، ولكنهم غاية باعتبار التكلم، فالمتكلم جعل المعطوف (الأنبياء) جانبا أعلى والمعطوف عليه (الناس) أدنى[8]، فكان الأدنى هو بداية الحكم (الموت) والأعلى غايته ومنتهاه.

---

[1] البرهان في أصول الفقه، ج 1، ص 187

[2] ينظر: نفس المصدر، ج 1، ص 187-188

[3] ينظر: نفس المصدر، ج 1، ص 188

[4] قيدناها بالعطف لأنها تأتي لمعان أخرى خارجة عن العطف، وجمع بعضهم أغلب معانيها بالتمثيل فقال:

تكون حتى حرف جر يا فتى–وحرف نصب للمضارع أتى

و**حرف عطف** ثم حرف الابتدا–وجوهها أربعة معددا

ك(حتى) مطلع وحتى يحكما–والناس جاءوا كلهم حتى العمى

يا عجبا حتى الكليب سبني–حتى الجياد لم تقد بأرسني

ينظر: الدر المنظوم شرح مقدمة ابن اجروم، ص 162

[5] ينظر: الجنى الداني، ص 546

[6] ينظر: شرح الكوكب المنير، ج 1، ص 238، والقواعد والفوائد الأصولية، ص 197، وأصول السرخسي، ج 1، ص 219

[7] ينظر: أصول الشاشي، ص 140، وجمع الجوامع في أصول الفقه، ص 35

[8] ينظر: فواتح الرحموت، ج 1، ص 218

فحتى عاطفة للرفيع على الدنيء والعكس كذلك[1]، فمثال عطفها للرفيع ما سبق من قولهم: مات الناس حتى الأنبياء، والعكس مثاله قولهم: قدم الحجاج حتى المشاة.

والمعنى **الثاني**: مجرد العطف، أي قد تأتي بمعنى الواو، ومنه قولهم: أكلت السمكة حتى رأسَها، بالنصب، أي ورأسها[2]. بل قيل: مثل هذا أيضا هو عطف باعتبار الغاية[3]، أي أنها لا تكون إلا للغاية حال العطف.

[1] ينظر: حاشية البناني على شرح الجلال على متن جمع الجوامع، ج 1، ص 347

[2] ينظر: البرهان في أصول الفقه، ج 1، ص 193

[3] ينظر: أصول السرخسي، ج 1، ص 219

المطلب الثالث: أثر العطف بين العام والخاص عند الأصوليين

هذا المطلب لعمل الأصوليين مع أسلوب عطف الخاص على العام، وعطف العام على الخاص، من جهة تأثير الخاص بالتخصيص في الحكم الوارد مع العام المعطوف أو المعطوف عليه، أم أنه لا يؤثر فيه شيئا.

أولا: أثر عطف الخاص على العام:

والتساؤل هنا عن إمكانية تخصيص الخاص إذا عطف على العام، والجواب عن هذا التساؤل يختلف باعتبارين:

الأول: إذا كان حكم الخاص المعطوف على العام مخالفا ومعارضا للحكم الوارد مع العام. ويكون الجواب حينئذ كالتالي: إذا تعارض العام والخاص المخالف له قُدّم الخاص، وخصص به العام[1]. وفي هذا يقول البيضاوي: الخاص إذا عارض العام يخصصه[2]. أي سواء كان معطوفا عليه مقترنا به أم لا.

فعامة الفقهاء والأصوليين المتكلمين يقدمون العمل بالحكم الوارد في الخاص على الوارد في العام حينما يكونان مقترنين[3]، ويخصصونه به، فمثلا لو جاء في نص من النصوص: زكوا البقر ولا تزكوا العوامل، أو: اقتلوا الكفار ولا تقتلوا النساء، فإن حكم الخاص يخصص العام، ويكون العمل على أن البقر العوامل لا زكاة فيها، وعلى أن نساء الكفار لا يقتلن.

بل إن تخصيص العام بعد عطف الخاص المخالف لحكمه عليه، من الفروق التي تفرق بين النسخ والتخصيص، فمن أوجه التفريق بينهما، أن التخصيص يجوز أن يكون مقترنا بالعام[4].

وحكي عن بعضهم عدم تخصيص الخاص للعام في هذه الحالة[1].

---

[1] المسودة في أصول الفقه، أبو العباس شهاب الدين أحمد بن مُحَمَّد الحراني الدمشقي، ت محيي الدين عبد الحميد، مطبعة المدني، القاهرة، د ط، ص 134

[2] منهاج الوصول إلى علم الأصول، عبد الله ناصر الدين ابن عمر البيضاوي، ت شعبان مُحَمَّد إسماعيل، دار ابن حزم، بيروت-لبنان، ط1، 2008، ص 131

[3] المحصول، ج1، المسودة، 137

[4] ينظر: إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، مُحَمَّد بن علي الشوكاني، ت أبو حفص سامي بن العربي، دار الفضيلة، الرياض-السعودية، ط1، 2000، ج 1، ص 632

لكن العمل بتأثير الخاص وتخصيصه هنا هو الصحيح، والأحسن، لأنه عمل بالحكمين معا[2]، أي عملنا بحكم العام في باقي أفراده، وبحكم الخاص فيما خالف فيه المعطوف عليه، بينما إذا قدمنا حكم العام، وتركنا حكم الخاص، فنكون قد استفردنا بأحدهما وأهملنا الآخر.

ففي المثال المفترض: اقتلوا الكفار ولا تقتلوا النساء، إذا عملنا بالخاص وخصصنا به عموم الكفار، نكون قد عملنا بحكم الخاص، وهو عدم قتل النساء، وعملنا بحكم العام، وهو قتل باقي الكفار. لكن إن لم نقدم الخاص ولم نعتبر تخصيصه، فنكون قد عملنا بحكم واحد، وهو قتل الكفار جميعا. ويعمل الجمهور بالخاص أيضا، لأن دلالة الخاص عندهم قطعية، أما دلالة العام عندهم فهي ظنية، بخلاف الحنفية فدلالة العام والخاص عندهم على حد سواء في القطعية[3].

الاعتبار الثاني: إذا كان حكم الخاص المعطوف على العام موافقا لحكم العام.

هذه المسألة اختلف الأصوليون في طريقة ترجمتها والتعبير عنها بعبارات متنوعة: فمنهم من ترجم لها بقوله: عطف الخاص على العام هل يخصص العام؟[4] ومنهم من يترجم لها بقوله: إذا ذكر العام وعطف عليه بعض أفراده، مما حق العموم أن يتناوله، فهل يخصصه[5]، أو بقولهم: عطف الخاص على العام هل يقتضي تخصيصه؟[6].

عطف الخاص على العام باعتبار موافقته له، اختلف في تخصيصه على ثلاثة مذاهب[7]، أشار إليها في البحر المحيط فقال: المسألة الرابعة: أن المعطوف إذا كان خاصا لا يوجب التخصيص المذكور في المعطوف عليه عند أصحابنا، ويوجبه عند الحنفية، وقيل بالوقف[8]. أي بالتوقف. وبما أن التوقف لا يفيد مذهبا معينا، فنحن أمام مذهبين هما:

---

[1] ينظر: المسودة، ص 137

[2] ينظر: شرح الكوكب المنير، ص 382

[3] ينظر: أثر الاختلافات في القواعد الأصولية في اختلاف الفقهاء، مصطفى سعيد الخن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3، 1982، ص 215-216

[4] ينظر: المهذب في أصول الفقه المقارن، عبد الكريم بن علي النملة، مكتبة الرشد، الرياض-السعودية، ط1، 1999، ج 1، ص 1643

[5] ينظر: أصول الفقه الإسلامي، وهبة الزحيلي، دار الفكر، دمشق، ط1، 1986، ص 265

[6] ينظر: العقد المنظوم في الخصوص والعموم، شهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي، ت أحمد الختم عبد الله، المكتبة المكية-دار الكتب، ط1، 1999، ج 2، ص 394

[7] ينظر: إرشاد الفحول، ج 1، ص605

[8] البحر المحيط في أصول الفقه، ج 3، ص 225

الأول: أن عطف الخاص على العام لا يخصص العموم، وهو مذهب الجمهور[1]، وهو المرجح بدليل اقتضاء العام للتعميم، مع عدم معارضة الخاص له، بل هو معطوف عليه، والعطف يقتضي الاشتراك بين المعطوف والمعطوف عليه في أصل الحكم، الذي عطف عليه.

وقال فخر الدين الرازي: عطف الخاص على العام لا يقتضي تخصيص العام[2].

وعقب الحنفية على هذا القول: بأنه على هذا الأساس لا فائدة من إفراد الخاص. أي إذا كان هذا الخاص يحمل نفس دلالة العام، فلم أفرد بالذكر؟ أجاب الزركشي عن هذا التعقيب بقوله: فإن قلت: فعلى قول الجمهور ما فائدة هذا الخاص مع دخوله في العام؟ قلت: يجوز أن تكون فائدته عدم جواز تخصيصه، أو التفخيم له، وإثبات المزية له على غيره من الأفراد[3].

وفي قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُ بِٱلۡعَدۡلِ وَٱلۡإِحۡسَٰنِ وَإِيتَآيِٕ ذِي ٱلۡقُرۡبَىٰ﴾النحل: ٩٠، يقول القرافي: فالإحسان بلام التعريف عام في جميع أنواع الإحسان، فيندرج فيه إيتاء ذي القربى، فذكره بعده ليس تخصيصا للأول –أي الإحسان–بإيتاء ذي القربى، بل اهتماما بهذا النوع من هذا العام، وعادة العرب أنها إذا اهتمت ببعض أنواع العام خصصته بالذكر[4].

المذهب الثاني: أن عطف الخاص على العام يخصص العموم، وهو مذهب الحنفية كما ذكرنا، ودليلهم: أن العطف يسوي بين المعطوف والمعطوف عليه في الحكم والصفة، ويجعلهما كالشيء الواحد. فتخصيص المعطوف يوجب تخصيص المعطوف عليه بما خص به عندهم[5].

وعقب الجمهور عليهم: بأن التسوية بينهما في كل شيء ليست واجبة، إنما التسوية في الحكم العام فقط.

يتجسد هذا الخلاف بين الجمهور والحنفية في إمكانية تخصيص الخاص حالة عطفه على العام، في قوله ﷺ: لا يقتل مؤمن بكافر ولا ذو عهد في عهده[6]، فلفظ كافر عام عند الأصوليين

---

[1] ينظر: المهذب في أصول الفقه المقارن، ج 1، ص 1643

[2] المحصول في علم أصول الفقه، فخر الدين مُحَمَّد بن عمر الرازي، ت طه جابر فياض العلواني، مؤسسة الرسالة، د ط، ج 3، ص 136

[3] ينظر: إرشاد الفحول، ص 594-593

[4] شرح تنقيح الفصول في اختصار المحصول في الأصول، شهاب الدين أبو العباس أحمد بن إدريس القرافي، دار الفكر، بيروت، 2004، ص 172

[5] ينظر: أصول الفقه الإسلامي، وهبة الزحيلي، ص 265

[6] من حديث قيس بن عباد عن عليّ ﷺ: أن رسول الله ﷺ قال: المؤمنون تكافأ دماؤهم، وهم يد على من سواهم، ويسعى

لأنه نكرة في سياق النفي، ولفظ ذو عهد هو الخاص المعطوف على العام، لأن المعاهد وهو الذمي فرد من أفراد الكافر، فالكافر يكون حربيا أو مستأمنا أو ذميا.

جريا على قاعدة الجمهور من الأصوليين فإن لفظ (ذو عهد) لا يخصص عموم (لا يقتل مؤمن بكافر)، سواء كان ذميا أو حربيا، وهو مذهب المالكية والشافعية والحنابلة[1]، لأن مقتضى العطف هو الاشتراك بين المعطوف والمعطوف عليه في أصل حكم الذي عطف عليه، وهو عدم قتل المؤمن بالكافر مطلقا، وهذا لعدم معارضة الخاص لحكم العام، ومتى لم توجد المعارضة والمخالفة بين العام والخاص، وجب القول بالتعميم. وهذا عملا بالقاعدة التي استنتجها صاحب المصفى وعبر عنها بقوله: إذا وجدنا خطابا من الشارع مركبا من جملتين متعاطفتين، ثم ظهر في الثانية لفظ مقدر خاص بها فلا نخصص به الجملة الأولى[2].

وأما على قول الحنفية، فإن اللفظ الخاص وهو ذو عهد في عهده، بعد أن يقدر يصبح هكذا (ولا ذو عهد في عهده بكافر)، حيث يرى بعض الحنفية وجوب تقدير (بكافر)، لأنه لو لم يقدر لامتنع حكمه مطلقا، لأن المعنى حينئذ يكون: لا يقتل ذو عهد في عهده بمؤمن ولا بكافر، وهذا باطل اتفاقا[3]، ثم بعد تخصيص اللفظ المقدر (بكافر) بـ(الحربي)، وحصل هذا التخصيص الثاني نتيجة الإجماع، فقد وقع الإجماع على أن الكافر الذي لا يقتل به ذو العهد هو الحربي فقط، لأن المعاهد يقتل بالمعاهد.

بعد هذا التخصيص الذي حصل في لفظ (ذو عهد في عهده) وجب أن يكون الكافر الذي لا يقتل به المسلم هو الحربي فقط، وهذا تسوية بين المعطوف والمعطوف عليه من جميع الوجوه، صفة وحكما. فيكون أثر تخصيص الخاص المعطوف على العام للعام، فقهيا، جواز قتل

بذمتهم أدناهم، ألا لا يقتل مؤمن بكافر، ولا ذو عهد في عهده، من أحدث حدثا فعلى نفسه، ومن أحدث حدثا أو آوى محدثا فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين. ينظر: سنن أبي داود، أبو داود سليمان بن الأشعث الأزدي السجستاني، ت شعيب الأرنؤوط-مُحَمَّد كامل قره بللي، دار الرسالة العالمية، سوريا، طبعة خاصة، 2009، ج 6، ص 586-587، باب: أيقاد المسلم بالكافر؟

[1] ينظر: أثر الاختلاف في القواعد الأصولية، ص 223

[2] المصفى في أصول الفقه، أحمد بن مُحَمَّد بن علي الوزير، دار الفكر المعاصر، بيروت-دار الفكر، دمشق، ط1، 1996، ص 613

[3] ينظر: نهاية السول في شرح منهاج الأصول، جمال الدين عبد الرحيم بن الحسن الأسنوي، عالم الكتب، د ط، ج 2، ص 487

المسلم بالذمي. وقال الحنفية أيضا، لو كان الكافر المذكور في الحديث عاما للحربي والذمي، لكان المعطوف أيضا كذلك، تسوية بين المتعاطفين[1]، ولهذا وجب التخصيص.

والحكم بقتل المسلم بالكافر الذمي استنكره الناس استنكارا شديدا، فقد حكي أنه رفع إلى أبي يوسف، أن مسلما قتل كافرا يدّعي أهله أنه ذمي، فحكم على المسلم القاتل بالقصاص، فأتاه رجل برقعة ألقاها إليه من شاعر يُكنى أبا المضرجي[2]، وفيها هذه الأبيات:

يا قاتل المسلم بالكافر–جرت وما العادل كالجائر

يا من ببغداد وأطرافها–من فقهاء الناس أو شاعر

جار على الدين أبو يوسف–بقتله المسلم بالكافر

فاسترجعوا وابكوا على دينكم–واصطبروا فالأجر للصابر

فأخذ أبو يوسف الرقعة ودخل بها على هارون الرشيد[3]، فأخبره بالحال وقرأ عليه الرقعة، فقال له الرشيد: تدارك هذا الأمر بحيلة، لئلا يكون منه فتنة، فخرج أبو يوسف وطالب أولياء المقتول بالبينة على صحة الذمة، وأداء الجزية، فلم يأتوا بها، فأسقط حكم القصاص على المسلم، وحكم بالدية[4].

التقدير الذي قدروه في الحديث ضعفه الجمهور من عدة وجوه:

أولها: أن العطف لا يقتضي الاشتراك والتسوية بين المتعاطفين من كل وجه، فالتسوية بينهما في جميع الأحكام غير واجبة، بل الواجب إنما التسوية في مقتضى العامل[5]، وهو الحكم العام، وفي الحديث هو: النهي عن القتل. أما تعيين من يقتل به الآخر فلا يلزم بالعطف، لأن العطف

---

[1] ينظر: نفس المصدر، ج 2، ص 488

[2] أبو المضرجي: (الأبيات من السريع)، شاعر من شعراء بغداد عاصر هارون الرشيد وأبا يوسف صاحب أبي حنيفة، ينظر: تاريخ مدينة السلام وأخبار محدثيها وذكر قطانها العلماء من غير أهلها ووارديها، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، ت بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط 1، 2001، ج 16، ص 373

[3] هارون الرشيد: (148–193هـ) الخليفة أبو جعفر هارون بن المهدي مُحَمَّد بن المنصور أبي جعفر عبد الله بن مُحَمَّد بن علي بن عبد الله بن عباس الهاشمي العباسي. ينظر: سير أعلام النبلاء، ج 9، ص 286–290

[4] ينظر: إعانة الطالبين على حل ألفاظ فتح المعين، السيد البكري أبو بكر ابن مُحَمَّد شطا الدمياطي، دار إحياء الكتب العربية، د ط، ص 118–119، أثر الاختلاف في القواعد الأصولية، ص 225

[5] ينظر: نهاية السول، ج 2، ص 486

يقتضي التشريك بين المتعاطفين في أصل الحكم دون توابعه، يقول النحاة: إذا قلت: مررت بزيد قائما وعمرو، لا يلزم أن يكون عمرو أيضا قائما، وإنما يلزم من المتعاطفين زيد وعمرو الاشتراك في المرور عليهما، لا غير[1]. وهكذا إذا قلت: اشتريت ثوبا بدرهم وفرسا، لا يلزم أنك اشتريت الفرس بدرهم أيضا، فلم يحصل التشريك إلا في أصل الشراء، دون متعلقاته الذي هو الثمن[2].

ثانيها: أن قوله ﷺ: ولا ذو عهد في عهده، كلام تام الفائدة، فلا يحتاج إلى إضمار بكافر، لأن الإضمار خلاف الأصل، فالمقصود من العبارة، أن العهد عاصم من القتل فقط، بل قيل إن الواو ليست عاطفة وإنما هي استئنافية، فلا يلزم هناك تشريك[3]، فجملة ولا ذو عهد في عهده مستأنفة، وإنما قيده بالعهد، للدلالة على أن النهي عن قتل المعاهد مختص بحالة العهد، فإن خرج منها قتل[4].

لكن القول بأن جملة (ولا ذو عهد في عهده) مستأنفة وليست معطوفة، يجعلنا نتساءل عن المناسبة التي من الممكن أن تكون بينها وبين الجملة السابقة، أجيبَ عن هذا التساؤل بما يلي: لما كانت عداوة الصحابة للكفار شديدة، فخشي إن تجرد قوله عليه الصلاة والسلام لا يقتل مسلم بكافر، أن تحملهم العداوة الشديدة للكفار على قتل كل كافر، سواء كان معاهدا أو غير معاهد، فعقب على الجملة الأولى ولا ذو عهد في عهده[5].

ثالثها: أن تخصيص الكافر بالحربي، لا يحسن، لأن إهدار دم الكافر الحربي معلوم من الدين بالضرورة، فلا يتوهم أحد قتل مسلم به[6]. وإذا سلمنا تخصيص المعاهد بلفظ كافر حربي، فلا نسلم أنه يلزم تخصيص عموم كافر في الجملة الأولى، لأنه بعيد، ولأنه خلاف الأصل والظاهر[7].

خلاصة هذه المسألة: أنه وفقا لمذهب الجمهور السائر على عدم تخصيص الخاص للعام حالة عطفه عليه وموافقته له في الحكم، فإن المقصود من الحديث عندهم: أن المسلم لا يقتل بالكافر

---

[1] ينظر: شرح تنقيح الفصول، ص 174

[2] العقد المنظوم في الخصوص والعموم، شهاب الدين القرافي، ج 2، ص 395

[3] ينظر: شرح تنقيح الفصول، ص 174

[4] ينظر: البحر المحيط في أصول الفقه، ج 3، ص 226

[5] ينظر: نفس المصدر، ج 3، ص 227

[6] ينظر: أصول الفقه الإسلامي، ص 266

[7] المصفى في أصول الفقه، ص 612

على عمومه، أي جميع أفراده، الحربي والذمي، ولا يقتل ذو عهد مدة كونه في العهد[1]. وأما بناء على مذهب الحنفية الذين يرون إمكانية تخصيص الخاص للعام حالة عطفه على العام، فإن معنى الحديث: أن المسلم يقتل بالكافر الذمي ولا يقتل بالكافر الحربي، لتخصيص اللفظ الخاص المقدر في الجملة الثانية (بكافر حربي) لعموم لفظ الكافر في الجملة الأولى[2].

يظهر من هذا الطرح قوة كلام الجمهور وبعده عن التكلف[3]، والتقدير البعيد.

ثانيا: أثر عطف العام على الخاص: هذه المسألة لا تختلف عن سابقتها، وكل ما ذكر هناك ينطبق تماما على هذه المسألة.

يعبر الأصوليون عن هذه المسألة كلّ على حسب ما يذهب إليه، فمن يرى عدم تخصيص العام إذا عطف على الخاص يعبر عنها بقوله: عطف العام على الخاص لا يخصص، ومن يرى عكس ذلك يقول: العطف على العام لا يوجب العموم، أو بقوله: كلما عم المعطوف عم المعطوف عليه[4].

وكما ذكرنا في أثر عطف الخاص على العام، من أن المسألة تناقش باعتبارين: **الأول:** معارضة الخاص للعام، وهنا يذهب الغالبية إلى القول بتخصيص العام، عملا بالنصين.

والثاني: موافقته له، وهذا هو جوهر المسألة، حيث ذكرنا أن الجمهور على عدم تخصيص العام، وهو ما يقول عنه تاج الدين السبكي: والأصح أن عطف العام على الخاص ...لا يخصص[5]. لكن ما يستغرب أن بعضهم يذكر هذه المسألة ثم يضرب مثالا لتوضيح الخلاف الواقع في المسألة، ليس هو من عطف العام على الخاص، وإنما من عطف الخاص على العام، وهو الحديث الذي تقدم ذكره في أثر عطف الخاص على العام، وهو قوله ﷺ: لا يقتل مسلم بكافر ولا ذو عهد في عهده[6].

---

[1] ينظر: المهذب في علم أصول الفقه المقارن، ص 1644

[2] ينظر: نفس المصدر، ص 1645

[3] المصفى في أصول الفقه، ص 612

[4] ينظر: حاشية سلم الوصول لشرح نهاية السول، مُحَمَّد بخيت المطيعي، ت مُحَمَّد حسن مُحَمَّد حسن إسماعيل-أحمد فريد المزيدي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 2009، ج 2، ص 508

[5] جمع الجوامع، ص 52

[6] ينظر: شرح البدخشي (مناهج العقول)، مُحَمَّد بن الحسن البدخشي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 1993، ج 2،

وكان الزركشي شارحا لعبارة تاج الدين السبكي قد وُفّق إلى وضع مثال يناسب المسألة فقال: عطف العام على الخاص لا يوجب تخصيص العام كقوله تعالى: ﴿ وَٱلَّٰٓـِٔي يَئِسۡنَ مِنَ ٱلۡمَحِيضِ مِن نِّسَآئِكُمۡ إِنِ ٱرۡتَبۡتُمۡ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَٰثَةُ أَشۡهُرٖ وَٱلَّٰٓـِٔي لَمۡ يَحِضۡنَ ﴾الطلاق: ٤ فكان هذا للمطلقات، ثم قال:﴿وَأُوْلَٰتُ ٱلۡأَحۡمَالِ أَجَلُهُنَّ أَن يَضَعۡنَ حَمۡلَهُنَّ ﴾الطلاق: ٤. وهو عام في المطلقات والمتوفى عنهن فلا يكون هذا العطف تخصيصا للعام، كما لا يكون عطف الخاص على العام يوجب تخصيص العام، أما عطف الخاص على العام، فلا يوجب تخصيص العام عندنا خلافا للحنفية، وقد سبقت في قوله ﷺ: لا يقتل مسلم بكافر ولا ذو عهد في عهده[1].

والخلاصة: أن ما خرجنا به في المسألة السابقة نخرج به هنا أيضا، من ترجيح عدم تأثير عطف العام على الخاص في العموم بالتخصيص.

نتائج الفصل الأول: أهم النتائج التي توصلنا إليها في هذا الفصل ما يلي:

_العام والخاص عند البلاغيين أعم من العام والخاص عند الأصوليين، فالعام عند أهل البلاغة ما كان شاملا للخاص، من غير تحديد لصيغة هذا الشمول، بينما علماء الأصول يحصرون العام في صيغ محددة للعموم.

-الأغراض البلاغية لعطف العام على الخاص، وعطف الخاص على العام، كثيرة ومتعددة، لا يمكن حصرها، وإنما تستفاد من السياق.

-اختلف النحاة حول إمكانية العطف بين العام والخاص.

-اختلف الأصوليون حول تخصيص العطف بين العام والخاص لعموم العام، فذهب الجمهور إلى عدم التخصيص، وأما الأحناف فيذهبون إلى التخصيص.

ص 186، والآيات البينات على شرح جمع الجوامع، أحمد بن قاسم العبّادي الشافعي، ت زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 1996، ج 3، ص 82-83، وحاشية العطار على شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع، حسن بن مُحَمَّد بن محمود العطار، ت مُحَمَّد مُحَمَّد تامر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 2015، ج 2، ص 124-125

[1] تشنيف المسامع بجمع الجوامع، بدر الدين مُحَمَّد بن بهادر بن عبد الله الزركشي، ت أبو عمرو الحسيني بن عمر بن عبد الرحيم، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 2000، ج 1، ص 391

الفصل الثاني:

أسلوب العطف بين العام والخاص في القرآن الكريم

المبحث الأول: عطف العام على الخاص في القرآن الكريم

المبحث الثاني: عطف الخاص على العام في القرآن الكريم

المبحث الأول: عطف العام على الخاص في القرآن الكريم

يتناول الآيات الواردة بأسلوب عطف العام على الخاص في كل القرآن، مقسما على أربعة مطالب، كل مطلب مخصص لربع من أرباع القرآن الكريم.

المطلب الأول: عطف العام على الخاص في الربع الأول

الآيات التي وجدنا أنها جاءت في قالب أسلوب عطف العام على الخاص في هذه الربع 62 آية، وهي كالتالي:

﴿ وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أَنَّ لَهُمۡ جَنَّٰتٖ تَجۡرِي مِن تَحۡتِهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُ ﴾ البقرة: ٢٥، عطف عمل الصالحات على الإيمان عطف عام على خاص، لأن الإيمان عمل صالح، فهو مندرج في الصالحات التي عملوها، قال ابن عرفة في هذا الصدد: و-عملوا الصالحات-يتناول الفعل والقول والاعتقاد، لأنهم العلماء ﷺ فهموا قوله ﷺ: إنما الأعمال بالنيات على العموم، فلولا أن العمل يصدق على النية لما احتاجوا إلى استثنائها من الحديث، فيكون في الآية عطف العام على الخاص[1].

﴿ ٱلَّذِينَ يَنقُضُونَ عَهۡدَ ٱللَّهِ مِنۢ بَعۡدِ مِيثَٰقِهِۦ وَيَقۡطَعُونَ مَآ أَمَرَ ٱللَّهُ بِهِۦٓ أَن يُوصَلَ وَيُفۡسِدُونَ فِي ٱلۡأَرۡضِۚ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡخَٰسِرُونَ ٢٧ ﴾البقرة: ٢٧

عطف قوله تعالى (ويفسدون في الأرض) على قوله (الذين ينقضون العهد ويقطعون ما أمر الله به أن يوصل)، من عطف العام على الخاص، لأن نقض العهود والمواثيق وقطع ما أمر بوصله من مظاهر الفساد والإفساد. في هذا المعنى يقول أبو حيان: وترتيب هده الصلات في غاية من الحسن لأنه قد بدأ أولا بنقض العهد وهو أخص هده الثلاث، ثم ثنى بقطع ما أمر الله بوصله وهو أعم من نقض العهد وغيره، ثم أتى ثالثا بالإفساد الذي هو أعم من القطع وكلها من ثمرات الفسق[2].

---

[1] تفسير ابن عرفة، ج 1، ص 76-77

[2] تفسير البحر المحيط، مُحَمَّد بن يوسف أبو حيان الأندلسي، ت عادل أحمد عبد الموجود-علي مُحَمَّد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 1993، ج 1، ص 274

﴿كَذَٰلِكَ يُحۡيِ ٱللَّهُ ٱلۡمَوۡتَىٰ وَيُرِيكُمۡ ءَايَٰتِهِۦ لَعَلَّكُمۡ تَعۡقِلُونَ ٧٣﴾ البقرة: ٧٣، قوله (ويريكم آياته) بجمع الآيات بعد قوله (كذلك يحيي الموتى) من عطف العام على الخاص، لأن المقصود بالآيات الدلائل الدالة على قدرة الله تعالى على كل شيء[1]، ومن هاته الدلائل إحياء الموتى.

﴿فَوَيۡلٞ لَّهُم مِّمَّا كَتَبَتۡ أَيۡدِيهِمۡ وَوَيۡلٞ لَّهُم مِّمَّا يَكۡسِبُونَ ٧٩﴾ البقرة: ٧٩

ما كتبته أيديهم جزء مما يكسبونه من السيئات، قال ابن عرفة: أيديهم أي من كل خطيئة يكسبونها بالإطلاق كانت كتابة أو غيره فهو من عطف العام على الخاص[2].

﴿وَبِٱلۡوَٰلِدَيۡنِ إِحۡسَٰنٗا وَذِي ٱلۡقُرۡبَىٰ﴾البقرة: ٨٣

عطف ذي القربى على الوالدين من عطف العام على الخاص، فالمقصود من ذي القربى القرابة[3]، والوالدان من القرابة بل هما أقرب القرابة، إلا أن هناك من يرى أن المقصود بذي القربى غير الوالدين في أكثر الاستعمال[4]، وكان تقديم الوالدين على ما انعطف عليهما تنبيها على كونهما أهم وأولى بالإحسان من غيرهما[5].

﴿فَيَتَعَلَّمُونَ مِنۡهُمَا مَا يُفَرِّقُونَ بِهِۦ بَيۡنَ ٱلۡمَرۡءِ وَزَوۡجِهِۦۚ وَمَا هُم بِضَآرِّينَ بِهِۦ مِنۡ أَحَدٍ إِلَّا بِإِذۡنِ ٱللَّهِۚ وَيَتَعَلَّمُونَ مَا يَضُرُّهُمۡ وَلَا يَنفَعُهُمۡ﴾البقرة: ١٠٢، عطف قوله تعالى: (ويتعلمون ما يضرهم ولا ينفعهم) على (ما يفرقون به بين المرء وزوجه) تعميم بعد تخصيص، لأن التفريق بين الزوجين من بين ما يضر.

﴿وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُواْ ٱلزَّكَوٰةَۚ وَمَا تُقَدِّمُواْ لِأَنفُسِكُم مِّنۡ خَيۡرٖ تَجِدُوهُ عِندَ ٱللَّهِ﴾ البقرة: ١١٠، قوله (وما تقدموا لأنفسكم من خير)،تعميم يشمل ما أمر به على وجه الخصوص أي الصلاة والزكاة، والغرض من هدا التعميم تأكيد الأمر بهما، إذ ذكرا مفردين ثم أعيد ذكرهما مرة ثانية

---

[1] الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، جار الله أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري، ت عادل أحمد عبد الموجود–علي مُحَّد معوض، مكتبة العبيكان، الرياض، ط 1، 1998، ج 1، ص 285

[2] تفسير ابن عرفة، ج 1، ص 138

[3] السراج المنير، الخطيب الشربيني، ج 1، ص 85

[4] ينظر: حاشية القونوي على تفسير البيضاوي، ج 3، ص 466

[5] نفس المصدر، ج 3، ص 466

ضمن ما يشملهما وهو لفظ خير، فالصلاة والزكاة من الخير الجلي، وعن هذا قال الآلوسي: أي أيّ خير كان، وفي ذلك توكيد للأمر بالعفو والصفح والصلاة والزكاة، وترغيب إليه، واللام نفعية، وتخصيص الخير بالصلاة والصدقة خلاف الظاهر[1].

﴿وَمَآ أُوتِيَ مُوسَىٰ وَعِيسَىٰ وَمَآ أُوتِيَ ٱلنَّبِيُّونَ مِن رَّبِّهِمْ﴾ البقرة: ١٣٦ في الآية تعميم بعد تخصيص[2]، فخصص الإيتاء بموسى وعيسى عليهما السلام، ثم عممه بما يشملهما ويشمل غيرهما من النبيئين.

﴿وَيُعَلِّمُكُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَيُعَلِّمُكُم مَّا لَمْ تَكُونُوا۟ تَعْلَمُونَ ﴿١٥١﴾﴾ البقرة: ١٥١

الكتاب والحكمة بعض من أشياء علمهم الله إياها، قال ابن عادل[3]: وقوله: (ويعلمكم ما لم تكونوا تعلمون) بعد قوله: (ويعلمكم الكتاب والحكمة) من باب ذكر العام بعد الخاص، وهو قليل بعد عكسه[4].

فالكتاب والحكمة مما لا نعلمه، ذكرا مرة بالخصوص وذكر ثانية ضمن ما يشملهما وهو قوله تعالى: (ما لم تكونوا تعلمون). والغاية من هذا التعميم أن يشمل غير ما هو من الشريعة كتاريخ الأمم وأحوالها وقصصها[5].

يرى ابن عادل أن ذكر العام بعد الخاص قليل، وأن عكسه هو الخاص بعد العام كثير، ولكن سيتبين من خلال ما سيأتي أن كلاهما كثير.

﴿أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ صَدَقُوا۟ ۖ وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُتَّقُونَ ﴿١٧٧﴾﴾ البقرة: ١٧٧، وصفهم بالتقوى بعد وصفهم بالصدق من عطف العام على الخاص، لأن التقوى هي امتثال الأوامر واجتناب النواهي، والصدق مما أمر بامتثاله.

---

[1] روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، أبو الفضل شهاب الدين السيد محمود الالوسي البغدادي، ت إدارة الطباعة المنيرية، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ج 1، ص 358

[2] تفسير البحر المحيط، ج 1، ص 580

[3] ابن عادل: (880هـ) عمر بن علي بن عادل أبو حفص سراج الدين الحنبلي الدمشقي. ينظر: نيل السائرين، ص 299

[4] اللباب في علوم الكتاب، أبو حفص عمر بن علي ابن عادل الدمشقي الحنبلي، ت عادل أحمد عبد الموجود–علي مُحَّد معوّض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 1998، ج 3، ص 74

[5] ينظر: التحرير والتنوير، مُحَّد الطاهر ابن عاشور، الدار التونسية للنشر، ج 2، ص 50

﴿ كُتِبَ عَلَيۡكُمۡ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ ٱلۡمَوۡتُ إِن تَرَكَ خَيۡرًا ٱلۡوَصِيَّةُ لِلۡوَٰلِدَيۡنِ وَٱلۡأَقۡرَبِينَ بِٱلۡمَعۡرُوفِ ﴾البقرة: ١٨٠

عطف الأقربين على الوالدين من عطف العام على الخاص، لأن الوالدين من جملة الأقارب، يقول أبو حيان: فكل من كان أقرب إلى الميت دخل في هذا اللفظ، وأقرب ما إليه الوالدان، فصار ذلك تعميما بعد تخصيص، فكأنهما ذكرا مرتين[1].

﴿ فَمَنۡ خَافَ مِن مُّوصٍ جَنَفًا أَوۡ إِثۡمًا فَأَصۡلَحَ بَيۡنَهُمۡ فَلَآ إِثۡمَ عَلَيۡهِ ﴾البقرة: ١٨٢

الجنف: الميل والجور، والإثم: المعصية[2]، فعطف الإثم على الجنف من عطف العام على الخاص، لأن الإثم وهو مطلق المعصية يشمل الجنف الذي هو نوع من الآثام والمعاصي.

﴿ وَأَنفِقُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَلَا تُلۡقُواْ بِأَيۡدِيكُمۡ إِلَى ٱلتَّهۡلُكَةِ وَأَحۡسِنُوٓاْ ﴾البقرة: ١٩٥

عطف قوله: (وأحسنوا) على قوله: (وأنفقوا في سبيل الله) من عطف العام على الخاص، فأحسنوا أمر بالإحسان، وهو يشمل الإنفاق في سبيل الله، وكما قال أبو حيان: والأولى حمله على طلب الإحسان من غير تقييد بمفعول معين[3]، فيشمل الإنفاق في سبيل الله، لأن الإنفاق المشروع مفعول من مفاعيل الإحسان.

﴿ فَفِدۡيَةٞ مِّن صِيَامٍ أَوۡ صَدَقَةٍ أَوۡ نُسُكٖ ﴾البقرة: ١٩٦

قد يتوهم من هذه الآية أنها مثال لعطف العام على الخاص ولكنها ليست كذلك، والتوهم قد ينتج عن تصور النسك هنا أنه بمعنى العبادة أو التعبد، فإذا كان هكذا معناه كان عاما عطف على خاص، وهو الصيام والصلاة فهما نوعان من جنس العبادة، إلا أن معنى النسك هنا هو الذبيحة للتعبد[4].

---

[1] تفسير البحر المحيط، ج 2، ص 25

[2] نفس المصدر، ج 2، ص 153

[3] نفس المصدر، ج 2، ص 80

[4] ينظر: تفسير الفخر الرازي (المشتهر بالتفسير الكبير ومفاتيح الغيب)، مُحَمَّد الرازي فخر الدين ابن ضياء الدين عمر، دار الفكر، بيروت، ط 1، 1981، ج 5، ص 164

﴿ قُلۡ مَآ أَنفَقۡتُم مِّنۡ خَيۡرٖ فَلِلۡوَٰلِدَيۡنِ وَٱلۡأَقۡرَبِينَ ﴾البقرة: ٢١٥

الأقربون أعم من الوالدين، قال ابن عادل: فإن قيل: إنه تعالى ذكر (الوالدين) ثم عطف عليه (الأقربين) والعاطف يقتضي المغايرة، وذلك يدل على أن الوالدين لا يدخلون في مسمى الأقربين فهو خلاف الإجماع، لأنه لو وقف على الأقربين حمل فيه الوالدين بغير خلاف. فالجواب: أن هذا من عطف العام على الخاص كقوله تعالى:﴿ وَلَقَدۡ ءَاتَيۡنَٰكَ سَبۡعٗا مِّنَ ٱلۡمَثَانِي وَٱلۡقُرۡءَانَ ٱلۡعَظِيمَ ﴿٨٧﴾ ﴾الحجر: ٨٧، فعطف القرآن على السبع المثاني وهي من القرآن[1].

قال الصاوي[2]: وهو من عطف العام على الخاص، وصرح بذكر الوالدين وإن دخلا في الأقربين اعتناء بشأنهما[3].

﴿ ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمۡوَٰلَهُمۡ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ ثُمَّ لَا يُتۡبِعُونَ مَآ أَنفَقُواْ مَنّٗا وَلَآ أَذٗى ﴾البقرة: ٢٦٢، قال الصاوي: (ولا أذى) من عطف العام على الخاص، لأن المن من جملة الأذى[4].

فالمن هو تعداد النعم بعد الإنفاق بمهلة[5]، وهو أن يقوم المتصدق بعدّ ما أعطى على السائل، كأن يقول له: أحسنت إليك وجبرت حالك ولولاي لضعت، أو أن يذكر معروفه عليه عند من لا يحب من أعطي الصدقة أن يطلع على حاله، فهو تكدير وتعيير تنكسر به القلوب وتتأذى به[6].

أما الأذى فهو السب والتشكي وتعيير السائل والمتصدق عليه، فهو أعم من المن، وأفرد المن بالذكر لكثرة وقوعه[7].

---

[1] ينظر: تفسير ابن عادل، ج 3، ص 522

[2] الصاوي: (1275-1241) أحمد بن مُحَمَّد الخلوتي الشهير بالصاوي، نسبة إلى صاء الحجر في الغربية بمصر، ينظر: معجم تراجم أعلام الفقهاء، يحيى مراد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 2004، ص 178

[3] حاشية الصاوي على تفسير الجلالين، أحمد بن مُحَمَّد الصاوي المصري الخلوتي المالكي، ت مُحَمَّد عبد السلام شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 10، 2018، ج 1، ص 131

[4] نفس المصدر، ج1، ص 166

[5] ينظر: نفس المصدر، ج 1، ص 166

[6] ينظر: بغية الراغبين في شرح نصيحة حماد بن ألمين، اباه بن مُحَمَّد عالي بن نعمة المجلسي الشنقيطي، المكتب العربي، انواكشوط، ط 1، 1415هـ، ص 224-225

[7] ينظر: نفس المصدر، ص 225

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تُبۡطِلُواْ صَدَقَٰتِكُم بِٱلۡمَنِّ وَٱلۡأَذَىٰ ﴾البقرة: ٢٦٤

على منوال الآية السابقة.

﴿ ءَامَنَ ٱلرَّسُولُ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيۡهِ مِن رَّبِّهِۦ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَ ﴾البقرة: ٢٨٥

عطف لفظ (المؤمنون) على لفظ (الرسول) من عطف العام على الخاص، لأن الرسول يشمله المؤمنون، وإنما أفرد بالحكم إما لتعظيمه ﷺ أو للتفريق بين إيمانه الحاصل عن مشاهدة وعيان، وإيمان عامة المؤمنين الحاصل بالنظر والاستدلال[1].

﴿ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذۡنَآ إِن نَّسِينَآ أَوۡ أَخۡطَأۡنَاۚ رَبَّنَا وَلَا تَحۡمِلۡ عَلَيۡنَآ إِصۡرٗا كَمَا حَمَلۡتَهُۥ عَلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِنَاۚ رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلۡنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِۦۖ وَٱعۡفُ عَنَّا وَٱغۡفِرۡ لَنَا وَٱرۡحَمۡنَآ ﴾البقرة: ٢٨٦، الرحمة تشمل عدم تحميلنا ما لا نطيق، وتشمل العفو والمغفرة.

قال ابن عاشور: وقوله: (واعف عنا واغفر لنا) لم يؤت مع هذه الدعوات بقوله ربنا، إما لأنه تكرر ثلاث مرات، والعرب تكره تكرير اللفظ أكثر من ثلاث مرات إلا في مقام التهويل، وإما لأن تلك الدعوات المقترنة بربنا فروع لهذه الدعوات الثلاث، فإذا استجيبت تلك حصلت إجابة هذه بالأولى، فإن العفو أصل عدم المؤاخذة، والمغفرة أصل لرفع المشقة، والرحمة أصل لعدم العقوبة الدنيوية والأخروية، فلما كان تعميما بعد تخصيص كان كأنه دعاء واحد[2].

﴿ نَزَّلَ عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ بِٱلۡحَقِّ مُصَدِّقٗا لِّمَا بَيۡنَ يَدَيۡهِ وَأَنزَلَ ٱلتَّوۡرَىٰةَ وَٱلۡإِنجِيلَ ٣ مِن قَبۡلُ هُدٗى لِّلنَّاسِ وَأَنزَلَ ٱلۡفُرۡقَانَ ﴾آل عمران: ٣ – ٤الفرقان عام يشمل ما ذكر قبله من الكتاب والتوراة والإنجيل، قال البيضاوي[3]: وأنزل الفرقان يريد به جنس الكتب الإلهية، فإنها فارقة بين الحق والباطل ذكر ذلك بعد ذكر الكتب الثلاثة ليعم ما عداها، كأنه قال: وأنزل سائر ما يفرق به بين الحق والباطل[4].

---

[1] ينظر: أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ناصر الدين أبو الخير عبد الله بن محمد الشيرازي الشافعي البيضاوي، ت محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي–مؤسسة التاريخ العربي، بيروت، د ط، ج 1، ص 166

[2] التحرير والتنوير، ج 3، ص 141

[3] البيضاوي: (685هـ) عبد الله بن عمر بن محمد بن علي الشيرازي، أبو سعيد ناصر الدين البيضاوي. ينظر: الأعلام للزركلي، ج 4، ص 110

[4] تفسير البيضاوي، ج 2، ص 5

أي أن القرآن والتوراة والإنجيل قد ذكرت مرتين، مرة بالإفراد والتخصيص، ومرة ضمن عموم ما يتصف بكونه فارقا بين الحق والباطل وهو الفرقان، وهكذا يكون كل عطف للعام على الخاص، وزاد القونوي موضحا فقال: قوله – أي البيضاوي–(ليعم) أي المذكور وهو جنس الكتب (ما عداها) أي ما عدا الثلاثة أيضا. قال الطيبي[1]: فعلى الأول–أي أن الفرقان جنس الكتب السماوية–من باب عطف العام على الخاص، كقوله تعالى: ﴿وَٱلشَّمۡسَ وَٱلۡقَمَرَ وَٱلنُّجُومَ﴾ الأعراف: ٥٤ ، ذكر أولا الكتب الثلاثة ثم عمّ الكتب كلها ليختص المذكور بمزيد شرف[2].

فمعنى قول البيضاوي: (وأنزل سائر ما يفرق) أي وأنزل جميع ما يفرق، لا يصح أن يكون المراد بالسائر الباقي فإنه ينافي كون المراد به جنس الكتب السماوية[3].

﴿وَيَقۡتُلُونَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ بِغَيۡرِ حَقّٖ وَيَقۡتُلُونَ ٱلَّذِينَ يَأۡمُرُونَ بِٱلۡقِسۡطِ مِنَ ٱلنَّاسِ﴾آل عمران: ٢١، جملة (ويقتلون) الثانية بها عموم يشمل الجملة المعطوف عليها (ويقتلون النبيين)، لأن وصفهم بقتل الناس الآمرة بالقسط يشمل بالعموم وصفهم بقتل نوع من الناس بغير حق يأمرون بالقسط وهم الأنبياء، فالناس من ألفاظ العموم فيما يستغرق سواء كانوا أنبياء أو لا[4].

﴿قُلۡ إِن تُخۡفُواْ مَا فِي صُدُورِكُمۡ أَوۡ تُبۡدُوهُ يَعۡلَمۡهُ ٱللَّهُۗ وَيَعۡلَمُ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾ آل عمران: ٢٩، قوله تعالى (ويعلم ما في السماوات وما في الأرض) بعد قوله (قل إن تخفوا ما في صدوركم أو تبدوه يعلمه الله)، من عطف العام على الخاص، لأن ما يعلمه الله مما نخفيه ونبديه لا يخرج عن علم الله بما يتعلق بأمور السماوات والأرض.

في هذا الصدد يقول في نظم الدرر (تفسير البقاعي): ثم قال عاطفا على جملة الشرط (يعلمه الله) التي هي مقول القول إرادة التعميم: (ويعلم ما في السماوات وما في الأرض)[5].

---

[1] الطيبي: (743هـ)الحسن بن مُحَمَّد بن عبد الله شرف الدين الطيبي بكسر الطاء. ينظر: طبقات المفسرين، الداوودي، ج 1، ص 147-146

[2] فتح الغيب في الكشف عن قناع الريب (حاشية الطيبي على الكشاف)، شرف الدين الحسين بن عبد الله الطيبي، ت حسن بن أحمد العمري–صالح بن ناصر الناصر، جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم، دبي، ط 1، 2013، ج 4، ص 13

[3] حاشية القونوي، ج 6، ص 9-10

[4] ينظر: تفسير البقاعي، ج2، ص 48

[5] ينظر: نفس المصدر، ج 2، ص 60

﴿ ذَٰلِكَ نَتۡلُوهُ عَلَيۡكَ مِنَ ٱلۡأٓيَٰتِ وَٱلذِّكۡرِ ٱلۡحَكِيمِ ﴿٥٨﴾ ﴾آل عمران: ٥٨

عطف الذكر الحكيم على الآيات من قبيل عطف العام على الخاص، لأن المعطوف عليه هنا بعض المعطوف عليه.

﴿ إِنَّ أَوۡلَى ٱلنَّاسِ بِإِبۡرَٰهِيمَ لَلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُ وَهَٰذَا ٱلنَّبِيُّ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْۗ وَٱللَّهُ وَلِيُّ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ﴿٦٨﴾ ﴾آل عمران: ٦٨، قال في حاشية القونوي: فقد يكون المراد بالذين آمنوا أمة مُحَمَّد عليه السلام أو هم ومؤمني أهل الكتاب أو مطلق المؤمنين فيكون عطف العام على الخاص[1]، فإذا كان لمطلق المؤمنين شمل متبعي سيدنا إبراهيم عليه السلام.

﴿ قَالُواْ لَيۡسَ عَلَيۡنَا فِي ٱلۡأُمِّيِّـۧنَ سَبِيلٞ وَيَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلۡكَذِبَ وَهُمۡ يَعۡلَمُونَ ﴿٧٥﴾ ﴾آل عمران: ٧٥، إخباره ﷻ أن بني إسرائيل يتقولون الكذب وينسبونه إلى شريعة الله كان تعميما بعد أن أخبر تعالى بواحدة من الكذبات التي قالوها، وهي زعمهم أن الله رفع الحرج عنهم في أخذ أموال الأميين، فهذا تعميم بعد تخصيص.

قال ابن عطية: وقوله تعالى: (ويقولون على الله الكذب وهم يعلمون) ذم لبني إسرائيل بأنهم يكذبون على الله تعالى في غير ما شيء[2].

قول ابن عطية: (في غير ما شيء) تنويه إلى التعميم بوصفهم بتقول الكذب على الله في أشياء كثيرة، وأن المقصود من وصفهم بالكذب ليس كذبة رفع الله الحرج عنهم في أكل أموال غيرهم فحسب.

﴿ وَمَآ أُوتِيَ مُوسَىٰ وَعِيسَىٰ وَٱلنَّبِيُّونَ مِن رَّبِّهِمۡ لَا نُفَرِّقُ بَيۡنَ أَحَدٖ مِّنۡهُمۡ ﴾ آل عمران: ٨٤ نظير الآية 136 من سورة البقرة.

﴿ وَلَا تَكُونُواْ كَٱلَّذِينَ تَفَرَّقُواْ وَٱخۡتَلَفُواْ مِنۢ بَعۡدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلۡبَيِّنَٰتُ ﴾ آل عمران: ١٠٥

عطف (اختلفوا) على (تفرقوا) من عطف العام على الخاص، لأن الاختلاف يشمل حقيقة الافتراق وزيادة، يقول ابن عرفة عن هذا المعنى: وتقدم لنا الجواب عنه بأن التفرق أخص والاختلاف

---

[1] حاشية القونوي، ج 6، ص 184

[2] المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، أبو مُحَمَّد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي، ت عبد السلام عبد الشافي مُحَمَّد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 2001، ج 1، ص 459

أعم، والتفرق يشعر بكون هذا في شق وهذا في شق، هذا يُثبت، وهذا ينفي، وأما الخلاف في العلم فيتناول هذا (أي ما في التفرق من الشقين المتناقضين) ويتناول من وقف فلم يحكم بنفي ولا إثبات[1].

﴿ تَأۡمُرُونَ بِٱلۡمَعۡرُوفِ وَتَنۡهَوۡنَ عَنِ ٱلۡمُنكَرِ وَتُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ ﴾آل عمران: ١١٠

على اعتبار كون الإيمان يشمل العمل، يكون عطف (وتؤمنون بالله) على (تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر) من قبيل عطف العام على الخاص، لاندراج الأول في الثاني.

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَأۡكُلُواْ ٱلرِّبَوٰٓاْ أَضۡعَٰفٗا مُّضَٰعَفَةٗۖ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ لَعَلَّكُمۡ تُفۡلِحُونَ ١٣٠ ﴾آل عمران: ١٣٠، التقوى هي الوقوف عند حدود الله، والنهي عن أكل الربا من حدوده تعالى، فعطف الأمر بالتقوى على ما تتضمنه وهو النهي عن أكل الربا عطف للعام على الخاص.

قال في روح المعاني: (واتقوا الله) أي فيما نهيتم عنه ومن جملته أكل الربا[2].

﴿ ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ فِي ٱلسَّرَّآءِ وَٱلضَّرَّآءِ وَٱلۡكَٰظِمِينَ ٱلۡغَيۡظَ وَٱلۡعَافِينَ عَنِ ٱلنَّاسِۗ وَٱللَّهُ يُحِبُّ ٱلۡمُحۡسِنِينَ ١٣٤ ﴾آل عمران: ١٣٤، العفو عام بالنسبة إلى كظم الغيظ، فليس كل من عفا كان مضطرا إلى أن يكظم غيظه، لأنه ربما لم يغتظ من الإساءة أصلا.

قال في حاشية الصاوي: قوله: (والعافين عن الناس) عطف على الكاظمين من عطف العام على الخاص، لأن العفو أعم من أن يكون معه كظم غيظ أو لا، كما إذا سبّه وهو غائب فبلغه ذلك فعفا عنه من غير أن يستفزّه الغضب[3].

﴿ وَٱلَّذِينَ إِذَا فَعَلُواْ فَٰحِشَةً أَوۡ ظَلَمُوٓاْ أَنفُسَهُمۡ ﴾آل عمران: ١٣٥

فعل الفاحشة من ظلم النفس، فعطف ظلم الأنفس على فعل الفواحش عطف للعام على الخاص، وهذا على تفسير الفاحشة بأنها كبائر الذنوب، وأن ظلم النفس يتناول كل ذنب سواء أكان صغيرا أم كبيرا[4].

---

[1] تفسير ابن عرفة، ج 1، ص 393

[2] تفسير الألوسي، ج 4، ص 55

[3] حاشية الصاوي، ج 1، ص 238

[4] ينظر: التفسير الوسيط للقرآن الكريم، مُحَمَّد سيد طنطاوي، مطبعة السعادة، ط 2، 1987، ج 3، ص 352-353

قال الآلوسي: فلعل المراد منها (أي الفاحشة) هنا المعصية البالغة في القبح، والظلم الذنب مطلقا، وذكره بعدها من ذكر العام بعد الخاص[1].

واستعمال الآلوسي للفظ (لعل) يشير إلى عدم تقويته لهذا التفسير وأنه ليس براجح عنده، إلا أن ابن تيمية جعله ناتجا عن تحقيق وتدقيق حيث يقول: والتحقيق أن ظلم النفس جنس عام يتناول كل ذنب[2].

﴿ وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ مِنكُمْ وَيَعْلَمَ ٱلصَّٰبِرِينَ ﴿١٤٢﴾ ﴾آل عمران:١٤٢

ذكر الصابرين بعد ذكر الذين جاهدوا تعميم بعد تخصيص، لكون المقصود بالصابرين من صبر في الشدائد[3]، والشدائد متعددة متنوعة، من بينها شدائد الجهاد في سبيل الله، ولأن الجهاد في سبيل الله قسم من أقسام الصبر، يسمى بالصبر في الله[4]، ومنه قوله تعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا ۚ وَإِنَّ ٱللَّهَ لَمَعَ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴿٦٩﴾ ﴾العنكبوت: ٦٩

﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا فَشِلْتُمْ وَتَنَٰزَعْتُمْ فِى ٱلْأَمْرِ وَعَصَيْتُم مِّنۢ بَعْدِ مَآ أَرَىٰكُم مَّا تُحِبُّونَ ﴾آل عمران: ١٥٢، التنازع الذي كان اختلافا منهم حول أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بالوقوف على الجبل[5] من العصيان، لأنه اختلاف حول ما حسمه الشارع، فعطف العصيان عليه، من قبيل عطف العام على الخاص، ولعل الغرض من التعبير بهذا الأسلوب هنا هو التنويه بأنه لا يجوز الاختلاف فيما أمر به النبي ﷺ، وأن هذا النوع من الاختلاف يندرج تحت العصيان والمنهي عنه امتثالا لقوله تعالى:﴿ وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُواْ ﴾الحشر: ٧.

---

[1] تفسير الآلوسي، ج 4، ص 60

[2] ينظر: مجموعة الفتاوى، تقي الدين أحمد بن تيمية الحراني، ت عامر الجزار-أنور الباز، دار الوفاء، المنصورة، ط 3، 2005، ج 11، ص 378

[3] تفسير الجلالين، جلال الدين مُحَمَّد بن أحمد المحلي-جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، ت مروان سوار، دار المعرفة، بيروت، ط 3، ص 86

[4] ينظر: عدة الصابرين وذخيرة الشاكرين، أبو عبد الله مُحَمَّد ابن قيم الجوزية، ت إسماعيل بن غازي مرحبا، دار عالم الفوائد، مكة المكرمة، ط 1، ص 87

[5] ينظر: تفسير الرازي، ج 9، ص 36

﴿ وَلَقَدۡ صَدَقَكُمُ ٱللَّهُ وَعۡدَهُۥٓ ...وَلَقَدۡ عَفَا عَنكُمۡۗ...وَلِيَبۡتَلِيَ ٱللَّهُ مَا فِي صُدُورِكُمۡ ﴾آل عمران: ١٥٢ – ١٥٤، قال ابن التمجيد: (أو عطف على محذوف) فحينئذ يكون عطف علة على علة بخلاف الأول فإنه عطف معلول على معلول عطف العام على الخاص[1].

أي أنه باعتبار كون معنى قوله تعالى: (وليبتلي)، أنه فعل الابتلاء، فتكون جملة (ليبتلي) معطوفة على الجملة الفعلية المتقدمة من قوله عز وجل: (ولقد صدقكم الله وعده)، وقوله عز من قائل: (ولقد عفا عنكم)، أي وفعل الشدة والخوف والغم وكسر رباعيته عليه السلام ليبتلي ما في صدوركم[2]، بهذا التقدير يكون عطف جملة (ليبتلي) على ما تقدمه من الجمل الفعلية من عطف العام على الخاص. لأن الشدة والخوف والغم أفراد من الابتلاء.

﴿ فَإِن كَذَّبُوكَ فَقَدۡ كُذِّبَ رُسُلٞ مِّن قَبۡلِكَ جَآءُو بِٱلۡبَيِّنَٰتِ وَٱلزُّبُرِ وَٱلۡكِتَٰبِ ٱلۡمُنِيرِ ﴿١٨٤﴾ ﴾آل عمران: ١٨٤، إذا فسّرت (الزبر) بأنها المواعظ والزواجر، أو ما يتضمن أحكام الحكم، فإنها تندرج في الكتاب الذي هو القرآن، فهو أعم من المواعظ والزواجر ومن أحكام الحكم[3]. قال القونوي: وعطف الكتاب عطف العام على الخاص[4].

﴿ فَٱلَّذِينَ هَاجَرُواْ وَأُخۡرِجُواْ مِن دِيَٰرِهِمۡ وَأُوذُواْ فِي سَبِيلِي ﴾آل عمران: ١٩٥

في الآية الكريمة عطف لما هو أعم على العام المعطوف على الخاص، حيث ذكر سبحانه الإذاية في سبيل الله مرتبة على حسب العموم والخصوص ابتداء من أخصها وانتهاء بالأعم منها، فبدأ أولا بالخاص منها وهو الهجرة، ثم عطف عليها ما هو أعم منها وهو الإخراج من الديار، فالخروج من الديار إما أن يكون إلى المدينة وهذا يسمى هجرة، وإما أن يكون خروجا إلى غيرها كالخروج إلى أرض الحبشة، ثم عطف على هذا العام ما هو أعم منه وهو مطلق الإذاية في سبيل الله، فهي أعم من أن تكون بالإخراج من الديار أو غير ذلك من أنواع الأذى[5].

---

[1] حاشية ابن التمجيد مع حاشية القونوي، ج 6، ص 370

[2] ينظر: نفس المصدر، ج 6، ص 370

[3] ينظر: حاشية القونوي، ج 6، ص 185

[4] ينظر: نفس المصدر، ج 6، ص 185

[5] ينظر: تفسير البحر المحيط، ج 3، ص 152

﴿ ٱلَّذِينَ يَبۡخَلُونَ وَيَأۡمُرُونَ ٱلنَّاسَ بِٱلۡبُخۡلِ وَيَكۡتُمُونَ مَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضۡلِهِۦۗ وَأَعۡتَدۡنَا لِلۡكَٰفِرِينَ عَذَابٗا مُّهِينٗا ٣٧ ﴾النساء: ٣٧، قوله تعالى: (ويكتمون ما آتاهم الله من فضله) يشمل قوله ﷻ: (الذين يبخلون)، لأن إخفاءهم ما أنعم الله عليهم من أنواع الفضل بعدم ظهور هذه النعم عليهم في المأكل والملبس وهكذا في الإعطاء والبذل[1]، يعم وصفهم بالبخل، لأن البخلاء لا يعطون من أموالهم، فيلزم من عدم إنفاقهم كتمان نوع من أنواع فضل الله، لأن من يعطي من ماله قد خرج من وصف الكتمان لنعم الله وجحودها، حيث ظهر فضل الله عليه بالإعطاء، أما الذين يبخلون فلا تظهر نعمة الله عليهم في الإعطاء والبذل، وهذا يشمله عموم الكتمان لأنواع الفضل في قوله تعالى: (ويكتمون ما آتاهم الله من فضله).

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡ ﴾النساء: ٥٩

عطف أولي الأمر على الرسول ﷺ، عطف للعام على الخاص، سواء قصد بأولي الأمر أمراء المسلمين، أو قصد بهم علماء الشرع[2]، فعلى اعتبار أن أولي الأمر هم أمراء المسلمين فإن اللفظ جاء بصيغة العموم يشمل أمراء المسلمين في عهد الرسول وبعده[3]، والرسول منهم بل هو أعظمهم حيث أنه مؤيد بالوحي. وقد مارس ﷺ شؤون الإمارة من تجييش الجيوش وتفحصها واتخاذ الشعارات لكل طائفة منها [4]وقضائه بين الناس[5] وغير ذلك.

وهكذا إن كان المقصود بأولي الأمر علماء الشريعة، فلا أفقه بشرع الله من رسول الله صلى الله عليه وسلم.

﴿ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَ فَأُوْلَٰٓئِكَ مَعَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِم مِّنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ وَٱلصِّدِّيقِينَ وَٱلشُّهَدَآءِ وَٱلصَّٰلِحِينَ ﴾النساء: ٦٩، كل منزلة من المنازل الثلاثة المعطوفة على منزلة النبيئين أخص

---

[1] ينظر: تفسير القرآن العظيم، عماد الدين أبو الفداء إسماعيل بن كثير الدمشقي، ت مصطفى السيد مُحَمَّد–مُحَمَّد السيد رشاد–مُحَمَّد فضل العجماوي–علي أحمد عبد الباقي، مؤسسة قرطبة، جيزة، ط 1، 2000، ج 4، ص 47

[2] ينظر: تفسير البيضاوي، ج 2، ص 80

[3] نفس المصدر، ج 2، ص 80

[4] ينظر: الأحكام السلطانية، أبو يعلى مُحَمَّد بن الحسين الفراء الحنبلي، ت مُحَمَّد حامد الفقي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 2000، ص 40

[5] ينظر: أقضية رسول الله ﷺ، أبو عبد الله مُحَمَّد بن فرج المالكي القرطبي، ت فارس بن فتحي بن إبراهيم، دار ابن الهيثم، القاهرة، ط 1، 2006، ص 10

من التي تليها، فبين هذه المنازل عموم وخصوص، فكل صدّيق شهيد وصالح، وكل شهيد صالح، والعكس لا يتأتى. قال في تفسير المنار: والصواب المغايرة بينهم (أي بين الصديقين والشهداء والصالحين) كما هو ظاهر العطف على ما في صفاتهم من العموم والخصوص[1].

وقال الرازي[2] مبينا لكون المتأخر من هذه الصفات عاما بالنسبة للمتقدم منها: فثبت أن كل من كان شهيدا كان صالحا، وليس كل من كان صالحا شهيدا، فالشهيد أشرف أنواع الصلاح، ثم إن الشهيد قد يكون صدّيقا وقد لا يكون، ومعنى الصدّيق الذي كان أسبق إيمانا من غيره، وكان إيمانه قدوة لغيره، فثبت أن كل من كان صديقا كان شهيدا، وليس كل من كان شهيدا كان صديقا[3].

قد يستشكل بعضهم فيقول: إن الشهيد من قتله الكافر، وليس كل صدّيق قتله كافر، فكيف يكون الصدّيق متضمنا وشاملا للشهيد؟ يجيب الرازي عن هذا الإشكال فيقول: لا يجوز أن تكون الشهادة مفسرة بكون الإنسان مقتول الكافر، والذي يدل عليه وجوه:

الأول: أن هذه الآية دالة على أن مرتبة الشهادة مرتبة عظيمة في الدين، وكون الإنسان مقتول الكافر ليس فيه زيادة شرف، لأن هذا القتل قد يقع في الفسّاق ومن لا منزلة له عند الله.

الثاني: أن المؤمنين قد يقولون: اللهم ارزقنا الشهادة، فلو كانت الشهادة عبارة عن قتل الكافر إياه لكانوا قد طلبوا من الله ذلك القتل وإنه غير جائز، لأن طلب صدور ذلك القتل من الكافر كفر، فكيف يجوز أن يطلب من الله ما هو كفر، بل نقول: الشهيد فعيل بمعنى الفاعل، وهو الذي يشهد بصحة دين الله تعالى تارة بالحجة والبيان، وأخرى بالسيف والسنان، فالشهداء هم القائمون بالقسط[4].

﴿ وَمَن يَعْمَلْ سُوٓءًا أَوْ يَظْلِمْ نَفْسَهُۥ ﴾النساء: ١١٠

ظلم النفس أعم من عمل السوء، فليس كل من يوصف بظلمه لنفسه يكون بالضرورة قد فعل شيئا محرما، بل ربما قد يكون ظلم نفسه بتركه لعمل واجب، قال في مجموعة الفتاوى: وظلمه لنفسه

---

[1] تفسير القرآن الحكيم، محمد رشيد رضا، مطبعة المنار، مصر، ط 1، 1328، ج 5، ص 244

[2] الرازي: (544-606هـ) محمد بن عمر بن الحسين بن الحسن بن علي التيمي البكري أبو عبد الله فخر الدين الرازي، شيخ الإسلام، القرشي البكري من ذرية أبي بكر الصديق ﷺ الشافعي المتكلم. ينظر: طبقات السيوطي، ص 115، معجم المفسرين، ص 596

[3] تفسير الرازي، ج 10 ص 179

[4] نفس المصدر، ج 10، ص 178-179

يكون بترك واجب كما يكون بفعل محرم[1]، أي أن ظلم النفس عام يحتوي ترك الواجبات كالمكتوبة من الصلوات، ويحتوي عمل السوء بأي درجة كان صغيرا أم كبيرا.

فقوله تعالى: (ومن يعمل سوءا أو يظلم نفسه) من عطف العام على الخاص[2].

﴿ لَّا خَيۡرَ فِي كَثِيرٖ مِّن نَّجۡوَىٰهُمۡ إِلَّا مَنۡ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ أَوۡ مَعۡرُوفٍ ﴾النساء: ١١٤

عطف المعروف على الصدقة من عطف العام على الخاص باعتبارين: **الأول**: هو أن الصدقة عمل من أعمال البر، وأعمال البر كلها تسمى معروفا، وفي هذا قال الجصّاص[3]: وكل أعمال البر معروف لاعتراف العقول بها، لأن العقول تعترف بالحق من جهة إقرارها به والتزامها له، وتنكر الباطل من جهة زجرها عنه وتبريها منه، فسمى أعمال البر معروفا والشر منكرا[4].

الاعتبار الثاني: أن الصدقة مما يعد جميلا، والمعروف عام في كل جميل[5].

لكن إذا قُصد بالمعروف نوع من أنواع البر كالقرض أو إغاثة الملهوف أو التطوع من الصدقات[6]، فلن يكون من باب ذكر العام بعد الخاص.

﴿ وَأَخۡذِهِمُ ٱلرِّبَوٰاْ وَقَدۡ نُهُواْ عَنۡهُ وَأَكۡلِهِمۡ أَمۡوَٰلَ ٱلنَّاسِ بِٱلۡبَٰطِلِ ﴾النساء: ١٦١

ذكره تعالى أكل اليهود أموال الناس بالباطل بعد أن ذكر أخذهم للربا، من عطف العام على الخاص، لأن أخذ الربا من باب أكل أموال الناس بالباطل، ثم إن المقصود من هذا الأكل للأموال بالباطل هو الرشوة وسائر الوجوه المحرمة[7]، فهو أعم من الربا فيشمل الرشوة المحرمة عندهم، وأخذ الفداء على الأسرى من قومهم، وغير ذلك[8].

---

[1] مجموعة الفتاوى، تقي الدين أحمد بن تيمية الحراني، ت عامر الجزار-أنور الباز، دار الوفاء، المنصورة، ط 3، 2005، ج 11، ص 377

[2] نفس المصدر، ج 11، ص 377

[3] الجصاص: (305-370هـ) أبو بكر أحمد بن علي الرازي الحنفي. ينظر: سير أعلام النبلاء، ج 16، ص 340-341

[4] أحكام القرآن، أبو بكر أحمد بن علي الرازي الجصاص، ت عبد السلام مُحَمَّد علي شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 1994، ج 2، ص 351

[5] ينظر: الكشاف، ج 2، ص 148

[6] نفس المصدر، ج 2، 148

[7] ينظر: محاسن التأويل، مُحَمَّد جمال الدين القاسمي، ت مُحَمَّد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 2، 2003، ج 3، ص 445-446

[8] التحرير والتنوير، ج 6، ص 28

﴿ لَّٰكِنِ ٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ مِنۡهُمۡ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَ يُؤۡمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبۡلِكَ ﴾النساء: ١٦٢، قال القونوي: قوله: (والمؤمنون أي منهم)[1] عطف العام على الخاص إذ المراد بـ(الراسخون) المؤمنون المتقون المستبصرون كما أشير في الكشاف[2]، فالمؤمنون بهذا المعنى يشمل كل أصناف المؤمنين بمن فيهم صنف الراسخين.

﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَظَلَمُواْ لَمۡ يَكُنِ ٱللَّهُ لِيَغۡفِرَ لَهُمۡ وَلَا لِيَهۡدِيَهُمۡ طَرِيقًا ١٦٨ ﴾النساء: ١٦٨، عطف الظلم على الكفر، تعميم بعد تخصيص، لآن الظلم يتناول كل أنواع التعدي والمخالفة، والكفر مما يندرج فيه. قال الشوكاني[3]: وظلموا غيرهم بصدهم عن السبيل أو ظلموا مُحَمَّدا بكتمانهم نبوته أو ظلموا أنفسهم بكفرهم، ويجوز الحمل على جميع هذه المعاني[4].

فإذا حمل الظلم على جميع هذه المعاني كان عطفا للعام على الخاص.

﴿ قُلۡ فَمَن يَمۡلِكُ مِنَ ٱللَّهِ شَيۡـٔٗا إِنۡ أَرَادَ أَن يُهۡلِكَ ٱلۡمَسِيحَ ٱبۡنَ مَرۡيَمَ وَأُمَّهُۥ وَمَن فِي ٱلۡأَرۡضِ جَمِيعٗا ﴾المائدة: ١٧، عطف (من في الأرض) على المسيح وأمه من باب عطف العام على الخاص حتى يبالغ في نفي الإلهية عنهما فكأنه نص عليهما مرتين: مرة بذكرهما مفردين، ومرة باندراجهما في العموم[5].

وقال في البحر المحيط: (ومن في الأرض جميعا)، عطف العام على الخاص، ليكونا قد ذكرا مرتين، مرة بالنص ومرة بالاندراج في العام، وذلك على سبيل التوكيد والمبالغة في تعلق نفاذ الإرادة فيهما وليعلم أنهما من جنس من في الأرض لا تفاوت بينهما في البشرية[6].

﴿ مِنۡ أَجۡلِ ذَٰلِكَ كَتَبۡنَا عَلَىٰ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ أَنَّهُۥ مَن قَتَلَ نَفۡسَۢا بِغَيۡرِ نَفۡسٍ أَوۡ فَسَادٖ فِي ٱلۡأَرۡضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ ٱلنَّاسَ جَمِيعٗا وَمَنۡ أَحۡيَاهَا فَكَأَنَّمَآ أَحۡيَا ٱلنَّاسَ جَمِيعٗا ﴾المائدة: ٣٢

---

[1] ينظر: تفسير البيضاوي، ج 2، ص 109

[2] حاشية القونوي، ج 7، ص 358، وينظر: الكشاف، ج 2، ص 178

[3] الشوكاني: (1173-1250هـ) مُحَمَّد بن علي بن عبد الله الشوكاني، ثم الصنعاني. ينظر: نيل السائرين، ص 469-470

[4] تفسير الشوكاني، ج 6، ص 345

[5] الفتوحات الإلهية بتوضيح تفسير الجلالين للدقائق الخفية، سليمان بن عمر العجيلي الشافعي الجمل، ت إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، ج 2، ص 200

[6] تفسير البحر المحيط، ج 3، ص 449

قال الآلوسي: أو فساد في الأرض، أي فساد فيها يوجب هدر الدم[1]، وقتل نفس بغير أخرى مما يوجب هدر الدم، فعطف الفساد الذي هو بمعنى كل ما يوجب هدر الدم على النفس المهدورة الدم لسبب خاص وهو القتل من عطف العام على الخاص لأن قتل نفس بغير أختها موجب من موجبات هدر الدم.

﴿ إِنَّمَا جَزَٰٓؤُاْ ٱلَّذِينَ يُحَارِبُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَيَسۡعَوۡنَ فِي ٱلۡأَرۡضِ فَسَادًا ﴾المائدة: ٣٣

الحرابة نوع من أنواع السعي إفسادا في الأرض، فعطف السعي بالإفساد على الحرابة من باب ذكر العام بعد الخاص.

وأما غرض هذا الأسلوب من التعبير فيتضح مما ينقله ابن عرفة عن ابن رشد بالمعنى حيث يقول: قال ابن رشد[2] في المقدمات: أي ويسعون في الأرض فسادا بالحرابة فهو عطف أعم على أخص له ومقيد له، لا أنه يفيد أن السارق يقتل، وأن الظالم يقتل[3]. لكن نص ابن رشد في الأصل هو كالتالي: فمحاربة الله ورسوله عصيانهما بإخافة السبيل، وإخافة السبيل هو السعي في الأرض فسادا أو السعي في الأرض فسادا هو الحرابة نفسها لا غيرها، وقوله تعالى ويسعون في الأرض فسادا تكرير لذكر الحرابة بغير اسم الحرابة على سبيل التأكيد[4].

فيظهر أن الحرابة ذكرت مرتين مرة بالنص، وأخرى باندراجها تحت مسمى السعي في الأرض فسادا.

﴿ وَكَتَبۡنَا عَلَيۡهِمۡ فِيهَآ أَنَّ ٱلنَّفۡسَ بِٱلنَّفۡسِ وَٱلۡعَيۡنَ بِٱلۡعَيۡنِ وَٱلۡأَنفَ بِٱلۡأَنفِ وَٱلۡأُذُنَ بِٱلۡأُذُنِ وَٱلسِّنَّ بِٱلسِّنِّ وَٱلۡجُرُوحَ قِصَاصٞ ﴾المائدة: ٤٥ ، الجروح تشمل ما عطف عليه من العين والأنف والأذن والسن، بل وتزيد عليها بكل ما يمكن أن يقتص فيه. فعطف الجروح على ما تقدم عطف للعام على الخاص، حيث قال في تفسير الواحدي: وقوله: (والجروح قصاص) تعميم بعد التخصيص، لأنه ذكر العين بالعين، والأنف بالأنف وما بعدهما، وهذا من الجروح أيضا،

---

[1] تفسير الالوسي، ج 6، ص117

[2] ابن رشد الجد: (520هـ) أبو الوليد مُحَمَّد بن أحمد بن أحمد بن رشد القرطبي المالكي. ينظر: سير أعلام النبلاء، ج 19، ص 502-501

[3] تفسير ابن عرفة، ج 2، ص 108

[4] المقدمات الممهدات لبيان ما اقتضته رسوم المدونة من الأحكام الشرعيات والتحصيلات المحكمات لأمهات مسائلها المشكلات، أبو الوليد مُحَمَّد بن أحمد ابن رشد القرطبي، ت مُحَمَّد حجي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط 1، 1988، ج 3، ص 227

والقصاص في الجروح إنما يثبت فيما يمكن أن يقتص فيه، مثل الشفتين والذكر والأنثيين والقدمين واليدين[1].

﴿ إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ﴾المائدة: ٥٥

عطف الذين آمنوا على رسول الله ﷺ تعميم بعد تخصيص، لأن المقصود بالذين آمنوا عامة المؤمنين[2]، أي عموم من آمن[3]، والنبي منهم كما صرح بذلك قوله تعالى:﴿ ءَامَنَ ٱلرَّسُولُ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيۡهِ مِن رَّبِّهِۦ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَ ﴾ البقرة: ٢٨٥.

﴿ مِّنَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡكِتَٰبَ مِن قَبۡلِكُمۡ وَٱلۡكُفَّارَ أَوۡلِيَآءَ ﴾المائدة: ٥٧،

عطف الكفار على أهل الكتاب من باب عطف العام على الخاص، فكلمة كفار تشمل كل كافر بمحمد ﷺ، على أنه خص أهل الكتاب بالذكر، لأنه الموضوع من الأصل في عدم موالاة المؤمنين اليهود والنصارى، ثم عمم الحكم على الجميع ممن كفروا بمحمد ﷺ[4].

﴿ وَلَوۡ أَنَّهُمۡ أَقَامُواْ ٱلتَّوۡرَىٰةَ وَٱلۡإِنجِيلَ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيۡهِم مِّن رَّبِّهِمۡ ﴾المائدة: ٦٦

ظاهر قوله تعالى (وما أنزل إليهم من ربهم) العموم في الكتب الإلهية[5]، فعطف هذا العموم على خصوص وهو التوراة والإنجيل، لأنهما من جملة الكتب الإلهية المنزلة.

من خلال هذا المعنى يكون التركيب من قبيل عطف العام على الخاص، وهكذا إذا قصد بما أنزل إليهم من ربهم كتب بني إسرائيل[6]، لكن إذا كان المقصود أنه القرآن[7] فليس من هذا الباب.

---

[1] الوسيط في تفسير القرآن المجيد، الواحدي النيسابوري، ج 2، ص 192-193

[2] تفسير الرازي، ج 12، ص 28

[3] ينظر: تفسير البحر المحيط، ج 3، ص 525

[4] زهرة التفاسير، محمد أبو زهرة، دار الفكر العربي، ص 2260

[5] البحر المحيط، ج 3، ص 537

[6] تفسير البغوي (معالم التنزيل)، أبو محمد الحسين بن مسعود البغوي، ت محمد عبد الله النمر-عثمان جمعة ضميرية-سليمان مسلم الحرش، دار طيبة، الرياض، ط 1، 1989، ج 3، ص 78

[7] ينظر: تفسير البحر المحيط، ج 3، ص 537

﴿ قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ لَسْتُمْ عَلَىٰ شَىْءٍ حَتَّىٰ تُقِيمُوا۟ ٱلتَّوْرَىٰةَ وَٱلْإِنجِيلَ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ ﴾المائدة: ٦٨ ، على منوال الآية السابقة.

﴿ قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ لَا تَغْلُوا۟ فِى دِينِكُمْ غَيْرَ ٱلْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعُوٓا۟ أَهْوَآءَ قَوْمٍ قَدْ ضَلُّوا۟ مِن قَبْلُ وَأَضَلُّوا۟ كَثِيرًا وَضَلُّوا۟ عَن سَوَآءِ ٱلسَّبِيلِ ﴿٧٧﴾ ﴾المائدة: ٧٧

قال ابن عاشور: وقوله: (ولا تتبعوا أهواء قوم قد ضلوا من قبل)، عطف على النهي عن الغلو وهو عطف عام من وجه على خاص من وجه، ففيه فائدة عطف العام على الخاص وعطف الخاص على العام[1].

فاتباع أهواء الضالين أعم من الغلو من جهة كون ذلك الذي اتبعوهم فيه هو غلو أو أي شيء آخر مما ينتج عن اتباع الهوى.

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تُحَرِّمُوا۟ طَيِّبَٰتِ مَآ أَحَلَّ ٱللَّهُ لَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوٓا۟ ﴾المائدة: ٨٧

عطف قوله تعالى: (ولا تعتدوا) على قوله: (ولا تحرموا) تعميم بعد تخصيص، فنهيه سبحانه تعالى عن الاعتداء يتضمن النهي عن تحريم ما أحله، لأن تحريم ما أُحل تعدٌّ على حدوده جل وعلا، يتضح هذا المعنى من خلال الوجه الأول من الوجوه الثلاثة التي وضعها الفخر الرازي لمعنى قوله تعالى: (ولا تعتدوا) فقال فيه: الأول: أنه تعالى جعل تحريم الطيبات اعتداء وظلما، فنهى عن الاعتداء ليدخل تحته النهي عن تحريمها[2].

﴿ ذَٰلِكَ لِتَعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ وَأَنَّ ٱللَّهَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ ﴿٩٧﴾ ﴾المائدة: ٩٧ ، قال في حاشية الصاوي: وأن الله بكل شيء عليم معطوف على أن الأولى (أن الله يعلم) من عطف العام على الخاص[3]. ذلك لأن قوله تعالى (بكل شيء) يستغرق ما في السماوات السماوات وما في الأرض وما في غيرهما.

---

[1] التحرير والتنوير، ج 6، ص 290

[2] تفسير الرازي، ج 12، ص 76

[3] حاشية الصاوي على تفسير الجلالين، ج 1، ص 412-413

﴿ وَإِن يَمْسَسْكَ ٱللَّهُ بِضُرٍّ فَلَا كَاشِفَ لَهُۥٓ إِلَّا هُوَ ۖ وَإِن يَمْسَسْكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴿١٧﴾ وَهُوَ ٱلْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِۦ ۚ وَهُوَ ٱلْحَكِيمُ ٱلْخَبِيرُ ﴿١٨﴾ ﴾الأنعام: ١٧ – ١٨

قهره سبحانه وتعالى لكل شيء أعم من قدرته على كل شيء، لأن القدرة تعني عدم عجزه عن التصرف في المخلوقات، بينما قهره جل وعلا يعني قدرته على التصرف في كل شيء إضافة إلى علمه بكل شيء أيضا.

قال ابن عاشور: ولذلك تتنزل هذه الآية –وهو القاهر فوق عباده–من التي قبلها –وإن يمسسك الله بضر فلا كاشف له إلا هو–منزلة التعميم بعد التخصيص لأن التي قبلها ذكرت كمال تصرفه في المخلوقات وجاءت به في قالب تثبيت الرسول ﷺ كما قدمناه، وهذه الآية أوعت قدرته على كل شيء وعلمه بكل شيء، وذلك أصل جميع الفعل والصنع[1].

﴿ لَيْسَ لَهُم مِّن دُونِهِۦ وَلِىٌّ وَلَا شَفِيعٌ ﴾الأنعام: ٥١

الشفيع أعم من الولي، لأن كل ولي شفيع، ولكن ليس كل شفيع وليا.

قال ابن عرفة: الولي هو الناصر مقيد بكونه قريبا، أو يكون بينه وبين وليه لحمة بوجه، والشفيع هو الناصر مطلقا قريبا كان أو أجنبيا وهو من عطف الأعم على الأخص[2].

﴿ وَعِندَهُۥ مَفَاتِحُ ٱلْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَآ إِلَّا هُوَ ۚ وَيَعْلَمُ مَا فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ ۚ وَمَا تَسْقُطُ مِن وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٍ فِى ظُلُمَٰتِ ٱلْأَرْضِ وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا فِى كِتَٰبٍ مُّبِينٍ ﴿٥٩﴾ ﴾الأنعام: ٥٩، قال في تفسير المنار: وأما ذكر الرطب واليابس فهو تعميم بعد تخصيص في هذا الباب–فهذه الأشياء من عالم الشهادة تدخل في عالم الغيب ثم تبرز في عالم الشهادة[3].

التعميم بعد التخصيص محله عطف قوله تعالى: (ولا رطب ولا يابس) على قوله: (وما تسقط من ورقة إلا يعلمها)، فالورق منه الرطب ومنه اليابس، أي هو نوع من الرطب واليابس، وقوله تعالى: (ولا رطب ولا يابس) يفيد مطلق ما يكون رطبا أو يابسا من الورق وغيره، فالعطف بينهما من عطف العام على الخاص، لأن الثاني شمل الأول وغيره.

---

[1] التحرير والتنوير، ج 7، ص 164

[2] تفسير ابن عرفة، ج 2، ص 158

[3] تفسير المنار، دار الكتب العلمية، ج 7، ص 377

﴿ قُلْ مَن يُنَجِّيكُم مِّن ظُلُمَٰتِ ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ تَدْعُونَهُۥ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً لَّئِنْ أَنجَىٰنَا مِنْ هَٰذِهِۦ لَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلشَّٰكِرِينَ ﴿٦٣﴾ قُلِ ٱللَّهُ يُنَجِّيكُم مِّنْهَا وَمِن كُلِّ كَرْبٍ ﴾الأنعام: ٦٣ – ٦٤، ظلمات البر والبحر كرب من الكروب، لأن الكرب هو الحزن والغم الذي يأخذ بالنفس[1]، والمقصود من ظلمات البر والبحر شدائدهما[2]، والشدة تستثير الحزن والغم، وقد عطف على هذا الكرب الخاص لفظ يعم جنس الكروب كلها بقوله تعالى: (ومن كل كرب)، مما يجعل العطف هنا من عطف العام على الخاص، لأن الثاني شمل الأول، وعن هذا قال في تفسير القاسمي: المراد بالكرب ما يعم ما تقدم (أي ظلمات البر والبحر)، ولا محذور في التعميم بعد التخصيص، لكثرة وروده[3].

﴿ وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٧١﴾ وَأَنْ أَقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَٱتَّقُوهُ ۚ وَهُوَ ٱلَّذِىٓ إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ ﴿٧٢﴾ ﴾الأنعام: ٧٢-٧١، عطف الأمر بالتقوى على الأمر بالإسلام والأمر بالصلاة تعميم بعد التخصيص، لأن الأمر بالتقوى يشمل الأمر بكل الطاعات، ومن بينها أركان الإسلام، ومن بين أركان الإسلام الصلاة، قال في حاشية الصاوي: وعطف التقوى عليه من عطف العام، وخص الصلاة بعد الإسلام لأنها أعظم أركانه[4] وقال ابن عاشور: وجمع قوله: (واتقوه) جميع أمور الدين، وتخصيص إقامة الصلاة بالذكر للاهتمام[5].

﴿ قُلْ إِنَّ صَلَاتِى وَنُسُكِى وَمَحْيَاىَ وَمَمَاتِى لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿١٦٢﴾ ﴾الأنعام: ١٦٢

عطف النسك على الصلاة من قبيل عطف العام على الخاص، وهذا إذا حمل النسك على أحد المعنيين الآتيين: إما على أنّ النسك حقيقته العبادة ومنه يسمى العابد بالناسك[6]، والصلاة نوع من العبادة، وإما على أنّ معنى قوله تعالى: (نسكي) أي ديني[7]، فتكون الصلاة مندرجة ضمنه، كونها جزءا من الدين.

---

[1] ينظر: لسان العرب، أبو الفضل جمال الدين مُحَمَّد بن مكرم ابن منظور الإفريقي، د ت، دار صادر، بيروت، د ط، ج 1، ص 711

[2] ينظر: تفسير البيضاوي، ج 2، ص 166

[3] تفسير القاسمي، ج 4، ص 389

[4] حاشية الصاوي على تفسير الجلالين، ج 1، ص 459

[5] التحرير والتنوير، ج 7، ص 306

[6] نفس المصدر، ج 8، ص 201

[7] ينظر: تفسير البغوي، ج 3، ص 211

المطلب الثاني: عطف العام على الخاص في الربع الثاني

الآيات التي وجدت ورودها بأسلوب عطف العام على الخاص في الربع الثاني 54 آية، على النحو التالي:

﴿ وَلَقَدۡ مَكَّنَّٰكُمۡ فِي ٱلۡأَرۡضِ وَجَعَلۡنَا لَكُمۡ فِيهَا مَعَٰيِشَۗ قَلِيلٗا مَّا تَشۡكُرُونَ ١٠ ﴾الأعراف: ١٠، المعايش امتنان عام في كل الناس، لأنه مما لا غنى لأحد عنه كالأكل والشرب ونحوهما، وأما التمكين فهو امتنان خاص، فليس جميع البشر ممكنين في الأرض، فالآية فيها عطف لامتنان عام وهو المعايش، على امتنان خاص هو التمكين في الأرض.

يقول ابن عرفة: التمكين في الأرض لما كان خاصا بالبعض دون الكل وكانت المعايش عامة صار نسبتها إليه نسبة الجزء إلى الكل، والجزء قبل الأكل[1].

﴿ قُلۡ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ ٱلۡفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنۡهَا وَمَا بَطَنَ وَٱلۡإِثۡمَ وَٱلۡبَغۡيَ بِغَيۡرِ ٱلۡحَقِّ ﴾الأعراف: ٣٣، الإثم هنا على قول الجمهور يشمل الأقوال والأفعال التي يترتب عليها الإثم[2]، فعطفه على بعض ما يترتب عليه الإثم كالظاهر من الفواحش والباطن تعميم بعد تخصيص، وبشكل صريح قال في تفسير ابن عرفة: والإثم أعم من الفواحش، لأنه يشمل الصغائر والكبائر بخلاف الفواحش[3].

﴿ وَنَادَىٰٓ أَصۡحَٰبُ ٱلنَّارِ أَصۡحَٰبَ ٱلۡجَنَّةِ أَنۡ أَفِيضُواْ عَلَيۡنَا مِنَ ٱلۡمَآءِ أَوۡ مِمَّا رَزَقَكُمُ ٱللَّهُ ﴾الأعراف: ٥٠، قال ابن عرفة: أو مما رزقكم الله يدخل فيه الماء وغيره[4].فيفهم من خلال هذا المعنى أن عطف (مما رزقكم الله) على قوله (من الماء)، من عطف العام على الخاص، لكون معنى المعطوف يشمل المعطوف عليه، فالماء مما رزقنا الله إياه، إلا أن هناك خلافا في اندراج الماء فيما بعد (أو) من عدمه، فذهب بعضهم إلى منع الاندراج، حيث قال في الدر المصون: وزعم بعضهم أن قوله أو مما رزقكم الله عام يندرج فيه الماء المتقدم، وهو بعيد أو متعذر للعطف بـ(أو)[5].

---

[1] تفسير ابن عرفة، ج 2، ص 214

[2] ينظر: تفسير البحر المحيط، ج 4، ص 294

[3] تفسير ابن عرفة، ج 2، ص 222

[4] نفس المصدر، ج 2، ص 227

[5] الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، شهاب الدين أبو العباس بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي، ت علي مُحَمَّد معوض-عادل أحمد عبد الموجود-جاد مخلوف جاد-زكريا عبد المجيد النوتي، دار الكتب العلمية، بيروت، ج 3، ص 277-278

فالقائلون بعدم اندراجه دليلهم مدلول العطف بحرف (أو) القائم على عدم الجمع بين المتعاطفين، وهذا يدل على أن الماء لا يندرج في عموم (مما رزقكم)[1]، فالحرف الذي يصلح في عطف العام على الخاص هو ما كان يفيد الجمع والاشتراك، ولهذا من جوز معنى اندراج الماء في المعطوف قال إنّ (أو) بمعنى الواو لقوله تعالى على لسانهم (إن الله حرمهما)[2]، فتثنية فعل حرم بهما دليل على كونهما اجتمعا قبل ذلك واشتركا، لكنّ المانعين لاندراج الماء في عموم المعطوف قالوا إنّ معنى (حرمهما) حرم كلا منهما فـ(أو) على بابها[3].

﴿وَٱذۡكُرُوٓاْ إِذۡ جَعَلَكُمۡ خُلَفَآءَ مِنۢ بَعۡدِ قَوۡمِ نُوحٖ وَزَادَكُمۡ فِي ٱلۡخَلۡقِ بَصۡۜطَةٗۖ فَٱذۡكُرُوٓاْ ءَالَآءَ ٱللَّهِ لَعَلَّكُمۡ تُفۡلِحُونَ ٦٩﴾الأعراف: ٦٩

(فاذكروا آلاء الله) تذكير لهم بنعمه تعالى مطلقا لا بتقييد زمان الجعل[4]، فهذا التذكير بمطلق النعم بعد التذكير ببعض منها كالخلافة بعد قوم نوح وزيادة البسطة تعميم بعد تخصيص[5].

﴿قَالَ قَدۡ وَقَعَ عَلَيۡكُم مِّن رَّبِّكُمۡ رِجۡسٞ وَغَضَبٌ﴾الأعراف: ٧١

قال في محيط المحيط: والرجس أيضا المأثم والعمل المؤدي إلى العذاب والشك والعقاب والغضب[6]، من خلال هذا المعنى للرجس فإن وقوع الغضب يتضمن وقوع الرجس، فالمعطوف هنا يشمل المعطوف عليه وهذه حقيقة عطف العام على الخاص.

﴿وَٱذۡكُرُوٓاْ إِذۡ جَعَلَكُمۡ خُلَفَآءَ مِنۢ بَعۡدِ عَادٖ وَبَوَّأَكُمۡ فِي ٱلۡأَرۡضِ تَتَّخِذُونَ مِن سُهُولِهَا قُصُورٗا وَتَنۡحِتُونَ ٱلۡجِبَالَ بُيُوتٗاۖ فَٱذۡكُرُوٓاْ ءَالَآءَ ٱللَّهِ﴾الأعراف: ٧٤

نظير الآية 69 من سورة الأعراف

﴿وَلَا تَبۡخَسُواْ ٱلنَّاسَ أَشۡيَآءَهُمۡ وَلَا تُفۡسِدُواْ فِي ٱلۡأَرۡضِ بَعۡدَ إِصۡلَٰحِهَا﴾الأعراف: ٨٥، قال القرطبي: قوله تعالى: (ولا تفسدوا في الأرض بعد إصلاحها)

---

[1] ينظر: تفسير البحر المحيط، ج 4، ص 307

[2] ينظر: نفس المصدر، ج 4، ص 307

[3] ينظر: نفس المصدر، ج 4، ص 307

[4] نفس المصدر، ج 4، ص 328

[5] تفسير البيضاوي، ج 3، ص 19

[6] محيط المحيط، المعلّم بطرس البستاني، ت مُحَمَّد عثمان، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 2009، ج 4، ص 61

عطف على (ولا تبخسوا) وهو لفظ يعم دقيق الفساد وجليله[1]، فعطف ما يدل على عموم الفساد على نوع من أنواعه وهو بخس أشياء الناس عطف عام على خاص.

﴿ فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمُ ٱلطُّوفَانَ وَٱلْجَرَادَ وَٱلْقُمَّلَ وَٱلضَّفَادِعَ وَٱلدَّمَ ءَايَٰتٍ مُّفَصَّلَٰتٍ فَٱسْتَكْبَرُوا۟ وَكَانُوا۟ قَوْمًا مُّجْرِمِينَ ﴿١٣٣﴾ ﴾الأعراف: ١٣٣

عطف إخباره تعالى بكونهم مجرمين على أنهم استكبروا تعميم بعد تخصيص، وهذا العموم بعد الخصوص من جهتين: من جهة أن الاستكبار نوع من أنواع الاجترام، ومن جهة أن قوله تعالى: وكانوا قوما مجرمين، عام في وصفهم بالاجترام على الله وعلى عباده، بينما استكبارهم خاص باجترامهم على الله بالإعراض عن الإيمان وعن قبول أمره تعالى[2].

﴿ سَآءَ مَثَلًا ٱلْقَوْمُ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا وَأَنفُسَهُمْ كَانُوا۟ يَظْلِمُونَ ﴿١٧٧﴾ ﴾الأعراف: ١٧٧

التكذيب بالآيات من ظلم النفس، (على منوال الآية 168 من سورة النساء).

﴿ أَوَلَمْ يَنظُرُوا۟ فِى مَلَكُوتِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا خَلَقَ ٱللَّهُ مِن شَىْءٍ ﴾الأعراف:١٨٥

قال القونوي: وما خلق الله من شيء من عطف العام على الخاص[3]، فعطف ما يفيد العموم وهو أي شيء خلقه الله على بعض ما خلقه وهو ملكوت السماوات والأرض، وغرض هذا التعميم بعد التخصيص التنبيه على أنّ الدلالة على التوحيد غير مقصورة على السماوات والأرض بل كل ذرة من ذرات العالم دليل ظاهر على التوحيد[4].

﴿ وَيُسَبِّحُونَهُۥ وَلَهُۥ يَسْجُدُونَ ﴿٢٠٦﴾ ﴾الأعراف: ٢٠٦

إذا كان المراد بالسجود العبادة من حيث هي لا خصوص السجود المعروف[5]، ثم عطف ذلك السجود بمعناه المذكور على التسبيح الذي هو بمعنى أنهم يقولون: سبحان الله[1]، فهذا من عطف العام على الخاص، لأن قول سبحان الله نوع من أنواع العبادة.

---

[1] الجامع لأحكام القرآن والمبين لما تضمنه من السنة وآي الفرقان، أبو عبد الله مُحَمَّد بن أحمد بن أبي بكر القرطبي، ت عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط 1، 2006، ج 9، ص 282

[2] ينظر: تفسير البحر المحيط، ج 4، ص 373

[3] حاشية القونوي على تفسير البيضاوي، عصام الدين إسماعيل بن مُحَمَّد الحنفي، ت عبد الله محمود مُحَمَّد عمر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 2001، ج 8، ص 561

[4] نفس المصدر، ج 8، ص 561

[5] ينظر: الفتوحات الإلهية بتوضيح تفسير الجلالين للدقائق الخفية، ج 3، ص 163

﴿ وَإِذْ قَالُواْ ٱللَّهُمَّ إِن كَانَ هَٰذَا هُوَ ٱلْحَقَّ مِنْ عِندِكَ فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا حِجَارَةً مِّنَ ٱلسَّمَآءِ أَوِ ٱئْتِنَا بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴿٣٢﴾ ﴾الأنفال: ٣٢، إمطارهم بالحجارة من السماء من جنس العذاب الأليم، قال في حاشية الشهاب: وقوله بعذاب أليم سواه يؤخذ من المقابلة، ويصح أن يكون من عطف العام على الخاص.[2] وهكذا في تفسير القاسمي: وقوله: بعذاب أليم أي سوى الأمطار المذكورة، أو من عطف العام على الخاص[3].

﴿ إِذْ يَقُولُ ٱلْمُنَٰفِقُونَ وَٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ ﴾الأنفال: ٤٩، عطف من في قلوبهم مرض على المنافقين تعميم بعد تخصيص، وذلك باعتبارين: **الأول**: لأن النفاق من أمراض القلوب. قال في المحرر الوجيز: قال القاضي أبو مُحَمَّد: والنفاق أخص من مرض القلب لأن مرض القلب مطلق على الكافر وعلى من اعترضته شبهة وعلى من بينهما[4]. و**الثاني**: أن النفاق يندرج ضمن الاعتقادات الفاسدة المريضة، والمقصود من القلوب في الآية هو الاعتقادات، وعن هذا قال في المحرر الوجيز: وكنّي بالقلوب عن الاعتقادات إذ القلوب محلها[5].

﴿ قُلْ إِن كَانَ ءَابَآؤُكُمْ وَأَبْنَآؤُكُمْ وَإِخْوَٰنُكُمْ وَأَزْوَٰجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ ﴾التوبة: ٢٤، عطف العشيرة على الآباء والأبناء والإخوان والأزواج من عطف العام على الخاص، سواء كان معنى العشيرة هو الأقارب[6]، فما ذكر قبلها من جملة الأقارب، أو كان معنى العشيرة مطلق المعاشرة أيضا.

قال الصاوي: قوله (أي في الجلالين) أقرباؤكم وقيل هم من بينك وبينهم معاشرة مطلقا ولو غير قريب، فهو عطف عام على ما قبله على كل حال[7].

﴿ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْمُنَٰفِقِينَ وَٱلْمُنَٰفِقَٰتِ وَٱلْكُفَّارَ نَارَ جَهَنَّمَ خَٰلِدِينَ فِيهَا ﴾التوبة: ٦٨

لفظ الكفار يشمل المنافقين، لأن المنافق كافر بالأساس، فإما أن العطف لذكر المنافقين مرتين، مرة منفردا وأخرى مندرجا ضمن عموم الكفار، وإما أنه عطف أحدهما على الآخر ليدل كل منهما

---

[1] ينظر: تفسير البغوي، ج 9، ص 321

[2] حاشية الشهاب، ج 4، ص 467

[3] تفسير القاسمي، ج 5، ص 284

[4] تفسير ابن عطية، ج 2، ص 539

[5] نفس المصدر، ج 2، ص 539

[6] ينظر: تفسير الجلالين، ص 243

[7] حاشية الصاوي، ج 2، ص 38

على خصوص مدلوله، وعن هذا المعنى يقول الآلوسي: (والكفار) أي المجاهرين فهو من عطف المغاير، وقد يكون من عطف العام على الخاص[1]، وقريب منه في حاشية الشهاب: وعطف الكفار عطف عامّ على خاص أو متغايرين بحسب الظاهر[2].

﴿ أَلَمْ يَعْلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَىٰهُمْ وَأَنَّ ٱللَّهَ عَلَّٰمُ ﴿٧٨﴾ ﴾التوبة: ٧٨

الآية من أمثلة عطف العام على الخاص[3]، لأن كونه سبحانه وتعالى علاّما للغيوب يشمل بالضرورة علمه بالسر والنجوى بين المنافقين، فالله تعالى عالم بجميع الأشياء فكيف تخفى عليه أحوال هؤلاء المنافقين[4]، بما في ذلك سرهم ونجواهم. وبين السر والنجوى عموم وخصوص وجهي، فالسر مختص بحديث النفس، والنجوى مختص بحديث الجهر، ويشتركان فيما يحدّث به الإنسان بينه وبين آخر بحيث لا يسمعهما غيرهما[5].

﴿ وَقُلِ ٱعْمَلُواْ فَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُۥ وَٱلْمُؤْمِنُونَ ﴾التوبة: ١٠٥

على منوال قوله تعالى: ﴿ ءَامَنَ ٱلرَّسُولُ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْهِ مِن رَّبِّهِۦ وَٱلْمُؤْمِنُونَ ﴾البقرة: ٢٨٥

﴿ ٱلتَّٰٓئِبُونَ ٱلْعَٰبِدُونَ ٱلْحَٰمِدُونَ ٱلسَّآئِحُونَ ٱلرَّٰكِعُونَ ٱلسَّٰجِدُونَ ٱلْأَمِرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَٱلنَّاهُونَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَٱلْحَٰفِظُونَ لِحُدُودِ ٱللَّهِ ۗ وَبَشِّرِ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿١١٢﴾ ﴾التوبة: ١١٢

عطف وصفهم بحفظ حدود الله على ما تقدم من الصفات تعميم بعد تخصيص، فالتوبة والعبادة والحمد والصوم والركوع والسجود والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر كلها من حدود الله التي أمر الله بالوقوف عندها.قال في حاشية الصاوي: قوله (والحافظون لحدود الله) هذا أعمّ الأوصاف المتقدمة، ولذا عطف بالواو[6]. وبتعبير أوضح قال في حاشية القونوي: قوله: أي فيما بينه وعينه[1]، أي أنه من

---

[1] تفسير الآلوسي، ج 10، ص 133

[2] حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي، شهاب الدين أحمد بن مُحَمَّد بن عمر الخفاجي، ت عبد الرزاق المهدي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 2، 2018، ج 4، ص 597

[3] ينظر: البرهان في علوم القرآن، بدر الدين مُحَمَّد بن عبد الله الزركشي، ت مُحَمَّد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة دار التراث، القاهرة، ط 3، 1984، ج 2، ص 471

[4] ينظر: تفسير الخازن، ج 2، ص 388

[5] تفسير ابن عرفة، ج 2، ص 320

[6] حاشية الصاوي، ج 2، ص 75

قبيل عطف العام على الخاص شامل لما قبله وغيره وذكر ما قبله مفصلا للتنبيه على أنافته وعلو مرتبته[2].

قوله (ولذا عطف بالواو) إشارة إلى كون الآية من عطف العام على الخاص، لأن هذا العطف لا يكون إلا بالواو أو ما استعمل في معناه[3].

﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَهُمۡ شَرَابٞ مِّنۡ حَمِيمٖ وَعَذَابٌ أَلِيمُۢ بِمَا كَانُواْ يَكۡفُرُونَ ٤﴾يونس: ٤، قال ابن عرفة: وقوله (وعذاب أليم) من باب عطف العام على الخاص[4]، لأن شراب الحميم نوع من العذاب الذي يؤلم.

وأنكر بعضهم أن يكون هذا العطف من قبيل ذكر العام بعد الخاص، لاختلاف حقيقة العذاب عن حقيقة الشراب، فالشراب أمر وجودي محسوس، والعذاب أمر معنوي، والوجودي لا يدخل تحت المعنوي[5]. لكنه لا يسلّم بكون العذاب معنويا فحسب، والأحرى أنه على نوعين معنوي وحسي[6]، وفي الآية أطلق لفظ العذاب فيشملهما معا، أي الحسي والمعنوي.

﴿هُوَ ٱلَّذِي جَعَلَ ٱلشَّمۡسَ ضِيَآءٗ وَٱلۡقَمَرَ نُورٗا وَقَدَّرَهُۥ مَنَازِلَ لِتَعۡلَمُواْ عَدَدَ ٱلسِّنِينَ وَٱلۡحِسَابَۚ مَا خَلَقَ ٱللَّهُ ذَٰلِكَ إِلَّا بِٱلۡحَقِّۚ يُفَصِّلُ ٱلۡأٓيَٰتِ لِقَوۡمٖ يَعۡلَمُونَ ٥ إِنَّ فِي ٱخۡتِلَٰفِ ٱلَّيۡلِ وَٱلنَّهَارِ وَمَا خَلَقَ ٱللَّهُ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ لَأٓيَٰتٖ لِّقَوۡمٖ يَتَّقُونَ ٦﴾يونس: ٦، جعل الشمس ضياء وجعل القمر نورا، هكذا اختلاف الليل والنهار، من جملة ما خلق الله في السماوات والأرض، فعطف قوله تعالى: (ما خلق الله في السماوات والأرض) على ما سبقه عطف عامّ على خاصّ. قال في التحرير والتنوير: قوله: وما خلق الله في السماوات والأرض أعم من الدليل الأول لشموله ما هو أكثر من خلق الشمس والقمر ومن خلق الليل والنهار ومن كل ما في الأرض والسماء مما تبلغ إليه معرفة الناس في مختلف العصور وعلى تفاوت مقادير الاستدلال من عقولهم[7].

---

[1] ينظر: تفسير البيضاوي، ج 3، ص 99

[2] حاشية القونوي، ج 9، ص 349

[3] ينظر: ص 61، 64-65

[4] تفسير ابن عرفة، ج 2، ص 335

[5] نفس المصدر، ج 2، ص 335

[6] ينظر: دروس في التفسير تفسير سورة إبراهيم، يوسف القرضاوي، مكتبة وهبة، القاهرة، ط 1، 2012، ص 46

[7] التحرير والتنوير، ج 11، ص 97

﴿ قُلْ مَن يَرْزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ أَمَّن يَمْلِكُ ٱلسَّمْعَ وَٱلْأَبْصَٰرَ وَمَن يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ ٱلْمَيِّتَ مِنَ ٱلْحَىِّ وَمَن يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ ﴾يونس: ٣١

تدبير الله سبحانه وتعالى للأمور يشمل ما عطف عليه من إنزال الرزق من السماء وإخراجه من الأرض، ويشمل ملكه للسمع والأبصار وإخراجه الحي من الميت وعكسه أيضا، قال في فتح القدير: (ومن يدبر الأمر)، أي يقدره ويقضيه، وهذا من عطف العام على الخاص، لأنه قد عم ما تقدّم وغيره[1].

﴿ وَمَا تَكُونُ فِي شَأْنٍ وَمَا تَتْلُوا۟ مِنْهُ مِن قُرْءَانٍ وَلَا تَعْمَلُونَ مِنْ عَمَلٍ إِلَّا كُنَّا عَلَيْكُمْ شُهُودًا إِذْ تُفِيضُونَ فِيهِ ﴾ يونس: ٦١، عطف قوله تعالى: (ولا تعملون من عمل)، على قوله (وما تتلوا منه من قرآن)، عطف عام على خاص، لأن تلاوة القرآن عمل من الأعمال،والمقصود من قوله: (من عمل) أيّ عمل كان[2]، فيكون شاملا لكل الأعمال، والمعنى: أن الله شاهد رقيب يحصي كل عمل يُعمل ومنه عمل تلاوة القرآن.

﴿ ثُمَّ بَعَثْنَا مِنۢ بَعْدِهِم مُّوسَىٰ وَهَٰرُونَ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ وَمَلَإِيْهِۦ بِـَٔايَٰتِنَا فَٱسْتَكْبَرُوا۟ وَكَانُوا۟ قَوْمًا مُّجْرِمِينَ ﴿٧٥﴾ ﴾يونس: ٧٥، نظير الآية 133 من سورة الأعراف.

﴿ وَيَٰقَوْمِ أَوْفُوا۟ ٱلْمِكْيَالَ وَٱلْمِيزَانَ بِٱلْقِسْطِ ۖ وَلَا تَبْخَسُوا۟ ٱلنَّاسَ أَشْيَآءَهُمْ ﴾هود: ٨٥

النهي عن بخس الناس أشياءهم يتضمن الأمر بالقسط في المكيال والميزان، لأن النهي عن البخس كان شاملا لجميع أشياء الناس بما فيها المقدار في المكيال والميزان، بينما الأمر بالقسط كان خاصا فيهما أي في المكيال والميزان. قال البيضاوي: ولا تبخسوا الناس أشياءهم تعميم بعد تخصيص فإنه أعم من أن يكون في المقدار أو في غيره[3].

قد يقول أحدهم مستشكلاً: إن المعطوف بأسلوب النهي، والمعطوف عليه بأسلوب الأمر، فكيف يكون أحدهما شاملا للآخر وهما مختلفان في الحقيقة؟

---

[1] تفسير الشوكاني، ج 11، ص 623

[2] الكشاف، ج 3، ص 152

[3] تفسير البيضاوي، ج 3، ص 144

والجواب: أن النهي والأمر على حقيقة واحدة، حيث نهيك عن شيء هو في الحقيقة أمر بنقيضه، هكذا أمرك بشيء هو نهي عن نقيضه[1]، فإنك إذا أُمرت بالصلاة فقد نُهيت عن تركها، وكذلك إذا نُهيت عن الأكل في نهار رمضان فقد أُمرت بالإمساك. وفي الآية لما أمرنا الله بإيفاء المكيال والميزان فقد نهانا عن بخسه، ولما نهانا عن بخس الناس أشياءهم جميعا فقد أمرنا بأداء وإيفاء الناس حقهم في أي شيء.

﴿ وَلَا تَبۡخَسُواْ ٱلنَّاسَ أَشۡيَآءَهُمۡ وَلَا تَعۡثَوۡاْ فِي ٱلۡأَرۡضِ مُفۡسِدِينَ ﴿٨٥﴾ ﴾هود: ٨٥

النهي عن العثو فساداً في الأرض يشمل النهي عن بخس الناس أشياءهم، لأن التعدي على حقوق الناس نوع من أنواع الفساد، فالعطف بين النّهيين من باب عطف العام على الخاص، قال البيضاوي: فإن العثوّ يعم تنقيص الحقوق وغيره من أنواع الفساد[2].

قال ابن عاشور بيانا للغرض من هذا الأسلوب في الآية: وقد حصل النهي عن الأعم-أي الفساد-بعد النهي عن العام-أي بخس أشياء الناس-، وبه حصلت خمس مؤكدات: بالأمر- في قوله تعالى: (أوفوا المكيال والميزان)- بعد النهي عن الفساد الخاص-في قوله تعالى: (ولا تنقصوا المكيال والميزان)-، ثم بالتعميم-في قوله تعالى: (ولا تبخسوا)- بعد التخصيص-في قوله تعالى: (أوفوا المكيال والميزان)-، ثم بزيادة التعميم-في قوله تعالى: (ولا تعثوا)-، ثم بتأكيد التعميم الأعم بتعميم المكان-في قوله تعالى: (في الأرض)-، ثم بتأكيده بالمؤكد اللفظي- في قوله تعالى: (مفسدين)-[3].

﴿ وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ طَرَفَيِ ٱلنَّهَارِ وَزُلَفٗا مِّنَ ٱلَّيۡلِۚ إِنَّ ٱلۡحَسَنَٰتِ يُذۡهِبۡنَ ٱلسَّيِّـَٔاتِۚ ذَٰلِكَ ذِكۡرَىٰ لِلذَّٰكِرِينَ ﴿١١٤﴾ وَٱصۡبِرۡ فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجۡرَ ٱلۡمُحۡسِنِينَ ﴿١١٥﴾ ﴾ هود: ١١٤ ــ ١١٥ ، أمر الله تعالى بالصبر من غير تحديد لنوع منه، حيث أن الصبر نوعان: صبر على الطاعة وآخر على المعصية، قال البقاعي[4]: واصبر: أي ليكن منك صبر على الطاعات وعن المعاصي[1]، فعطف الصبر بهذا المعنى على

---

[1] يقول العمريطي في هذا المعنى:

وأمرنا بالشيء نهي مانع -عن ضده والعكس أيضا واقع

ينظر: نظم الورقات، شرف الدين العمريطي، دار الصميعي، الرياض، 1996، ص 24

[2] تفسير البيضاوي، ج 3، ص 144

[3] التحرير والتنوير، ج 12، ص 138

[4] البقاعي: (809-885هـ) إبراهيم بن عمر بن حسن ابن الرُّباط بن علي بن أبي بكر البقاعي برهان الدين. ينظر: نيل السائرين، ص 302-303

الأمر بنوع من أنواع الطاعات كالأمر بالصلاة الذي يقتضي الأمر بالصبر على أدائها فيه تعميم بعد تخصيص.

﴿ فَلَنۡ أَبۡرَحَ ٱلۡأَرۡضَ حَتَّىٰ يَأۡذَنَ لِيٓ أَبِيٓ أَوۡ يَحۡكُمَ ٱللَّهُ لِيۖ وَهُوَ خَيۡرُ ٱلۡحَٰكِمِينَ ﴿٨٠﴾ ﴾يوسف: ٨٠

عطف انتظار حكم الله على إذن أبيه له من عطف العام على الخاص، لأنّ إذن أبيه له في الانصراف مما يندرج في حكم الله، يقول السمين[2]: فإنه غيّى الأمر بغايتين، إحداهما: خاصة وهي: إذن أبيه، والثانية: عامة، لأن إذن أبيه له في الانصراف هو من حكم الله[3].

﴿ الٓمٓرۚ تِلۡكَ ءَايَٰتُ ٱلۡكِتَٰبِۗ وَٱلَّذِيٓ أُنزِلَ إِلَيۡكَ مِن رَّبِّكَ ٱلۡحَقُّ وَلَٰكِنَّ أَكۡثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يُؤۡمِنُونَ ﴿١﴾ ﴾الرعد: ١، قال البيضاوي: تلك الآيات آيات السورة الكاملة أو القرآن. (والذي أنزل إليك من ربك) هو القرآن كله ومحله الجر بالعطف على (الكتاب) عطف العام على الخاص[4].

هذه الآية تعدّ من شواهد عطف العام على الخاص إذا كان (والذي أنزل) في موضع جر عطفا على (الكتاب)، أما إذا كان في موضع رفع على أنه مبتدأ فليس من هذا الباب[5].

﴿ وَيُسَبِّحُ ٱلرَّعۡدُ بِحَمۡدِهِۦ وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ مِنۡ خِيفَتِهِۦ ﴾الرعد: ١٣

قال إسماعيل حقي: من عطف العام على الخاص أي: ويسبح الملائكة من خوف الله وخشيته وهيبته وجلاله وذلك لأنه إذا سبح الرعد وتسبيحه ما يسمع من صوته لم يبق ملك إلا رفع صوته بالتسبيح[6]، وهذا باعتبار كون الرعد ملكا من الملائكة، وعن هذا قال سليمان الجمل[7]: وفي الخازن[8]:

---

[1] نظم الدرر في تناسب الآيات والسور، برهان الدين أبو الحسن إبراهيم بن عمر البقاعي، ت عبد الرزاق غالب المهدي، دار الكتب العلمية، بيروت، ج3 ، ص 587

[2] السمين: (756هـ) أحمد بن يوسف بن مُحَمَّد بن عبد الدائم الحلبي شهاب الدين أبو العباس المقرئ النحوي الشافعي نزيل القاهرة المعروف بالسمين. ينظر: طبقات المفسرين، الداوودي، ج 1، ص 101-102

[3] الدر المصون، ج 6، ص 542

[4] تفسير البيضاوي، ج 3، ص 180

[5] ينظر: تفسير القاسمي المسمى محاسن التأويل، مُحَمَّد جمال الدين القاسمي، ت مُحَمَّد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 2، 2003، ج 6، ص 254-255، والدر المصون في علوم الكتاب المكنون، أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي، ت أحمد مُحَمَّد الخراط، دار القلم، دمشق، ط 3، 2011، ج 7، ص 5

[6] روح البيان، ج 2، ص 21

[7] سليمان الجمل: (1204هـ) سليمان بن عمر بن منصور العجيلي الأزهري، المعروف بالجمل. ينظر: الأعلام، ج 3، ص 131

[8] الخازن: (678-741هـ) علي بن مُحَمَّد بن إبراهيم بن عمر بن خليل الشيحي نسبة إلى شيحة من أعمال حلب، البغدادي، علاء الدين خازن الكتب بالسّمَيساطية. ينظر: نيل السائرين، ص 225

قال أكثر المفسرين: إن الرعد اسم الملك الذي يسوق السحاب[1]، والصوت المسموع منه تسبيحه، وأورد على هذا القول ما عطف عليه وهو قوله: (والملائكة من خيفته)، وإذا كان المعطوف مغايرا للمعطوف عليه وجب أن يكون غيره. وأجيب عنه بأنه لا يبعد أن يكون الرعد اسما لملك من الملائكة وإنما أفرده بالذكر تشريفا له على غيره من الملائكة، فهو كقوله تعالى: ﴿مَن كَانَ عَدُوًّا لِّلَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَجِبۡرِيلَ وَمِيكَىٰلَ﴾البقرة: ٩٨.

﴿ٱلَّذِينَ يُوفُونَ بِعَهۡدِ ٱللَّهِ وَلَا يَنقُضُونَ ٱلۡمِيثَٰقَ ٢٠﴾الرعد: ٢٠

العهد مع الله ميثاق من المواثيق، فعطفه تعالى وصفهم بعدم نقض المواثيق كلها على وصفهم بالوفاء بميثاق معين، وهو الذي بينهم وبين الله، من عطف العام على الخاص. قال أبو السعود: ولا ينقضون الميثاق أي: ما وثقوه على أنفسهم وقبلوه من الإيمان بالله، وغيره من المواثيق بينهم وبين الله، وبين العباد، وهو تعميم بعد تخصيص[2].

﴿وَٱلَّذِينَ يَصِلُونَ مَآ أَمَرَ ٱللَّهُ بِهِۦٓ أَن يُوصَلَ وَيَخۡشَوۡنَ رَبَّهُمۡ وَيَخَافُونَ سُوٓءَ ٱلۡحِسَابِ ٢١﴾الرعد: ٢١، الخشية من الله تشمل المعطوف عليه أي وصل ما أمر الله أن يوصل، وتشمل القيام بامتثال جميع المأمورات، واجتناب جميع المنهيات. قال شيخ زادة[3]: وعطف قوله تعالى: (ويخشون ربهم) على قوله تعالى: (يصلون) من قبيل عطف العام على الخاص أيضا لأن خشية الله تعالى ملاك كل خير من إتيان ما ينبغي وترك ما لا ينبغي[4].

﴿وَٱلَّذِينَ يَنقُضُونَ عَهۡدَ ٱللَّهِ مِنۢ بَعۡدِ مِيثَٰقِهِۦ وَيَقۡطَعُونَ مَآ أَمَرَ ٱللَّهُ بِهِۦٓ أَن يُوصَلَ وَيُفۡسِدُونَ فِي ٱلۡأَرۡضِ أُوْلَٰٓئِكَ لَهُمُ ٱللَّعۡنَةُ وَلَهُمۡ سُوٓءُ ٱلدَّارِ ٢٥﴾الرعد: ٢٥

الإفساد في الأرض يشمل قطع الصلات التي أمر الله أن توصل، وقطع هذه الصلات يشمل نقض العهود. فهذه الآية نظير الآية 27 من سورة البقرة.

﴿وَقَالَ مُوسَىٰٓ إِن تَكۡفُرُوٓاْ أَنتُمۡ وَمَن فِي ٱلۡأَرۡضِ جَمِيعٗا فَإِنَّ ٱللَّهَ لَغَنِيٌّ حَمِيدٌ ٨﴾إبراهيم: ٨

---

[1] الفتوحات الإلهية، ج 4، ص 103

[2] تفسير أبي السعود، ج 5، ص 17

[3] شيخ زادة: (951هـ) مُحَمَّد محي الدين بن مصطفى مصلح الدين بن شمس الدين القوجوي الشهير بشيخ زادة. ينظر: معجم المفسرين ص 637-638

[4] حاشية شيخ زادة، ج 5، ص 118

قوله تعالى: (ومن في الأرض جميعا) بعد قوله (أنتم) العائد على بني إسرائيل، من عطف العام على الخاص، لأن المقصود من (من في الأرض) الناس كلهم جميعا[1]، فهو يشمل بني إسرائيل وغيرهم من جنس الناس.

﴿وَيُضِلُّ ٱللَّهُ ٱلظَّٰلِمِينَ ۚ وَيَفۡعَلُ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ ٢٧﴾ إبراهيم: ٢٧

يفعل الله ما يشاء من تثبيت بعض وإضلال آخرين من غير اعتراض عليه[2]، فالتوفيق والخذلان والهداية والإضلال والتثبيت جميعها من مشيئة الله[3]، أي أن عطف هذا المعنى على ما يندرج فيه وهو إضلال الظالمين تعميم بعد تخصيص.

﴿رَبَّنَآ إِنَّكَ تَعۡلَمُ مَا نُخۡفِي وَمَا نُعۡلِنُۗ وَمَا يَخۡفَىٰ عَلَى ٱللَّهِ مِن شَيۡءٖ فِي ٱلۡأَرۡضِ وَلَا فِي ٱلسَّمَآءِ ٣٨﴾ إبراهيم: ٣٨، إذا اعتبرنا قوله تعالى: (وما يخفى على الله من شيء في الأرض ولا في السماء) أنه على لسان سيدنا إبراهيم عليه السلام، فإن هذا القول يكون معطوفا على قوله: (ربنا إنك تعلم ما نخفي وما نعلن)، وإذا تقرّر هذا العطف، فإن المعطوف يشمل المعطوف عليه، لأن ما نخفيه وما نعلنه مما لا يخفى على الله في الأرض ولا في السماء، فيكون الأسلوب تعميما بعد التخصيص[4].

﴿رَبَّنَا ٱغۡفِرۡ لِي وَلِوَٰلِدَيَّ وَلِلۡمُؤۡمِنِينَ يَوۡمَ يَقُومُ ٱلۡحِسَابُ ٤١﴾ إبراهيم: ٤١

قوله (للمؤمنين) يشمل (ولوالدي)، إذا قرئ على وُلدي بضم الواو وسكون اللام[5]، أو على ولدي بفتح الواو واللام بالتثنية، أي أن معناه إسماعيل وإسحاق عليهما السلام[6] وهما من جملة المؤمنين، لأن المقصود كافة المؤمنين من ذريته وغيرهم[1]، فيكون العطف من باب ذكر العام بعد الخاص.

---

[1] تفسير الخازن، ج 3، ص 30

[2] تفسير البيضاوي، ج 3، ص 199

[3] ينظر: تفسير الخازن، ج 3، ص 37

[4] ينظر: تفسير الشوكاني، ج 13، ص 750

[5] الولد: بضم الواو وسكون اللام من الألفاظ التي تأتي على لغتين: لغة ضم الفاء وسكون العين، ولغة فتحهما معا، وقد جمعت في المفاد على هذا النحو:

رُشد وبُخل وحُزن عُربها العَجم–والسُخط والشُغل عُدم **وُلدها** السَقم

فهذه كلها تُلفى محرّكة–أو ضُمّ فاً مع سكون العين يا حكم

ينظر: مفاد الطول والقصر شرح نظم المختصر، مُحَمَّد الخضر حبيب الله المايابي، مخطوط بزاوية الشيخ مُحَمَّد المامي بانواكشوط.

[6] ينظر: تفسير ابن عطية، ج 3، ص 343

﴿الٓرۚ تِلۡكَ ءَايَٰتُ ٱلۡكِتَٰبِ وَقُرۡءَانٖ مُّبِينٖ ١﴾الحجر: ١

إذا كان المراد من (الكتاب) السورة[2] فإن عطف (قرآن) عليه من عطف العام على الخاص، لأن القرآن يشمل سورة الحجر وغيرها من السور.

﴿وَلَقَدۡ جَعَلۡنَا فِي ٱلسَّمَآءِ بُرُوجٗا وَزَيَّنَّٰهَا لِلنَّٰظِرِينَ ١٦﴾الحجر ١٦

زيّن الله سبحانه وتعالى السماء بالأشكال والهيئات البهية[3]، ومنها الشمس والقمر والنجوم[4]، وإذا كان المراد من البروج النجوم العظام[5]، فقد شملها المعنى الموجود في المعطوف، لأنّ النجوم بمختلف أحجامها مما زينت بها السماء إضافة إلى الشمس والقمر، فهذا تعميم بعد تخصيص.

﴿وَجَعَلۡنَا لَكُمۡ فِيهَا مَعَٰيِشَ وَمَن لَّسۡتُمۡ لَهُۥ بِرَٰزِقِينَ ٢٠ وَإِن مِّن شَيۡءٍ إِلَّا عِندَنَا خَزَآئِنُهُۥ وَمَا نُنَزِّلُهُۥٓ إِلَّا بِقَدَرٖ مَّعۡلُومٖ ٢١﴾الحجر: ٢٠ – ٢١ ، عطف قوله تعالى: (وإن من شيء إلا عندنا خزائنه)، على ما تقدم من تزيين السماء بالبروج والشمس والقمر، وخلق المعايش المتمثلة في الثمار والحبوب[6]، من عطف العام على الخاص، لأن هذه المذكورات تندرج ضمن جملة ما يملك الله سبحانه وتعالى مفاتيحه ومقاليده، لأن (شيء) نكرة في سياق النفي، فتعم كل شيء كان في الدنيا والآخرة جليلا أو حقيرا[7].

وقد أورد في الفتوحات الإلهية نقدا لمن خصص الآية المعطوفة بالمطر فقال: وتخصيص قوله: (وإن من شيء إلا عندنا خزائنه) بالمطر تحكم محض، لأن قوله تعالى: (وإن من شيء) يتناول جميع الأشياء إلا ما خصه الدليل[8].

وببيان أوضح لهذا التعبير القرآني قال في حاشية ابن التمجيد: وأخرج لفظ الخزائن مخرج ضرب المثل تصوير الجميع[1] مقدوراته بصورة الأشياء المخزونة المحفوظة الداخلة تحت قدرة الخازن بحيث لا

---

[1] ينظر: تفسير أبي السعود، ج 5، ص 54
[2] ينظر: تفسير الشوكاني، ج 14، ص 755
[3] تفسير البيضاوي، ج 3، ص 208
[4] ينظر: تفسير الخازن، ج 3، ص 50
[5] ينظر: نفس المصدر، ج 3، ص 50
[6] ينظر: تفسير الجلالين، ص 339
[7] حاشية الصاوي، ج 3، ص 244
[8] الفتوحات الإلهية، ج 4، ص 178

يخرج شيء منها من حكمه وإرادته ففيها تعميم القدرة بعد التخصيص ولذا جاءت أبلغ مما تقدمها من الآيات الناطقة بكمال القدرة[2].

﴿ وَلَقَدْ ءَاتَيْنَٰكَ سَبْعًا مِّنَ ٱلْمَثَانِى وَٱلْقُرْءَانَ ٱلْعَظِيمَ ﴿٨٧﴾ ﴾الحجر: ٨٧

قال الآلوسي: والقرآن العظيم بالنصب عطفا على سبعا فإن أريد بها الآيات أو السور أو الأمور السبع التي رويت عن زياد (الأمر والنهي والبشارة والإنذار وضرب الأمثال وتعداد النعم وأخبار الأمم) فهو من عطف الكل على الجزء بأن يراد بالقرآن مجموع ما بين الدفتين أو من عطف العام على الخاص بأن يراد به المعنى المشترك بين الكل والبعض وفيه دلالة امتياز الخاص حتى كأنه غيره كما في عكسه[3]. وهذه الآية مما يتكرر إيراده شاهدا لعطف العام على الخاص[4].

﴿ فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَكُن مِّنَ ٱلسَّٰجِدِينَ ﴿٩٨﴾ وَٱعْبُدْ رَبَّكَ حَتَّىٰ يَأْتِيَكَ ٱلْيَقِينُ ﴿٩٩﴾ ﴾الحجر: ٩٨ – ٩٩

الأمر بالعبادة بعد الأمر بالتسبيح والسجود تعميم بعد تخصيص، لأن التسبيح والسجود يندرجان في العبادة، قال في البحر المحيط: فكنى بالسجود عن الصلاة وهي أشرف أفعال الجسد، وأقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد، .... ثم أمره تعالى بالعبادة التي هي شاملة لجميع أنواع ما يتقرب بها إليه تعالى[5]. فالعبادة تشمل كل ما يتقرب به إلى الله، ومما يتقرب به إليه التسبيح والسجود، فيكونان قد ذكرا مرتين، مرة بالإفراد وأخرى ضمن عموم العبادة.

﴿ وَٱلْأَنْعَٰمَ خَلَقَهَا ۗ لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ وَمَنَٰفِعُ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ ﴿٥﴾ ﴾النحل: ٥

عطف (منافع) على (دفء) عطف عام على خاص، لأن الدفء في الخيام والملابس المتّخذة من أوبار الأنعام وأصوافها وأشعارها منفعة من المنافع الموجودة في الأنعام[6]، وغرض تكرار الذكر

---

[1] يظهر أن الصواب: تصويرا لجميع بدل تصوير الجميع.

[2] حاشية ابن التمجيد مع القونوي، ج 11، ص 136

[3] تفسير الآلوسي، ج 14، ص 79

[4] ينظر: مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم، أحمد بن مصطفى طاش كبرى زادة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 1993، ج 2، ص 441

[5] البحر المحيط، ج 5، ص 455

[6] ينظر: التحرير والتنوير، ج 14، ص 105

للدفء بالتخصيص والتعميم هو تنويه الأذهان بهذه النعمة التي قد يغفل كثير عن تأملها، لأنّ أمر الدفء قلما تستحضره الخواطر[1].

﴿ يُنۢبِتُ لَكُم بِهِ ٱلزَّرۡعَ وَٱلزَّيۡتُونَ وَٱلنَّخِيلَ وَٱلۡأَعۡنَٰبَ وَمِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِ ﴾النحل: ١١، لما ذكر الله سبحانه وتعالى بعض الثمار بالتفصيل حيث ذكر الزرع والزيتون والنخيل والأعناب، عطف عليها ما يشملها وغيرها بقوله: ومن كل الثمرات، فكان تعميما بعد تخصيص، وفي هذا التركيب فائدتان: أولاهما وهي من جهة تخصيص تلك المذكورات بالذكر دون غيرها وفائدته الإشارة إلى أهمية الثمار المذكورة من بين سائر الأغذية.

قال في السراج المنير عن هذا المعنى: فبدأ بذكر الزرع وهو الحب الذي يقتات به كالحنطة والشعير والأرز لأن به قوام البدن، ثم ثنى بذكر الزيتون لما فيه من الأدم والدهن وبارك فيه، وثلث بذكر النخيل لأن ثمرها غذاء وفاكهة، وختم بذكر الأعناب لأنه شبيه النخيل في المنفعة من التفكه والتغذية[2].

وثانيتهما: وهي من جهة التعميم، وفائدته التنبيه إلى أن نعمة الثمرات يشق على البشر استيعاب التفصيل فيها من نواحي متعددة يذكرها الرازي فيقول: قال في صفة البقية (ومن كل الثمرات)، تنبيها على أن تفصيل القول في أجناسها وأنواعها وصفاتها ومنافعها لا يمكن ذكره في مجلدات، فالأولى الاقتصار فيه على الكلام المجمل[3].

﴿ وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلَّيۡلَ وَٱلنَّهَارَ وَٱلشَّمۡسَ وَٱلۡقَمَرَۖ وَٱلنُّجُومُ مُسَخَّرَٰتُۢ بِأَمۡرِهِۦٓ ﴾النحل: ١٢

قال البيضاوي: وقرأ حفص والنجومُ مسخرات على الابتداء والخبر فيكون تعميما للحكم بعد تخصيصه[4]، أي إذا رفع النجوم على أنه مبتدأ وهكذا مسخرات على أنه خبر للمبتدأ كان العطف من قبيل ذكر العام بعد الخاص، فيكون كل من الشمس والقمر قد ذكر مرتين، واحدة بالإفراد وثانية ضمن عموم لفظ النجوم. قال في حاشية الشهاب: وقوله فيكون تعميما للحكم بعد تخصيصه بناء على أن النجوم شاملة للشمس والقمر[5]، أي على اعتبار كون الشمس والقمر نجمين فإن ذكر النجوم

---

[1] ينظر: نفس المصدر، ج 14، ص 105

[2] تفسير الخطيب الشربيني (السراج المنير)، مُحَمَّد بن أحمد الخطيب الشربيني المصري، ت إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 2، 2017، ج 2، ص 248

[3] تفسير الرازي، ج 19، ص 240

[4] تفسير البيضاوي، ج 3، ص 222

[5] حاشية الشهاب على البيضاوي، ج 5، ص 559

بعدهما تعميم. وقال في حاشية القونوي: لأن النجوم شاملة للشمس والقمر[1]، وبتوضيح أكثر لعبارة البيضاوي قال في حاشية ابن التمجيد: أي فإذا كان (النجوم مسخرات) مرفوعين على الابتداء والخبر يكون قوله عز وجل (والنجوم مسخرات بأمره) تعميما لحكم التسخير لجميع النجوم بعد تخصيصه بالتخمين المخصوصين وهما الشمس والقمر[2].

﴿ قَالَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡعِلۡمَ إِنَّ ٱلۡخِزۡيَ ٱلۡيَوۡمَ وَٱلسُّوٓءَ عَلَى ٱلۡكَٰفِرِينَ ﴿٢٧﴾ ﴾النحل: ٢٧

عطف السوء على الخزي ذكر للعام بعد الخاص، لأن السوء هو كل ما يسوء[3]، فهو شامل للخزي الذي هو البلاء المذل[4]، ومما لا يخفى أن البلاء المذل يسوء صاحبه، فهو مندرج ضمن كل ما يسوء وهو السوء.

﴿ وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ وَهُمۡ لَا يَسۡتَكۡبِرُونَ ﴿٤٩﴾ يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوۡقِهِمۡ وَيَفۡعَلُونَ مَا يُؤۡمَرُونَ ﴿٥٠﴾

﴾ النحل: ٤٩ – ٥٠، فعلهم أي شيء يؤمرون به يفهم منه تركهم للاستكبار، فعطف قوله تعالى: (ويفعلون ما يؤمرون)، على قوله جل وعلا: (وهم لا يستكبرون)، عطف عام على خاص، لأن مما يؤمرون به الأمر بترك الاستكبار.

قال الطبري[5]: ويفعلون ما أمرهم الله به فيؤدون حقوقه، ويجتنبون سخطه[6]، فاجتناب سخطه تعالى يقتضي ترك موجباته ومن بينها الاستكبار، وهكذا يقول ابن كثير[7]: ويفعلون ما يؤمرون أي: مثابرين على طاعته تعالى، وامتثال أوامره وترك زواجره[8]، ومن الزواجر الاستكبار.

---

[1] حاشية القونوي، ج 11، ص 236

[2] نفس المصدر، ج 11، ص 236

[3] ينظر: تفسير البقاعي، ج 4، ص 262

[4] نفس المصدر، ج 4، ص 262

[5] الطبري: (224-310هـ) مُحَمَّد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الطبري الإمام أبو جعفر، رأس المفسرين على الإطلاق، ينظر: طبقات السيوطي، ص 95-97

[6] تفسير الطبري (جامع البيان عن تأويل آي القرآن)، أبو جعفر مُحَمَّد بن جرير الطبري، ت عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر، القاهرة، ط 1، 2001، ج 14، ص 246

[7] ابن كثير: (701-774هـ) أبو الفداء عماد الدين إسماعيل بن عمر بن كثير بن ضوء بن كثير بن ضوء بن زرع القيسي القرشي الدمشقي. ينظر: ابن كثير الدمشقي، مُحَمَّد الزحيلي، دار القلم، دمشق، ط 1، 1995، ص 47-48، معجم المفسرين، ص 92

[8] تفسير القرآن العظيم، عماد الدين أبو الفداء إسماعيل بن كثير الدمشقي، ت مصطفى السيد مُحَمَّد-مُحَمَّد السيد رشاد-مُحَمَّد فضل العجماوي-علي أحمد عبد الباقي-حسن عباس قطب، مؤسسة قرطبة، مصر، ط 1، 2000، ج 8، ص 317

ومما يمكن أن يُشكل على البعض أنّ قوله تعالى: (ويفعلون ما يؤمرون)، يدل على أنهم فعلوا كل ما أمروا به، ولا يدل على أنهم تركوا كل ما نهي عنه، فمن أي وجه يكون الإخبار بفعلهم لكل ما أمروا به شاملا لتركهم للاستكبار وهو مما يُنهى عنه لا مما يُؤمر به؟

أجاب الرازي عن هذا التوهم بقوله: لأنّ كل من نهي عن شيء فقد أمر بتركه، وحينئذ يدخل في اللفظ[1]. فالأمر بشيء ما هو نهي عن تركه، وهكذا النهي عن شيء ما هو أمر بالكف عنه وبتركه، فإذا نهي عن الاستكبار فقد أمر بتركه[2]، وهذا هو وجه اندراج ترك الاستكبار ضمن عموم امتثال الأوامر.

﴿وَيَنْهَىٰ عَنِ ٱلْفَحْشَآءِ وَٱلْمُنكَرِ وَٱلْبَغْيِ ۚ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ ﴿٩٠﴾﴾

النحل: ٩٠، المنكر قيل: هو الشرك، وقيل: ما وعد عليه بالنار، وقيل: مخالفة السريرة للعلانية، وقيل: ما لا يوجب حدا في الدنيا، وقيل: ما تنكره العقول[3]، فإذا اعتبرنا أن المنكر هو ما تنكره العقول كان شاملا للفحشاء، وكان العطف عطفا لعام على خاص، فالفحشاء قيل: هي الزنا، وقيل: هي ما يوجب الحد في الدنيا، وقيل: هي البخل[4]، وإذا كانت الفحشاء بهذه المعاني فإنها مما تنكره العقول، فتكون قد ذكرت مرتين مرة بالتخصيص وثانية ضمن عموم ما تنكره العقول.

قال في البحر المحيط: ويظهر أنه –أي المنكر–أعمّ من الفحشاء، لاشتماله على المعاصي والرذائل[5].

﴿فَلَنُحْيِيَنَّهُۥ حَيَوٰةً طَيِّبَةً ۖ وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُم بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴿٩٧﴾﴾

النحل: ٩٧، الحياة الطيبة أجر دنيوي معناه ثبات القدم وطهارة الشيم[6]. فعطف قوله تعالى: (ولنجزينهم أجرهم بأحسن ما كانوا يعملون) على أجر الحياة الطيبة تعميم بعد تخصيص، لأن الأجر

---

[1] تفسير الرازي، ج 20، ص 46

[2] وعن هذه العلاقة بين الأمر والنهي يقول العمريطي في نظم الورقات:

وأمرنا بالشيء نهي مانع –عن ضده والعكس أيضا واقع

ينظر: نظم الورقات، شرف الدين العمريطي الشافعي، دار الصميعي، الرياض، ط 1، 1996، ص 24

[3] ينظر: البحر المحيط، ج 5، ص 513

[4] ينظر: نفس المصدر، ج 5، ص 513

[5] نفس المصدر، ج 5، ص 513

[6] ينظر: تفسير البقاعي، ج 4، ص 309

الموعود به في الجملة المعطوفة هو أجر الدنيا والآخرة[1]، فيشمل نوعا من أجور الدنيا وهو الحياة الطيبة.

في الآية عطف عام على خاص باعتبار آخر، وهو اعتبار كون أجر الحياة الطيبة خاصا بالذين عاهدوا رسول الله ﷺ وحافظوا على عهودهم، وأن قوله تعالى (ولنجزينهم أجرهم بأحسن ما كانوا يعملون) هو عام في كل من آمن وعمل صالحا[2]، فيظهر بشكل جلي أن من عاهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وحفظ العهد من جملة من آمن وعمل صالحا، فيكون قد ذكر مرتين، مرة بالخصوص، وأخرى مندرجا في عموم من آمن وعمل صالحا.

﴿ ثُمَّ إِنَّ رَبَّكَ لِلَّذِينَ هَاجَرُوا مِنْ بَعْدِ مَا فُتِنُوا ثُمَّ جَاهَدُوا وَصَبَرُوا إِنَّ رَبَّكَ مِنْ بَعْدِهَا لَغَفُورٌ رَحِيمٌ ﴿١١٠﴾ ﴾ النحل: ١١٠، عطف (صبروا) على (هاجروا) ثم على (جاهدوا) من عطف العام على الخاص. قال في فتح القدير: وصبروا على ما أصابهم من الكفار، وعلى ما يلقونه من مشاق التكليف[3]، وفي موضع آخر قال: فالمعنى أن هؤلاء المفتونين الذين تكلموا بكلمة الكفر مكرهين وصدورهم غير منشرحة للكفر إذا صلحت أعمالهم وجاهدوا في الله وصبروا على المكاره لغفور لهم رحيم بهم[4]. فإذا كان الصبر بهذا المعنى، أي تحمل أذى الكفار والمشاقّ والمكاره فإنه يشمل الجهاد ومهاجرة الأهل والخلان والبلد. قال البيضاوي: ثم جاهدوا وصبروا على الجهاد وما أصابهم من المشاق[5]. وضح في حاشية القونوي رابطة العموم والخصوص بين الصبر والجهاد في عبارة البيضاوي فقال: قوله (على الجهاد وما أصابهم من المشاق) على الجهاد قدمه لأشد ملائمته بما قبله أو ما أصابهم من المشاق، ويدخل الجهاد فيه دخولا أوليا فيحصل الارتباط بما قبله أيضا[6].

الجهاد والمهاجرة من أشد ما يشق من التكليف، وهما أيضا من أعظم ما تكرهه النفوس، فالنفوس تكره الموت وهي مجبولة على التعلق بحب الحياة، وهكذا تكره مفارقة الأهل والبلاد، وهي مجبولة على شدة التعلق بالقرابة والوطن. ولهذا أفرد الجهاد ومهاجرة العلائق بالذكر من بين سائر ما

---

[1] ينظر: نفس المصدر، ج 4، ص 309

[2] ينظر: حاشية القونوي، ج 11، ص 378

[3] فتح القدير (الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير)، مُحَمَّد بن علي بن مُحَمَّد الشوكاني، ت يوسف الغوش، دار المعرفة، بيروت، ط 4، 2007، ج 14، ص 804

[4] نفس المصدر، ج 14، ص 804

[5] تفسير البيضاوي، ج 3، ص 242

[6] حاشية القونوي، ج 11، ص 396

يشق ويكره، مع أنهما يندرجان ضمن الصبر على المكاره والمشاق تنويها بأنهما غاية ما قد يُتحمل ويُصبر عليه.

﴿ وَلِتَعۡلَمُواْ عَدَدَ ٱلسِّنِينَ وَٱلۡحِسَابَۚ وَكُلَّ شَيۡءٖ فَصَّلۡنَٰهُ تَفۡصِيلٗا ﴿١٢﴾ ﴾الإسراء: ١٢

الحساب يشمل عدد السنين، فالعطف بينهما تعميم بعد تخصيص، وهذا لأن الحساب يتضمن كل أنواع ما يعد من المواقيت، أياما وشهورا وأعواما. قال في التحرير والتنوير: والحساب يشمل حساب الأيام والشهور والفصول فعطفه على عدد السنين، من عطف العام على الخاص للتعميم بعد ذكر الخاص اهتماما به[1].

﴿ وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعۡبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ وَبِٱلۡوَٰلِدَيۡنِ إِحۡسَٰنًاۚ ... وَءَاتِ ذَا ٱلۡقُرۡبَىٰ حَقَّهُۥ وَٱلۡمِسۡكِينَ وَٱبۡنَ ٱلسَّبِيلِ ﴾الإسراء: ٢٣ – ٢٦، الوالدان من أقرب القربى، فالأمر بإيتاء القربى حقهم، بعد الأمر بالإحسان للوالدين، من ذكر العام بعد الخاص، لأن إيتاء القربى حقوقهم يتضمن بالأولية الإحسان للوالدين والقيام بحقوقهما، لكونهما أعلى القرابة قربا من غيرهما. قال الآلوسي: والكلام من باب التعميم بعد التخصيص فإن ذا القربى يتناول الوالدين لغة وإن لم يتناوله عرفا[2].

﴿ تُسَبِّحُ لَهُ ٱلسَّمَٰوَٰتُ ٱلسَّبۡعُ وَٱلۡأَرۡضُ وَمَن فِيهِنَّۚ وَإِن مِّن شَيۡءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمۡدِهِۦ ﴾ الإسراء: ٤٤

عطف قوله تعالى (وإن من شيء) على ما قبله، من عطف العام على الخاص، لأن (وإن من شيء) يشمل كل ما يصدق عليه اسم شيء، فيشمل السماوات والأرض ومن فيهما، وكل مخلوق.

قال ابن عطية[3]: السماوات السبع والأرض، ثم أعاد على السماوات والأرض ضمير من يعقل لما أسند إليها فعل العاقل، وهو التسبيح، وقوله: من فيهن يريد الملائكة والإنس والجن، ثم **عمّ** بعد ذلك الأشياء كلها في قوله (وإن من شيء إلا يسبح بحمده) أي ينزه الله ويحمده ويمجده[4].

---

[1] التحرير والتنوير، ج 15، ص 45

[2] تفسير الآلوسي، ج 15، ص 62

[3] ابن عطية: (480-540هـ) الوزير الفقيه القاضي أبو مُحَمَّد عبد الحق بن غالب بن عبد الملك بن غالب بن تمام بن عطية. ينظر: قلائد العقيان ومحاسن الأعيان، أبو نصر الفتح بن مُحَمَّد بن عبيد الله القيسي الإشبيلي، ابن خاقان، ت حسين يوسف خريوش، مكتبة المنار، العراق، ط 1، ص 1989، ص 655، طبقات المفسرين، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، ت علي مُحَمَّد عمر، مكتبة وهبة، الفجالة، ط 1، 1976، ص 60-61

[4] تفسير ابن عطية، ج 3، ص 459

ويتأكد شمول المعطوف للمعطوف عليه هنا إذا كان التسبيح في قوله تعالى (وإن من شيء إلا يسبح)، على الحقيقة، فيشمل تسبيح من يعقل، أي تسبيح الملائكة والإنس والجن[1].

﴿قُلْ كُونُوا۟ حِجَارَةً أَوْ حَدِيدًا ﴿٥٠﴾ أَوْ خَلْقًا﴾ الإسراء: ٥٠ – ٥١

عطف (خلقا) على (حجارة) وعلى (حديدا) تعميم بعد تخصيص، وهذا من وجهين: **الأول**: أن الحجارة والحديد مخلوقان من المخلوقات، ومن هذا الوجه يشملهما لفظ (خلقا) بجامع اتصافهما بصفة المخلوقية.

الثاني: أن قوله تعالى (خلقا) وصفه جل وعلا بقوله (مما يكبر في صدوركم)، أي مما يكبر عندكم عن قبول الحياة لكونه أبعد شيء منها[2]، والحجارة والحديد مما يكبر في الصدور الخالية من الإيمان قبول قدرة الله تعالى على إحيائهما، لأنهما ليستا مما يعهد الحياة، فهما جماد من أبعد الأشياء عن الحياة.

﴿وَنُنَزِّلُ مِنَ ٱلْقُرْءَانِ مَا هُوَ شِفَآءٌ وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ﴾ الإسراء: ٨٢

عطف الرحمة على الشفاء من عطف العام على الخاص، لأن الشفاء مظهر من مظاهر رحمة القرآن، قال القرطبي[3]: ورحمة للمؤمنين تفريج الكروب، وتطهير العيوب، وتكفير الذنوب[4]، فرحمة القرآن تتضمن معنى الشفاء من خلال هذا المعنى أيضا، لأن الشفاء بغض النظر عن كونه شفاء للأرواح فقط أو للأشباح أيضا[5]، فيه معنى تفريج الكروب وتطهير العيوب، وهذا لأن من سُلب الشفاء فصار مريضا، كان مرضه كربا وعيبا، فإذا شفي فقد فُرّج كربه وطهر من عيبه.

---

[1] ينظر: نفس المصدر، ج 3، 459

[2] ينظر: تفسير البيضاوي، ج 3، ص 258

[3] القرطبي: (671هـ) مُحَمَّد بن أحمد بن أبي بكر بن فروح الشيخ الإمام أبو عبد الله الأنصاري الأندلسي القرطبي. ينظر: نيل السائرين، ص 201-202

[4] تفسير القرطبي، ج 13، ص 163

[5] ينظر: نفس المصدر، ج 13، ص 156-163

المطلب الثالث: عطف العام على الخاص في الربع الثالث

يبلغ عدد الشواهد القرآنية لعطف العام على الخاص في هذا الربع 58 شاهدا وهي كالآتي:

﴿يَٰيَحۡيَىٰ خُذِ ٱلۡكِتَٰبَ بِقُوَّةٖۖ وَءَاتَيۡنَٰهُ ٱلۡحُكۡمَ صَبِيّٗا ١٢ وَحَنَانٗا مِّن لَّدُنَّا وَزَكَوٰةٗۖ وَكَانَ تَقِيّٗا ١٣﴾مريم: ١٢ – ١٣، قال البيضاوي: (وحنانا) ورحمة منا عليه[1]، قال القونوي: ورحمة منا عليه هي عامة للحكمة والنبوة وغيرهما عطف الخاص على العام[2] وهو عطف على الحكم والتنكير هنا لكونها غير معينة لعمومها[3]. فـ(حنانا) بهذا المعنى شاملة لما عطفت عليه من الأمر بأخذ الكتاب وإيتاء الحكم.

﴿وَٱذۡكُرۡ فِي ٱلۡكِتَٰبِ مُوسَىٰٓۚ إِنَّهُۥ كَانَ مُخۡلَصٗا وَكَانَ رَسُولٗا نَّبِيّٗا ٥١﴾مريم: ٥١

عطف كون سيدنا موسى عليه السلام رسولا ونبيئا على كونه مخلصا بكسر اللام تعميم بعد تخصيص، لأن اتصافه بوصفي الرسالة والنبوة يتضمن بالضرورة اتصافه بأمور متعددة منها الإخلاص، فإن قلت إن موسى رسول ونبيء، استلزم ذلك أن يتصف بأوصاف فرعية كثيرة من بينها الإخلاص، وهي شروط في أحقية الرسالة والنبوة، نجد هذا المعنى في تفسير ابن عجيبة[4] إذ يقول: كما وصف الحق تعالى خليله بالصدّيقية وصف كليمه بالإخلاص، وكلاهما شرط في حصول سر الخصوصية، سواء كانت خصوصية النبوة أو الولاية، فمن لا تصديق عنده لا سير له، ومن لا إخلاص له لا وصول له[5].

وحُق أن يُستفهم فيُقال: إن كان وصفه بالرسول والنبيء شاملا لوصفه بالإخلاص، وكان كل نبيء مخلصا فلم أفردت صفة الإخلاص لسيدنا موسى مع كون هذه الصفة مندرجة ضمن وصفه بالرسول والنبيء؟ كان الجواب: أن الغاية من ذكر صفة الإخلاص مرتين مرة بالتخصيص وثانية ضمن صفتي الرسول والنبيء هي التنويه بكون صفة الإخلاص خاصية وميزة يتميز بقوة حضورها والتلبس بها

---

[1] تفسير البيضاوي، ج 4، ص 7

[2] يقصد: عطف العام على الخاص، فلعله خطأ مطبعي، والقرينة قوله (هي عامة للحكمة والنبوة وغيرهما).

[3] حاشية القونوي، ج 12، ص 203

[4] ابن عجيبة: (1160–1220هـ) أحمد بن مُحَّد بن المهدي ابن عجيبة الحسني الأنجري، دفن ببلدة أنجرة (بين طنجة وتطوان). ينظر: الأعلام للزركلي، ج 1، ص 245

[5] البحر المديد في تفسير القرآن المجيد، أبو العباس أحمد بن مُحَّد بن عجيبة، ت أحمد عبد الله القرشي رسلان، الهيئة المصرية العامة للكتاب، د ط، 1999، م 3، ج 16، ص 341

سيدنا موسى عليه السلام حال دعوته مقارنة بأغلب بقية الأنبياء والرسل، قال ابن عاشور: وخص موسى بعنوان المخلص على الوجهين – أي بفتح اللام وكسرها –لأن ذلك مزيته، فإنه أخلص في الدعوة إلى الله فاستخف بأعظم جبار وهو فرعون، وجادله مجادلة الأكفاء ...، فكان الإخلاص في أداء أمانة الله تعالى ميزته[1].

﴿ وَٱذۡكُرۡ فِي ٱلۡكِتَٰبِ إِسۡمَٰعِيلَۚ إِنَّهُۥ كَانَ صَادِقَ ٱلۡوَعۡدِ وَكَانَ رَسُولٗا نَّبِيّٗا ٥٤ ﴾مريم: ٥٤

على شاكلة الآية السابقة فإن وصف سيدنا إسماعيل عليه السلام بالرسول والنبيء يتضمن بالضرورة اتصافه بمواصفات كثيرة من بينها صدق الوعد، فعطف كونه رسولا ونبيئا على كونه صادق الوعد عطف عام على خاص.

أيضا في هذه الآية نتساءل: لم أفردت صفة صدق الوعد بالذكر مع أن وصفي الرسول والنبيء يشملانها، فما من رسول أو نبيء إلا وهو متصف بصفات واجبة الوجود منها صدق الوعد؟

والجواب في العبارة التالية: وإنما خصه بصدق الوعد وإن كان موجودا في غيره من الأنبياء تشريفا له ولأنه المشهور من خصاله[2].

﴿ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِم مِّنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مِن ذُرِّيَّةِ ءَادَمَ وَمِمَّنۡ حَمَلۡنَا مَعَ نُوحٖ وَمِن ذُرِّيَّةِ إِبۡرَٰهِيمَ وَإِسۡرَٰٓءِيلَ وَمِمَّنۡ هَدَيۡنَا وَٱجۡتَبَيۡنَآ ﴾مريم: ٥٨، هؤلاء الذين أنعم الله عليهم من النبيئين هم من جملة من هداهم الله واجتباهم، فقوله تعالى: (وممن هدينا واجتبينا) بعد قوله: (من النبيئين) تعميم بعد تخصيص، لأن من هداه الله واجتباه قد يكون نبيا وقد يكون من غيرهم ممن أنعم الله عليهم بالهداية، ويظهر هذا في قول البيضاوي: وممن هدينا ومن جملة من هديناه إلى الحق[3]، فمن هدوا واجتبوا ليسوا أنبياء بالضرورة، لأن المنعم عليه يجوز أن يكون نبيا وغير نبي[4]، فالمنعم عليهم هم جميع المذكورين في قوله تعالى: (ممن هدينا) أي ممن أخذ بهم إلى أقوم الطرق[5]، واجتبينا أي فعلنا بهم فعل من يتخير

---

[1] التحرير والتنوير، ج 16، ص 27

[2] تفسير النسفي المسمّى بمدارك التنزيل وحقائق التأويل، عبد الله بن أحمد بن محمود النسفي، ت إبراهيم مُحَمَّد رمضان، دار القلم، بيروت، ط 1، 1989، ج 1، ص 984

[3] تفسير البيضاوي، ج 4، ص 14

[4] ينظر: حاشية محيي الدين شيخ زادة على البيضاوي، مُحَمَّد بن مصلح الدين مصطفى القوجوي الحنفي، ت مُحَمَّد عبد القادر شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 1991، ج 5، ص 559

[5] ينظر: تفسير البقاعي، ج 4، ص 544

الشيء وينتقيه بأن أسبغنا عليهم من النعم ما يجل عن الوصف[1]، والهداية والاجتباء بالمعنى المذكور جاز أن يحصلا لغير الأنبياء.

وتكون الآية من قبيل عطف العام على الخاص إذا اعتبرنا قوله تعالى (وممن هدينا) معطوفا على (من) الأولى أي (من) التي في: (من النبيئين)، فيكون المعنى: أنعم الله عليهم من النبيئين وممن هدينا واجتبينا[2]، أما إذا كان العطف على (من) الثانية أي التي في: (من ذرية آدم)، لم يكن العطف عطف عام على خاص، وإنما عطف وصف على وصف، ويكون المعنى: أولئك الذين أنعم الله عليهم من النبيئين الذين هم بعض ذرية آدم وبعض من حملنا مع نوح وبعض من هدينا واجتبينا[3].

﴿ فَلَا يَصُدَّنَّكَ عَنْهَا مَن لَّا يُؤْمِنُ بِهَا وَٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ فَتَرْدَىٰ ﴿١٦﴾ ﴾طه: ١٦

الصد عن الإيمان من نتائج اتباع الهوى، فالداعي إلى الصد عن الإيمان بالساعة هو اتباع الهوى[4]، قد يقال: كيف يكون العطف بين الصد عن الإيمان واتباع الهوى شاهدا من شواهد عطف العام على الخاص؟ والجواب: أن اتباع الهوى مصدر الصد عن كل حق، سواء الإيمان بالساعة أو بغيرها، حيث يقول علي بن أبي طالب ﷺ في هذا الصدد: إن أخوف ما أخاف عليكم اثنتين طول الأمل واتباع الهوى، فأما طول الأمل فينسي الآخرة، وأما اتباع الهوى فيصد عن الحق[5]، فالصد عن الإيمان مخالفة خاصة من عموم المخالفات، فجرى في الآية عطف ما يتسبب في الصد عن كل حق وهو اتباع الهوى على نوع واحد مما يصد عنه وهو الإيمان بالساعة.

﴿ كَيْ نُسَبِّحَكَ كَثِيرًا ﴿٣٣﴾ وَنَذْكُرَكَ كَثِيرًا ﴿٣٤﴾ ﴾طه: ٣٣ – ٣٤

عطف (نذكرك) على (نسبحك) عطف عام على خاص، لأن الذكر يشمل التسبيح، فالتسبيح نوع من أنواع الذكر، قال البقاعي: ولما كان التسبيح ذكرا خاصا لكونه بالتنزيه الذي أعلاه التوحيد، أتبعه العام فقال: ونذكرك أي بالتسبيح والتحميد[6].

---

[1] ينظر: نفس المصدر، ج 4، ص 544

[2] ينظر: الإكليل على مدارك التنزيل وحقائق التأويل، مُحَمَّد عبد الحق بن شاه الهندي الحنفي، ت محيي الدين أسامة البيرقدار، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 2012، ج 5، ص 85، وينظر: حاشية شيخ زادة، ج 5، ص 560

[3] ينظر: الإكليل على مدارك التنزيل، ج 5، ص 85، وينظر: حاشية الطيبي، ج 16، ص 48

[4] ينظر: التحرير والتنوير، ج 16، ص 203

[5] ينظر: الزهد، أبو عبد الله أحمد بن مُحَمَّد بن حنبل، ت مُحَمَّد عبد السلام شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 1991، ص 107

[6] تفسير البقاعي، دار الكتاب الإسلامي، ج 5، ص 18

﴿ فَٱضۡرِبۡ لَهُمۡ طَرِيقٗا فِي ٱلۡبَحۡرِ يَبَسٗا لَّا تَخَٰفُ دَرَكٗا وَلَا تَخۡشَىٰ ٧٧ ﴾ طه: ٧٧

عطف (لا تخشى) على (لا تخاف دركا)، تعميم بعد تخصيص، وهذا لأن قوله (لا تخشى) لم يُعيّن فيه ما يُحتمل أن يُخشى، فكان عاما في نفي كل ما يخشى، فشمل نفي خوف سيدنا موسى عليه السلام من إدراك فرعون له، قال في التحرير والتنوير: والخشية شدة الخوف. وحذف مفعوله لإفادة العموم، أي لا تخشى شيئا، وهو عام يراد به الخصوص، أي لا تخشى شيئا مما يخشى من العدو ولا من الغرق[1]، وإن كان في العبارة أن عموم لا تخشى يراد به الخصوص، فخصوصه المراد به شامل للأخص في لا تخاف، لأن إدراك فرعون من جملة ما يخشاه سيدنا موسى إضافة إلى الغرق، وإنما قال يراد به الخصوص حتى لا يتوهم أنه عليه السلام لا يخشى أي شيء حتى الله.

﴿ كَذَٰلِكَ نَقُصُّ عَلَيۡكَ مِنۡ أَنۢبَآءِ مَا قَدۡ سَبَقَۚ وَقَدۡ ءَاتَيۡنَٰكَ مِن لَّدُنَّا ذِكۡرٗا ٩٩ ﴾ طه: ٩٩

قوله تعالى: (وقد آتيناك من لدنا ذكرا)، بعد قوله جل وعلا: (كذلك نقص عليك من انباء ما قد سبق)، تعميم بعد تخصيص، لأنّ الذكر إذا فسر بالقرآن فإنه يتضمن القصص والأخبار وغيرها من التشريعات والأحكام، قال أبو السعود[2]: وقد آتيناك من لدنا ذكرا أي كتابا منطويا على هذه الأقاصيص والأخبار[3]. ورجح الرازي تفسير الذكر في الآية بالقرآن بنظائر قرآنية للفظ الذكر كان فيه بمعنى القرآن، وذكر أيضا أوجها متعددة لتسمية القرآن بالذكر فقال: وقد آتيناك من لدنا ذكرا يعني القرآن كما قال تعالى:﴿ وَهَٰذَا ذِكۡرٞ مُّبَارَكٌ أَنزَلۡنَٰهُ ﴾الأنبياء:٥٠، وقوله:﴿ وَإِنَّهُۥ لَذِكۡرٞ لَّكَ وَلِقَوۡمِكَ ﴾الزخرف:٤٤،وقوله:﴿ وَٱلۡقُرۡءَانِ ذِي ٱلذِّكۡرِ ١ ﴾ص:١،وقوله:﴿ مَا يَأۡتِيهِم مِّن ذِكۡرٖ مِّن رَّبِّهِم ﴾الأنبياء:٢،وقوله:﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِي نُزِّلَ عَلَيۡهِ ٱلذِّكۡرُ ﴾الحجر: ٦، ثم في تسمية القرآن بالذكر وجوه: **أحدها**: أنه كتاب فيه ذكر ما يحتاج إليه الناس من أمر دينهم ودنياهم. **وثانيها**: أنه يذكر أنواع آلاء الله تعالى ونعمائه ففيه التذكير والمواعظ. و**ثالثها**: فيه الذكر والشرف لك ولقومك على ما قال: وإنه لذكر لك ولقومك[4].

---

[1] التحرير والتنوير، ج 16، ص 271

[2] أبو السعود: (898-982هـ) مُحَمَّد بن مصطفى العمادي، المولى أبو سعود. ينظر: معجم المفسرين، عادل نويهض، مؤسسة نويهض الثقافية، لبنان، ط 3، 1988، م 1، ص 624-626

[3] تفسير أبي السعود، ج 5، ص 458

[4] تفسير الرازي، ج 22، ص 113

فعطف الذكر على القصص في الآية عطف عام على خاص، حيث ذكر القصص مرتين، الأولى بالخصوص والثانية ضمن عموم القرآن، لأن القرآن كما ذكرنا يشمل القصص كما قال في البحر المحيط: والظاهر أن الذكر هنا القرآن امتن تعالى عليه بإيتائه الذكر المشتمل على القصص والأخبار الدال ذلك على معجزات أوتيها[1].

﴿ وَكَذَٰلِكَ نَجۡزِي مَنۡ أَسۡرَفَ وَلَمۡ يُؤۡمِنۢ بِـَٔايَٰتِ رَبِّهِۦۚ وَلَعَذَابُ ٱلۡأٓخِرَةِ أَشَدُّ وَأَبۡقَىٰٓ ١٢٧ ﴾طه: ١٢٧

إذا قيل إن معنى (من أسرف) هو أشرك[2]، فإن عطف عدم الإيمان الذي هو مرادف الكفر على الشرك من عطف العام على الخاص، وهذا لأن الكفر أعم من الشرك، لكون الكفر خصالا كثيرة، وكل خصلة منه تضاد خصلة من الإيمان[3]، ومن بين خصال الكفر خصلة الشرك، وهذا يقتضي أن كل مشرك كافر، ولا يقتضي أن كل كافر مشرك، لأن الكفر قد يكون بخصلة غير خصلة الشرك، كخصلة جحد البعث أو النشور، أما الشرك فهو خصلة واحدة وهو إيجاد إلهية مع الله أو دون الله[4].

﴿ قَالَ رَبِّي يَعۡلَمُ ٱلۡقَوۡلَ فِي ٱلسَّمَآءِ وَٱلۡأَرۡضِۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡعَلِيمُ ٤ ﴾الأنبياء: ٤، قوله

تعالى: (وهو السميع العليم) بعد قوله: (يعلم القول في السماء والأرض)، تعميم بعد تخصيص، لأن وصفه تعالى لنفسه بالسميع والعليم بغير تعيين لذلك المسموع والمعلوم جعل الوصفين عامين في كل ما يُسمع ويُعلم، وبهذا المعنى قال البقاعي: وهو أي وحده السميع العليم يسمع كل ما يمكن سمعه ويعلم كل ما يمكن علمه من القول وغيره[5]، فشملت صفتا السميع والعليم ما ذكر قبلهما وهو علمه تعالى للقول الواقع في السماء والأرض.

وهذا القول بعض من علم الله تعالى الذي لا يحد، فكان هذا القول قد ذكر مرتين، مرة مفردا ومرة ضمن عموم ما يسمع ويعلم في قوله وهو السميع العليم، لأنّ صفة السميع تفيد أنه تعالى سميع لكل ما يسمع[6]، والقول مما يسمع، كما تفيد صفة العليم أنه ﷻ عليم بكل معلوم[1]، والقول مما يعلم.

---

[1] تفسير البحر المحيط، ج 6، ص 258

[2] ينظر: تفسير الرازي، ج 22، ص 131-132

[3] ينظر: الفروق في اللغة، أبو هلال العسكري، ت لجنة إحياء التراث العربي بدار الآفاق الجديدة، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط 4، 1980، ص 225

[4] نفس المصدر، ص 225

[5] تفسير البقاعي، ج 5، ص 66

[6] ينظر: فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير، مُحَمَّد بن علي بن مُحَمَّد الشوكاني، ت يوسف الغوش، دار المعرفة، بيروت، ط 4، 2007، ج 17، ص 929

يقول الآلوسي في هذا الصدد: وهو السميع بجميع المسموعات، العليم أي بجميع المعلومات[2].

﴿هَٰذَا ذِكْرُ مَن مَّعِيَ وَذِكْرُ مَن قَبْلِي ۗ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ الْحَقَّ ۖ فَهُم مُّعْرِضُونَ ﴿٢٤﴾ وَمَا أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِي إِلَيْهِ أَنَّهُ لَا إِلَٰهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدُونِ ﴿٢٥﴾﴾ الأنبياء: ٢٤ – ٢٥، قال البيضاوي: (وما أرسلنا من قبلك من رسول) تعميم بعد تخصيص، فإن (ذكر من قبلي) من حيث إنه خبر لاسم الإشارة مخصوص بالموجود بين أظهرهم وهو الكتب الثلاثة[3].

أي أن قوله تعالى: (ذكر من قبلي) خاص برسالتين لرسولين سابقين هما سيدنا موسى وسيدنا عيسى عليهما السلام، وقرينة اختصاصه بالرسالتين هو اسم الإشارة (هذا)، فإنه لا يصدق إلا على ما كان موجودا زمن رسول الله ﷺ، وما كان موجودا هو التوراة والإنجيل، أما الآية المعطوفة فإن مفهوم قوله تعالى: (من قبلك) عام في كل رسول سبق سيدنا مُحَمَّدًا ﷺ بمن فيهم من أشير إليه بالخصوص في قوله: (وذكر من قبلي)، فالناتج أن الذكر حصل لموسى وعيسى عليهما السلام مرتين، الأولى بالتخصيص، والثانية ضمن عموم ما أرسل من المرسلين قبل نبينا عليه أفضل الصلوات، وهذا ما يجعل عطف الآية الثانية على ما قبلها من عطف العام على الخاص، لاندراج الأول في الثاني.

﴿إِذْ قَالَ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِ مَا هَٰذِهِ التَّمَاثِيلُ الَّتِي أَنتُمْ لَهَا عَاكِفُونَ ﴿٥٢﴾﴾ الأنبياء: ٥٢

أب سيدنا إبراهيم عليه السلام فرد من أفراد قومه، فعطف قومه على أبيه عطف عام على خاص، لأن قوله: (وقومه)، يشمل أبا إبراهيم وسائر عشيرته، وهذا لأنّ قوم كل رجل شيعته وعشيرته[4]، والأب من العشيرة، ولفظ القوم يشمل أبا سيدنا إبراهيم بغضّ النظر عن الخلاف الواقع في القوم هل يشمل الرجال والنساء معا، أم هو مقيد بالذكور؟[5]، فيذهب بعضهم إلى أنه يشمل الذكور والإناث جميعا، كقوله تعالى: ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِ﴾ نوح: ١ ، ونحو ذلك، فإنه كان مبعوثا إلى كلا الصنفين[6]، وما عليه المحققون أن الأصل فيه اختصاصه بالذكور، لأنهم القوّام على النساء[1].

---

[1] ينظر: نفس المصدر، ج 17، ص 929

[2] تفسير الآلوسي، ج 17، ص 9

[3] تفسير البيضاوي، ج 4، ص 49

[4] تاج العروس من جواهر القاموس، مُحَمَّد مرتضى ابن مُحَمَّد الحسيني الزبيدي، ت عبد المنعم خليل إبراهيم–كريم سيد مُحَمَّد محمود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 2، 2012، ج 33، ص 176

[5] ينظر: نفس المصدر، ج 33، ص 176

[6] تلقيح الفهوم في تنقيح صيغ العموم، صلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيكلدي العلائي الدمشقي، ت علي معوض–عادل عبد الموجود، دار الأرقم، بيروت، ط 1، 1997، ص 382

قال ابن الأثير: وسمّوا – أي الرجال –بذلك –أي بالقوم– لأنهم قوّامون على النساء بالأمور التي ليس للنساء أن يقمن بها[2].وبدليل قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا يَسۡخَرۡ قَوۡمٞ مِّن قَوۡمٍ عَسَىٰٓ أَن يَكُونُواْ خَيۡرٗا مِّنۡهُمۡ وَلَا نِسَآءٞ مِّن نِّسَآءٍ﴾الحجرات: ١١، فلو كانت النساء من القوم لم يقل: (ولا نساء من نساء)،[3] هكذا الحال في قول الشاعر:

وما أدري وسوف إخال أدري–أقوم آل حصن أم نساء[4]

كيفما كان معنى القوم فإنه يشمل الأب، لأنه لا يخرج عن حقيقة الرجال إن كان القوم مختصا بهم، وهكذا لا يخرج عن المراد إن كان لفظ القوم شاملا لصنفي الذكور والإناث معا من باب أولى.

وإنما أُفرد أبوه بالذكر مع أنه مندرج في القوم تنويها بأنه ينبغي تقديم الأقربين في أي نصح أو إرشاد، قال أبو حيان: وبدأ أولا بذكر أبيه لأنه الأهم عنده في النصيحة وإنقاذه من الضلال، ثم عطف عليه قومه[5].

﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يُجَٰدِلُ فِي ٱللَّهِ بِغَيۡرِ عِلۡمٖ وَيَتَّبِعُ كُلَّ شَيۡطَٰنٖ مَّرِيدٖ ۝٣﴾الحج: ٣

عطَف ذمّ من يتبع الشيطان على ذمّ من يجادل في الله بلا علم، والمجادلة بغير علم من ثمار اتباع الشيطان، فمن اتبع الشيطان ارتكب منكرات متعددة من بينها أن يجادل في الله بغير علم، فعطف ذم اتباع الشيطان على ذم من يجادل في الله بغير علم تعميم بعد تخصيص، لأن الجملة المعطوف عليها متضمَّنة في الجملة المعطوفة.

قال في روح المعاني: ويتبع فيما يتعاطاه من المجادلة أو في كل ما يأتي وما يذر من الأمور الباطلة التي من جملتها ذلك كل شيطان مريد[6].

ويعبر البيضاوي بوضوح عن شمول وعموم الجملة المعطوفة لما قبلها فيقول: ويتبع في المجادلة أو في عامة أحواله كل شيطان مريد متجرد للفساد[1].

---

[1] نفس المصدر، ص 382، وينظر: المفردات في غريب القرآن، أبو القاسم الحسين بن مُحَمَّد الراغب الأصفهاني، ت مركز الدراسات والبحوث بمكتبة نزار مصطفى الباز، مكتبة نزار مصطفى الباز، د ط، ج 2، ص 541

[2] تاج العروس، ج 33، ص 176

[3] نفس المصدر، ج 33، ص 176

[4] البيت لزهير بن أبي سلمى من قصيدة (عفا من آل فاطمة الجواء) من بحر الوافر، قال هذا البيت ساخرا من أبناء حصن بن كعب بن عليم، ينظر: ديوان زهير بن أبي سلمى، علي حسن عافور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 1988، ص 17

[5] تفسير البحر المحيط، ج 6، ص 299

[6] تفسير الآلوسي، ج 17، ص 114

هناك غايتان من تعبير القرآن في هذه الآية بأسلوب عطف العام على الخاص:

الأولى: وهي باعتبار التعميم في قوله تعالى: (ويتبع كل شيطان مريد)، إنما غايته الإشارة إلى خطورة الولوج في أيّ أمر يتعلق بالدين من غير علم، سواء كان ذلك الأمر الديني متعلقا بأصول الدين كصفات الله تعالى وأفعاله وذاته، أو كان فيما هو من فروعه، يقول القونوي في حاشيته عن هذا المعنى: أو في عامة أحواله المتعلقة بأمر الدين[2].

الغاية الثانية: وهي باعتبار التخصيص والإفراد للمجادلة في الله بغير علم مع كونها تدخل في قوله تعالى: (ويتبع كل شيطان مريد)، فإنها تدخل فيه دخولا أوليا[3]، فالغاية من هذا الإفراد بالذكر الإشارة إلى أن الكلام والمجادلة في شؤون الله تعالى وصفاته من دون علم أخطر من أي مجادلة أخرى بغير علم تتعلق بغير الله، لأن هذا النوع من المجادلة فيه اجتراء على سلطان الله العظيم[4]، وهذا هو معنى أنها تدخل دخولا أوليا في قوله تعالى: ويتبع كل شيطان مريد.

﴿ ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلۡحَقُّ وَأَنَّهُۥ يُحۡيِ ٱلۡمَوۡتَىٰ وَأَنَّهُۥ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٞ ٦ ﴾ الحج: ٦

قوله تعالى: (وأنه على كل شيء قدير)، يستفاد منه قدرة الله على أي شيء، فعطف هذا المعنى على قوله: (وأنه يحيي الموتى)، من عطف العام على الخاص، لأن إحياء الموتى شيء، فيشمله لفظ كل في قوله تعالى: (على كل شيء قدير)، والمعنى : أن الله سبحانه وتعالى هو القادر على إحياء الموتى وعلى كل مقدور[5]، وأما الغاية من إفراد إحياء الموتى بالذكر من بين سائر ما يقدر عليه سبحانه وتعالى فقد عبر عنها أبو السعود بقوله: وتخصيص إحياء الموتى بالذكر مع كونه من جملة الأشياء المقدور عليها للتصريح بما فيه النزاع والدفع في نحو المنكرين وتقديمه لإبراز الاعتناء به[6].

أي أن الغاية من هذا الأسلوب في العطف التنبيه إلى أن هناك من ينكر قدرة الله تعالى على إحياء الموتى، وأن قضية إحياء الموتى ينازع فيها منكرو البعث والنشور، ومن غايات هذا التخصيص أيضا التنويه بعظمة قدرة الله تعالى حيث يقدر سبحانه وتعالى على أمر يراه المنكرون مما يستحيل وقوعه، لقوة إعجازه وجهلهم بعظمة قدرة الله.

---

[1] تفسير البيضاوي، ج 4، ص 64

[2] حاشية القونوي، ج 13، ص 9

[3] ينظر: نفس المصدر، ج 13، ص 9

[4] ينظر: تفسير البقاعي، ج 5، ص 132

[5] ينظر: البحر المحيط، ج 6، ص 328

[6] تفسير أبي السعود، ج 6، ص 11

﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُدۡخِلُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ جَنَّٰتٖ تَجۡرِي مِن تَحۡتِهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُۚ إِنَّ ٱللَّهَ يَفۡعَلُ مَا يُرِيدُ ١٤﴾ الحج: ١٤، قوله تعالى: (إن الله يفعل ما يريد) بعد قوله : (إن الله يدخل الذين آمنوا)، ذكر للعام بعد الخاص، وجرى هذا الذكر من غير استعمال العطف، فحرف العطف بين القولين غير موجود، وإنما في الآية ذكر لشيء يشمل ما ذكر قبله ويعمه، فذكر سبحانه وتعالى أنه يفعل كل ما يريد، من غير تخصيص وتقييد لهذا الذي يريد سبحانه وتعالى فعله، وهذا الذكر جاء بعدما تم التصريح بشيء معين يفعله ﷻ وهو إدخال الذين آمنوا وعملوا الصالحات الجنة، فهو مما يريد الله سبحانه وتعالى فعله، ولهذا قال البيضاوي في قوله تعالى: إن الله يفعل ما يريد: من إثابة الموحد الصالح وعقاب المشرك الطالح لا دافع له ولا مانع[1]. فحصل الذكر لمعنى إدخال الذين آمنوا وعملوا الصالحات الجنة مرتين، الأولى بالتصريح والإفراد بالذكر من بين جملة ما يريد الله فعله، والثانية ضمن ما يشمل أي فعل يريده الله، وهو قوله تعالى: (إن الله يفعل ما يريد).

﴿وَهُدُوٓاْ إِلَى ٱلطَّيِّبِ مِنَ ٱلۡقَوۡلِ وَهُدُوٓاْ إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلۡحَمِيدِ ٢٤﴾ الحج: ٢٤

فُسّر القول الطيب بتفاسير مختلفة منها: أنه شهادة أن لا إله إلا الله، ومنها: أنه القرآن، ومنها: أنه قولهم: الحمد الله الذي صدقنا وعده[2]، وعلى اعتبار هذه المعاني كلها للقول الطيب فإن ما عطف عليه وهو (صراط الحميد) يشمله وغيره مما يندرج في أفراد الصراط المحمود، وعليه فيكون العطف من قبيل عطف العام على الخاص، حيث أن الثاني شمل الأول وعمَّه.

قال الآلوسي: فحاصل الجملة الأولى —وهدوا إلى الطيب من القول– وصف أهل الجنة بحسن الأقوال، وحاصل الثانية–وهدوا إلى صراط الحميد– وصفهم بحسن الأفعال أو مما هو أعم منها ومن الأقوال[3].

وقال أيضا إيضاحا لشمول (صراط الحميد) (الطيب من القول): وأن المراد بالصراط الحميد ما يعم الأقوال والأفعال الجارية بين أهل الجنة مما يحمد سلوكه في المعاشرة والاجتماع...الخ[4].

﴿فَٱجۡتَنِبُواْ ٱلرِّجۡسَ مِنَ ٱلۡأَوۡثَٰنِ وَٱجۡتَنِبُواْ قَوۡلَ ٱلزُّورِ ٣٠﴾ الحج: ٣٠

الزور يشمل كل كذب، فيندرج فيه ادعاء الألوهية لغير الله، وهو من أعظم الكذب.

---

[1] تفسير البيضاوي، ج 4، ص 67

[2] ينظر: تفسير الرازي، ج 23، ص 23-24

[3] تفسير الآلوسي، ج 17، ص 137

[4] نفس المصدر، ج 17، ص 137

قال الآلوسي: وقوله تعالى: (واجتنبوا قول الزور) تعميم بعد تخصيص فإن عبادة الأوثان رأس الزور لما فيها من ادعاء الاستحقاق ...ولم يعطف قول الزور على الرجس بل أعاد العامل –اجتنبوا– لمزيد الاعتناء، والمراد من الزور مطلق الكذب وهو من الزور بمعنى الانحراف[1].

﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ مِن رَّسُولٖ وَلَا نَبِيّٖ ﴾الحج: ٥٢

عطف في الآية لفظ نبي على رسول، والنبي أعم من الرسول، لأنّ كل رسول نبي، وليس كل نبي رسولا، يقتضي هذا التوجيه أن عطف نبي على رسول من عطف العام على الخاص. هذا باعتبار المغايرة بين النبي والرسول، يقول الرازي: وذلك–أي عطف نبي على رسول–يوجب المغايرة وهو من باب عطف العام على الخاص[2]. أما باعتبار كون النبي والرسول بمعنى واحد فلن يكون العطف من باب ذكر العام بعد الخاص، وإنما من عطف الشيء على نفسه، والحاصل أن هناك اختلافا بينهم هل الرسول والنبيء بمعنى واحد أم بينهما تغاير؟

ما يجدر بنا أن ننوه به أنهم اتفقوا جميعا على أن كل رسول نبيء، وإنما الخلاف بينهم في عبارة: ليس كل نبي رسولا، هل هي صحيحة أم لا؟

فمذهب المعتزلة أنهما بمعنى واحد، أي أن الرسول نبي، والنبي رسول، ولهم في ذلك أدلة يستدلون بها من بينها: الآية التي نحن بصددها، وهي قوله تعالى: (وما أرسلنا من رسول ولا نبي)، وبها يردون على من فرّق بينهما بأن الرسول من أرسل للناس وأمر بالتبليغ، وأن النبي لم يرسل ولم يؤمر بالتبليغ[3]، حيث ظاهر الآية أن الإرسال كان للأنبياء كما كان للرسل.

وتُعقب على استدلالهم بالآية السابقة في دعواهم اتحاد المعنى بين لفظ الرسول والنبي، فقيل: إن الآية تدل على نقيض ما ذهبوا إليه، حيث عطف فيها النبي على الرسول، والعطف يقتضي المغايرة[4]. ومذهب جمهور العلماء على التفريق بينهما، فيجعلون الرسول أخص من النبي[5]، ومما يستدلون به قوله تعالى: ﴿ وَكَمۡ أَرۡسَلۡنَا مِن نَّبِيّٖ فِي ٱلۡأَوَّلِينَ ٦ ﴾الزخرف: ٦، فدل على أن مرحلة النبوة سابقة لمرحلة الرسالة ودونها، وأن الرسول كان نبيا فحسب، فلما أرسل صار رسولا.

---

[1] نفس المصدر، ج 17، ص 148

[2] تفسير الرازي، ج 23، ص 50

[3] ينظر: نفس المصدر، ج 23، ص 50، ومعايير التفريق بين النبي والرسول (جمع ودراسة)، يوسف الزيوت، مجلة جامعة دمشق، م 19، العدد الأول، 2003

[4] ينظر: تفسير الرازي، ج 23، ص 50

[5] ينظر: معايير التفريق بين النبي والرسول، يوسف الزيوت

ولكن أصحاب هذا المذهب يختلفون في معيار التفريق بينهما، فمنهم من يفرق بمعيار الأمر بالتبليغ، فيقولون إن النبيء الرسول هو من أمر بالتبليغ، والنبيء فحسب هو من لم يؤمر بالتبليغ. وهذا أشهر الأقوال[1].

شنّع أحمد بن الصديق الغماري من فرق بينهما بهذا المعيار، فقال: وهذا كلام جاهل بالسنة والأخبار بل وبصريح القرآن فإن قوله تعالى: (وما أرسلنا من قبلك من رسول ولا نبيء) صريح في إرسالهما حقا[2].

ومنهم من يفرق بمعيار الكتاب ونوع الرسالة، فالنبي من جاء بتقرير شريعة من قبله أو كتابه، ولم ينسخ شيئا من شريعة سابقه، أما الرسول فهو من جاء بشريعة جديدة أو كتاب ناسخ لما قبله[3].

ومنهم من يفرق بمعيار التأييد بالمعجزات، فمن أُيد بمعجزة كان نبيا رسولا، ومن لم يؤيد بها فهو نبي فقط[4].

ومنهم من وضع أكثر من قيد معيارا للتفريق بينهما، وهذا البعض قسمان: قسم اشترط أن يجمع النبي ثلاثة خصال لكي يكون رسولا، وهي أن يكون صاحب معجزة وصاحب كتاب وأن ينسخ شرع من قبله[5].

وقسم يمثله أحمد بن الصديق الغماري حيث قال: والذي عندنا أن الرسول يفارق النبي في ثلاثة أمور:

أحدها: أن رسالة الرسول عامة لجميع قومه أو قبيلته أو مدينته، والنبي قد يرسل إلى رجل واحد من قومه.

ثانيها: أن رسالة الرسول دائمة من وقت بعثته ورسالته إلى وقت انتقاله، وقومه مخاطبون بطاعته في جميع زمانه، ورسالة النبي مؤقتة بالوقت الذي يأمره الله فيه بتبليغ ذلك الأمر.

ثالثها: أن الرسول يبعث بشريعة مستقلة والنبي يبعث بتقرير شريعة من قبله وإيضاح ما أبهم على قوم الرسول منها وتتميمها فهو بمنزلة المجتهد في هذه الأمة[6].

---

[1] ينظر: نفس المصدر

[2] جؤنة العطار في طرف الفوائد ونوادر الأخبار، أحمد بن الصديق الغماري، د ت، ج 1، ص 40

[3] ينظر: معايير التفريق بين النبي والرسول، يوسف الزيوت، مجلة جامعة دمشق، المجلد 19، العدد 1، 2003

[4] ينظر: نفس المصدر

[5] ينظر: تفسير الرازي، ج 23، ص 50

[6] جؤنة العطار في طرف الفوائد ونوادر الأخبار، ج 1، ص 40-41

ومنهم من قال إن معيار التفريق في طريقة الوحي، فمن أوحي إليه عن طريق ملك يقظة فهو الرسول، وأما من أوحي إليه في النوم، أو أخبره رسول بأنه رسول فهو نبي وليس رسولا[1]. قال الرازي عن هذا المعيار: وهذا هو الأولى[2].

وهناك مذهب ثالث يجمع بين المذهبين السابقين، فيرى أن الرسول له استعمالان: فقد يستعمل مرادفا للنبي، وقد يختص بمن هو صاحب كتاب فيكون أخص من النبي[3].

حاصل الأمر أننا إذا اعتمدنا على التفريق بين الرسول والنبيء ولو بمعيار واحد من المعايير المذكورة فإن العطف بينهما في الآية من عطف العام على الخاص.

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱرۡكَعُواْ وَٱسۡجُدُواْ وَٱعۡبُدُواْ ﴾ الحج: ٧٧

الركوع والسجود ركنان من أركان عبادة الصلاة، والأمر بهما كناية عن الأمر بالصلاة كليا، وإنما خُصصا —الركوع والسجود–بالذكر من بين أعمال الصلاة لأنهما أعظم أركان الصلاة إذ بهما إظهار الخضوع والعبودية، وتخصيص الصلاة بالذكر قبل الأمر ببقية العبادات المشمولة لقوله: (واعبدوا ربكم) تنبيه على أن الصلاة عماد الدين[4].

فالشاهد في الآية أنه سبحانه وتعالى عطف الأمر بكل العبادات في قوله: (واعبدوا)، على الأمر بنوع مخصوص من جنس العبادة العام وهو الأمر بالصلاة، مما جعل العطف بين الأمرين من باب عطف العام على الخاص، فالمراد بالعبادة: ما أمر الله الناس أن يتعبدوا به[5]، والصلاة تندرج في هذا المعنى للعبادة. والغاية من هذا الأسلوب–عطف العام على الخاص–الذي يقتضي الأمر بالصلاة مرتين، الأولى بالتخصيص والإفراد من خلال قوله تعالى: (اركعوا واسجدوا)، والثانية ضمن عموم الأمر بالعبادات كلها في قوله جل وعلا: (واعبدوا ربكم)، هي التنبيه على أن الصلاة عماد الدين كما تقدم ذكره[6].

---

[1] ينظر: تاريخ الخميس في أنفس نفيس، حسين بن مُحَمَّد بن الحسن الديّار بكري، د ت، مؤسسة شعبان، بيروت، د ط، ج 1، ص 7، وتفسير الرازي، ج 23، ص 50

[2] تفسير الرازي، ج 23، ص 50

[3] ينظر: تاريخ الخميس في أحوال أنفس نفيس، ج 1، ص 7

[4] التحرير والتنوير، ج 17، ص 346

[5] ينظر: نفس المصدر، ج 17، ص 346

[6] نفس المصدر، ج 17، ص 346

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱرۡكَعُواْ وَٱسۡجُدُواْ وَٱعۡبُدُواْ رَبَّكُمۡ وَٱفۡعَلُواْ ٱلۡخَيۡرَ ﴾ الحج: ٧٧

قال الآلوسي: وافعلوا الخير تعميم بعد تخصيص أو مخصوص بالنوافل[1]، أي إذا كان المراد من الخير عموم الخير، فيشمل كل خير في العبادات والمعاملات، فإن عطفه على قسم من أقسامه وهو العبادات من عطف العام على الخاص.

فنلاحظ في الآية عَطف عام على خاص عُطف على أخص منه، فعطف الأمر بفعل الخير على ما يندرج فيه وهو الأمر بالعبادة، وقبل هذا العطف عطف الأمر بالعبادة على ما يندرج فيه وهو الأمر بالصلاة.

يقول أبو حيان عن هذا التناسق العجيب بين المعطوفات: ويظهر في هذا الترتيب أنهم أمروا أولا بالصلاة وهي نوع من العبادة، وثانيا: بالعبادة وهي نوع من فعل الخير، وثالثا: بفعل الخير وهو أعم من العبادة، فبدأ بالخاص، ثم بعام، ثم بأعم[2].

﴿ فَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُواْ ٱلزَّكَوٰةَ وَٱعۡتَصِمُواْ بِٱللَّهِ ﴾ الحج: ٧٨

إذا اعتبرنا أن معنى (واعتصموا بالله) هو تمسكوا بدين الله[3]، فإن الأمر بالاعتصام والتمسك بالدين وتعاليمه قد عطف على أمر ببعض ما يندرج في الدين، فالصلاة والزكاة بعض من الدين، وفق هذا التوجيه يكون عطف الأمر بالتمسك بكل الدين، على الأمر بالقيام بركنين من أركانه، وهما ركنا الصلاة والزكاة من عطف العام على الخاص، لأن المعطوف شمل المعطوف عليه، والمعطوف عليه اندرج في المعطوف.

﴿ ٱلَّذِينَ هُمۡ فِي صَلَاتِهِمۡ خَٰشِعُونَ ﴿٢﴾ ... وَٱلَّذِينَ هُمۡ عَلَىٰ صَلَوَٰتِهِمۡ يُحَافِظُونَ ﴿٩﴾ ﴾ المؤمنون: ٢ – ٩، نظير الآية 23 من سورة المعارج.

﴿ نُّسۡقِيكُم مِّمَّا فِي بُطُونِهَا وَلَكُمۡ فِيهَا مَنَٰفِعُ كَثِيرَةٞ وَمِنۡهَا تَأۡكُلُونَ ﴿٢١﴾ ﴾ المؤمنون: ٢١

عطف قوله: (ولكم فيها منافع كثيرة) على منفعة مخصوصة وهي الشراب والتغذي من ألبانها المفهوم من: (نسقيكم مما في بطونه)، فكان عطفا للعام على الخاص، لأن المعطوف قد شمل المعطوف عليه، ويؤكد شمول الثاني للأول أبو حيان حيث يقول: ولكم فيها منافع من: الحمل والركوب،

[1] تفسير الآلوسي، ج 17، ص 208

[2] البحر المحيط، ج 6، ص 360

[3] ينظر: نفس المصدر، ج 6، ص 361، تفسير الخازن، ج 3، ص 266

والحرث، والانتفاع بجلودها وأوبارها ونبه على غزارة فوائدها وألزامها وهو الشرب والأكل وأدرج باقي المنافع في قوله (ولكم فيها منافع كثيرة)[1]، نجده عدّ الشرب ضمن ما يفهم من عموم قوله تعالى: (ولكم فيها منافع كثيرة)، وقد فهم الشرب بالتخصيص والإفراد من قوله: (نسقيكم مما في بطونها).

﴿وَمَن يَتَّبِعْ خُطُوَٰتِ ٱلشَّيْطَٰنِ فَإِنَّهُۥ يَأْمُرُ بِٱلْفَحْشَآءِ وَٱلْمُنكَرِ﴾ النور: ٢١

عطف المنكر على الفحشاء من باب عطف العام على الخاص، فالمعطوف شمل المعطوف عليه، لأن المنكر أعم من الفحشاء، والفحشاء هي الإفراط في القبائح، أما المنكر فهو كل من ينكره الشرع[2].

يقول في حاشية القونوي عن هذا المعنى: وقوله (البيضاوي): والمنكر ما أنكره الشرع[3] سواء كان ما أفرط قبحه أو لا فهو أعم من الأول وسواء كان إنكاره على متعاطيه بمتابعة القوة الغضبية أو القوة الشهوية أو باقتضاء القوة الوهمية كالاستيلاء على الناس والتجبر عليهم لكن بقرينة مقابلته بالفحشاء الذي هو عبارة عن الإفراط في متابعة القوة الشهوية[4].

فنجده ذكر اعتبارين يكون فيهما المنكر أعم من الفحشاء:

أولهما: وهو من ناحية صفة الفعل، فإن الفحشاء فعل خاص بارتكاب أشنع القبائح، بينما المنكر عام في كل القبائح.

وثانيهما: وهو من ناحية الباعث على الفعل، فإن الباعث على فعل الفحشاء خاص بمتابعة القوة الشهوية، بينما الباعث على فعل المنكر عام في متابعة القوات الثلاثة، الغضبية والشهوية والوهمية، ويمكننا إضافة اعتبار ثالث يشمل فيه المنكر الفحشاء ويعمها، وذلك من خلال تفسير الخطيب الشربيني حيث جاء فيه: (فإنه يأمر بالفحشاء) أي: بالقبائح من الأفعال، (والمنكر) أي: ما أنكره الشرع وهو كل ما يكرهه الله تعالى[5].

أي أن الفحشاء خاصة بالقبيح من الفعل، أما المنكر فهو عام في كل ما يستقبح من الفعل والقول والاعتقاد.

---

[1] البحر المحيط، ج 6، ص 371

[2] ينظر: تفسير البيضاوي، ج 4، ص 102

[3] ينظر: نفس المصدر، ج 2، ص 119

[4] حاشية القونوي، ج 13، ص 300

[5] تفسير الخطيب الشربيني، ج 2، ص 676

﴿ رِجَالٌ لَّا تُلْهِيهِمْ تِجَٰرَةٌ وَلَا بَيْعٌ عَن ذِكْرِ ٱللَّهِ وَإِقَامِ ٱلصَّلَوٰةِ وَإِيتَآءِ ٱلزَّكَوٰةِ ﴾النور: ٣٧

قال البيضاوي: (رجال لا تلهيهم تجارة) لا تشغلهم معاملة رابحة. (ولا بيع عن ذكر الله) مبالغة بالتعميم بعد التخصيص إن أريد به مطلق المعاوضة[1].

فعلى احتمال كون معنى البيع هنا مطلق المعاوضة رابحة أو غير رابحة، فإنه يشمل المعطوف عليه وهو التجارة لأنه نوع من بيع معين، وهو البيع الرابح، فيكون العطف من باب عطف العام على الخاص.

﴿ كُلٌّ قَدْ عَلِمَ صَلَاتَهُۥ وَتَسْبِيحَهُۥ ﴾النور: ٤١

إذا جعلنا الصلاة ضربا من ضروب التسبيح، فإن عطف (وتسبيحه) على (صلاته) من قبيل عطف العام على الخاص، يقول الصاوي في هذا المعنى: قوله: -أي في الجلالين-(ومن التسبيح صلاة) ذكر ذلك توطئة لقوله: (كل قد علم صلاته وتسبيحه)، فالصلاة مندرجة في عموم التسبيح[2].

﴿ وَأَقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُوا۟ ٱلزَّكَوٰةَ وَأَطِيعُوا۟ ٱلرَّسُولَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ ﴿٥٦﴾ ﴾النور: ٥٦

قال القونوي: قوله: (في سائر ما أمركم به)[3] إما من الله أو من قبل نفسه ولذا لم يجئ وأطيعوا الله والرسول والسائر هنا بمعنى البقية أو الجميع وفيه إشارة إلى أنه من عطف العام على الخاص أو من عطف المغايرة[4].

﴿ لَقَدِ ٱسْتَكْبَرُوا۟ فِىٓ أَنفُسِهِمْ وَعَتَوْ عُتُوًّا كَبِيرًا ﴿٢١﴾ ﴾الفرقان: ٢١

العتو أشد الفساد[5]، والاستكبار مما يوصف بأنه فساد شديد، فعطف العتو الذي هو وصف عام لكل فساد شديد، على نوع خاص يستحق هذا الوصف تعميم بعد تخصيص.

﴿ وَقَوْمَ نُوحٍ لَّمَّا كَذَّبُوا۟ ٱلرُّسُلَ أَغْرَقْنَٰهُمْ وَجَعَلْنَٰهُمْ لِلنَّاسِ ءَايَةً ۖ وَأَعْتَدْنَا لِلظَّٰلِمِينَ عَذَابًا أَلِيمًا ﴿٣٧﴾ ﴾ الفرقان: ٣٧، ذكر نوعا من الظالمين وهو قوم نوح، وذكر نوعا من

---

[1] تفسير البيضاوي، ج 4، ص 108

[2] حاشية الصاوي، ج 3، ص 45

[3] ينظر: تفسير البيضاوي، ج 4، ص 113

[4] حاشية القونوي، ج 13، ص 442

[5] ينظر: عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ، السمين الحلبي أحمد بن يوسف بن عبد الدائم، ت محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 1996، ج 3، ص 28

العذاب الأليم الذي أعده لهم وهو الإغراق، ثم عطف على ما ذُكر عامة الظالمين فشمل قوم نوح، ومعه ذكر العذاب الأليم من غير تحديد نوعه فشمل الإغراق. أي أن عطف جملة (وأعتدنا) على ما قبلها من قبيل عطف العام على الخاص، وذلك من وجهين: **الأول**: لفظ ووصف (الظالمين)، فإنه يحتمل أن يكون شاملا لمن ذكر قبله من الظلمة كقوم نوح وقوم موسى، ويشمل غيرهم أيضا ممن يتصف بصفة الظلم. **الثاني**: من خلال قوله تعالى: (عذابا أليما)، فإنه يشمل ما قبله من العذاب كالتعذيب بالإغراق فهو عذاب دنيوي، ويشمل غيره من العذاب الأخروي أيضا.

وعن الوجهين قال في روح المعاني: والمراد بالظالمين القوم المذكورون، والإظهار في موقع الإضمار للإيذان بتجاوزهم الحد في الكفر والتكذيب –أو جميع الظالمين الذين لم يعتبروا بما جرى عليهم من العذاب فيدخل في زمرتهم قريش دخولا أوليا، ويحتمل العذاب الدنيوي وغيره–[1].

﴿ وَٱلَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ ٱلنَّفْسَ ٱلَّتِى حَرَّمَ ٱللَّهُ إِلَّا بِٱلْحَقِّ وَلَا يَزْنُونَ ۚ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ﴿٦٨﴾ يُضَٰعَفْ لَهُ ٱلْعَذَابُ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَيَخْلُدْ فِيهِۦ مُهَانًا ﴿٦٩﴾ إِلَّا مَن تَابَ وَءَامَنَ وَعَمِلَ عَمَلًا صَٰلِحًا فَأُو۟لَٰٓئِكَ يُبَدِّلُ ٱللَّهُ سَيِّـَٔاتِهِمْ حَسَنَٰتٍ ۗ وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا ﴿٧٠﴾ وَمَن تَابَ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَإِنَّهُۥ يَتُوبُ إِلَى ٱللَّهِ مَتَابًا ﴿٧١﴾ ﴾الفرقان: ٧١

قال إسماعيل حقي[2]: وهذا تعميم بعد التخصيص لأن متعلق التوبة في الآية الأولى الشرك والقتل والزنى فقط وههنا مطلق المعاصي[3]. أي أن التوبة في قوله تعالى: (إلا من تاب وآمن وعمل عملا صالحا) ناتجة عن الإقلاع عن معاص مخصوصة وهي معصية الشرك والقتل والزنى، وأما التوبة في الآية المعطوفة وهي قوله تعالى: (ومن تاب وعمل صالحا) فهي ناتجة عن عموم المعاصي.

﴿ فَأَخْرَجْنَٰهُم مِّن جَنَّٰتٍ وَعُيُونٍ ﴿٥٧﴾ وَكُنُوزٍ وَمَقَامٍ كَرِيمٍ ﴿٥٨﴾ ﴾الشعراء: ٥٧ – ٥٨

المقام الكريم أي النفيس في نوعه، ويقتضي ذلك ما كانوا عليه من الأمن والثروة والرفاهية[4]. عطف المقام الكريم بهذا المعنى على الجنات والعيون والكنوز من عطف العام على الخاص، لأن الثاني

---

[1] تفسير الألوسي، ج 19، ص 19

[2] إسماعيل حقي: (1127هـ) إسماعيل حقي بن مصطفى الإسلامبولي الحنفي الخلوتي، المولى أبو الفداء متصوف مفسر تركي مستعرب.ينظر: الأعلام، الزركلي، ج 1، ص 313

[3] روح البيان، ج 6، ص 264

[4] ينظر: التحرير والتنوير، ج 19، ص 132-133

شمل الأول، فكونهم كانوا يمتلكون الثروة ويعيشون الرفاهية يلزم منه تنعمهم بالكنوز والبساتين، لأنهما من الثروة ومما يحصل به الترفه.

﴿ وَٱتۡلُ عَلَيۡهِمۡ نَبَأَ إِبۡرَٰهِيمَ ٦٩ إِذۡ قَالَ لِأَبِيهِ وَقَوۡمِهِۦ مَا تَعۡبُدُونَ ٧٠ ﴾ الشعراء: ٦٩ – ٧٠

عطف القوم على الأب من عطف العام على الخاص، لأن الثاني يشمل الأول، وفي عطف العام على الخاص في قوله تعالى: (لأبيه وقومه) تنصيص على أنه بدأ بمحاجة أبيه أولا، لما له من حق النصح والإرشاد على ابنه، وإشارة إلى المبادرة بدعوة الأقربين، ففيه تعريض بالمشركين بأن سنة الأنبياء ومنهم أبوكم إبراهيم عليه السلام هي دعوة الأقربين، فليس بدعا أن أنصح لكم وأحرص على هدايتكم[1].

﴿ وَلَا تَبۡخَسُواْ ٱلنَّاسَ أَشۡيَآءَهُمۡ وَلَا تَعۡثَوۡاْ فِي ٱلۡأَرۡضِ مُفۡسِدِينَ ١٨٣ ﴾ الشعراء: ١٨٣

بخس الناس أشياءهم مندرج في دائرة الفساد، قال الجمل: قوله: (ولا تبخسوا الناس أشياءهم) وكان من جملة بخسهم أنهم ينقصون الدراهم والدنانير، فهذا من عطف العام على الخاص[2].

﴿ وَقَالَ رَبِّ أَوۡزِعۡنِيٓ أَنۡ أَشۡكُرَ نِعۡمَتَكَ ٱلَّتِيٓ أَنۡعَمۡتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَٰلِدَيَّ وَأَنۡ أَعۡمَلَ صَٰلِحٗا تَرۡضَىٰهُ ﴾ النمل: ١٩، عطف قوله تعالى: (على والدي) على قوله: (عليَّ)، تعميم بعد تخصيص، لأن الإنعام على الوالدين يشمل الإنعام على أولادهما، وعن هذا قال البيضاوي: أدرج فيه ذكر والديه تكثيرا للنعمة أو تعميما لها، فإن النعمة عليهما نعمة عليه والنعمة عليه يرجع نفعها إليهما سيما الدينية[3].

﴿ وَقَالَ رَبِّ أَوۡزِعۡنِيٓ أَنۡ أَشۡكُرَ نِعۡمَتَكَ ٱلَّتِيٓ أَنۡعَمۡتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَٰلِدَيَّ وَأَنۡ أَعۡمَلَ صَٰلِحٗا تَرۡضَىٰهُ ﴾ النمل: ١٩، طلبه عليه السلام من الله أن يهبه ألفة العمل الصالح بعد أن طلب منه ألفة شكر نعمه، من قبيل ذكر العام بعد الخاص، لأن الشكر عمل من الأعمال الصالحة، ونوع من أنواعها، فكأنه طلب التوفيق إلى الشكر مرّتين، مرة بالتخصيص، وأخرى ضمن عموم طلب العمل الصالح.

---

[1] الإعجاز البلاغي في القصة القرآنية (دراسة في سور الطواسين)، عدنان مهدي الدليمي، دار غيداء، عمّان، 2012، ص 256

[2] الفتوحات الإلهية على الجلالين، ج 5، ص 405

[3] تفسير البيضاوي، ج 4، ص 157

قال في البحر المحيط: ولما سأل ربه شيئا خاصا وهو شكر النعمة سأل شيئا عاما وهو: أن يعمل عملا يرضاه الله تعالى فاندرج فيه شكر النعمة، فكأنه سأل إيزاع الشكر مرتين[1].

﴿ أَمَّن يُجِيبُ ٱلْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ وَيَكْشِفُ ٱلسُّوٓءَ ﴾النمل: ٦٢

قال في حدائق الروح والريحان: (ويكشف السوء) والسوء كل ما يسوء الإنسان، أي: يحزنه سواء كان في نفسه، أو في غيره، كولده أو صديقه أو أهله أو ماله، فذكره بعد الضر، من ذكر العام بعد الخاص[2].

﴿ وَمَآ أَنتَ بِهَٰدِى ٱلْعُمْىِ عَن ضَلَٰلَتِهِمْ ۖ إِن تُسْمِعُ إِلَّا مَن يُؤْمِنُ بِـَٔايَٰتِنَا فَهُم مُّسْلِمُونَ ﴿٨١﴾ ﴾النمل: ٨١، قال ابن عرفة: قوله تعالى: (إن تسمع إلا من يؤمن بآياتنا فهم مسلمون) ويحتمل أن يكون دليلا على أن الإيمان أخص من الإسلام، لأن معناه فالمؤمنون بآياتنا مسلمون، أي الحكم عليهم بالإيمان يستلزم عليهم الحكم بالإسلام[3]، أي أن وصفهم بالإسلام يشمل اتصافهم بالإيمان، ومن ثَمّ فإن عطف قوله تعالى: (فهم مسلمون)، على قوله: (من يؤمن بآياتنا) من باب عطف العام على الخاص.

﴿ إِنَّمَآ أُمِرْتُ أَنْ أَعْبُدَ رَبَّ هَٰذِهِ ٱلْبَلْدَةِ ٱلَّذِى حَرَّمَهَا وَلَهُۥ كُلُّ شَىْءٍ ۖ وَأُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ مِنَ ٱلْمُسْلِمِينَ ﴿٩١﴾ ﴾النمل: ٩١ ، قال ابن كثير: وقوله تعالى: -وله كل شيء-من باب عطف العام على الخاص، أي هو رب هذه البلدة ورب كل شيء ومليكه لا إله إلا هو[4]. وتظهر غاية إفراد البلدة بالذكر من بين سائر ما يملكه الله سبحانه وتعالى في قول ابن عاشور: وقد أدمج في خلال هذا تنويها بشأن مكة وتعريضا بكفرهم بالذي أسكنهم بها وحرمها فانتفعوا بتحريمها، وأشعرهم بأنهم لا يملكون تلك البلدة فكاشفهم الله بما تكنه صدورهم من خواطر إخراج الرسول ﷺ والمؤمنين من مكة[5].

﴿ وَلَمَّا بَلَغَ أَشُدَّهُۥ وَٱسْتَوَىٰٓ ءَاتَيْنَٰهُ حُكْمًا وَعِلْمًا ۚ وَكَذَٰلِكَ نَجْزِى ٱلْمُحْسِنِينَ ﴿١٤﴾ ﴾القصص: ١٤

---

[1] البحر المحيط، ج 7، ص 61

[2] حدائق الروح والريحان، ج 21، ص 41

[3] تفسير ابن عرفة، ج 3، ص 262

[4] تفسير ابن كثير، ج 10، ص 439

[5] التحرير والتنوير، ج 20، ص 56

قال ابن عرفة: يحتمل أن يريد بالحكم النظر الموصل للعلم، أي آتيناه طريق العلم، والعلم يحتمل أن يريد بذلك العلمية والعملية[1].

احتماله أن يكون الحكم بمعنى النظر المؤدي للعلم، مبني على ما يعرف من أن سيدنا موسى لم يكن صاحب ملك وسلطان، ومحل الشاهد أن عطف العلم بكونه يشمل الحسي والمعنوي من الأمور على الحكم بكونه وسيلة تحصيل العلم، من عطف العام على الخاص، لأن الثاني يشمل الأول ويقتضيه، فإثبات اتصاف موسى عليه السلام بالعلم يتضمن بالأولية تمكنه من النظر المؤدي للعلم.

﴿ وَٱبۡتَغِ فِيمَآ ءَاتَىٰكَ ٱللَّهُ ٱلدَّارَ ٱلۡأٓخِرَةَۖ وَلَا تَنسَ نَصِيبَكَ مِنَ ٱلدُّنۡيَاۖ وَأَحۡسِن كَمَآ أَحۡسَنَ ٱللَّهُ إِلَيۡكَ ﴾ القصص: ٧٧

عطف قوله تعالى: (وأحسن كما أحسن الله إليك)، على قوله: (وابتغ فيما آتاك الله الدار الآخرة)، من قبيل عطف العام على الخاص، لأن الله تعالى أمر في الجملة المعطوفة بالإحسان ولم يقيد أو يخصص فيه بأي شيء يمكن أن يكون، بينما الجملة المعطوف عليها فمدلوها الأمر بإنفاق المال فيما يحبه الله[2]، وإنفاق المال في سبل الخير ضرب من الإحسان، فكأنّ الله سبحانه وتعالى أمر بالإحسان بالمال مرتين، مرة بالإفراد بالذكر، وثانية ضمن أمره بكافة أنواع الإحسان، لعله تنويه بكون الصدقة أعظم أنواعه، ولتأكيد شمول قوله تعالى: (وأحسن) لقوله: (وابتغ).

قال في الفتوحات الإلهية: واعلم أنه لما أمره بالإحسان بالمال أمره بالإحسان مطلقا، ويدخل فيه الإعانة بالمال والجاه وطلاقة الوجه وحسن اللقاء[3].

﴿ تِلۡكَ ٱلدَّارُ ٱلۡأٓخِرَةُ نَجۡعَلُهَا لِلَّذِينَ لَا يُرِيدُونَ عُلُوّٗا فِي ٱلۡأَرۡضِ وَلَا فَسَادٗاۚ وَٱلۡعَٰقِبَةُ لِلۡمُتَّقِينَ ﴿٨٣﴾ ﴾ القصص: ٨٣ ، العلو مذموم، وهو الظلم والتجبر[4]، والظلم والتجبر نوع من الفساد، وقد عطف عليه الفساد بعمومه، مما يعني أنّ عطف (فسادا) على (علوا) في الآية من عطف العام على الخاص، لأنّ الثاني شمل ما قبله، حيث يقول ابن عطية: والفساد يعم الوجوه من الشر[5]، ومما لا شك فيه أنّ العلو بالظلم والتجبر شر من الشرور ووجه من وجوهه.

---

[1] تفسير ابن عرفة، ج 3، ص 266

[2] ينظر: تفسير البقاعي، ج 5، ص 518

[3] الفتوحات الإلهية، ج 6، ص 48

[4] ينظر: تفسير ابن عطية، ج 4، ص 302

[5] نفس المصدر، ج 4، ص 302

﴿ فَأَنجَيْنَٰهُ وَأَصْحَٰبَ ٱلسَّفِينَةِ وَجَعَلْنَٰهَآ ءَايَةً لِّلْعَٰلَمِينَ ﴿١٥﴾ ﴾ العنكبوت: ١٥

أخبر الله سبحانه وتعالى أنه أنجى سيدنا نوحا عليه السلام، ثم عطف عليه أنه أنجى أصحاب السفينة، والمعلوم أنّ نوحا عليه السلام من أصحاب السفينة، فكان العطف من باب ذكر العام بعد الخاص، لكن لمَ لمْ يُكتف بالإخبار عن إنجاء أصحاب السفينة دون تخصيص لنبي الله نوح، حيث بالإمكان أن يُفهم بالأولية نجاة نوح عليه السلام؟

نجد جواب السؤال هذا ضمن قول القونوي في حاشيته: وعدم عدّ نوح عليه السلام من أصحاب السفينة فيه تعظيم فخيم[1]، وهذا الغرض من أكثر أغراض عطف العام على الخاص ورودا.

﴿ إِنَّ ٱلصَّلَوٰةَ تَنْهَىٰ عَنِ ٱلْفَحْشَآءِ وَٱلْمُنكَرِ ۗ وَلَذِكْرُ ٱللَّهِ أَكْبَرُ ۗ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ مَا تَصْنَعُونَ ﴿٤٥﴾ ﴾العنكبوت: ٤٥، المنكر المعطوف على الفحشاء، يشملها ويشمل سائر ما تنكره الشريعة. قال القونوي: والمراد بالفحشاء الإفراط في متابعة القوة الشهوية كالزنا فإنه أقبح أحوال الإنسان وأشنعها والمنكر ما ينكر على متعاطيه مطلقا فهو عطف العام على الخاص لزيادة القبح في الخاص كما عرفته[2].

﴿ وَلَهُ ٱلْحَمْدُ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَعَشِيًّا وَحِينَ تُظْهِرُونَ ﴿١٨﴾ ﴾ الروم: ١٨

عطف قوله تعالى: (وله الحمد في السماوات والأرض) على قوله: (فسبحان الله حين تمسون وحين تصبحون)، من عطف العام على الخاص، نستنتج هذا من قول البقاعي: ولما خص الإمساء والإصباح عمّ فقال معبرا بما يدل على الدوام لأن وقت النوم الدال على النقص أولى بإثبات الكمال[3]. لكن حُقّ لنا أن نتساءل عن الوجه الذي به يمكننا أن نقول إنه قد عطف في الآيتين ما يعم على ما يخَص، لأن ما ذكر أولا يظهر فيه أنَ المساء والصباح خصصا بالتسبيح، ولكن ما ذكر ثانيا وهو الحمد لا نرى فيه ما يُفهم منه الزمان أصلا كما هو الحال في الجملة التي تسبقها، حتى نقول إنه يعم زمني المساء والصباح، وإنما ما هو ظاهر أن الحمد منوط بالمكان (السماوات والأرض) لا بالزمان، فكيف يقول البقاعي إن قوله تعالى: وله الحمد في السماوات والأرض، دل على الدوام من الزمان فعم ما ذكر قبله من تخصيص المساء والصباح؟

---

[1] حاشية القونوي، ج 15، ص 26

[2] نفس المصدر، ج 15، ص 63

[3] تفسير البقاعي، ج 5، ص 610

وجوابه: ما ذكره الآلوسي من أنه لا يصح عطف ظرف المكان على ظرف الزمان ولا العكس أيضا[1]، وبما أن العطف قد حصل فإنه لا بد من توجيه، وتوجيهه أن في الجملة المعطوفة لفظا مقدرا يدل على الزمان بالدوام هو الذي به نستسيغ العطف بين هاتين الجملتين، والتقدير على النحو التالي: وله الحمد في السماوات والأرض دائما[2].

فالحاصل أنه عطف ما يفهم منه عموم الزمان ودوامه على ما يدل على خصوصه، فكان عطفا للعام على الخاص.

﴿ وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦٓ أَنْ خَلَقَكُم مِّن تُرَابٍ ... وَلَهُۥ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۖ كُلٌّ لَّهُۥ قَٰنِتُونَ ﴿٢٦﴾ ﴾الروم: ٢٦

قال سيد طنطاوي في تفسيره: ثم ختم سبحانه هذه الآيات بآية جامعة لكل معاني القدرة والإيجاد والهيمنة على هذا الكون فقال: (وله من في السماوات والأرض)[3]، فالآية المعطوفة تفيد عموم كون كل مخلوق تحت ملك الله وقهره[4]،

محل الشاهد أن الله سبحانه وتعالى ذكر أنواعا من الآيات الدالة على قدرته بأسلوب الإفراد بالذكر والتخصيص، ثم عطف عليها ما يشملها وغيرها من الآيات التي لا نقدر على حصرها والتي هي ملك لله وتحت تصرفه وإراداته، مما يجعل تلك الآيات التي ذكرت بالإفراد والتصريح بها كأنها قد ذكرت مرتين، الأولى بالتخصيص، والثانية ضمن عموم الآية الجامعة لكل ما يدل على قدرة الله وهيمنته على سائر المخلوقات.

هذه الطريقة في الذكر طريقة عطف العام على الخاص، ويتأكد ما تقدم ذكره في قول البقاعي: ولما ذكر تصرفه في الظرف وبعض المظروف من الإنس والجن ذكر قهره للكل فقال: (وله) أي وحده بالملك الأتم (من في السماوات والأرض) أي كلهم[5].

﴿ يَٰبُنَىَّ إِنَّهَآ إِن تَكُ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِّنْ خَرْدَلٍ فَتَكُن فِى صَخْرَةٍ أَوْ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ أَوْ فِى ٱلْأَرْضِ يَأْتِ بِهَا ٱللَّهُ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَطِيفٌ خَبِيرٌ ﴿١٦﴾ ﴾لقمان: ١٦

---

[1] ينظر: تفسير الآلوسي، ج 21، ص 29

[2] ينظر: نفس المصدر، ج 21، ص 29

[3] التفسير الوسيط، ج 21، ص 101

[4] ينظر: البحر المحيط، ج 7، ص 165

[5] تفسير البقاعي، ج 5، ص 617

عطف الأرض على الصخرة من عطف العام على الخاص، لأن الصخرة جزء من الأرض، يقول ابن عاشور: وإنما الصخرة جزء من الأرض لقصد تعميم الأمكنة الأرضية فإن الظرفية تصدق بهما[1].

﴿ فَلَا تَغُرَّنَّكُمُ ٱلۡحَيَوٰةُ ٱلدُّنۡيَا وَلَا يَغُرَّنَّكُم بِٱللَّهِ ٱلۡغَرُورُ ﴿٣٣﴾ ﴾لقمان: ٣٣

إذا فُسّر (الغرور) بأنه كل ما يصرفك عن طاعة الله تعالى[2]، فإنه يشمل زخارف الحياة الدنيا وشهواتها المفهومة من قوله (الحياة الدنيا)، وعليه يكون عطف (الغرور) على (الحياة الدنيا) عطفا للعام على الخاص.

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ ٱتَّقِ ٱللَّهَ وَلَا تُطِعِ ٱلۡكَٰفِرِينَ وَٱلۡمُنَٰفِقِينَۗ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴿١﴾ وَٱتَّبِعۡ مَا يُوحَىٰٓ إِلَيۡكَ مِن رَّبِّكَ ﴾الأحزاب: ١ – ٢، أمره سبحانه وتعالى لنبينا ﷺ باتباع ما يوحى إليه، يتضمن الأمر بالتقوى واجتناب طاعة الكفرة والمنافقين.

قال الآلوسي: وقوله تعالى: (واتبع ما يوحى إليك من ربك)، عطف على ما تقدم–أي اتق الله ولا تطع الكافرين والمنافقين–من قبيل عطف العام على الخاص أي اتبع في كل ما تأتي وتذر من أمور الدين ما يوحى إليك من الآيات التي من جملتها هذه الآية الآمرة بتقوى الله تعالى الناهية عن إطاعة الكفرة والمنافقين[3].

وقال القونوي: قوله: (واتبع ما يوحى إليك) فيه مزيد اهتمام وتأكيد للأمر بالاتقاء والنهي عن طاعة الكافرين ولا ينافيه كونه عطف العام عل الخاص لأن ما ذكر قبله يدخل دخولا أوليا.[4]

﴿ وَإِذۡ يَقُولُ ٱلۡمُنَٰفِقُونَ وَٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٞ مَّا وَعَدَنَا ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ إِلَّا غُرُورٗا ﴿١٢﴾ ﴾
الأحزاب: ١٢

نظير الآية 49 من سورة الأنفال.

﴿ وَأَوۡرَثَكُمۡ أَرۡضَهُمۡ وَدِيَٰرَهُمۡ وَأَمۡوَٰلَهُمۡ وَأَرۡضٗا لَّمۡ تَطَـُٔوهَا ﴾ الأحزاب: ٢٧

عطف الأموال على الأرض والديار من عطف العام على الخاص، لأن الأرض والديار من جنس المال. يقول البقاعي في هذا المعنى: وأورثكم أرضهم من الحدائق وغيرها، ولما عمّ خصّ بقوله:

---

[1] التحرير والتنوير، ج 21، ص 163

[2] ينظر: تفسير الوسيط، سيد طنطاوي، ج 11، ص 134

[3] تفسير الآلوسي، ج 21، ص 144

[4] حاشية القونوي: ج 15، ص 292

وديارهم لأنه يحامي عليها ما لا يحامي على غيرها، ثمّ عمّ بقوله: وأموالهم مما تقدم ومن غيره من النقد والماشية والسلاح والأثاث وغيرها[1].

﴿ وَمَن يَقْنُتْ مِنكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتَعْمَلْ صَٰلِحًا نُّؤْتِهَآ أَجْرَهَا مَرَّتَيْنِ ﴾ الأحزاب: ٣١

القنوت لله ورسوله فُسّر هنا بالدوام على الطاعة[2]، والدوام على الطاعة عمل من الأعمال الصالحة، فيكون عطف قوله تعالى: (تعمل صالحا) على (من يقنت) من قبيل عطف العام على الخاص، لأنّ الثاني قد شمل الأول وتضمّنه، لهذا يقول ابن التمجيد: فإن العمل الصالح هو العبادة لله خاصة ويدخل فيه القنوت لله[3].

﴿ وَأَقِمْنَ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتِينَ ٱلزَّكَوٰةَ وَأَطِعْنَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓ ﴾ الأحزاب: ٣٣

أَمْرهن بإقام الصلاة وإيتاء الزكاة يندرج ضمن أمرهن بطاعة الله ورسوله. قال ابن كثير: نهاهن أولا عن الشر ثم أمرهن بالخير من إقامة الصلاة وهي عبادة الله وحده لا شريك له، وإيتاء الزكاة وهي الإحسان إلى المخلوقين —وأطعن الله ورسوله–وهذا من باب عطف العام على الخاص[4].

وعن الغاية من التعبير بأسلوب عطف العام على الخاص في هذه الآية يقول ابن عاشور: وخص الصلاة والزكاة بالأمر ثمّ جاء الأمر عاما بالطاعة لأن هاتين الطاعتين البدنية والمالية هما أصل سائر الطاعات فمن اعتنى بهما حق العناية جرتاه إلى ما وراءهما، قال تعالى: إن الصلاة تنهى عن الفحشاء والمنكر[5].

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِىُّ قُل لِّأَزْوَٰجِكَ وَبَنَاتِكَ وَنِسَآءِ ٱلْمُؤْمِنِينَ يُدْنِينَ عَلَيْهِنَّ مِن جَلَٰبِيبِهِنَّ ﴾ الأحزاب: ٥٩

عطف نساء المؤمنين على أزواج النبي وبناته من عطف العام على الخاص، لأن المقصود بنساء المؤمنين عموم الإناث المؤمنات[6]، وأزواج النبي وبناته من أفراد الإناث المؤمنات، قال ابن عاشور: وابتدئ بأزواج النبيء وبناته لأنهن أكمل النساء، فذكرهن من ذكر بعض أفراد العام للاهتمام به[7].

---

[1] تفسير البقاعي، ج 6، ص 96

[2] ينظر: تفسير البيضاوي، ج 4، ص 230

[3] حاشية ابن التمجيد مع حاشية القونوي، ج 15، ص 349

[4] تفسير ابن كثير، ج 11، ص 152

[5] التحرير والتنوير، ج 22، ص 13

[6] ينظر: نفس المصدر، ج 22، ص 106

[7] نفس المصدر، ج 22، ص 106

﴿ لَّئِن لَّمْ يَنتَهِ ٱلْمُنَٰفِقُونَ وَٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ ﴾ الأحزاب: ٦٠

نظير الآية 49 من سورة الأنفال

﴿ فَقَالُوا۟ رَبَّنَا بَٰعِدْ بَيْنَ أَسْفَارِنَا وَظَلَمُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ فَجَعَلْنَٰهُمْ أَحَادِيثَ وَمَزَّقْنَٰهُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ ﴾سبأ: ١٩، قولهم: (ربنا باعد بين أسفارنا) جحد للنعمة وكفر بها، والكفر بالنعم من أعظم الذنوب، فعطف قوله تعالى: (وظلموا أنفسهم) على ما تقدم إذا كان بمعنى ظلم النفس بمطلق الذنوب[1]، من عطف العام على الخاص، لأنه شمل المعطوف، فذنب جحد النعمة مما تظلم به النفس.

﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ وَٱلدَّوَآبِّ وَٱلْأَنْعَٰمِ مُخْتَلِفٌ أَلْوَٰنُهُۥ كَذَٰلِكَ ﴾ فاطر: ٢٨

عطف الدواب على الناس عطف عام على خاص، لأن الدواب يشمل كل ما يدب على الأرض، وقال ابن عطية عن غاية هذا الأسلوب: والدواب يعم الناس والأنعام لكن ذكرا تنبيها منهما[2]، ويقول الرازي في تفسيره: ثم ذكر الحيوان وبدأ بالأشرف منها وهو الإنسان فقال: ومن الناس ثم ذكر الدواب[3].

﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَتْلُونَ كِتَٰبَ ٱللَّهِ وَأَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنفَقُوا۟ مِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ سِرًّا وَعَلَانِيَةً يَرْجُونَ تِجَٰرَةً لَّن تَبُورَ ﴿٢٩﴾ ﴾فاطر: ٢٩

عطف إقامة الصلاة والإنفاق على تلاوة كتاب الله من عطف العام على الخاص، لأن المراد من الصلاة والإنفاق هنا جنس الطاعات وليس حقيقة الصلاة والإنفاق، قال في حاشية القونوي: قوله: وأقاموا الصلاة أي أطاعوا الله بأنواع العبادات لأنّ الصلاة والزكاة قد تذكران بهما جميع المبرات مجازا[4]. فنجد أن الصلاة والإنفاق قد تضمنا تلاوة الكتاب وشملاها.

﴿ إِنَّا نَحْنُ نُحْىِ ٱلْمَوْتَىٰ وَنَكْتُبُ مَا قَدَّمُوا۟ وَءَاثَٰرَهُمْ ۚ وَكُلَّ شَىْءٍ أَحْصَيْنَٰهُ فِىٓ إِمَامٍ مُّبِينٍ ﴿١٢﴾ ﴾يس: ١٢، عطف قوله تعالى: (وكل شيء أحصيناه) على (ونكتب ما قدّموا وآثارهم) عطف للعام على الخاص، لأن المعطوف شمل كل شيء بما فيه ما قدموه وآثارهم.

---

[1] ينظر: التسهيل لعلوم التنزيل، أبو القاسم مُحَمَّد بن أحمد بن جزي الكلبي، ت مُحَمَّد سالم هاشم، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 1995، ج 2، ص 204

[2] تفسير ابن عطية، ج 4، ص 437

[3] تفسير الرازي، ج 26، ص 21

[4] حاشية القونوي، ج 16، ص 61

قال الرازي: وثالثها أن يكون ذلك –أي قوله تعالى: (وكل شيء أحصيناه في إمام مبين) تعميما بعد التخصيص كأنه تعالى يكتب ما قدموا وآثارهم، وليست الكتابة مقتصرة عليه، بل كل شيء محصى في إمام مبين، وهذا يفيد أن شيئا من الأفعال والأقوال لا يعزب عن علم الله ولا يفوته وهو قوله تعالى: ﴿ وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ ﴿٥٢﴾ وَكُلُّ صَغِيرٍ وَكَبِيرٍ مُسْتَطَرٌ ﴿٥٣﴾ ﴾القمر: ٥٢ - ٥٣، يعني ليس ما في الزبر منحصرا فيما فعلوه بل كل شيء مكتوب[1].

[1] تفسير الرازي، ج 26، ص 49-50

المطلب الرابع: عطف العام على الخاص في الربع الرابع

عدد الآيات التي جاءت على نسق أسلوب عطف العام على الخاص في هذا الربع 60 آية وهي كالتالي:

﴿ إِذْ قَالَ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِۦ مَاذَا تَعْبُدُونَ ﴿٨٥﴾ ﴾ الصافات: ٨٥

نظير الآية 70 من سورة الشعراء

﴿ وَسَلَٰمٌ عَلَى ٱلْمُرْسَلِينَ ﴿١٨١﴾ ﴾الصافات: ١٨١

قوله تعالى: (وسلام على المرسلين) بعد السلام على أفراد من الرسل تعميم بعد التخصيص، قال في روح البيان: (وسلام): وسلامة ونجاة من كل المكاره وفوز بجميع المآرب على المرسلين: الذين يبلغون رسالات الله إلى الأمم ويبينون لهم ما يحتاجون إليه من الأمور الدينية والدنيوية أولهم آدم وآخرهم مُحَمَّد عليهم السلام فهو تعميم للرسل بالتسليم بعد تخصيص بعضهم فيما سبق، لأن تخصيص كل واحد بالذكر يطول[1].

﴿ صٓ ۚ وَٱلْقُرْءَانِ ذِى ٱلذِّكْرِ ﴿١﴾ ﴾ ص: ١

إذا اعتبرنا (ص) اسما للسورة وأنه مقسم بها[2]، فإن عطف القرآن عليها من عطف العام على الخاص، لأن الثاني يشمل الأول ويعمه.

﴿ وَٱلَّذِينَ ٱجْتَنَبُوا۟ ٱلطَّٰغُوتَ أَن يَعْبُدُوهَا وَأَنَابُوٓا۟ إِلَى ٱللَّهِ لَهُمُ ٱلْبُشْرَىٰ ﴾ الزمر: ١٧

المراد بالإنابة هنا التوبة من كل ذنب ومعصية وأعلاها التوبة من الشرك الذي كانوا عليه في الجاهلية[3]، وصفهم بهذا المعنى للإنابة يشمل ويعم وصفهم باجتناب عبادة الطاغوت، لأن عبادة الطاغوت ذنب ومعصية، فنجد أن وصفهم باجتناب الطاغوت قد ذكر مرتين، مرة بالإفراد والأخرى ضمن عموم ما يفهم من الإنابة التي تعم التوبة والإقلاع من كل الذنوب والمعاصي، فنستنتج من خلال ما سبق أن عطف وصفهم بالإنابة على وصفهم باجتناب عبادة الطاغوت من باب عطف العام على الخاص.

---

[1] روح البيان، ج 7، ص 497

[2] ينظر: تفسير الآلوسي، ج 23، ص 162

[3] التحرير والتنوير، ج 23، ص 365

﴿رَبَّنَا وَسِعْتَ كُلَّ شَيْءٍ رَّحْمَةً وَعِلْمًا فَاغْفِرْ لِلَّذِينَ تَابُوا وَاتَّبَعُوا سَبِيلَكَ وَقِهِمْ عَذَابَ الْجَحِيمِ ﴿٧﴾﴾ غافر: ٧، عطف الوصف باتباع سبيل الله على الوصف بالتوبة من عطف العام على الخاص، لأن اتباع سبيل الله هو امتثال كل الأوامر واجتناب جميع النواهي[1]، وامتثال التوبة أمر من الأوامر، فالمعطوف عليه قد اندرج في المعطوف.

﴿وَقِهِمْ عَذَابَ الْجَحِيمِ ﴿٧﴾ رَبَّنَا وَأَدْخِلْهُمْ جَنَّاتِ عَدْنٍ الَّتِي وَعَدتَّهُمْ وَمَن صَلَحَ مِنْ آبَائِهِمْ وَأَزْوَاجِهِمْ وَذُرِّيَّاتِهِمْ ۚ إِنَّكَ أَنتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴿٨﴾ وَقِهِمُ السَّيِّئَاتِ ۚ وَمَن تَقِ السَّيِّئَاتِ يَوْمَئِذٍ فَقَدْ رَحِمْتَهُ ۚ وَذَٰلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ ﴿٩﴾﴾غافر: ٨ ـ ٩

قوله تعالى: (وقهم السيئات) بعد أن قال (وقهم عذاب الجحيم) من ذكر العام بعد الخاص، قال في روح البيان: (وقهم السيئات) أي: احفظهم عما يسوؤهم يوم القيامة وادفع عنهم العقوبات، لأن جزاء السيئة سيئة، فتسميتها سيئة إما لأن السيئة اسم للملزوم وهو الأعمال السيئة فأطلق على اللازم وهو جزاؤها، أو المعنى قهم جزاء السيئات على حذف المضاف على أن السيئات بمعنى الأعمال السيئة وهو تعميم بعد تخصيص لقوله: وقهم عذاب الجحيم وعذاب القبر، وموقف القيامة والحساب والسؤال والصراط ونحوها[2].

فعطف قولهم: (وقهم السيئات) على قولهم: (وقهم عذاب الجحيم) من باب عطف العام على الخاص، كون الثاني شمل الأول وغيره، لأن قولهم: (وقهم عذاب الجحيم) دعاء بحفظهم من عذاب الجحيم بخصوصه، وقولهم: (وقهم السيئات) دعاء بحفظهم من جميع العقوبات من عذاب الجحيم وعذاب القبر ومواقف القيامة وجميع المساوئ[3].

﴿إِنِّي أَخَافُ أَن يُبَدِّلَ دِينَكُمْ أَوْ أَن يُظْهِرَ فِي الْأَرْضِ الْفَسَادَ ﴿٢٦﴾﴾غافر: ٢٦

غرور فرعون وطغيانه جعله يعد عبادة الله من ضمن الفساد في الأرض[4]، فعَطف (أن يظهر في الأرض الفساد) على (أخاف أن يبدل دينكم)، ليجعل من مخالفته في الدين مظهرا من مظاهر الفساد في الأرض، فيكون العطف من عطف العام على الخاص وفق اعتقاد فرعون.

---

[1] ينظر: نفس المصدر: ج 24، ص 92

[2] روح البيان، ج 8، ص 177، وينظر: تفسير أبي السعود، ج 7، ص 226

[3] ينظر: حاشية شيخ زادة، ج 7، ص 298

[4] ينظر: التحرير والتنوير، ج 24، ص 125

﴿ إِنَّا لَنَنصُرُ رُسُلَنَا وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَيَوْمَ يَقُومُ ٱلْأَشْهَٰدُ ﴿٥١﴾ ﴾غافر: ٥١، يقول القرطبي: (والذين آمنوا) قيل: هو عام في الرسل والمؤمنين[1]، وفق هذا المعنى يكون عطف (الذين آمنوا) على (رسلنا) من قبيل عطف العام على الخاص، لأن المعطوف شمل المعطوف عليه وغيره.

ويؤكد ابن عرفة كون قوله (الذين آمنوا) عاما شاملا لكافة الرسل والأنبياء وسائر المؤمنين بقوله: فإن قيل: أن يحيى عليه السلام ليس برسول فالمقام باق على عمومه، قلنا هو داخل في عموم قوله تعالى: (والذين آمنو)ا[2].

﴿ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِٱلْكِتَٰبِ وَبِمَآ أَرْسَلْنَا بِهِۦ رُسُلَنَا ۖ فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ ﴿٧٠﴾ ﴾غافر: ٧٠، عطف (بما أرسلنا به رسلنا) على (الكتاب) من باب عطف العام على الخاص، لأن ما أرسل به الرسل عام يشمل القرآن وغيره من الكتب، فالمراد من الكتاب القرآن، والمراد من الذي أرسل به الرسل جميع الكتب والشرائع[3].

﴿ ٱللَّهُ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَنْعَٰمَ لِتَرْكَبُوا۟ مِنْهَا وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ ﴿٧٩﴾ ﴾غافر: ٧٩

قال ابن عرفة: قوله تعالى: (ومنها تأكلون)، هذا من عطف العام على الخاص لأن المركوب خاص ببعض الناس، وخاص بالإبل والأكل عام في جميع الناس، وعام في جميع الأنعام[4].

﴿ ٱللَّهُ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَنْعَٰمَ لِتَرْكَبُوا۟ مِنْهَا وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ ﴿٧٩﴾ وَلَكُمْ فِيهَا مَنَٰفِعُ ﴾غافر: ٧٩ – ٨٠، الركوب على بعض الأنعام والأكل منها من جملة المنافع التي أودعها الله ﷻ في الأنعام، أي أن عطفه (ولكم فيها منافع) على (لتركبوا منها ومنها تأكلون) من باب عطف العام على الخاص، قال ابن عاشور: فذكر المنافع بعد (لتركبوا منها) تعميم بعد تخصيص كقوله تعالى: (ولي فيها مئارب أخرى) بعد قوله: (هي عصاي أتوكأ عليها)، فذكر هنا الشائع المطروق عندهم-الركوب عليها-ثم ذكر مثيله في الشيوع وهو الأكل منها، ثم عاد إلى عموم المنافع[5].

---

[1] تفسير القرطبي، ج 18، ص 369

[2] تفسير ابن عرفة، ص 397

[3] ينظر: الكشاف، ج 5، ص 360

[4] تفسير ابن عرفة، ج 3، ص 403

[5] التحرير والتنوير، ج 24، ص 216

﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا مَا جَآءُوهَا شَهِدَ عَلَيۡهِمۡ سَمۡعُهُمۡ وَأَبۡصَٰرُهُمۡ وَجُلُودُهُم بِمَا كَانُواْ يَعۡمَلُونَ ﴿٢٠﴾ ﴾ فصلت: ٢٠، الجلود إذا كانت بمعنى الجوارح فإنها تشمل السمع والأبصار، قال الجمل: قوله: (وجلودهم) المراد بها الجوارح مطلقا فالعطف من عطف العام على الخاص، قوله: (وقالوا لجلودهم) المراد بالجلود أيضا المعنى الأعم، فليس في سؤالهم ترك سؤال السمع والبصر، بل هما داخلان في الجلود بالمعنى الذي علمته[1]. يقول الصاوي: وجلودهم المراد بها مطلق الجوارح، فيكون من عطف العام على الخاص، وقيل المراد بالجلود خصوص الفروج، ويكون التعبير عنها بالجلود من باب الكناية[2].

﴿ وَلَكُمۡ فِيهَا مَا تَشۡتَهِيٓ أَنفُسُكُمۡ وَلَكُمۡ فِيهَا مَا تَدَّعُونَ ﴿٣١﴾ ﴾ فصلت: ٣١

قال البيضاوي: (ولكم فيها ما تدّعون)، ما تتمنون من الدعاء، بمعنى الطلب وهو أعم من الأول[3]، أي من قوله: (ما تشتهي أنفسكم)، فما يتمنونه ويطلبونه يشمل ما تشتهيه أنفسهم وما لا تشتهيه، قال في حاشية شيخ زادة: قوله: (وهو أعم من الأول) لأن كل مطلوب لا يلزم أن يكون بحيث تنزع إليه الشهوة الطبيعية لجواز كونه من الفضائل الروحية والكمالات النفسية[4]. فيكون عطف قوله تعالى: (ما تدّعون) على (ما تشتهيه أنفسكم) من عطف العام الخاص، لعموم المعطوف وشموله للمعطوف عليه.

﴿ أَمِ ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِهِۦٓ أَوۡلِيَآءَۖ فَٱللَّهُ هُوَ ٱلۡوَلِيُّ وَهُوَ يُحۡيِ ٱلۡمَوۡتَىٰ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٞ ﴿٩﴾ ﴾ الشورى: ٩، (هو على كل شيء قدير) أي يقدر على كل مقدور[5]، فيشمل مقدورا معيّنا أفرد بالذكر وهو إحياء الموتى، أي أن العطف بين (يحيي الموتى) وبين (هو على كل شيء قدير) من عطف العام على الخاص، لأن الثاني أعم من الأول، قال القونوي: قوله: (وهو على كل شيء قدير) تعميم بعد التخصيص وجه التخصيص ما أشرنا من مساسه بما قبله[6].

﴿ وَهُوَ ٱلَّذِي يُنَزِّلُ ٱلۡغَيۡثَ مِنۢ بَعۡدِ مَا قَنَطُواْ وَيَنشُرُ رَحۡمَتَهُۥۚ وَهُوَ ٱلۡوَلِيُّ ٱلۡحَمِيدُ ﴿٢٨﴾ ﴾ الشورى: ٢٨ ، تنزيل الغيث يندرج في نشر الرحمة، قال أبو حيان: والظاهر: أن رحمته نشرها أعم مما في

---

[1] الفتوحات الإلهية بتوضيح تفسير الجلالين للدقائق الخفية، ج 7، ص 18

[2] حاشية الصاوي على تفسير الجلالين، ج 3، ص 407

[3] تفسير البيضاوي، ج 5، ص 71

[4] حاشية شيخ زادة، ج 7، ص 385

[5] ينظر: تفسير الشوكاني، ج 25، ص 1323

[6] حاشية القونوي، ج 17، ص 205

الغيث[1]، وبتعبير أوضح عن عموم نشر الرحمة وشمولها لتنزيل الغيث قال شيخ زادة: قوله-البيضاوي- (وينشر رحمته في كل شيء) إشارة إلى أن ضمير رحمته لله تعالى وأن قوله تعالى: (وينشر رحمته) بعد قوله: (وهو الذي ينزل الغيث) مع أن الغيث رحمة بالغة تعميم بعد التخصيص أي من باب عطف العام على الخاص، كأنه قيل: ينزل الرحمة التي هي الغيث وينشر سائر أنواع الرحمة[2].

﴿ وَمَآ أَنتُم بِمُعۡجِزِينَ فِي ٱلۡأَرۡضِۖ وَمَا لَكُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ مِن وَلِيّٖ وَلَا نَصِيرٖ ٣١ ﴾الشورى: ٣١

بين ولي ونصير عموم وخصوص وجهي، أي أن في عطف (نصير) على (ولي) من وجهٍ في العموم والخصوص بينهما عطفا للعام على الخاص، ومن وجه آخر عطفا للخاص على العام، وتوضيحا لما سبق نتأمل قوله في حاشية القونوي: والفرق أن الولي قد يضعف عن النصرة والنصير قد يكون أجنبيا عن المنصور فبينهما عموم وخصوص من وجه[3].

من خلال ما جاء في حاشية القونوي نستنتج أن عطف (نصير) على (ولي) يكون عطفا للعام على الخاص من وجه عموم نصير في أنه يكون أجنبيا عن المنصور أو قريبا منه، والولي من هذا الوجه خاص بالقريب فلا يكون أجنبيا، وأما من وجه عموم ولي في أنه قد يقوى على النصرة وقد يضعف عنها فالعطف بين ولي ونصير عطف للخاص على العام، لأن الولي يشمله من هذا الوجه، فالنصير خاص بمن يقوى على النصرة، والولي أعم فيمن يقوى عليها ويضعف عنها.

﴿ إِنَّمَا ٱلسَّبِيلُ عَلَى ٱلَّذِينَ يَظۡلِمُونَ ٱلنَّاسَ وَيَبۡغُونَ فِي ٱلۡأَرۡضِ بِغَيۡرِ ٱلۡحَقِّۚ ﴾الشورى: ٤٢

قوله تعالى: (يبغون في الأرض) أي يتكبرون فيها ويعلون ويفسدون[4]، فعطفه على (يظلمون الناس) من عطف العام على الخاص، لأن الظلم نوع من أنواع العلو والفساد في الأرض، وبيانا لعموم المعطوف وشموله للمعطوف عليه قال في حاشية القونوي: والبغي أعم هنا من الظلم على الناس[5].

﴿ وَإِذۡ قَالَ إِبۡرَٰهِيمُ لِأَبِيهِ وَقَوۡمِهِۦٓ إِنَّنِي بَرَآءٞ مِّمَّا تَعۡبُدُونَ ٢٦ ﴾ الزخرف: ٢٦

له نظائر تقدم ذكرها.

---

[1] تفسير البحر المحيط، ج 7، ص 496

[2] حاشية شيخ زادة، ج 7، ص 428

[3] حاشية القونوي، ج 17، ص 243

[4] تفسير الكشاف، ج 5، ص 417

[5] حاشية القونوي، ج 17، ص 255

﴿ يُطَافُ عَلَيۡهِم بِصِحَافٖ مِّن ذَهَبٖ وَأَكۡوَابٖۖ وَفِيهَا مَا تَشۡتَهِيهِ ٱلۡأَنفُسُ ﴾الزخرف: ٧١

الطواف عليهم بصحاف مصنوعة من الذهب من جملة ما تشتهيه الأنفس، قال الآلوسي: وذكر ذلك الشامل لكل لذة ونعيم-وفيها ما تشتهيه الأنفس-بعد ذكر الطواف عليهم بأواني الذهب الذي هو بعض من التنعم والترفه تعميم بعد تخصيص[1].

وقال البيضاوي: وذلك تعميم بعد تخصيص ما يعدّ من الزوائد في التنعم والتلذذ[2]، قال في حاشية القونوي: فيكون من عطف العام على الخاص[3].

﴿ ٱللَّهُ ٱلَّذِي سَخَّرَ لَكُمُ ٱلۡبَحۡرَ لِتَجۡرِيَ ٱلۡفُلۡكُ فِيهِ بِأَمۡرِهِۦ وَلِتَبۡتَغُواْ مِن فَضۡلِهِۦ وَلَعَلَّكُمۡ تَشۡكُرُونَ ١٢ وَسَخَّرَ لَكُم مَّا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِ جَمِيعٗا مِّنۡهُ ﴾الجاثية: ١٢ – ١٣، البحر نوع من أنواع ما سخر في الأرض، فعطف قوله تعالى: (وسخر لكم ما في السماوات وما في الأرض) على قوله: (الله الذي سخر لكم البحر)، من عطف العام على الخاص، لشمول الثاني للأول.

قال ابن عاشور: وسخر لكم ما في السماوات وما في الأرض جميعا منه، هذا تعميم بعد تخصيص اقتضاه الاهتمام أولا ثم التعميم ثانيا[4]. وقال القونوي: فيتناول جميع المصنوعات حتى البحر فالعطف من قبيل عطف العام على الخاص لأن البحر أعظم النعم وأوفرها[5].

﴿ قَالَ رَبِّ أَوۡزِعۡنِيٓ أَنۡ أَشۡكُرَ نِعۡمَتَكَ ٱلَّتِيٓ أَنۡعَمۡتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَٰلِدَيَّ وَأَنۡ أَعۡمَلَ صَٰلِحٗا تَرۡضَىٰهُ ﴾الأحقاف ١٥، نظير الآية 19 من سورة النمل.

﴿ فَٱعۡلَمۡ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ وَٱسۡتَغۡفِرۡ لِذَنۢبِكَ وَلِلۡمُؤۡمِنِينَ وَٱلۡمُؤۡمِنَٰتِ ﴾ محمد: ١٩

إذا كان المراد من (واستغفر لذنبك) ذنب أهل بيته ﷺ[6]، فإن عطف المؤمنين والمؤمنات على الكاف في ذنبك من عطف العام على الخاص، لأن أهل بيته ﷺ يندرجون في المؤمنين والمؤمنات، ويكون الأمر أنه يستغفر لهم مرتين، مرة بالإفراد ومرة ضمن عموم المؤمنين والمؤمنات.

---

[1] تفسير الآلوسي، ج 25، ص 98

[2] تفسير البيضاوي، ج 5، ص 96

[3] حاشية القونوي، ج 17، ص 350

[4] التحرير والتنوير، ج 25، ص 337

[5] حاشية القونوي، ج 17، ص 420

[6] ينظر: تفسير الرازي، ج 28، ص 61

﴿ وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ حَتَّىٰ نَعْلَمَ ٱلْمُجَٰهِدِينَ مِنكُمْ وَٱلصَّٰبِرِينَ وَنَبْلُوَا۟ أَخْبَارَكُمْ ﴿٣١﴾ ﴾محمد: ٣١

عطف (الصابرين) على (المجاهدين) من باب عطف العام على الخاص، لأن الجهاد شكل من أشكال الصبر على المشاق.

قال في حاشية القونوي: قوله –البيضاوي–: (بالأمر بالجهاد وسائر التكاليف الشاقة)[1] عطف العام على الخاص إذ الجهاد من أشق التكاليف ولذا ذكره تعالى أولا وعطف عليه سائر التكاليف فقوله بالأمر بالجهاد إشارة إلى قوله: (حتى نعلم المجاهدين)، وقوله وسائر التكاليف إلى قوله: (والصابرين)[2].

﴿ هُوَ ٱلَّذِىٓ أَرْسَلَ رَسُولَهُۥ بِٱلْهُدَىٰ وَدِينِ ٱلْحَقِّ لِيُظْهِرَهُۥ عَلَى ٱلدِّينِ كُلِّهِۦ ۚ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا ﴿٢٨﴾ ﴾الفتح: ٢٨

على اعتبار أن الهدى هو القرآن، وأن (دين الحق) هو الدين كله فيشمل القرآن وسائر ما يندرج في الدين، يكون عطف (دين الحق) على (بالهدى) من قبيل عطف العام على الخاص، لأن الثاني شمل الأول. قال ابن عاشور: وعطف (دين الحق) على الهدى ليشمل ما جاء به الرسول ﷺ من الأحكام أصولها وفروعها مما أوحي به إلى الرسول ﷺ سوى القرآن من كل وحي بكلام لم يقصد به الإعجاز أو كان من سنة الرسول ﷺ[3].

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تُقَدِّمُوا۟ بَيْنَ يَدَىِ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ۖ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴿١﴾ ﴾الحجرات: ١، النهي عن التقدم بين يدي رسول الله ﷺ يشمله ويعمه الأمر بالتقوى، قال الآلوسي: (واتقوا الله) أي في كل ما تأتون وتذرون من الأقوال والأفعال التي من جملتها ما نحن فيه[4]، وهكذا قال في فتح البيان: واتقوا الله في كل أموركم ويدخل تحتها الترك للتقدم بين يدي الله ورسوله دخولا أوليا[5]. فإذا كان النهي عن التقدم داخلا في الأمر بالتقوى، فإن عطف التقوى عليه من قبيل عطف العام على الخاص.

---

[1] تفسير البيضاوي، ج 5، ص 124

[2] حاشية القونوي، ج 18، ص 42

[3] التحرير والتنوير، ج26، ص 201

[4] تفسير الآلوسي، ج 26، ص 134

[5] فتح البيان في مقاصد القرآن، أبو الطيب صديق بن حسن بن علي الحسيني القنوجي البخاري، ت إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 2، 2017، ج 6، ص 370

﴿ وَكَرَّهَ إِلَيۡكُمُ ٱلۡكُفۡرَ وَٱلۡفُسُوقَ ﴾الحجرات: ٧

عطف الفسوق على الكفر من باب عطف العام على الخاص، لأن الفسوق عام في كل الذنوب الكبيرة[1]، والكفر واحد منها.

﴿ وَكَرَّهَ إِلَيۡكُمُ ٱلۡكُفۡرَ وَٱلۡفُسُوقَ وَٱلۡعِصۡيَانَۚ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلرَّٰشِدُونَ ٧ ﴾الحجرات: ٧

عطف العصيان على الفسوق من عطف العام على الخاص، لأن العصيان يعم جميع المعاصي كبيرها وصغيرها[2]، وأما الفسوق فهو خاص بالذنوب الكبار[3]، قال في حاشية القونوي: قوله- البيضاوي-: (والعصيان الامتناع عن الانقياد) بينه وبين الفسق الشرعي عموم وخصوص مطلقا كل فسق وهو ارتكاب الكبيرة عصيان وليس بالعكس إذ العصيان متحقّق في الصغائر دون الفسق[4].

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا يَسۡخَرۡ قَوۡمٞ مِّن قَوۡمٍ عَسَىٰٓ أَن يَكُونُواْ خَيۡرٗا مِّنۡهُمۡ وَلَا نِسَآءٞ مِّن نِّسَآءٍ عَسَىٰٓ أَن يَكُنَّ خَيۡرٗا مِّنۡهُنَّۖ وَلَا تَلۡمِزُوٓاْ أَنفُسَكُمۡ ﴾الحجرات: ١١

السخرية نوع من أنواع اللمز، قال في حاشية الشهاب: فلا يقال إن الأول (أي النهي عن السخرية) مغن عنه (أي عن اللمز) إذ السخرية ذكره بما يكره على وجه مضحك بحضرته، وهذا ذكره بما يكره مطلقا أو هو تعميم بعد التخصيص كما يعطف العام على الخاص لإفادة الشمول[5]. قال سيد طنطاوي: ثم قال تعالى (ولا تلمزوا أنفسكم) أي: ولا يعب بعضكم بعضا بقول أو إشارة سواء أكان على وجه يضحك أم لا، وسواء كان بحضرة الملموز أم لا، فهو أعم من السخرية التي هي احتقار الغير بحضرته، فالجملة الكريمة من باب عطف العام على الخاص[6].

﴿ قٓۚ وَٱلۡقُرۡءَانِ ٱلۡمَجِيدِ ١ ﴾ ق: ١

نظير قوله تعالى: ﴿ صٓۚ وَٱلۡقُرۡءَانِ ذِي ٱلذِّكۡرِ ١ ﴾ص: ١، أي أن عطف القرآن على (ق) من عطف العام على الخاص، وهذا باعتبار كون (ق) اسما للسورة وأنه مقسم بها.

---

[1] ينظر: تفسير ابن كثير، ج 13، ص 148

[2] ينظر: نفس المصدر، ج 13، ص 148

[3] ينظر: نفس المصدر، ج 13، ص 148

[4] حاشية القونوي، ج 18، ص 125

[5] حاشية الشهاب، ج 8، ص 559

[6] التفسير الوسيط، ج 26، ص 187

قال ابن التمجيد: وذلك أن عطف القرآن على (ق) نحو عطفه على (ص) في أسلوب التجريد[1]، حيث نقل الزركشي أنهم كانوا يقولون: إن هذا العطف –أي عطف العام على الخاص وعطف الخاص على العام–يسمى بالتجريد كأنه جرد من الجملة وأفرد بالذكر تفضيلا[2].

﴿ فَٱسۡجُدُواْ لِلَّهِ وَٱعۡبُدُواْ ﴿٦٢﴾ ﴾النجم: ٦٢

عطف قوله (اعبدوا) على (اسجدوا) عطف للعام على الخاص[3]، لأن السجود نوع من أنواع العبادة، قال في فتح البيان: أمر المؤمنين بالسجود لله والعبادة له أي إذا كان الأمر كذلك فاسجدوا لله واعبدوا فإنه المستحق لذلك منكم وهو من عطف العام على الخاص[4].

﴿ وَطَلۡحٖ مَّنضُودٖ ﴿٢٩﴾ وَظِلّٖ مَّمۡدُودٖ ﴿٣٠﴾ وَمَآءٖ مَّسۡكُوبٖ ﴿٣١﴾ وَفَٰكِهَةٖ كَثِيرَةٖ ﴿٣٢﴾ ﴾الواقعة: ٢٩ – ٣٢، إذا اعتبرنا أن الطلح هو شجر الموز[5]، فإن قوله تعالى: (وفاكهة كثيرة) بعد تقديم نوع من الفاكهة وهو الموز من أسلوب ذكر العام بعد الخاص، لأن لفظ (فاكهة) يشمل الموز وسائر ما يتفكه به، وعن شمول الفاكهة للطلح يقول البقاعي: ولما ذكر ما تقدم عمّ بقوله: (وفاكهة كثيرة) أي أجناسها وأنواعها وأشخاصها[6].

﴿ فَٱلۡيَوۡمَ لَا يُؤۡخَذُ مِنكُمۡ فِدۡيَةٞ وَلَا مِنَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْۚ مَأۡوَىٰكُمُ ٱلنَّارُۖ هِيَ مَوۡلَىٰكُمۡۖ وَبِئۡسَ ٱلۡمَصِيرُ ﴿١٥﴾ ﴾الحديد: ١٥، الضمير في (منكم) عائد على المنافقين، عطف عليه قوله تعالى: (ولا من الذين كفروا)، فكان عطفا للعام على الخاص، لأن الذين كفروا يشمل المنافقين المبطنين للكفر ويشمل غيرهم ممن يظهرونه.

قال ابن عرفة: من عطف الأعم على الأخص، لأن المنافقين من الكافرين[7]، والغرض من التعبير بهذا الأسلوب هنا يوضّحه القونوي فيقول: ذكرهم هنا–أي الذين كفروا–لدفع توهم تخصيصه بالمنافقين[1].

---

[1] حاشية ابن التمجيد مع القونوي، ج 18، ص 157

[2] البرهان في علوم القرآن، بدر الدين محمّد بن عبد الله الزركشي، ت محمّد أبو الفضل إبراهيم، دار التراث، القاهرة، ط 3، 1984، ج 2، ص 465

[3] ينظر: صفوة التفاسير، ج 3، ص 281

[4] فتح البيان في مقاصد القرآن، صديق بن حسن القنوجي، ت عبد الله بن إبراهيم الأنصاري، المكتبة العصرية، بيروت، د ط، 1992، ج 13، ص 280

[5] ينظر: تفسير البقاعي، ج 7، ص 409

[6] نفس المصدر، ج 7، ص 409

[7] تفسير ابن عرفة، ج 4، ص 162

﴿أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَن تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ ٱللَّهِ وَمَا نَزَلَ مِنَ ٱلْحَقِّ﴾الحديد: ١٦

إذا كان المراد من ذكر الله مواعظ الله التي في القرآن[2]، والمراد مما نزل من الحق جميع القرآن[3]، فإن عطف الأخير على الأول من عطف العام على الخاص، لأن القرآن يتضمن المواعظ وغيرها من الشرائع والأحكام، فما نزل من الحق بهذا المعنى أعم من ذكر الله الذي يختص بالمواعظ.

﴿وَأَنزَلْنَا ٱلْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ وَمَنَٰفِعُ لِلنَّاسِ﴾الحديد: ٢٥

البأس الشديد منفعة من المنافع المودعة في الحديد، قال القونوي: وعطف المنافع على بأس شديد عطف العام على الخاص تنبيها على أشرفية الأول[4]، أي أشرفية البأس الشديد.

﴿وَجَعَلْنَا فِى قُلُوبِ ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُ رَأْفَةً وَرَحْمَةً وَرَهْبَانِيَّةً ٱبْتَدَعُوهَا﴾الحديد: ٢٧

قال ابن عاشور: فعطف الرحمة على الرأفة من عطف العام على الخاص لاستيعاب أنواعه بعد أن اهتم ببعضها[5]. لأن الرأفة رحمة خاصة وهي الرحمة المتعلقة بدفع الأذى والضر[6].

﴿فَإِذْ لَمْ تَفْعَلُواْ وَتَابَ ٱللَّهُ عَلَيْكُمْ فَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُواْ ٱلزَّكَوٰةَ وَأَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَٱللَّهُ خَبِيرٌۢ بِمَا تَعْمَلُونَ ﴿١٣﴾﴾المجادلة: ١٣، عطف قوله تعالى: (وأطيعوا الله ورسوله) على الأمر بإقامة الصلاة وإيتاء الزكاة من عطف العام على الخاص، لأن الأمر بالطاعة يشمل الأمر بالصلاة والزكاة وجميع ما أمر الله ورسوله به.

يقول إسماعيل حقي: (وأطيعوا الله ورسوله) في سائر الأمور فإن القيام بها كالجابر لما وقع في ذلك من التفريط وهو تعميم بعد التخصيص لتتميم النفع[7].

﴿وَمَآ أَفَآءَ ٱللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ مِنْهُمْ فَمَآ أَوْجَفْتُمْ عَلَيْهِ مِنْ خَيْلٍ وَلَا رِكَابٍ﴾الحشر: ٦

باعتبار الأصل في الوضع اللغوي للفظ ركاب، يكون عطفه على (خيل) من عطف العام على الخاص، لأن ركاب في أصل وضعه عام في جميع ما يركب من الخيل والبغال والحمير، ولكن المراد منه

---

[1] حاشية القونوي، ج 18، ص 453

[2] ينظر: تفسير الرازي، ج 29، ص 230

[3] ينظر: نفس المصدر، ج 29، ص 230

[4] حاشية القونوي، ج 18، ص 472

[5] التحرير والتنوير، ج 27، ص 421

[6] ينظر: نفس المصدر، ج 27، ص 421

[7] تفسير روح البيان، ج 9، ص 404

في الآية الإبل بالخصوص[1]، إلا أنه لا إجماع على كون المراد من ركاب الإبل خاصة، حيث يشير في تفسير ابن عرفة إلى هذا الخلاف فيقول: قدّم الخيل لأنها أخص إذ لا خلاف أنها نسبتهم لها، والخلاف في الإبل هل نسبتهم لها أو لا[2].

﴿لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِن دِيَارِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا﴾ الحشر: ٨، نظير الآية 27 من سورة الأحزاب.

﴿وَبَدَا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةُ وَالْبَغْضَاءُ﴾ الممتحنة: ٤

بين العداوة والبغضاء عموم وخصوص وجهي، أي أن العداوة أعم بالنسبة للبغضاء من وجه وأخص من وجه آخر، وهكذا البغضاء بالنسبة للعداوة، فمن الوجه الذي تكون فيه البغضاء أعم من العداوة يكون العطف بينهما عطف عام على خاص، وذلك الوجه يتجلى في أن البغضاء هي الكراهة القلبية سواء إن كانت مع المواصلة أو مع الانقطاع، بينما العداوة لا تكون إلا بالانقطاع[3]، أي أن الشخص إذا أبغض آخر قد يقاطعه فيظهر له البغض وقد يواصله فيخفيه عنه، لكن من عادى شخصا فلا يتصور غير أن يقاطعه وأن يظهر البغض له.

﴿وَإِن تَظَاهَرَا عَلَيْهِ فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ مَوْلَاهُ وَجِبْرِيلُ وَصَالِحُ الْمُؤْمِنِينَ ۖ وَالْمَلَائِكَةُ بَعْدَ ذَٰلِكَ ظَهِيرٌ ﴿٤﴾﴾ التحريم: ٤، ذكر الملائكة بعد جبريل من ذكر العام بعد الخاص، فقد خص جبريل بالذكر تشريفا، ثم ذكره ثانيا مع العموم اعتناء بشأن الرسول ﷺ ووسّط صالح المؤمنين بين الملائكة المقربين[4]. وبهذا يكون جبريل قد ذكر في المعاونة مرتين مرة بالتنصيص عليه ومرة بدخوله في عموم الملائكة[5].

قال السمين: وهذا عكس ما في البقرة من قوله: ﴿مَن كَانَ عَدُوًّا لِّلَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَرُسُلِهِ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَالَ﴾ البقرة: فإنه ذكر الخاص بعد العام تشريفا له، وهنا ذكر العام بعد الخاص[6].

---

[1] ينظر: حاشية القونوي، ج 18، ص 13

[2] تفسير ابن عرفة، ج 4، ص 194

[3] ينظر: نفس المصدر، ج 4، ص 214

[4] صفوة التفاسير، ج 3، ص 413

[5] تفسير الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي، ت أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، ط 3، 2011، ج 10، ص 367، وينظر: الفتوحات الإلهية، ج 8، ص 45

[6] الدر المصون، ج 10، ص 367-368

﴿ قَالَتْ رَبِّ ٱبْنِ لِي عِندَكَ بَيْتًا فِي ٱلْجَنَّةِ وَنَجِّنِي مِن فِرْعَوْنَ وَعَمَلِهِۦ وَنَجِّنِي مِنَ ٱلْقَوْمِ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿١١﴾ ﴾التحريم: ١١، إذا فُسر قوله تعالى: (القوم الظالمين) بالكافرين[1] فإن عطفه على فرعون يكون من عطف العام على الخاص، لأن الظالمين بهذا المعنى يشمل فرعون وسائر من كفر.

قال في حاشية القونوي: فاللام للعهد وهو تعميم بعد التخصيص أو عام يراد به ما وراء الخاص والمراد طلب النجاة من ظلمهم[2].

﴿ وَصَدَّقَتْ بِكَلِمَٰتِ رَبِّهَا وَكُتُبِهِۦ وَكَانَتْ مِنَ ٱلْقَٰنِتِينَ ﴿١٢﴾ ﴾التحريم: ١٢

قال في روح البيان: (بكلمات ربها) أي بالصحف المنزلة على الأنبياء، (وكتبه) أي بجميع كتبه المنزلة الشاملة للصحف وغيرها من الكتب الإلهية متقدمة أو متأخرة[3].

بناء على هذا التفسير نجد أن (كتبه) عمّ وشمل الكلمات التي هي الصحف وهكذا يشمل سائر ما أنزل من الكتب، وهذا يجعل الصحف تذكر مرتين، مرة بالإفراد من خلال قوله تعالى: (بكلمات ربها)، ومرة أخرى ضمن عموم الكتب التي تشمل الصحف وجميع الكتب المنزلة، هذه الطريقة في الذكر هي صورة عطف العام على الخاص.

﴿ تَبَٰرَكَ ٱلَّذِي بِيَدِهِ ٱلْمُلْكُ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴿١﴾ ﴾الملك: ١

عطف (وهو على كل شيء قدير) على (بيده الملك) عطف للعام على الخاص، لأن معنى الجملة المعطوفة يشمل الجملة المعطوف عليها، قال ابن عاشور: وجملة (وهو على كل شيء قدير) معطوفة على جملة (بيده الملك) التي هي صلة الموصول-الذي-وهي تعميم بعد تخصيص لتكميل المقصود من الصلة، إذ أفادت الصلة عموم تصرفه في الموجودات، وأفادت هذه-وهو على كل شيء قدير-عموم تصرفه في الموجودات والمعدومات بالإعدام للموجودات والإيجاد للمعدومات[4].

﴿ وَلَقَدْ زَيَّنَّا ٱلسَّمَآءَ ٱلدُّنْيَا بِمَصَٰبِيحَ وَجَعَلْنَٰهَا رُجُومًا لِّلشَّيَٰطِينِ ۖ وَأَعْتَدْنَا لَهُمْ عَذَابَ ٱلسَّعِيرِ ﴿٥﴾ وَلِلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِرَبِّهِمْ عَذَابُ جَهَنَّمَ ۖ وَبِئْسَ ٱلْمَصِيرُ ﴿٦﴾ ﴾الملك: ٥ ــ ٦، الشياطين المتوعَّدون بعذاب السعير هم كفرة، وقوله تعالى: (وللذين كفروا بربهم) جاء عاما من غير تحديد نوع هؤلاء الكفار هل

---

[1] ينظر: تفسير البغوي، ج 8، ص 171

[2] حاشية القونوي، ج 19، ص 170

[3] تفسير روح البيان، ج 10، ص 71

[4] التحرير والتنوير، ج 29، ص 11

هم من الإنس أو الجن، فعطف عذاب الذين كفروا على عذاب نوع من الكفار وهم الشياطين من عطف العام على الخاص، حيث أن الثاني شمل الأول وغيره، وعن هذا المعنى قال في روح المعاني: وللذين كفروا بربهم من غير الشياطين أو **منهم ومن غيرهم** على أنه تعميم بعد التخصيص لدفع إيهام اختصاص العذاب بهم[1].

﴿كَذَّبَتْ ثَمُودُ وَعَادٌۢ بِٱلْقَارِعَةِ ...وَجَآءَ فِرْعَوْنُ وَمَن قَبْلَهُۥ وَٱلْمُؤْتَفِكَٰتُ بِٱلْخَاطِئَةِ ﴿٩﴾ فَعَصَوْا۟ رَسُولَ رَبِّهِمْ فَأَخَذَهُمْ أَخْذَةً رَّابِيَةً﴿١٠﴾﴾الحاقة: ٤ – ١٠

قال إسماعيل حقي: (ومن قبله) ومن تقدمه (أي تقدم فرعون) من الكفرة غير عاد وثمود، فهو من قبيل التعميم بعد التخصيص[2].

﴿يَوَدُّ ٱلْمُجْرِمُ لَوْ يَفْتَدِى مِنْ عَذَابِ يَوْمِئِذٍۭ بِبَنِيهِ ﴿١١﴾ وَصَٰحِبَتِهِۦ وَأَخِيهِ ﴿١٢﴾ وَفَصِيلَتِهِ ٱلَّتِى تُـْٔوِيهِ﴿١٣﴾ وَمَن فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا﴾المعارج: ١١ – ١٤

عطف (من في الأرض) على البنين والصاحبة والأخ والفصيلة عطف عام على خاص، لأن المخصوصين بالذكر هم بعض من في الأرض، وإنما خصوا بالذكر لأنهم أقرب من في الأرض إلى المرء، فهم أولى الناس بافتدائه.

قال البقاعي: ولما خص هنا عم فقال: (ومن في الأرض) أي من الثقلين وغيرهم سواء كان فيهم صديق لا صبر عنه ولابد في كل حال منه أو لا[3].

وقال في حدائق الروح والريحان: ذكر العام بعد الخاص في قوله: (الآيات التي نحن بصددها)، جاء بالتعميم في قوله: (ومن في الأرض) بعد التخصيص فيما قبله لبيان هول الموقف[4].

﴿ٱلَّذِينَ هُمْ عَلَىٰ صَلَاتِهِمْ دَآئِمُونَ ﴿٢٣﴾...وَٱلَّذِينَ هُم عَلَىٰ صَلَاتِهِمْ يُحَافِظُونَ ﴿٣٤﴾﴾المعارج: ٢٣ – ٣٤، إدامة الصلاة ضرب من المحافظة عليها، والموصوف بالمحافظة على الصلاة لا بد من أن يكون متصفا بإدامتها، فذكره (يحافظون) بعد (دائمون) من ذكر العام بعد الخاص، قال في روح البيان: وبعض العلماء جعل المحافظة شاملة للإدامة على ما هو الظاهر من قوله تعالى: حافظوا على

---

[1] تفسير الآلوسي، ج 29، ص 10

[2] روح البيان، ج10، ص 135

[3] تفسير البقاعي، ج 8، ص 148

[4] حدائق الروح والريحان، ج 30، ص 237

الصلوات، فيكون من قبيل التعميم بعد التخصيص لتتميم الفائدة وللإشعار بأن الصلاة أول ما يجب على العبد أداؤه بعد الإيمان وآخر ما يجب عليه[1].

﴿ وَٱلَّذِينَ هُم لِأَمَٰنَٰتِهِمۡ وَعَهۡدِهِمۡ رَٰعُونَ ﴿٣٢﴾ ﴾المعارج: ٣٢

عطف قوله تعالى: (والذين هم لأماناتهم وعهدهم راعون) على ما تقدم من إدامة الصلاة وإعطاء حق المال والتصديق بيوم الدين والإشفاق من عذاب يوم الدين وحفظ الفروج، من عطف العام على الخاص، لأن ما تقدم كله من العهد والأمانات، يقول في روح البيان عن هذا المعنى: (والذين هم لأماناتهم وعهدهم راعون) لا يُخلّون بشيء من حقوقها والأمانة اسم لجنس ما يؤتمن عليه الإنسان سواء من جهة الباري تعالى وهي أمانات الدين التي هي الشرائع والأحكام أو من جهة الخلق وهي الودائع ونحوها والجمع بالنظر إلى اختلاف الأنواع وكذا العهد شامل لعهد الله وعهد الناس وهو ما عقده الإنسان على نفسه لله أو لعباده[2].

﴿ رَّبِّ ٱغۡفِرۡ لِي وَلِوَٰلِدَيَّ وَلِمَن دَخَلَ بَيۡتِيَ مُؤۡمِنٗا وَلِلۡمُؤۡمِنِينَ وَٱلۡمُؤۡمِنَٰتِ ﴾نوح: ٢٨

عطف قوله تعالى: (للمؤمنين والمؤمنات) على قوله: (لي ولوالدي) من عطف العام على الخاص[3]، لأن المعطوف عليه مندرج في المعطوف، فالدعاء للخاص حصل مرتين، مرة بالإفراد وأخرى ضمن عموم المؤمنين والمؤمنات.

والغرض من التعبير بهذا الأسلوب هنا عبر عنه إسماعيل حقي فقال: خصّ أولا من يتصل به نسبا ودينا لأنهم أولى وأحق بدعائه ثم عمم المؤمنين والمؤمنات[4]، وهكذا قال في نظم الدرر: ولما خص عم وأعاد الجار اهتماما فقال: (وللمؤمنين والمؤمنات)[5].

﴿ قُمِ ٱلَّيۡلَ إِلَّا قَلِيلٗا ﴿٢﴾ ....وَٱذۡكُرِ ٱسۡمَ رَبِّكَ وَتَبَتَّلۡ إِلَيۡهِ تَبۡتِيلٗا ﴿٨﴾ ﴾المزمل: ٢ – ٨

قال القونوي: ثم الظاهر أن قوله: (واذكر اسم ربك) معطوف على قوله قم للتعميم بعد التخصيص[6]، ووجه العموم والخصوص بين المعطوفين أن الأمر بقيام الليل مخصوص من وجهين،

---

[1] روح البيان، ج 10، ص 169

[2] نفس المصدر، ج 10، ص 167

[3] ينظر: صفوة التفاسير، ج 3، ص 455، وتفسير حدائق الروح والريحان، ج 30، ص 280

[4] روح البيان، ج 10، ص 188

[5] تفسير البقاعي، ج 8، ص 179

[6] حاشية القونوي، ج 19، ص 385

الأول أنه أمر بنوع خاص من أنواع الذكر وهو الصلاة، والثاني أن الزمن فيه مخصوص بالليل، لكن الأمر بالمعطوف وهو قوله تعالى: (واذكر اسم ربك) فهو أعم بالنسبة للمعطوف عليه من وجهين آخرين، أولهما أنه أمر بعموم الذكر من غير تخصيص لنوع من أنواعه، وثانيهما كون زمن الأمر به عاما أيضا فلم يخصص بالليل كسابقه.

يتضح هذا التعليل من تفسير البيضاوي لقوله تعالى: (واذكر اسم ربك) حيث قال: ودم على ذكره ليلا ونهارا، وذكر الله يتناول ما يذكر به من تسبيح وتهليل وتمجيد وتحميد وصلاة وقراءة قرآن ودراسة علم[1].

﴿ وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُواْ ٱلزَّكَوٰةَ وَأَقۡرِضُواْ ٱللَّهَ قَرۡضًا حَسَنًاۚ وَمَا تُقَدِّمُواْ لِأَنفُسِكُم مِّنۡ خَيۡرٖ تَجِدُوهُ عِندَ ٱللَّهِ هُوَ خَيۡرٗا وَأَعۡظَمَ أَجۡرٗا ﴾المزمل: ٢٠، قال في صفوة التفاسير: ذكر العام بعد الخاص (وما تقدموا لأنفسكم من خير) عمم بعد ذكر الصلاة والزكاة والإنفاق ليعم جميع الصالحات[2].

يوافق ما تقدم ما في حدائق الروح والريحان حيث قال: ومنها: ذكر العام بعد الخاص في قوله: (وما تقدموا لأنفسكم من خير)، حيث عمم بذكره بعد أن خصص بذكر الصلاة والزكاة والإقراض الحسن[3].

﴿ وَلَا يَرۡتَابَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡكِتَٰبَ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَ ﴾المدثر: ٣١

قال ابن عرفة: والمؤمنون يحتمل أن يكون من عطف العام على الخاص فيكون المراد بأهل الكتاب المؤمنين، وبالمؤمنين من آمن من أهل الكتاب ومن غيرهم[4].

﴿ وَلِيَقُولَ ٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٞ وَٱلۡكَٰفِرُونَ مَاذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ بِهَٰذَا مَثَلٗا ﴾المدثر: ٣١

إذا فُسّر (الذين في قلوبهم مرض) بأنهم أفراد مخصوصة من الكفار الذين ترددوا بين أن يسلموا وأن يبقوا على الشرك مثل الأخنس بن شريق والوليد ابن المغيرة[5]، فإن عطف (والكافرون) الذي هم عام في كل من كفر، من عطف العام على الخاص.

---

[1] تفسير البيضاوي، ج 5، ص 256

[2] تفسير صفوة التفاسير، ج 3، ص 471

[3] تفسير حدائق الروح والريحان، ج 30، ص 380

[4] تفسير ابن عرفة، ج 4، ص 320

[5] ينظر: التحرير والتنوير، ج 29، ص 317

﴿ يَوۡمَ يَقُومُ ٱلرُّوحُ وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ صَفّٗا ﴾النبأ: ٣٨

قال في أضواء البيان: والذي يشهد له القرآن بمثل هذا النص أنه-أي الروح-جبريل عليه السلام كما في قوله تعالى: تنزل الملائكة والروح فيها بإذن ربهم من كل أمر، ففيه عطف الملائكة على الروح من باب عطف العام على الخاص، وفي سورة القدر عطف الخاص على العام والله تعالى أعلم[1]. قال ابن عاشور عن علة هذا التعبير: وتخصيصه-أي جبريل-بالذكر قبل ذكر الملائكة المعطوف عليه لتشريف قدره بإبلاغ الشريعة[2]. أي أنه باعتبار كون الروح يقصد به جبريل عليه السلام فإنه قد ذكر مرتين، مرة استقلالا ومرة ضمن الملائكة تنبيها على جلال قدره[3].

﴿ وَعِنَبٗا وَقَضۡبٗا ٢٨ وَزَيۡتُونٗا وَنَخۡلٗا ٢٩ وَحَدَآئِقَ غُلۡبٗا ٣٠ ﴾

عطف الحدائق على ما تقدمها من العنب والقضب والزيتون والنخل، من عطف العام على الخاص، لأنّ الحدائق تعم المذكورات وغيرها من النباتات.

قال القونوي: وذكر بعده ما يعمهما وهو الحدائق أي البساتين جمع حديقة وهي المشتمل ما للإنسان والحيوان فهو من عطف العام على الخاص إذ المذكور من الخواص أشرف ما هو مشتملة الحدائق[4].

﴿ وَعِنَبٗا وَقَضۡبٗا ٢٨ وَزَيۡتُونٗا وَنَخۡلٗا ٢٩ وَحَدَآئِقَ غُلۡبٗا ٣٠ وَفَٰكِهَةٗ وَأَبّٗا ٣١ ﴾عبس: ٢٨ – ٣١

العنب والنخل (أي تمرها ورطبها) من الفاكهة، فعطف فاكهة عليها من عطف العام على الخاص، لأن الفاكهة جنس لما يتفكه به، والعنب وثمار النخل نوعان منه وفق هذا المعنى.

قال في حاشية القونوي: وذكر الفاكهة من قبيل عطف العام على الخاص وكون العنب والزيتون والنخل مقابلا للفاكهة لأن فيه الغذاء أيضا لا لعدم كونها من أفراد الفاكهة كيف لا وهي أعز ما يتفكه أي يتنعم فهي عام خص منه البعض لزيادة فيه وهو كونه غذاء كما يكون التفكه بها ولذا لو حلف أن لا يأكل الفاكهة وأكل العنب مثلا لا يحنث عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى خلافا لأبي يوسف ومُحَمَّد رحمهما الله تعالى والتفصيل في أصول الفقه[5].

---

[1] تفسير أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، مُحَمَّد الأمين بن مُحَمَّد المختار الجكني الشنقيطي، ط 2، 1980، ص 16

[2] التحرير والتنوير، ج 30، ص 51

[3] صفوة التفاسير، ج 3، ص 511

[4] حاشية القونوي، ج 20، ص 101

[5] نفس المصدر، ج 20، ص 102

في عبارة القونوي حول كون العنب والرطب من الفاكهة أم لا إشارة إلى قضية خلافية شهيرة عند الحنفية يناقشونها في الفقه وأصوله، فأشار إلى كونها مسألة فقهية من خلال إثارته لمسألة: من حلف ألا يأكل الفاكهة فأكل العنب أو الرطب هل يحنث أم لا، وأشار إلى كونها قضية أصولية بقوله: والتفصيل في أصول الفقه.

فأما في ميدان الفقه ومن خلال أحكام الأيمان يرى أبو حنيفة أن من حلف ألا يأكل الفاكهة وأكل العنب أو الرطب أو الرمان فإنه لا يحنث، لأن هذه الثلاثة لا يعدها من الفاكهة، وأما أبو يوسف ومُحَمَّد فيقولان بحنثه بناء على أنها من الفاكهة[1].

وأما في ميدان أصول الفقه فيتناولون كذلك المسألة الفقهية التي تقدم ذكرها، إلا أنهم يجعلون منها فرعا أصوليا، يندرج ضمن باب جملة ما تترك به الحقيقة، فيضربون هذه المسألة مثالا تترك فيه الحقيقة لدلالة اللفظ، فتترك الحقيقة باعتبار الكمال لأن أصل الاشتقاق يدل على النقصان والتبعية[2]، فبالنسبة لرأي أبي حنيفة في المسألة فإن الحقيقة في لفظ الفاكهة في العنب والرمان والرطب تترك لكون الثلاث كاملة في مقابل سائر ما يُتفكه به، وكمالها في العنب والرطب أنهما يؤكلان للتفكّه والغذاء والشبع، وفي الرمان للتفكه والتداوي، فالكمال أي الزيادة في هذه الثلاث كانت سببا في عدم إطلاق اسم الفاكهة عليها، وعليه من حلف أن لا يأكل الفاكهة فأكل إحدى الثلاث المذكورة لم يحنث، لأن حقيقة لفظ الفاكهة تركت فيها لكمالها[3].

حاول بعضهم الجمع بين الرأيين، فقال: إن هذا الاختلاف قائم على اختلاف العصر والزمان، حيث كان الناس في زمن أبي حنيفة رحمه الله لا يتفكهون بهذه الأشياء، وكانوا في زمنهما يتفكهون بها ويعدونها من الفاكهة، فأفتى كل واحد منهم على حسب ما شاهد في زمانه[4].

---

[1] ينظر: كتاب الاختيار لتعليل المختار، عبد الله بن محمود بن مودود الموصلي الحنفي، ت خالد عبد الرحمن العك، دار المعرفة، بيروت، ط 7، 2015، ص 77، وينظر: الفتاوى التاتارخانية في الفقه الحنفي، عالم بن العلاء الأندريتي الدهلوي، ت عبد اللطيف حسن عبد الرحمن، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 2005، ج 3، ص 448، وينظر: الجوهرة النيرة شرح مختصر القدوري في فروع الحنفية، أبو بكر بن علي بن مُحَمَّد الحداد الزبيدي، ت إلياس قبلان، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 2006، ج 2، ص 492

[2] ينظر: كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البزدوي، علاء الدين عبد العزيز بن أحمد البخاري، ت عبد الله محمود مُحَمَّد عمر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 1997، ج 2، ص 147

[3] ينظر: نفس المصدر، ج 2، ص 147

[4] ينظر: المحيط البرهاني في الفقه النعماني، برهان الدين أبو المعالي محمود ابن مازة البخاري، ت عبد الكريم سامي الجندي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 2004، ج 4، ص 285، وينظر: الفتاوى التاتارخانية، ج 3، ص 448

على كل حال فإن الآلوسي لا يرى رأي أبي حنيفة مؤثرا في كون العنب يدخل في الفاكهة، مما يجعل العطف من قبيل عطف العام على الخاص حتما فيقول: وفاكهة قيل هي الثمار كلها وقيل بل هي الثمار ما عدا العنب والرمان وأيّا ما كان فذكر ما يدخل فيها أولا للاعتناء بشأنه[1].

﴿إِذَا ٱلشَّمْسُ كُوِّرَتْ ﴿١﴾ وَإِذَا ٱلنُّجُومُ ٱنكَدَرَتْ ﴿٢﴾﴾التكوير: ١ – ٢

ذكر النجوم بعد الشمس من ذكر العام بعد الخاص، لأن لفظ النجوم عام في كل نجم، والشمس نجم من النجوم.

قال البقاعي: ولما كان التأثير في الأعظم دالا في التأثير فيما دونه بطريق الأولى، أتبع ذلك قوله معمما بعد التخصيص: وإذا النجوم أي كلها صغارها وكبارها[2].

وقال في حاشية القونوي: وهذا تعميم بعد التخصيص إذ النجوم عامة للشمس والقمر[3]، بينما ينكر بعضهم كون النجوم شاملة للشمس كما هو الحال عند صاحب حاشية الشهاب حيث يقول: والنجوم لا تشمل الشمس حتى يكون تعميما بعد التخصيص كما قيل[4]. وذكر الآلوسي القولين معا فقال: وظاهر أن النجوم لا تشمل الشمس وقيل تشملها وذكرها بعدها تعميم بعد تخصيص فلا تغفل[5].

﴿وَٱلْفَجْرِ ﴿١﴾ وَلَيَالٍ عَشْرٍ ﴿٢﴾﴾الفجر: ١ – ٢

إذا كان المقصود من الفجر فجر يوم النحر [6]، أو فجر يوم عرفة[7]، وكان المقصود من الليالي العشر عشر ذي الحجة[8] فإن عطف (ليال عشر) بهذا المعنى على الفجر من عطف العام على الخاص، لأن عشر ذي الحجة تشمل يوم النحر وتشمل يوم عرفة، فيكون الأمر أنه أقسم بيوم النحر أو عرفة مرتين، مرة بالإفراد من خلال القسم بالفجر ومرة أخرى ضمن عموم الأيام العشر من ذي الحجة. لكن في حقيقة الأمر هناك اعتراضان يحتمل ورودهما بخصوص تفسير ليال عشر بالأيام العشر

---

[1] تفسير الآلوسي، ج 30، ص 47

[2] تفسير البقاعي، ج 8، ص 336

[3] حاشية القونوي، ج 20، ص 109

[4] حاشية الشهاب، ج 9، ص 424

[5] تفسير الآلوسي، ج 30، ص 51

[6] ينظر: تفسير البقاعي، ج 8، ص 413

[7] ينظر: تفسير البيضاوي، ج 5، ص 309

[8] ينظر: نفس المصدر، ج 5، ص 309

من ذي الحجة: **أولهما**: أنه قد يقال: إذا كان المقصود من العشر الأيام لا الليالي لعبّر بعشرة في مكان عشر، لأن المعدود مذكر فالمناسب أن يقال: وليال عشرة، والجواب عن هذا الإشكال أن المعدود إذا حذف جاز تذكير العدد وتأنيثه[1].

وأما **الثاني**: كيف يمكننا أن نقول إن المقصود من الليالي الأيام مع أن حقيقة الليل مغايرة تماما لحقيقة اليوم[2]، والنسبة بينهما نسبة تضاد، نجد الجواب عن هذا الاعتراض المحتمل في روح البيان إذ يقول: وليال عشر هنّ عشر ذي الحجة والعرب تذكر الليالي وهي تعينها بأيامها تقول بُني هذا البناء ليالي السامانية[3]، أي أيامهم[4].

﴿ وَلَيَالٍ عَشْرٍ ﴿٢﴾ وَالشَّفْعِ وَالْوَتْرِ ﴿٣﴾ وَاللَّيْلِ إِذَا يَسْرِ ﴿٤﴾ ﴾الفجر: ٢ – ٤

القسم بالليل بعد القسم بليال مخصوصة هي الليالي العشر من ذكر العام بعد الخاص، لأن لفظ الليل عام في كل الليالي، فيشمل الليالي العشر وغيرها من ليالي العام كله، قال في الفتوحات الإلهية: قوله: والليل قسم خامس بعدما أقسم بالليالي العشر على الخصوص أقسم بالليل على العموم[5].

وقال في التحرير والتنوير: و(الليل) عطف على (ليال عشر) عطف الأعم على الأخص أو عطف على الفجر بجامع التضاد[6]. فإذا قدرنا الليل معطوفا على ليال عشر، كان من عطف العام على الخاص، وأما إذا قدرناه معطوفا على الفجر، كان من عطف الشيء على ضده ونقيضه.

﴿ كَلَّا لَا تُطِعْهُ وَاسْجُدْ وَاقْتَرِب ﴿١٩﴾ ﴾العلق: ١٩

---

[1] ينظر: حاشية الشهاب، ج 9، ص 482

[2] الليل: من غروب الشمس إلى طلوع الفجر، ينظر: التوقيف على مهمات التعاريف، عبد الرؤوف المناوي، ت عبد الحميد صالح حميدان، عالم الكتب، القاهرة، ط 1، 1990، ص 293، وأما اليوم: فهو مدة كون الشمس فوق الأرض عرفا، وهو الوقت المطلق لغة، ليلا كان أو نهارا طويلا كان أو قصيرا، ينظر: نفس المصدر، ص 348

[3] السامانية: نسبة لآل سامان كانت لهم دولة ببخارى وما وراء النهر، بدأت دولتهم زمن خلافة المأمون، وانقرضت سنة 389هـ. ينظر: مسالك الأبصار في ممالك الأمصار، ابن فضل الله العمري شهاب الدين أحمد بن يحيى، ت كامل سلمان الجبوري، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 2010، ج 3، ص 117، وروضة الصفا في سيرة الأنبياء والملوك والخلفا، مُحَمَّد بن خاوندشاه خواندمير، ت السباعي مُحَمَّد السباعي–أحمد عبد القادر الشاذلي، الدار المصرية للكتاب، ط 1، 1988، ص 79، والكامل في التاريخ، أبو الحسن علي بن أبي الكرم ابن الأثير الجزري، ت مُحَمَّد يوسف الدقاق، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 1987، م 8، ص 3–5

[4] روح البيان، ج 10، ص 427

[5] الفتوحات الإلهية، ج 8، ص 311

[6] التحرير والتنوير، ج 30، ص 315

الاقتراب يحصل بمختلف القربات، والسجود واحد منها، فعطف (واقترب) على (واسجد) من عطف العام على الخاص، ولعله خص الأمر بقربة السجود من بين سائر القربات كونها التي بها يكون العبد أقرب ما يكون من ربه.

المبحث الثاني: عطف الخاص على العام في القرآن الكريم

يتناول هذا المبحث مواضع عطف الخاص على العام في القرآن الكريم، من خلال أربعة مطالب مقسمة على أرباع القرآن، وهي كالتالي:

المطلب الأول: عطف الخاص على العام في الربع الأول

عدد الآيات الواردة بأسلوب عطف الخاص على العام في هذا الربع 60 آية، على النحو التالي:

﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ۝٥﴾الفاتحة: ٥

على تقدير جواب من الأجوبة المحتملة لتقديم العبادة على الاستعانة والتي ذكرها ابن عرفة في تفسيره للآية، نجد عطف الاستعانة على العبادة من عطف الخاص على العام، وهو أحد أجوبة القاضي العماد[1]، حيث قال في جوابه الثالث: طلب المعونة عبادة خاصة و(إياك نعبد) عامة، والعام مقدم على الخاص[2].

﴿قَالُوٓاْ أَتَجۡعَلُ فِيهَا مَن يُفۡسِدُ فِيهَا وَيَسۡفِكُ ٱلدِّمَآءَ﴾البقرة: ٣٠

سفك الدماء ضرب من ضروب الفساد، فعطفه على الفساد عطف للخاص على العام، يقول الآلوسي: والسفك الصب والإراقة ولا يستعمل إلا في الدم أو فيه وفي الدمع والعطف من عطف الخاص على العام للإشارة إلى عظم هذه المعصية لأنه بها تتلاشى الهياكل الجسمانية[3]. إيضاحه أن الإفساد في الأرض عام يدخل فيه المعاصي والكبائر وغير ذلك وأحد أفراد ذلك سفك الدماء فهو خاص[4].

﴿وَأَوۡفُواْ بِعَهۡدِيٓ أُوفِ بِعَهۡدِكُمۡ وَإِيَّٰيَ فَٱرۡهَبُونِ ۝٤٠ وَءَامِنُواْ بِمَآ أَنزَلۡتُ مُصَدِّقٗا لِّمَا مَعَكُمۡ﴾البقرة: ٤٠ – ٤١

قال في عون الحنان: اندرج الإيمان بالقرآن في قوله: (وأوفوا بعهدي) في الآية قبل، إلا أنه أفرد الأمر به على طريق عطف الخاص على العام، تنبيها على شرفه من حيث كونه طاعة مقصودة في نفسها، متعبدة بذاتها، لا تتوقف صحته واعتباره على شيء آخر من الطاعات، بل هو عمدة يعتمد

---

[1] القاضي العماد: (730هـ) قاضي الإسكندرية النحوي، له تفسير للقرآن الكريم يسمى بالكفيل، طريقته يتلو الآية ويسوق كلام الزمخشري فيها ثم يناقشه، وهو تفسير نحوي بلاغي. ينظر: نيل السائرين، ص 215

[2] تفسير ابن عرفة، ج 1، ص 37

[3] تفسير الآلوسي، ج 1، ص 221

[4] التسهيل لتأويل التنزيل، أبو عبد الله مصطفى بن العدوي، ط 1، 1996، ج 1، ص 345

عليه سائر الطاعات، وبه اعتبارها، وأنها من فروعه وثمراته، ولما كان أصلا مقصودا بالذات من التكليف، ورعاية الوفاء بالعهود، صار كأنه أمر مغاير للعهود المأمور بإيفائها[1].

﴿ يَٰبَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ ٱذۡكُرُواْ نِعۡمَتِيَ ٱلَّتِيٓ أَنۡعَمۡتُ عَلَيۡكُمۡ وَأَنِّي فَضَّلۡتُكُمۡ عَلَى ٱلۡعَٰلَمِينَ ﴿٤٧﴾ ﴾البقرة: ٤٧، تفضيله سبحانه وتعالى لبني إسرائيل هو نعمة من مجموع نعم لا تعد ولا تحصى أنعم الله بها عليهم، فعطف الأمر بتذكر هذه النعمة على ما يشملها في قوله (اذكروا نعمتي) من عطف الخاص على العام. قال في حاشية القونوي: ذكر التفضيل بعد نعمتي مع أنه داخل فيها لكونه أجل النعم فهو من قبيل عطف الخاص على العام كأنه نوع آخر مغاير للنعمة فائق عليها[2].

﴿ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أُوْلَٰٓئِكَ أَصۡحَٰبُ ٱلۡجَنَّةِۖ هُمۡ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴿٨٢﴾ ﴾البقرة: ٨٢، عمل الصالحات مندرج في الإيمان، قال القاسمي[3]: وقد قدمنا عند قوله تعالى: ﴿وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ ﴾البقرة: ٢٥، أن السلف أجمعوا على أن الإيمان قول وعمل فإذا عطف عليه العمل فإما أن يكون من عطف الخاص على العام أو يقال: لم يدخل فيه ولكن مع العطف، كما في اسم الفقير والمسكين[4].

﴿ مَن كَانَ عَدُوّٗا لِّلَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَجِبۡرِيلَ وَمِيكَىٰلَ فَإِنَّ ٱللَّهَ عَدُوّٞ لِّلۡكَٰفِرِينَ ﴿٩٨﴾ ﴾البقرة: ٩٨ ، جبريل من جنس الملائكة، وقد عطف عليهم، قال في الجلالين: وجبريل بكسر الجيم وفتحها بلا همز وبه وبياء ودونها وميكائيل عطف على (الملائكة) من عطف الخاص على العام[5]، وعن الغرض من هذا التعبير يقول الصاوي: والنكتة شرفهما وعظمهما وكون النزاع فيهما[6].

﴿ يُعَلِّمُونَ ٱلنَّاسَ ٱلسِّحۡرَ وَمَآ أُنزِلَ عَلَى ٱلۡمَلَكَيۡنِ بِبَابِلَ هَٰرُوتَ وَمَٰرُوتَ ﴾البقرة: ١٠٢، قال القونوي: وقيل عطف الخاص على العام إشارة إلى كماله وهذا إذا قيل أريد به نوع منه

---

[1] عون الحنان في شرح الأمثال في القرآن، ص 91

[2] حاشية القونوي، ج 3، ص 267

[3] القاسمي: (1283-1332هـ) جمال الدين بن محمد سعيد بن قاسم الحلاق. ينظر: الأعلام للزركلي، ج 2، ص 135

[4] تفسير القاسمي، ج 1، ص 342

[5] تفسير الجلالين، ص 20

[6] حاشية الصاوي، ج 1، ص 64

يكون صحيحا[1]. أي إذا أريد بما أنزل على الملكين نوع من أنواع السحر، فإن عطفه على السحر بعمومه عطف خاص على عام، ويكون الغرض التنويه بقوة السحر الذي أنزل على الملكين مقارنة مع سائر أنواع السحر[2].

﴿ فَٱذۡكُرُونِيٓ أَذۡكُرۡكُمۡ وَٱشۡكُرُواْ لِي وَلَا تَكۡفُرُونِ ﴿١٥٢﴾ ﴾البقرة: ١٥٢

الشكر نوع من أنواع الذكر، فمن شكر الله فقد ذكره، أي أن قوله تعالى (فاذكروني) شامل لقوله (واشكروا لي) ويشمل سائر أنواع الذكر التي لم تفرد بالذكر. قال الصاوي: قوله: (واشكروا لي) الحق أنه يتعدى بنفسه وباللام والمعنى واحد وهو من عطف الخاص على العام، والنكتة في ذلك بيان أعلى المقاصد في الذكر، فإن المقاصد في الذكر مختلفة، فمن قصد بذكره الدنيا فقط فهو دنيء، ومن قصد بذكره دخول الجنة والنجاة من النار فهو أعلى من الأول، ومن قصد بذكره شكر الله على خلقه إياه وإنعامه عليه ولم يقصد غيره فهو من المقربين[3].

﴿ وَلَنَبۡلُوَنَّكُم بِشَيۡءٖ مِّنَ ٱلۡخَوۡفِ وَٱلۡجُوعِ وَنَقۡصٖ مِّنَ ٱلۡأَمۡوَٰلِ وَٱلۡأَنفُسِ وَٱلثَّمَرَٰتِ ﴾البقرة: ١٥٥ ، قوله: (والثمرات) ذكره بعد ذكر الأموال من ذكر الخاص بعد العام اهتماما به، لاندراجها تحت الأموال[4].

﴿ إِنَّمَا يَأۡمُرُكُم بِٱلسُّوٓءِ وَٱلۡفَحۡشَآءِ ﴿١٦٩﴾ ﴾البقرة: ١٦٩

إذا فسّرنا السوء بأنه عموم القبائح، والفحشاء بأنها ما تجاوز الحد في القبح[5]، فإن عطف الفحشاء على السوء يكون من عطف الخاص على العام[6].

﴿ إِنَّمَا يَأۡمُرُكُم بِٱلسُّوٓءِ وَٱلۡفَحۡشَآءِ وَأَن تَقُولُواْ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعۡلَمُونَ ﴿١٦٩﴾ ﴾البقرة: ١٦٩

عطف قوله: (وأن تقولوا على الله ما لا تعلمون) على السوء والفحشاء، عطف للخاص على العام[7]، لأن المراد من قولهم ما لا يعلمون، ما اختلقه المشركون من الشرك والضلال، فهو مندرج في

---

[1] حاشية القونوي، ج 4، ص 83

[2] ينظر: حاشية ابن التمجيد مع حاشية القونوي، ج 4، ص 82-83

[3] حاشية الصاوي، ج 1، ص 93

[4] حدائق الروح والريحان، ج 3، ص 54

[5] ينظر: تفسير البيضاوي، ج 1، ص 118

[6] ينظر: حاشية القونوي، ج 4، ص 426

[7] ينظر: حاشية الصاوي، ج 1، ص 102

السوء الذي هو الضر، فالشرك مضرة، ومندرج في الفحشاء التي هي مجاوزة الحد في الفعل والقول أو مجاوزة حد الآداب[1]. يقول ابن عاشور: وخصه –قولهم ما لا يعلمون–بالعطف مع أنه بعض السوء والفحشاء لاشتماله على أكبر الكبائر وهو الشرك والافتراء على الله[2].

﴿ شَهۡرُ رَمَضَانَ ٱلَّذِيٓ أُنزِلَ فِيهِ ٱلۡقُرۡءَانُ هُدٗى لِّلنَّاسِ وَبَيِّنَٰتٖ مِّنَ ٱلۡهُدَىٰ ﴾البقرة: ١٨٥، الهدى أعم من البينات، قال الصاوي: قوله: (وبينات) معطوف على هدى من عطف الخاص على العام، لأن الهدى بعضه ظاهر واضح كآية الكرسي والإخلاص وغير ذلك، وبعضه غير واضح[3].

﴿ شَهۡرُ رَمَضَانَ ٱلَّذِيٓ أُنزِلَ فِيهِ ٱلۡقُرۡءَانُ هُدٗى لِّلنَّاسِ وَبَيِّنَٰتٖ مِّنَ ٱلۡهُدَىٰ وَٱلۡفُرۡقَانِ ﴾البقرة: ١٨٥ ، الفرقان أخص من الهدى، يقول الصاوي: وعطف الفرقان على الهدى من عطف الخاص على العام، فكل أخص ما قبله الهدى صادق بالواضح وغيره كان معه دليل أم لا، والبينات صادقة بوجود الحجج معها أم لا، والفرقان هو الآيات البيّنات التي معها حجج[4].

﴿ وَلَا تَأۡكُلُوٓاْ أَمۡوَٰلَكُم بَيۡنَكُم بِٱلۡبَٰطِلِ وَتُدۡلُواْ بِهَآ إِلَى ٱلۡحُكَّامِ لِتَأۡكُلُواْ فَرِيقٗا مِّنۡ أَمۡوَٰلِ ٱلنَّاسِ بِٱلۡإِثۡمِ وَأَنتُمۡ تَعۡلَمُونَ ١٨٨ ﴾البقرة: ١٨٨، إدلاء الأموال إلى الحكام توسطا بها لأكل أموال الناس بغير حق وجه من وجوه أكل أموال الناس بالباطل، فالعطف هنا إذن من باب عطف الخاص على العام، يقول ابن عاشور: وخص هذه الصورة–إدلاء الأموال إلى الحكام–بالنهي بعد ذكر ما يشملها وهو أكل الأموال بالباطل، لأن هذه شديدة الشناعة جامعة لمحرمات كثيرة، وللدلالة على أن معطي الرشوة آثم مع أنه لم يأكل مالا بل آكلَ غيره[5].

﴿ يَسۡـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلۡأَهِلَّةِۖ قُلۡ هِيَ مَوَٰقِيتُ لِلنَّاسِ وَٱلۡحَجِّ ﴾البقرة: ١٨٩

مواقيت الحج بعض مواقيت الناس، قال أبو حيان: (والحج) معطوف على قوله(للناس) قالوا: التقدير ومواقيت للحج، فحذف الثاني اكتفاء بالأول، والمعنى لتعرفوا بها أشهر الحج ومواقيته، ولما كان

---

[1] ينظر: التحرير والتنوير، ج 2، ص 105

[2] نفس المصدر، ج 2، ص 105

[3] حاشية الصاوي، ج 1، ص 112

[4] نفس المصدر، ج 1، ص 112

[5] التحرير والتنوير، ج 2، ص 190

الحج من أعظم ما يطلب ميقاته وأشهره بالأهلة، أفرد بالذكر، وكأنه تخصيص بعد تعميم، إذ قوله (مواقيت للناس) ليس المعنى مواقيت لذوات الناس، وإنما المعنى مواقيت لمقاصد الناس، المحتاج فيها للتأقيت فيها دينا ودنيا، فجاء قوله: (والحج) بعد ذلك تخصيصا بعد تعميم، ففي الحقيقة ليس معطوفا على الناس، بل على المضاف المحذوف الذي ناب الناس منابه في الإعراب[1].

﴿ وَإِذَا تَوَلَّىٰ سَعَىٰ فِي ٱلْأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا وَيُهْلِكَ ٱلْحَرْثَ وَٱلنَّسْلَ ﴾البقرة: ٢٠٥

إهلاك الحرث والنسل نوع من أنواع الإفساد في الأرض، قال في عمدة الحفاظ: قوله تعالى: (وإذا تولى سعى في الأرض ليفسد فيها ويهلك الحرث والنسل) من باب عطف الخاص على العام تنبيها على زيادته في جنسه، فإن الإفساد يعم إهلاك الحرث والنسل وغيره[2].

﴿ وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَكُفْرٌۢ بِهِۦ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ وَإِخْرَاجُ أَهْلِهِۦ مِنْهُ أَكْبَرُ عِندَ ٱللَّهِ ۚ وَٱلْفِتْنَةُ أَكْبَرُ مِنَ ٱلْقَتْلِ ﴾البقرة: ٢١٧، الفتنة التي هي الشرك والتسبب في إخراج أهل المسجد الحرام والكفر بالله والصد عن المسجد الحرام كلها أنواع من أنواع الصد عن سبيل الله، ففي الآية عطف للخاص على العام تنبيها على أن المخصوصات بالذكر أشنع أنواع الصد عن سبيل الله.

قال القونوي: الآية من قبيل عطف الخاص على العام لتحقق النكتة التي اعتبروها في ذلك العطف هنا[3].

﴿ وَلَا تَجْعَلُوا۟ ٱللَّهَ عُرْضَةً لِّأَيْمَٰنِكُمْ أَن تَبَرُّوا۟ وَتَتَّقُوا۟ وَتُصْلِحُوا۟ بَيْنَ ٱلنَّاسِ ﴾البقرة: ٢٢٤ ، عطف التقوى والإصلاح بين الناس على (تبروا) من عطف الخاص على العام، لأن البر عام في كل ما يدخل في باب الخير، فيشمل الواجبات والمندوبات، وأما التقوى فهي خاصة بما يجب أي بامتثال المأمورات واجتناب المنهيات، وأما الإصلاح بين الناس فهو عمل خيري خاص من أعمال البر، ولهذا يقول ابن عرفة: قوله تعالى: (أن تبرّوا وتتقوا) قيل: أراد البر، وقيل: إرادة أن يكون إبرازا فعلى الأول يكون ترقيا، لأن التقوى أخص من البر، والإصلاح بين الناس أخص[4].

---

[1] تفسير البحر المحيط، ج 2، 70

[2] عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم السمين الحلبي، ت مُحَمَّد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 1996، ج 3، ص 229

[3] حاشية القونوي، ج 5، ص 198

[4] تفسير ابن عرفة، ج 1، ص 272

﴿ وَٱذۡكُرُواْ نِعۡمَتَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ وَمَآ أَنزَلَ عَلَيۡكُم مِّنَ ٱلۡكِتَٰبِ وَٱلۡحِكۡمَةِ ﴾البقرة: ٢٣١

نعمة الله تشمل إنزال الكتاب والحكمة، أي أن عطفهما على النعمة من قبيل عطف الخاص على العام، قال البيضاوي: أفردهما بالذكر إظهارا لشرفهما[1]، وقال في حاشية ابن التمجيد: قوله: أفرهما بالذكر أي أفرد الكتاب والحكمة بالذكر بعد دخولهما في نعمة الله المأمورة بالذكر إظهارا لفضلهما على سائر النعم ودلالة بأنهما لشرفهما وفضلهما على النعم كلها كأنهما لم يكونا داخلين في النعمة كالمسك من بين الدماء[2].

ويقول الرازي: وإنما خصها بالذكر لأنها أجلّ من نعم الدنيا[3].

﴿ حَٰفِظُواْ عَلَى ٱلصَّلَوَٰتِ وَٱلصَّلَوٰةِ ٱلۡوُسۡطَىٰ ﴾البقرة: ٢٣٨

على تقدير أن الصلاة الوسطى هي إحدى الصلوات الخمس فالعطف من باب ذكر الخاص بعد العام[4].

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَنفِقُواْ مِن طَيِّبَٰتِ مَا كَسَبۡتُمۡ وَمِمَّآ أَخۡرَجۡنَا لَكُم مِّنَ ٱلۡأَرۡضِ ﴾البقرة: ٢٦٧ ، ما أُخرج من الأرض من ضمن ما يكسبه ابن آدم، قال ابن عرفة: (ومما أخرجنا لكم من الأرض) إشارة إلى الحقيقة وأن الكسب إنما هو سبب لا مؤثر، لأن ما أخرج من الأرض يدخل في الكسب فهو عطف خاص على عام، أو مقيد على مطلق[5].

﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَأَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُاْ ٱلزَّكَوٰةَ لَهُمۡ أَجۡرُهُمۡ عِندَ رَبِّهِمۡ ﴾البقرة: ٢٧٧، إقامة الصلاة وإيتاء الزكاة من جملة العمل الصالح، فعطفهما عليه من باب عطف الخاص على العام. قال في روح البيان: (وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة) تخصيصهما بالذكر مع اندراجهما في الصالحات لانافتهما على سائر الأعمال الصالحة[6].

﴿ وَقَالُواْ سَمِعۡنَا وَأَطَعۡنَا ﴾البقرة: ٢٨٥

---

[1] تفسير البيضاوي، ج 1، ص 143

[2] حاشية ابن التمجيد مع القونوي، ج 5، ص 273

[3] تفسير الرازي، ج 6، ص 119

[4] ينظر: تفسير ابن عادل الحنبلي، ج 4، ص 232-233

[5] تفسير ابن عرفة، ج 1، ص 322

[6] روح البيان، ج 1، ص 443

عطف (أطعنا) على (سمعنا) عطف للخاص على العام، يشير الآلوسي إلى هذا فيقول: وتقديم ذكر السمع على الطاعة لتقدم العام على الخاص[1].

﴿ وَٱذۡكُر رَّبَّكَ كَثِيرٗا وَسَبِّحۡ بِٱلۡعَشِيِّ وَٱلۡإِبۡكَٰرِ ﴿٤١﴾ ﴾آل عمران: ٤١

عطف الخاص على العام[2]. أي عطف (وسبح) على (واذكر)، لأن التسبيح نوع من أنواع الذكر.

﴿ إِنَّ أَوۡلَى ٱلنَّاسِ بِإِبۡرَٰهِيمَ لَلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُ وَهَٰذَا ٱلنَّبِيُّ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ﴾آل عمران: ٦٨

قال في التسهيل لتأويل التنزيل: أليس النبي ﷺ داخلين في الذين اتبعوه، فما فائدة ذكرهم مرة ثانية إذن؟ ج: نعم النبي ﷺ والمؤمنون داخلون في قوله تعالى: (للذين اتبعوه) ولكن هذا من باب عطف الخاص على العام للتعظيم والتشريف، فذُكرت أحقية المتبعين لإبراهيم بإبراهيم عليه السلام ثم نُص على النبي ﷺ وأفرد بالذكر تعظيما له وتشريفا وبيانا لكونه من المتبعين لإبراهيم عليه الصلاة والسلام في التوحيد وكثير من أمور الشرع، وكذلك القول في الذين آمنوا[3].

﴿ وَلۡتَكُن مِّنكُمۡ أُمَّةٞ يَدۡعُونَ إِلَى ٱلۡخَيۡرِ وَيَأۡمُرُونَ بِٱلۡمَعۡرُوفِ وَيَنۡهَوۡنَ عَنِ ٱلۡمُنكَرِ ﴾آل عمران: ١٠٤ ، قال البيضاوي: وعطف الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر عليه –أي على يدعون إلى الخير– عطف الخاص على العام للإيذان بفضله[4]. لأن الدعوة إلى الخير تشملهما وتشمل سائر ما يعتبر من الخير، فالدعوة إلى الخير لا تقتصر على الخير الديني كالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وإنما تشمل الخير الدنيوي أيضا[5].

﴿ لَيۡسَ لَكَ مِنَ ٱلۡأَمۡرِ شَيۡءٌ أَوۡ يَتُوبَ عَلَيۡهِمۡ أَوۡ يُعَذِّبَهُمۡ ﴾آل عمران: ١٢٨

التعذيب والتوبة مندرجان في أمر الله وحكمه كسائر المقدرات، وهكذا يحتمل أن يكونا مندرجين على (شيء)، أي أن عطف قوله: (أو يتوب عليهم أو يعذبهم) على أمر أو على شيء من ذكر الخاص بعد العام[6]، ولهذا يقول شيخ زادة: وأيا ما كان فهو من عطف الخاص على العام[1].

---

[1] تفسير الآلوسي، ج 3، ص 69

[2] حدائق الروح والريحان، ج 4، ص 286

[3] التسهيل لتأويل التنزيل، أبو عبد الله مصطفى بن العدوي، دار السنة، 1995، سورة آل عمران، ص 179

[4] تفسير البيضاوي، ج 2، ص 32

[5] ينظر: حاشية القونوي، ج 6، ص 263

[6] ينظر: حاشية شيخ زادة، ج 3، ص 167

فبناء على كونهما معطوفين على الأمر يكون التقدير: أمورهم كلها لله وليس لك من أمرهم شيء ولا من توبتهم ولا من تعذيبهم.

وأما على كونهما معطوفين على (شيء) فيكون التقدير: ليس لك من أمرهم شيء ولا توبتهم ولا تعذيبهم، والفرق بين التقديرين أن في عطفهما على الأمر نفي لقبول التوبة وللنجاة من التعذيب، وفي عطفهما على شيء نفي لنفس التوبة ونفس التعذيب[2].

﴿ هَٰذَا بَيَانٌ لِّلنَّاسِ وَهُدًى وَمَوْعِظَةٌ لِّلْمُتَّقِينَ ﴿١٣٨﴾ ﴾آل عمران: ١٣٨

قال سليمان الجمل: فالحاصل أن البيان جنس تحته نوعان، أحدهما: الكلام الهادي إلى ما ينبغي في الدين وهو الهدى. والثاني: الكلام الزاجر عما لا ينبغي في الدين وهو الموعظة فعطفهما-الهدى والموعظة-على البيان من عطف الخاص على العام[3].

﴿ رَبَّنَا ٱغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا وَإِسْرَافَنَا فِيٓ أَمْرِنَا ﴾آل عمران: ١٤٧

إذا فسّرت الذنوب بأنها عامة في كل المعاصي كبيرها وصغيرها، وفسّر الإسراف بأنه خاص بالكبائر من الذنوب[4]، فحينئذ يكون عطف (إسرافنا) على (ذنوبنا) من عطف الخاص على العام.

﴿ إِذَا ضَرَبُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ أَوْ كَانُوا۟ غُزًّى ﴾آل عمران: ١٥٦

عطف كونهم غزى على ضربهم في الأرض عطف للخاص على العام، لأن الغزو أخص منه، يوضح هذا المراد أبو السعود فيقول: وإفراد كونهم غزاة بالذكر مع اندراجه تحت في الأرض لأنه المقصود بيانه في المقام، وذكر الضرب في الأرض توطئة له، وتقديمه لكثرة وقوعه على أنه قد يوجد بدون الضرب في الأرض إذ المراد به السفر البعيد[5].

﴿ جَآءُو بِٱلْبَيِّنَٰتِ وَٱلزُّبُرِ وَٱلْكِتَٰبِ ٱلْمُنِيرِ ﴿١٨٤﴾ ﴾آل عمران: ١٨٤

إذا قلنا إن (الزبر) هي جمع من الكتب، فإن (الكتاب المنير) يدخل فيها بالأولية، ويكون العطف عطف خاص على عام. قال ابن عادل في هذا المعنى: فإن قيل: لم عطف (الكتاب المنير) على (الزبر) مع أن الكتاب المنير من الزبر؟ فالجواب: لأن الكتاب المنير أشرف الكتب، وأحسن

---

[1] نفس المصدر، ج 3، ص 167

[2] ينظر: نفس المصدر، ج 3، ص 168

[3] الفتوحات الإلهية، ج 1، ص 484

[4] ينظر: تفسير ابن عرفة، ج 1، ص 427

[5] تفسير أبي السعود، ج 2، ص 178

الزبر، فحسن العطف، ووجه شرفه: كونه مشتملا على جميع الشريعة، أو كونه باقيا على وجه الدهر[1].

﴿ رَبَّنَا فَٱغۡفِرۡ لَنَا ذُنُوبَنَا وَكَفِّرۡ عَنَّا سَيِّـَٔاتِنَا ﴾آل عمران: ١٩٣

تكفير السيئات أخص من مغفرتها، يقول الصاوي: قوله: (فاغفر لنا ذنوبنا) أي استرها عن أعين الخلق، وقوله: (وكفر عنا سيئاتنا) أي غطّها عنا فلا تؤاخذنا بها وامحها من المصحف، وهو ترقي عظيم في طلب المغفرة، فهو من عطف الخاص على العام[2].

﴿ أَنِّي لَآ أُضِيعُ عَمَلَ عَٰمِلٖ مِّنكُم مِّن ذَكَرٍ أَوۡ أُنثَىٰۖ بَعۡضُكُم مِّنۢ بَعۡضٖۖ فَٱلَّذِينَ هَاجَرُواْ ﴾آل عمران: ١٩٥، الهجرة عمل من الأعمال، أي أنها تندرج في المعطوف عليه (عمل عامل)، والعطف بينهما عطف للخاص على العام. قال ابن عاشور: وقوله (فالذين هاجروا) تفريع عن قوله (لا أضيع عمل عامل) وهو من ذكر الخاص بعد العام للاهتمام بذلك الخاص، واشتمل على بيان ما تفاضلوا فيه من العمل، وهو الهجرة التي فاز بها المهاجرون[3].

﴿ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِي تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَ ﴾النساء: ١

عطف الأمر بتقوى الأرحام على تقوى الله من عطف الخاص على العام، لأن تقوى قطع الأرحام تندرج ضمن مفهوم تقوى الله، فتقوى الله بالتزام طاعته واجتناب معاصيه، ومن اتقى قطع الأرحام فقد التزم طاعة الله واجتنب معصيته في هذا الأمر، ولهذا يقول أبو حيان: ونقول أيضا: إنه في الحقيقة من باب عطف الخاص على العام[4].

﴿ وَمَن يَفۡعَلۡ ذَٰلِكَ عُدۡوَٰنٗا وَظُلۡمٗا فَسَوۡفَ نُصۡلِيهِ نَارٗا ﴾النساء: ٣٠.

الظلم أخص من العدوان، فالعطف من عطف الخاص على العام[5]. قال ابن عاشور: والعدوان بضم العين مصدر بوزن كفران، ويقال بكسر العين وهو التسلط بشدة، فقد يكون غالبا بظلم غالبا، ويكون بحق، وعطف قوله (وظلما) على (عدوانا) من عطف الخاص على العام[6].

---

[1] تفسير ابن عادل، ج 6، ص 96، وينظر: تفسير الرازي، ج 9، ص 128

[2] حاشية الصاوي، ج 1، ص 261

[3] التحرير والتنوير، ج 4، ص 204

[4] تفسير البحر المحيط، ج 3، ص 165

[5] بغية السائل من أوابد المسائل، ص 1187

[6] التحرير والتنوير، ج 5، ص 25

﴿ وَٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ وَلَا تُشۡرِكُواْ بِهِۦ شَيۡـٔٗا ﴾النساء: ٣٦

عطف النهي عن الشرك على الأمر بالعبادة عطف للخاص على العام، يوضح هذا الآلوسي فيقول: أمر أولا بما يشمل التوحيد وغيره من أعمال القلوب والجوارح-اعبدوا-ثم أردفه بما يفهم منه التوحيد الذي لا يقبل الله تعالى عملا بدونه-ولا تشركوا-فالعطف من قبيل عطف الخاص على العام[1].

﴿ وَمَن يَعۡمَلۡ سُوٓءًا أَوۡ يَظۡلِمۡ نَفۡسَهُۥ ثُمَّ يَسۡتَغۡفِرِ ٱللَّهَ يَجِدِ ٱللَّهَ غَفُورٗا رَّحِيمٗا ﴿١١٠﴾ ﴾ النساء: ١١٠، ظلم النفس من جملة عمل السوء، قال ابن عرفة: ويحتمل أن يكون يعمل سوءا متناول المعصية القاصرة والمتعدية ويظلم نفسه خاصة بالمعصية القاصرة، ويكون من عطف الخاص على العام[2]، والغرض التسوية في الاستغفار بين جميع المعاصي القاصرة والمتعدية لأن الله غفور رحيم لهما[3].

﴿ وَمَن يَكۡسِبۡ خَطِيٓـَٔةً أَوۡ إِثۡمٗا ﴾النساء: ١١٢

على اعتبار كون الخطيئة عامة في العمد وغير العمد، وأن الإثم خاص بالعمد[4]، يكون عطف الإثم على الخطيئة من عطف الخاص على العام.

﴿ إِلَّا مَنۡ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ أَوۡ مَعۡرُوفٍ أَوۡ إِصۡلَٰحِۭ بَيۡنَ ٱلنَّاسِ ﴾النساء: ١١٤

الإصلاح بين الناس ضرب من ضروب المعروف، فكأن الإصلاح ذكر مرتين، الأولى ضمن عموم المعروف، والثانية بالتعيين والتخصيص، قال الصاوي: وقوله: (أو اصلاح بين الناس) معطوف على قوله: (أو معروف) من عطف الخاص على العام اعتناء بشأنه واهتماما به[5].

﴿ فَبِمَا نَقۡضِهِم مِّيثَٰقَهُمۡ وَكُفۡرِهِم بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ ﴾النساء: ١٥٥

الكفر بالآيات نوع من أنواع نقض الميثاق، قال البقاعي: وعطف على هذا الأمر العام – نقضهم ميثاقهم-ما اشتدت به العناية من إفراده عطف الخاص على العام فقال: (وكفرهم بآيات الله) مما جاءهم على لسان مُحَمَّد ﷺ واقتضت حكمته سبحانه أن يكون عظمتها مناسبة لعظمة اسمه

---

[1] تفسير الآلوسي، ج 5، ص 28

[2] تفسير ابن عرفة، ج 2، ص 53

[3] ينظر: نفس المصدر، ج 2، ص 54

[4] ينظر: تفسير ابن عطية: ج 2، ص 111

[5] حاشية الصاوي، ج 1، ص 327

الأعظم الذي هو مسمى جميع الأسماء، فاستلزم كفرهم به كفرهم بما أنزل على موسى عليه الصلاة والسلام لأنه أعظم ما نقضوا فيه وأخص من مطلق النقض[1].

﴿ فَبِظُلْمٍ مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُواْ حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَٰتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ وَبِصَدِّهِمْ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ كَثِيرًا ﴿١٦٠﴾ ﴾النساء: ١٦٠ ، قال الجمل: قوله: (وبصدهم) الخ وقوله: (وأخذهم) الخ وقوله: (وأكلهم) الخ كله تفسير للظلم الذي تعاطوه فهو من عطف الخاص على العام[2].

﴿ إِنَّآ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ كَمَآ أَوْحَيْنَآ إِلَىٰ نُوحٍ وَٱلنَّبِيِّـۧنَ مِنۢ بَعْدِهِۦ ۚ وَأَوْحَيْنَآ إِلَىٰٓ إِبْرَٰهِيمَ وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ وَٱلْأَسْبَاطِ وَعِيسَىٰ وَأَيُّوبَ وَيُونُسَ وَهَٰرُونَ وَسُلَيْمَٰنَ ۚ وَءَاتَيْنَا دَاوُۥدَ زَبُورًا ﴿١٦٣﴾ ﴾النساء: ١٦٣، إبراهيم وإسماعيل والأسباط الخ من جملة النبيئين الذين أوحي إليهم بعد نوح عليه السلام، يقول الشعراوي: لماذا قال الحق: (والنبيين من بعده) أي من بعد نوح؟، ولماذا قال: (وأوحينا إلى إبراهيم) وذكر أسماء الأنبياء من بعد إبراهيم؟ يقول العلماء: هنا عطف خاص على عام لزيادة التنبيه على شرف هؤلاء[3].

﴿ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ لَا تَغْلُواْ فِى دِينِكُمْ وَلَا تَقُولُواْ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْحَقَّ ﴾ النساء: ١٧١ ، نهيهم عن الغلو في عيسى عليه السلام يتضمن أمرهم بالقول في الله بالحق، لأن غلوهم فيه كان بأشياء متعددة منها مثلا رفعهم إياه إلى الألوهية، ومنها أيضا أنهم زعموه ابنا لله، وهذا قول على الله بغير الحق، فالله سبحانه وتعالى لم يلد ولم يولد، يقول طنطاوي: وقوله: (ولا تقولوا على الله إلا الحق) من باب عطف الخاص على العام، للاهتمام بالنهي عن الافتراء الشنيع الذي افتروه على الله[4].

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تُحِلُّواْ شَعَٰٓئِرَ ٱللَّهِ وَلَا ٱلشَّهْرَ ٱلْحَرَامَ وَلَا ٱلْهَدْىَ وَلَا ٱلْقَلَٰٓئِدَ ﴾المائدة: ٢، الشهر الحرام والهدي والقلائد من جملة شعائر الله، ففي الآية تكرر النهي عن تحليلها، ضمن عموم النهي عن تحليل الشعائر ثم بالإفراد والتخصيص، قال في حاشية الصاوي: قوله: (ولا الشهر الحرام) هو وما بعده من عطف الخاص على العام اعتناء بشأن تلك الأمور[5].

---

[1] تفسير البقاعي، ج 2، ص 348-349

[2] الفتوحات الإلهية، ج 2، ص 155

[3] تفسير الشعراوي، ج 5، ص 2829

[4] التفسير الوسيط، سورة النساء، ص 528

[5] حاشية الصاوي، ج 1، ص 355

﴿ وَمَآ أُهِلَّ لِغَيۡرِ ٱللَّهِ بِهِۦ وَٱلۡمُنۡخَنِقَةُ وَٱلۡمَوۡقُوذَةُ وَٱلۡمُتَرَدِّيَةُ وَٱلنَّطِيحَةُ وَمَآ أَكَلَ ٱلسَّبُعُ إِلَّا مَا ذَكَّيۡتُمۡ وَمَا ذُبِحَ عَلَى ٱلنُّصُبِ ﴾المائدة: ٣، على اعتبار أن (على) في قوله تعالى (على النصب) هي بمعنى اللام[1]، فإن عطف (على النصب) على (وما أهل لغير الله) من عطف الخاص على العام، لأنه بهذا المعنى يكون مما أهل لغير الله، وغير الله يكون نصبا ويكون غير ذلك. قال الملا علي القاري[2]: قوله: وهي الأصنام، على هذا هي وما أهل لغير الله واحد إلا أنه تخصيص بعد تعميم[3].

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَٱبۡتَغُوٓاْ إِلَيۡهِ ٱلۡوَسِيلَةَ وَجَٰهِدُواْ فِي سَبِيلِهِۦ ﴾المائدة: ٣٥ ، الجهاد في سبيل الله وسيلة من وسائل التقرب إلى الله سبحانه وتعالى، يقول الصاوي: قوله: (وجاهدوا في سبيله) عطف خاص على عام، إشارة إلى أن الجهاد من أعظم الطاعات، لإعلاء دينه[4].

﴿ وَتَرَىٰ كَثِيرٗا مِّنۡهُمۡ يُسَٰرِعُونَ فِي ٱلۡإِثۡمِ وَٱلۡعُدۡوَٰنِ وَأَكۡلِهِمُ ٱلسُّحۡتَ ﴾المائدة: ٦٢

إذا فُسّر الإثم بأنه مطلق الحرام وفسِّر العدوان بأنه الظلم أو مجاوزة الحد والسحت بأنه المحرم مما يؤكل[5]، فإن عطف العدوان وأكل السحت على الإثم تخصيص بعد التعميم أي عطف للخاص على العام، يقول البيضاوي: (وأكلهم السحت) أي الحرام خصه بالذكر للمبالغة[6].

قال البقاعي: (في الإثم) أي كل ما يوجب إثما من الذنوب، وخص منه أعظمه فقال: (والعدوان) أي مجاوزة الحد في ذلك الذي أعظمه الشرك، ثم حقق الأمر وصوّره بما يكون لوضوحه دليلا على ما قبله على إقدامهم على الحرام الذي لا تمكن معه صحة القلب أصلا ولا يمكنهم إنكاره فقال: (وأكلهم السحت) أي الحرام الذي يستأصل البركة من أصلها فيمحقها، ومنه الرشوة[7].

---

[1] ينظر: تفسير ابن عادل، ج 7، ص 193

[2] القاري: (1014هـ) علي بن محمد سلطان الهروي المعروف بالقاري الحنفي نزيل مكة، ينظر: خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، المحبّي، د ت، المطبعة الوهيبة، د ط، ج 3، ص 185-186

[3] حاشية الجمالين للجلالين، الملا علي بن سلطان محمد الهروي القاري، ت محمد عبد القادر شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 2، 2019، ج 1، ص 213

[4] حاشية الصاوي، ج 1، ص 378-379

[5] ينظر: تفسير البيضاوي، ج 2، ص 134

[6] نفس المصدر، ج 2، ص 134

[7] تفسير البقاعي، ج 2، ص 495

﴿ وَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَكَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَآ أُوْلَٰٓئِكَ أَصۡحَٰبُ ٱلۡجَحِيمِ ﴿٨٦﴾ ﴾المائدة: ٨٦

قال في فتح البيان: (والذين كفروا وكذبوا بآياتنا) التكذيب بالآيات كفر فهو من باب عطف الخاص على العام[1].

﴿ وَيَصُدَّكُمۡ عَن ذِكۡرِ ٱللَّهِ وَعَنِ ٱلصَّلَوٰةِ ﴾المائدة: ٩١

عطف الصلاة على الذكر من عطف الخاص على العام، لأن الصلاة نوع من أنواع الذكر، قال البيضاوي: وخص الصلاة من الذكر بالإفراد للتعظيم، والإشعار بأن الصاد عنها كالصاد عن الإيمان من حيث إنها عماده، والفارق بينه وبين الكفر[2].

وتعليل ما تقدم في حاشية الشهاب حيث يقول: لأن ما يصد عن ذكره يصد عنها لأن الذكر من أركانها فأفردت بالذكر تعظيما لها كما في ذكر الخاص بعد العام[3].

﴿ لَيۡسَ عَلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ جُنَاحٞ فِيمَا طَعِمُوٓاْ إِذَا مَا ٱتَّقَواْ وَّءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ ﴾المائدة: ٩٣، الإيمان وعمل الصالحات ضرب من التقوى، قال ابن عاشور: والتقوى امتثال المأمورات واجتناب المنهيات، ولذلك فعطف (وعملوا الصالحات) على (اتقوا) من عطف الخاص على العام للاهتمام به...ولأن اجتناب المنهيات أسبق تبادرا إلى الأفهام في لفظ التقوى لأنها مشتقة من التوقّي والكف[4].

﴿ أُحِلَّ لَكُمۡ صَيۡدُ ٱلۡبَحۡرِ وَطَعَامُهُۥ ﴾المائدة: ٩٦

إذا فُسّر صيد البحر بأنه ما يصاد في الماء كان مأكولا أو غير مأكول، وفسّر طعامه بأنه ما يؤكل من صيد البحر لا غيره[5]، فيعني هذا أن الأول يشمل الثاني. يقول الآلوسي: (وطعامه) أي ما يطعم من صيده وهو عطف على (صيد) من عطف الخاص على العام[6].

إبرازا للنكتة من هذا الأسلوب في التعبير يقول سيد طنطاوي: ويكون الحلّ الواقع على الصيد المقصود به حلّ الانتفاع مطلقا ثم عطف عليه ما يفيد حلّ الأكل خاصة من باب إظهار الامتنان بالإنعام بما

---

[1] فتح البيان، ج 2، ص 304

[2] تفسير البيضاوي، ج 2، ص 142

[3] حاشية الشهاب، ج 3، ص 541

[4] التحرير والتنوير، ج 7، ص 35

[5] ينظر: تفسير الآلوسي، ج 7، ص 30

[6] نفس المصدر، ج 7، ص 30

هو قوام الحياة وهو الأكل، فإن صيد البحر قد يقصد لمنافع أخرى غير الأكل، كالانتفاع بزيت بعض أنواع المصيد منه[1]. ولهذا قال في الإكليل: والظاهر أن هذا من عطف الخاص على العام[2].

﴿ جَعَلَ ٱللَّهُ ٱلْكَعْبَةَ ٱلْبَيْتَ ٱلْحَرَامَ قِيَٰمًا لِّلنَّاسِ وَٱلشَّهْرَ ٱلْحَرَامَ وَٱلْهَدْىَ وَٱلْقَلَٰٓئِدَ ﴾المائدة: ٩٧، ذوات القلائد نوع من أنواع ما يكون به الهدي، قال في فتح البيان: والمراد من القلائد ذوات القلائد من الهدي وهي البدن، خصت بالذكر لأن الثواب فيها أكثر وبها الحج بها أظهر، فهو من عطف الخاص على العام[3].

﴿ قُلِ ٱللَّهُ ۖ شَهِيدٌۢ بَيْنِى وَبَيْنَكُمْ ۚ وَأُوحِىَ إِلَىَّ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ ﴾الأنعام: ١٩

القرآن المنزل على سيدنا مُحَمَّد ﷺ من جملة ما يكون شهيدا علينا.

قال في بغية السائل: فقوله سبحانه: (وأوحي إليّ هذا القرآن) عطف على جملة (الله شهيد بيني وبينكم) وهو الأهم فيما أقسم عليه من إثبات الرسالة، وينطوي في ذلك جميع ما أبلغهم الرسول ﷺ، وما أقامه من الدلائل، فعطف (وأوحي إليّ هذا القرآن) من عطف الخاص على العام[4].

﴿ وَمَا مِن دَآبَّةٍ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَا طَٰٓئِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ إِلَّآ أُمَمٌ أَمْثَالُكُم ﴾الأنعام: ٣٨

الطيور من ضمن ما يدب في الأرض،فقوله تعالى: (من دابة) يشمل الطير وسائر ما يدب في الأرض.

قال أبو حيان: وهي-أي دابة-هنا في سياق النفي مصحوبة بمن التي تفيد استغراق الجنس، فهي عامة تشمل كل ما يدب فيندرج فيها الطائر، فذكر الطائر بعد ذكر الدابة تخصيص بعد تعميم وذكر بعض من كل وصار من باب التجريد كقوله: ﴿وَجِبْرِيلَ وَمِيكَٰىٰلَ ﴾البقرة: ٩٨بعد ذكر الملائكة، وإنما جرد الطائر لأن تصرفه في الوجود دون غيره من الحيوان أبلغ في القدرة وأدل على عظمها من تصرف غيره من الحيوان في الأرض، إذ الأرض جسم كثيف يمكن تصرف الأجرام عليها، والهواء جسم لطيف لا يمكن عادة تصرف الأجرام الكثيفة فيها إلا بباهر القدرة الإلهية[5].

﴿ وَكَذَٰلِكَ نُفَصِّلُ ٱلْءَايَٰتِ وَلِتَسْتَبِينَ سَبِيلُ ٱلْمُجْرِمِينَ ﴿٥٥﴾ ﴾الأنعام: ٥٥

---

[1] التفسير الوسيط، ج 6، ص 393

[2] الإكليل على مدارك التنزيل، ج 3، ص 98

[3] فتح البيان، ج 2، ص 318

[4] بغية السائل من أوابد المسائل، ص 1187

[5] تفسير البحر المحيط، ج 4، ص 124-125

استبانة سبيل المجرمين من جملة تفاصيل الآيات، لأن تفصيل الآيات له غايات متعددة منها إيضاح الشرائع ودفع الشبهات ومنها كذلك تبيين سبيل المجرمين، فأفرد المعطوف بالذكر مع كونه مندرجا في المعطوف عليه، أي أن العطف هنا من ذكر الخاص بعد العام.

يقول مُحَمَّد رشيد رضا: أي وكذلك نفصل الآيات لما في تفصيلها من الأحكام والحكم، وبيان الحجج والمواعظ والعبر، ولأجل أن تستبين سبيل المجرمين، فيكون من عطف الخاص على العام[1].

﴿ وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٧١﴾ وَأَنْ أَقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ ﴾الأنعام: ٧١ – ٧٢

الأمر بالإسلام لرب العالمين يشمل الأمر بإقامة الصلاة وغيرها من أحكام الدين، فعطف (أن أقيموا) على ما تقدمه عطف للخاص على العام.

قال في حدائق الروح والريحان: التخصيص بعد التعميم في قوله: (وأن أقيموا الصلاة) بعد قوله: (لنسلم لرب العالمين) اهتماما بشأن الصلاة[2].

﴿ وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا أَوْ قَالَ أُوحِىَ إِلَىَّ وَلَمْ يُوحَ إِلَيْهِ شَىْءٌ ﴾الأنعام: ٩٣

ادعاء غير الأنبياء الوحي من جملة ما يعتبر افتراء على الله، فذمُّه بعد ذم كل ما يفترى على الله يُفترض أن يكون من باب ذكر الخاص على العام، كما يقول ابن عرفة: هذا من عطف الخاص على العام، لأنه من افتراء الكذب[3].

لكن بعضهم يعترض لأن العطف بينهما كان بغير الواو، حيث يرون أن أسلوب عطف الخاص على العام لا يكون إلا بالواو وحتى، ومن هؤلاء الصاوي حيث يقول: وليس من عطف الخاص على العام ولا من عطف التفسير لأن ذلك لا يكون بأو[4].

ويرى آخرون أنه من عطف الخاص على العام لأنه يكون بأو أيضا، ومنهم السيوطي قائلا: ومن ذلك–أي من عطف الخاص على العام–: ﴿ وَمَن يَعْمَلْ سُوٓءًا أَوْ يَظْلِمْ نَفْسَهُۥ ﴾النساء: ١١٠، ﴿ وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا أَوْ قَالَ أُوحِىَ إِلَىَّ وَلَمْ يُوحَ إِلَيْهِ شَىْءٌ ﴾الأنعام:٩٣ بناء على أنه لا يختص بالواو، وخص المعطوف في الثانية بالذكر تنبيها على زيادة قبحه[5]، وهكذا

---

[1] تفسير المنار، ج 7، ص 372

[2] حدائق الروح والريحان، ج 8، ص 447

[3] تفسير ابن عرفة، ج 2، ص 171

[4] حاشية الصاوي، ج 1، ص 470

[5] معترك الأقران، ج 1، ص 271

...إذ يقول: فيكون العطف فيه لتفسير افتراء الكذب وتعقب بأن التفسير لا يأتي بـ(أو) والمختار أنه من عطف المقيد على المطلق أو الخاص على العام[1].

والراجح أن العطف من ذكر الخاص بعد العام[2].

﴿فَأَخۡرَجۡنَا بِهِۦ نَبَاتَ كُلِّ شَيۡءٖ فَأَخۡرَجۡنَا مِنۡهُ خَضِرٗا نُّخۡرِجُ مِنۡهُ حَبّٗا مُّتَرَاكِبٗا وَمِنَ ٱلنَّخۡلِ مِن طَلۡعِهَا قِنۡوَانٞ دَانِيَةٞ وَجَنَّٰتٖ مِّنۡ أَعۡنَابٖ وَٱلزَّيۡتُونَ وَٱلرُّمَّانَ﴾الأنعام: ٩٩

الجنات المتضمنة للأعناب والزيتون والرمان من جملة النبات، قال أبو حيان: (وجنات من أعناب) قراءة الجمهور بكسر التاء عطفا على قوله نبات وهو من عطف الخاص على العام لشرفه[3].

﴿فَأَخۡرَجۡنَا بِهِۦ نَبَاتَ كُلِّ شَيۡءٖ فَأَخۡرَجۡنَا مِنۡهُ خَضِرٗا نُّخۡرِجُ مِنۡهُ حَبّٗا مُّتَرَاكِبٗا وَمِنَ ٱلنَّخۡلِ مِن طَلۡعِهَا قِنۡوَانٞ دَانِيَةٞ وَجَنَّٰتٖ مِّنۡ أَعۡنَابٖ وَٱلزَّيۡتُونَ وَٱلرُّمَّانَ﴾الأنعام: ٩٩

قال شيخ زادة: بل جعل كلا المعطوفين –الزيتون والرمان–معطوفا على نبات كل شيء على طريق عطف الخاص على العام تشريفا لهذين المعطوفين على غيرهما[4].

﴿وَلَا تَقۡرَبُواْ ٱلۡفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنۡهَا وَمَا بَطَنَۖ وَلَا تَقۡتُلُواْ ٱلنَّفۡسَ ٱلَّتِي حَرَّمَ ٱللَّهُ إِلَّا بِٱلۡحَقِّ﴾الأنعام: ١٥١

إذا كانت الفواحش هي الآثام الكبيرة[5]، فإن قتل النفس بغير الحق يندرج فيها، لأنه من كبائر الآثام، أي أن عطفه على الفواحش من عطف الخاص على العام. قال البقاعي: ثم صرح منها–أي من الفواحش–بمطلق القتل تعظيما له بالتخصيص بعد التعميم فقال: (ولا تقتلوا النفس التي حرم الله إلا بالحق)[6].

وقال ابن عاشور: وأعقب ذلك بالنهي عن قتل النفس، وهو من الفواحش على تفسيرها بالأعم، تخصيصا له بالذكر، لأنه فساد عظيم، ولأنه كان متفشيا بين العرب[7].

---

[1] تفسير المنار، ج 7، ص 516

[2] لأن التنازع يزول إذا قدرنا (أو) هنا بمعنى الواو أي أنها تفيد الجمع فحسب، ينظر: ص 64-66

[3] تفسير البحر المحيط، ج 4، ص 193

[4] حاشية شيخ زادة، ج 4، ص 106

[5] ينظر: التحرير والتنوير، ج 8، ص 160

[6] تفسير البقاعي، ج 2، ص 741

[7] التحرير والتنوير، ج 8، ص 160

المطلب الثاني: عطف الخاص على العام في الربع الثاني

الآيات المتضمنة أسلوب عطف الخاص على العام في هذا الربع بلغت 37 آية، وهي كالآتي:

﴿ قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ ٱلْفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَٱلْإِثْمَ وَٱلْبَغْىَ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ ﴾الأعراف: ٣٣

الإثم أعم من البغي، يقول ابن عرفة: وقالوا: في الآية عطف العام على الخاص، وعطف الخاص على العام، والإثم أعم من الفواحش، لأنه يشمل الصغائر والكبائر بخلاف الفواحش، والبغي أخص من الإثم[1]. وقال في تفسير المنار: وكذلك عطف البغي على الإثم هنا من عطف الخاص على العام[2].

﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا وَٱسْتَكْبَرُوا۟ عَنْهَا لَا تُفَتَّحُ لَهُمْ أَبْوَٰبُ ٱلسَّمَآءِ ﴾الأعراف: ٤٠

عطف الاستكبار على التكذيب من عطف الخاص على العام، لأن التكذيب يكون عن استكبار وقد يكون عن غيره كجهل ونحو ذلك، ولأن المستكبر عن أمر ما تجده مكذبا لقدره ومكانته، فالتكذيب رد الأمر وجحده، وهذا الأمر المكذّب إن كان حقا فإن رده وجحده يعتبر استكبارا، يقول النبي ﷺ: الكبر بطر الحق وغمط الناس[3].

قال ابن عرفة في هذا المعنى: الظاهر أن التكذيب أعم من الاستكبار، لأن المكذب قد يكون مستكبرا وقد لا يكون[4].

﴿ وَٱلَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِٱلْكِتَٰبِ وَأَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ ٱلْمُصْلِحِينَ ﴿١٧٠﴾

﴾الأعراف: ١٧٠، عطف إقامة الصلاة على التمسك بالكتاب من باب عطف الخاص على العام، مع أن إقامتها من جملة التمسك بالكتاب، لكن خصت بالذكر إظهارا لمرتبتها لكونها عماد الدين[5].

قال إسماعيل حقي: فالمراد بالكتاب القرآن، (وأقاموا الصلاة) من قبيل ذكر الخاص بعد ذكر العام للتنبيه على شرف الخاص وفضله فإن إقامة الصلاة أعظم العبادات وأفضلها بعد الإيمان فأفردت بالذكر لعلو قدرها بالنسبة إلى سائر أنواع المتمسكات[6].

---

[1] تفسير ابن عرفة، ج 2، ص 222

[2] تفسير المنار، ج 8، ص 350

[3] صحيح مسلم، مسلم بن الحجاج، ت نظر بن مُحَمَّد الفاريابي أبو قتيبة، دار طيبة، ط 1، 2006، كتاب الإيمان، باب (39) باب تحريم الكبر وبيانه، حديث 147، ص 55

[4] تفسير ابن عرفة، ج 2، ص 225

[5] بغية السائل من أوابد المسائل، ص 1187-1188

[6] روح البيان، ج 3، ص 286

﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ عِندَ رَبِّكَ لَا يَسۡتَكۡبِرُونَ عَنۡ عِبَادَتِهِۦ وَيُسَبِّحُونَهُۥ وَلَهُۥ يَسۡجُدُونَ ﴿٢٠٦﴾

﴾الأعراف: ٢٠٦، نفي الاستكبار منهم عن العبادة فيه دلالة على التزامهم بمطلق العبادات، فعطف على هذا المعنى عبادة التسبيح الذي هو التنزيه وعبادة السجود، وهما مندرجان في جملة العبادات، يقول البقاعي في هذا المعنى: وقد تضمنت الآية الإخبار عن الملائكة الأبرار بثلاثة أخبار: عدم الاستكبار الذي هو أجل أنواع العبادة إذ هو الحامل على الطاعة كما أن ضده حامل على المعصية، والتسبيح الذي هو التنزيه عن كل ما لا يليق، وتخصيصه بالسجود، ولما كانت العبادة ناشئة عن انتفاء الاستكبار وكانت على قسمين: قلبية وجسمانية أشار إلى القلبية بالتنزيه، وإلى الجسمانية بالسجود[1].

خلاصة ما سبق أن في عطف التسبيح والسجود على عدم الاستكبار عن العبادة عطفا للخاص على العام[2].

﴿ فَأَهۡلَكۡنَٰهُم بِذُنُوبِهِمۡ وَأَغۡرَقۡنَآ ءَالَ فِرۡعَوۡنَ ﴾الأنفال: ٥٤

الإغراق ضرب من الإهلاك، يقول الشوكاني: (وأغرقنا آل فرعون) معطوف على (أهلكناهم) عطف الخاص على العام لفظاعته وكونه من أشد أنواع الإهلاك[3].

﴿ وَأَعِدُّواْ لَهُم مَّا ٱسۡتَطَعۡتُم مِّن قُوَّةٖ وَمِن رِّبَاطِ ٱلۡخَيۡلِ ﴾الأنفال: ٦٠

الخيل وسيلة من وسائل التقوّي والاستعداد لمواجهة العدو، قال الشوكاني: ومن فسّر القوة بكل ما يتقوى به في الحرب جعل عطف الخيل من عطف الخاص على العام[4].

﴿ وَإِن نَّكَثُوٓاْ أَيۡمَٰنَهُم مِّنۢ بَعۡدِ عَهۡدِهِمۡ وَطَعَنُواْ فِي دِينِكُمۡ ﴾التوبة: ١٢

الطعن في الدين وسيلة من وسائل نكث الأيمان، فعطفه عليه من قبيل عطف الخاص على العام. يقول مُحَمَّد رشيد رضا في هذا المعنى: (وطعنوا في دينكم) أي عابوه وثلبوه بالاستهزاء به وصد الناس عنه وهو الذي عابه عليهم في الآيات المقابلة لهذه، ومنه الطعن في القرآن وفي النبي صلى الله عليه وسلم كما كان يفعل شعراؤهم الذين أهدر النبي ﷺ دماءهم، فهذا العطف بيان للواقع وإيذان

[1] تفسير البقاعي، ج 3، ص 179-180

[2] ينظر: المدح والذم في القرآن الكريم، معن توفيق دحام الحيالي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 2006، ص 174

[3] تفسير الشوكاني، ج 10، ص 545

[4] نفس المصدر، ج 10، ص 547

بأن الطعن في الإسلام ضرب من ضروب نكث الأيمان، ونقض السلم والولاء، كالقتال ومظاهرة الأعداء فهو من عطف الخاص على العام[1].

﴿ لَقَدۡ نَصَرَكُمُ ٱللَّهُ فِي مَوَاطِنَ كَثِيرَةٖ وَيَوۡمَ حُنَيۡنٍ ﴾التوبة: ٢٥

يوم حنين من جملة المواطن التي نصر الله فيها المؤمنين، قال الآلوسي: وقد يعتبر الحذف في جانب المعطوف عليه، أي في أيام مواطن، والعطف حينئذ من عطف الخاص على العام، ومزية هذا الخاص التي أشار إليها العطف هي كونه شيئا عجيبا وما وقع فيه غريبا للظفر بعد اليأس والفرج بعد الشدة إلى غير ذلك[2].

﴿ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ ٱلۡحَقِّ ﴾التوبة: ٢٩

عطف قوله: (ولا يدينون) على قوله: (ولا يحرمون) من ذكر الخاص بعد العام، قال ابن عرفة: قوله تعالى: (ولا يدينون دين الحق) من باب الخاص، عطف الخاص على العام، وإن كانوا يدينون أعم من يحرمون، لأن نفي الأعم أخص[3].

﴿ لَوۡ يَجِدُونَ مَلۡجَـًٔا أَوۡ مَغَـٰرَٰتٍ أَوۡ مُدَّخَلٗا لَّوَلَّوۡاْ إِلَيۡهِ وَهُمۡ يَجۡمَحُونَ ٥٧ ﴾التوبة: ٥٧

المغارات والمدّخل من الملاجئ التي يُلتجأ إليها هربا من الفتك، قال في روح البيان: قال ابن الشيخ[4]: عطف المغارات والمدخل من قبيل عطف الخاص على العام لتحقيق عجزهم عن الظفر بما يتحصنون فيه فإن الملجأ هو المهرب الذي يلتجئ إليه الإنسان ويتحصن به من أي نوع كان[5].

العبارة السابقة ينقلها بالمعنى عن ابن الشيخ، وأما العبارة بلفظها فهي كالتالي: وترتيب هذه المذكورات-الملجأ والمغارة والمدخل-ترتيب بديع لأنه ذكر أولا الأمر الأعم وهو الملجأ من أي نوع كان، ثم ذكر المغارات التي يختفي فيها في أعلى الأماكن وهي الجبال، ثم الأماكن التي يختفي في الأماكن السافلة من السروب التي عبر عنها بالمدخل[6].

---

[1] تفسير المنار، ج 10، ص 184

[2] تفسير الآلوسي، ج 10، ص 73

[3] تفسير ابن عرفة، ج 2، ص 300

[4] ابن الشيخ: يعني به شيخ زادة في حاشيته على البيضاوي

[5] روح البيان، ج 3، ص 472

[6] حاشية شيخ زادة، ج 4، ص 474

﴿مَا عَلَى ٱلْمُحْسِنِينَ مِن سَبِيلٍ ۚ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿٩١﴾ وَلَا عَلَى ٱلَّذِينَ إِذَا مَآ أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ ﴾التوبة: ٩١ – ٩٢، عطف الذين أتوا النبي ﷺ ليحملهم على الخفاف المرقوعة والنعال المخصوفة ليغزوا معه[1] على المحسنين، من باب عطف الخاص على العام.

قال في حاشية الشهاب: قوله: (عطف على الضعفاء أو على المحسنين[2]) هو على الثاني –أي على المحسنين–من عطف الخاص على العام اعتناء بهم وجعلهم كأنهم لتميزهم جنس آخر[3].

﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُوا۟ مَسْجِدًا ضِرَارًا وَكُفْرًا وَتَفْرِيقًۢا بَيْنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾التوبة: ١٠٧

عطف (تفريقا) على (ضرارا) عطف للخاص على العام، لأن الضّرار مفهومه إلحاق الضرر بأهل الإسلام[4]، والتفريق بين المؤمنين ضرب من ضروبه، بل هو من أعظمها لما فيه من إضعاف شوكة المسلمين وحصول الفتنة والاقتتال بينهم.

﴿بِٱلْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴿١٢٨﴾ ﴾التوبة: ١٢٨

ذكر (رحيم) بعد (رؤوف)، من ذكر الخاص بعد العام، وإيضاحه عند ابن عرفة إذ يقول: والرحمة أخص لأن الرأفة هي مجرد رقة القلب أعم من أن يكون معها رحمة، وإلا فقد يرأف على الشخص ولا يرحمه إنسي، بخلاف إيصال الرحمة إليه فإنها تستلزم الرأفة، فلذلك بدأ بالرأفة قبل الرحمة[5]. وهو وإن لم يكن بحرف العطف، لكنه على طريقته، لأن (رحيم) ليست بدلا من (رؤوف) ولا صفة له، وإنما كل منهما يتنازع الجار والمجرور (بالمؤمنين) العمل منهما. فهما مبتدئان لخبر واحد[6].

﴿وَمَا تَكُونُ فِى شَأْنٍ وَمَا تَتْلُوا۟ مِنْهُ مِن قُرْءَانٍ ﴾يونس: ٦١ ، تلاوة القرآن شأن من شؤون النبي ﷺ، فالعطف من ذكر الخاص بعد العام، قال في بغية السائل: عطف (وما تتلوا) من عطف الخاص على العام، للاهتمام به فإن التلاوة أهم شؤون الرسول عليه الصلاة والسلام[7].

---

[1] ينظر: تفسير البيضاوي، ج 3، ص 93

[2] نفس المصدر، ج 3، ص 93

[3] حاشية الشهاب، ج 4، ص 619

[4] ينظر: التحرير والتنوير، ج 11، ص 30

[5] تفسير ابن عرفة، ج 2، ص 332

[6] ينظر: الذهب الإبريز في تفسير وإعراب بعض آي الكتاب العزيز، عبد الرحمن بن مخلوف الثعالبي الجزائري، ت مُحَمَّد شايب شريف–أبو بكر بلقاسم ضيف، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 2018، ص 215

[7] بغية السائل من أوابد المسائل، ص 1188

﴿ إِنَّكَ ءَاتَيْتَ فِرْعَوْنَ وَمَلَأَهُۥ زِينَةً وَأَمْوَٰلًا فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ﴾يونس: ٨٨

الأموال من جملة الزينة، قال ابن عرفة: من عطف الخاص على العام[1]، أي عطف الأموال على الزينة، لأن الزينة تشمل المال وسائر ما يتزين به، ودليل ذلك قوله تعالى: ﴿ٱلْمَالُ وَٱلْبَنُونَ زِينَةُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ﴾الكهف: ٤٦.

﴿ وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا مُوسَىٰ بِـَٔايَٰتِنَا وَسُلْطَٰنٍ مُّبِينٍ ﴿٩٦﴾ ﴾هود: ٩٦

إذا فُسر السلطان المبين بأنه معجزة العصا التي أوتيها موسى عليه السلام، فإنه من بين الآيات، قال في تفسير المنار: وسلطان مبين أي وبرهان واضح البيان، وهو ما أتاه الله من الحجة البالغة في محاوراته مع فرعون، وقيل هي العصا لأنها أكبر آياته، وعطفها على ما قبلها من عطف الخاص على العام[2].

﴿ فَٱسْتَقِمْ كَمَآ أُمِرْتَ وَمَن تَابَ مَعَكَ وَلَا تَطْغَوْا ﴾هود: ١١٢

قال البقاعي: وهو –أي لا تركنوا–على التفسير الثاني في تطغوا من عطف الخاص على العام[3]. التفسير الثاني الذي يشير إليه هو أن معنى (لا تطغوا): لا تبطركم النعمة فتخرجكم عن طريق الاستقامة يمنة ويسرة[4]، فالتيامن والتياسر عن طريق الاستقامة كناية عن الميل فيشمل الركون.

﴿ إِنِّى رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِى سَٰجِدِينَ ﴿٤﴾ ﴾يوسف: ٤

قال ابن عادل: (والشمس والقمر) يجوز فيه وجهان: أحدهما: أن تكون الواو عاطفة وحينئذ يحتمل أن يكون من باب ذكر الخاص بعد ذكر العام تفصيلا له، لأن الشمس والقمر دخلا في قوله: (أحد عشر كوكبا) فهذا كقوله: (وجبريل وميكائيل) بعد قوله: (وملائكته) ويحتمل ألا تكون كذلك، وتكون الواو لعطف المغايرة، فيكون قد رأى الشمس والقمر زيادة على (أحد عشر) ومن جملتها الشمس والقمر[5]. والوجه الثاني الذي ذكره أن تكون الواو بمعنى (مع)[6].

---

[1] تفسير ابن عرفة، ج 2، ص 350

[2] تفسير المنار، ج 12، ص 117

[3] تفسير البقاعي، ج 3، ص 586

[4] نفس المصدر، ج 3، ص 585

[5] تفسير ابن عادل، ج 11، ص 12

[6] ينظر: نفس المصدر، ج 11، ص 12

﴿عَسَىٰٓ أَن يَنفَعَنَآ أَوۡ نَتَّخِذَهُۥ وَلَدٗا﴾يوسف: ٢١

الانتفاع به يشمل اتخاذه ولدا، لأن تبنّيهم إياه منفعة من المنافع، يوضح الالوسي هذا المعنى فيقول: واتخاذه ولدا لأنه لائق لتبني الملوك لما فيه من الأبهة وعطف هذا على ما قبله من عطف الخاص على العام[1].

﴿كَذَٰلِكَ لِنَصۡرِفَ عَنۡهُ ٱلسُّوٓءَ وَٱلۡفَحۡشَآءَ﴾يوسف: ٢٤

عطف الفحشاء على السوء نظير العطف بينهما في قوله تعالى: (ويأمركم بالسوء والفحشاء) البقرة، قال في حدائق الروح: ومنها: ذكر الخاص بعد العام اهتماما بشأنه في قوله: (لنصرف عنه السوء والفحشاء)[2].

﴿مَا جِئۡنَا لِنُفۡسِدَ فِي ٱلۡأَرۡضِ وَمَا كُنَّا سَٰرِقِينَ ٧٣﴾يوسف: ٧٣

قال في حدائق الروح: ومنها: ذكر الخاص بعد العام إشعارا بأنه المقصود من العام في قوله: (وما كنا سارقين) بعد قوله: (ما جئنا لنفسد في الأرض)[3]. وهذا باعتبار كون المقصود من (لنفسد) مطلق الفساد، المفهوم من قول البقاعي: (لنفسد) أي نوقع الفساد[4]، لأن قوله تعالى: (لنفسد) يحتمل معنيين يشير إليهما الآلوسي بقوله: (ما جئنا لنفسد في الأرض) أي لنسرق فإن السرقة من أعظم أنواع الإفساد أو لنفسد فيها أيّ فساد كان فضلا عما نسبتمونا إليه من السرقة[5].

﴿ٱلَّذِينَ يُوفُونَ بِعَهۡدِ ٱللَّهِ وَلَا يَنقُضُونَ ٱلۡمِيثَٰقَ ٢٠﴾الرعد: ٢٠

الميثاق من جملة العهود، قال الشوكاني: ويحتمل أن يكون الأمر بالعكس، فيكون من التخصيص بعد التعميم على أن يراد بالعهد جميع عهود الله، وهي أوامره ونواهيه التي وصى بها عبيده، ويدخل في ذلك الالتزامات التي يلزم بها العبد نفسه، ويراد بالميثاق: ما أخذه الله على عباده حين أخرجهم من صلب آدم في عالم الذر المذكور في قوله سبحانه: (وإذ أخذ ربك من بني آدم)[6].

﴿وَيَخۡشَوۡنَ رَبَّهُمۡ وَيَخَافُونَ سُوٓءَ ٱلۡحِسَابِ ٢١﴾الرعد: ٢١

---

[1] تفسير الآلوسي، ج 20، ص 48

[2] حدائق الروح والريحان، ج 13، ص 413

[3] نفس المصدر، ج 14، ص 83

[4] تفسير البقاعي، ج 4، ص 77

[5] تفسير الآلوسي، ج 13، ص 26

[6] تفسير الشوكاني، ج 13، ص 728

قال شيخ زادة: وأما عطف قوله تعالى: (ويخافون سوء الحساب) على قوله تعالى: (يخشون) فهو من عطف الخاص على العام[1]، لأن قوله (يخشون ربهم) عام في كل ما يخشى منه بما فيه سوء الحساب، والخوف من سوء الحساب خاص بسوء الحساب فحسب كما هو ظاهر.

﴿ وَٱلَّذِينَ صَبَرُواْ ٱبۡتِغَآءَ وَجۡهِ رَبِّهِمۡ وَأَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنفَقُواْ مِمَّا رَزَقۡنَٰهُمۡ ﴾الرعد: ٢٢

قال شيخ زادة: وكذا-أي كعطف الخاص على العام في عطف (يخافون سوء الحساب) على (يخشون ربهم)-عطف قوله تعالى: (وأقاموا الصلاة) و(أنفقوا) على قوله تعالى:(وصبروا)[2]. لأن إقامة الصلاة وإنفاق المال لازم للصبر عليهما، وقد عطفا على الوصف بمطلق الصبر المتضمن الصبر على الطاعات وعلى ترك المحرمات وغيرهما، يقول أبو حيان: و(صبروا) مطلق فيما يصبر عليه من المصائب في النفوس والأموال وميثاق التكليف[3].

﴿يَسُومُونَكُمۡ سُوٓءَ ٱلۡعَذَابِ وَيُذَبِّحُونَ أَبۡنَآءَكُمۡ وَيَسۡتَحۡيُونَ نِسَآءَكُمۡ ﴾إبراهيم: ٦، التذبيح للأبناء نوع من التعذيب، قال في روح البيان: (ويذبحون أبناءكم) المولودين من عطف الخاص على العام كأن التذبيح لشدته وفظاعته وخروجه عن مرتبة العذاب المعتاد جنس آخر[4].

﴿ فَسَبِّحۡ بِحَمۡدِ رَبِّكَ وَكُن مِّنَ ٱلسَّٰجِدِينَ ﴿٩٨﴾ ﴾الحجر: ٩٨

قال في أضواء البيان: وقالت جماعة من العلماء: المراد بقوله: فسبح بحمد ربك أي: صل له، وعليه فقوله: وكن من الساجدين من عطف الخاص على العام[5]، وقال أيضا: وعلى أن المراد من التسبيح الصلاة، فالمسوغ لهذا الإطناب الذي هو عطف الخاص على العام هو أهمية السجود، لأن أقرب ما يكون العبد من ربه في حال كونه في السجود[6].

﴿ وَمَنَٰفِعُ وَمِنۡهَا تَأۡكُلُونَ ﴾النحل: ٥

عطف (ومنها تأكلون) على (منافع) عطف للخاص على العام، لأن الأكل منها من جملة الانتفاع منها.

---

[1] حاشية شيخ زادة، ج 5، ص 118

[2] نفس المصدر، ج 5، ص 118

[3] تفسير البحر المحيط، ج 5، ص 376

[4] تفسير روح البيان، ج 4، ص 421

[5] أضواء البيان، ج 3، ص 246

[6] نفس المصدر، ج 3، ص 247

﴿ وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ مِن دَآبَّةٍ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَهُمْ لَا يَسْتَكْبِرُونَ ﴿٤٩﴾ ﴾النحل: ٤٩، عطف الملائكة على كل دابة في السماء والأرض عطف خاص على العام، لأن لفظ دابة يستغرق الملائكة وكل من له دبيب أي حركة جسمانية[1].

قال في حاشية ابن التمجيد: قوله: عطف على المبين به يعني الملائكة عطف على ما في السماوات وما في الأرض المبين بقوله عز وجل: (من دابة) فهو من عطف الخاص على العام للتشريف والتعظيم[2].

﴿ أَثَٰثًا وَمَتَٰعًا ﴾النحل: ٨٠

قال الشوكاني: والمتاع: ما يتمتع به بأنواع المتاع، وعلى قول أبي زيد الأنصاري[3]: إن الأثاث المال أجمع: الإبل والغنم والعبيد والمتاع، يكون عطف المتاع على الأثاث من عطف الخاص على العام[4].

﴿ وَيَوْمَ نَبْعَثُ فِي كُلِّ أُمَّةٍ شَهِيدًا عَلَيْهِم مِّنْ أَنفُسِهِمْ ۖ وَجِئْنَا بِكَ شَهِيدًا عَلَىٰ هَٰٓؤُلَآءِ ﴾النحل: ٨٩ ، قوله تعالى: (ويوم نبعث في كل أمة شهيدا) يشمل كل أمة وكل نبي سيشهد على أمته، بما في ذلك الأمة المحمدية ونبيها الأكرم مُحَمَّد ﷺ، لكنه عطف على ما سبق ما يفرد أمتنا ونبيها بالذكر في قوله (وجئنا بك شهيدا على هؤلاء)، فيكون العطف من قبيل عطف الخاص على العام. قال ابن عرفة: قوله تعالى: (وجئنا بك شهيدا على هؤلاء) انظر هل هذا من عطف الخاص على العام أو من عطف الشيء على ما يغايره أو يخالفه[5].

﴿ وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ تِبْيَٰنًا لِّكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً ﴿٨٩﴾ ﴾النحل: ٨٩

عطف الهدى والرحمة على كون القرآن تبيانا لكل شيء من عطف الخاص على العام، يقول ابن عرفة: والهدى والرحمة راجعان للأمور الاعتقادية والسياق أظهر في الأمور التكليفية والشرائع فهلا أخر في الذكر؟، وأجيب: بأن هذا من عطف خاص على العام[6].

---

[1] ينظر: حاشية القونوي، ج 11، ص 289

[2] حاشية ابن التمجيد مع القونوي، ج 11، ص 289

[3] أبو زيد الأنصاري: (123-215هـ) حجة العرب سعيد بن أوس بن ثابت بن بشير، ابن صاحب رسول الله ﷺ، الأنصاري البصري النحوي. ينظر: سير أعلام النبلاء، ج 9، ص 494-496

[4] تفسير الشوكاني، ج 14، ص 796

[5] تفسير ابن عرفة، ج 3، ص 42

[6] نفس المصدر، ج 3، ص 42

أي أن كون القرآن تبيانا لكل شيء، عام في تبيان الاعتقادات والشرائع والأحكام وغير ذلك، وأما المعطوفان –الهدى والرحمة–فهما خاصان بالاعتقادات.

﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُ بِٱلۡعَدۡلِ وَٱلۡإِحۡسَٰنِ وَإِيتَآيِٕ ذِي ٱلۡقُرۡبَىٰ ﴾النحل: ٩٠

قال في فتح البيان: (وإيتاء ذي القربى) ما تدعو إليه حاجتهم وفي الآية إرشاد إلى صلة الأقارب والأرحام وترغيب في التصدق عليهم، وهو من باب عطف الخاص على العام إن كان إعطاء الأقارب قد دخل تحت العدل والإحسان[1]. نجد تعليل ما في العبارة المتقدمة عند ابن التمجيد حيث يقول: قوله (وهو تخصيص بعد تعميم للمبالغة)[2] يعني أن إيتاء ذي القربى إحسان خاص من مطلق الإحسان المذكور، ووجه المبالغة أن هذا الخاص وهو إحسان الأقربين لكماله وفضله من بين سائر الإحسانات، كان كأنه لم يتناول لفظ الإحسان، فلا بد لإدراجه في الأمور المأمور بها من لفظ آخر بعطفه على ما في حيز الأمر المدلول عليه بقوله عز وجل: (إن الله يأمر بالعدل والإحسان)[3].

﴿ وَيَنۡهَىٰ عَنِ ٱلۡفَحۡشَآءِ وَٱلۡمُنكَرِ وَٱلۡبَغۡيِۚ ﴾النحل: ٩٠

البغي معناه التطاول بالظلم والعدوان فعطفه على المنكر والفحشاء من عطف الخاص على العام، لأن يندرج فيهما، فالمنكر ما أنكره الشرع مطلقا والفحشاء ما عظم قبحه، والبغي مما أنكره الشرع ومما عظم قبحه أيضا[4].

﴿ وَأَوۡفُواْ بِعَهۡدِ ٱللَّهِ إِذَا عَٰهَدتُّمۡ وَلَا تَنقُضُواْ ٱلۡأَيۡمَٰنَ بَعۡدَ تَوۡكِيدِهَا ﴾النحل: ٩١

النهي عن نقض الأيمان يندرج في الأمر بإيفاء العهود، لأن الأيمان من جملة العهود، أي أن عطف (ولا تنقضوا) على (وأوفوا) من باب عطف الخاص على العام، قال البقاعي: ثم عطف عليه – (وأوفوا بعهد الله–ما هو من جنسه وأخص منه فقال: (ولا تنقضوا الأيمان)[5].

﴿ ٱدۡعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِٱلۡحِكۡمَةِ وَٱلۡمَوۡعِظَةِ ٱلۡحَسَنَةِ ﴾النحل: ١٢٥

بين الحكمة والموعظة عموم وخصوص وجهي، فالحكمة عامة من حيث أنها المعرفة المحكمة مطلقا، أي سواء عُبّر عنها بأسلوب ليّن أو غليظ، ومن هذا الوجه تكون الموعظة خاصة لأنها التعبير

---

[1] فتح البيان، ج 4، ص 70

[2] ينظر: تفسير البيضاوي، ج 3، ص 238

[3] حاشية ابن التمجيد مع القونوي، ج 11، ص 364

[4] ينظر: تفسير الآلوسي، ج 14، ص 219

[5] تفسير البقاعي، ج 4، ص 305

بأسلوب ليّن يليّن نفس المخاطب لعمل الخير[1]، وفق هذا الوجه يكون عطف الموعظة على الحكمة عطفا للخاص على العام.

وأما من وجه كون الموعظة عامة حيث أنها تكون حكمة وقد تكون خطابة وقد تكون جدالا[2]، فإن عطف الموعظة على الحكمة عطف للعام على الخاص.

﴿ وَلَقَدْ فَضَّلْنَا بَعْضَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ عَلَىٰ بَعْضٍ ۖ وَءَاتَيْنَا دَاوُۥدَ زَبُورًا ﴿٥٥﴾ ﴾الإسراء: ٥٥

تفضيل النبيين كان بتخصيص كل نبي منهم بفضيلة[3]، وإيتاء الزبور لداود عليه السلام تفضيل له، فقوله تعالى (ولقد فضلنا) يشمل تفضيله وتفضيل سائر الأنبياء، كتفضيل موسى بالكلام وإبراهيم بالخلة ونبينا ﷺ بالإسراء، ولكن داود خص بذكر تفضيله مع كونه داخلا في التعميم في (ولقد فضلنا)، أي أن عطف قوله (وآتينا داود) على (ولقد فضلنا) من قبيل عطف الخاص على العام، وليبان الغرض من هذا التخصيص يقول الصاوي: قوله: (وآتينا داود زبورا) خص بالذكر، لأن اليهود زعمت أنه لا نبي بعد موسى، ولا كتاب بعد التوراة، وقصدهم بذلك إنكار نبوة مُحَمَّد وإنكار كتابه، فرد الله عليهم بقوله: (وآتينا داود زبورا) لأنهم يعترفون بنبوة داود، ونزل الزبور عليه، مع أنه جاء بعد موسى[4].

﴿لِّيُنذِرَ بَأْسًا شَدِيدًا مِّن لَّدُنْهُ وَيُبَشِّرَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱلَّذِينَ يَعْمَلُونَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أَنَّ لَهُمْ أَجْرًا حَسَنًا ﴿٢﴾ مَّٰكِثِينَ فِيهِ أَبَدًا ﴿٣﴾ وَيُنذِرَ ٱلَّذِينَ قَالُوا۟ ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ وَلَدًا ﴿٤﴾ ﴾الكهف: ٢ – ٤، عطف قوله تعالى: (وينذر الذين قالوا) على قوله: (لينذر بأسا شديدا) من عطف الخاص على العام، لأن قوله تعالى: (لينذر بأسا شديدا من لدنه) شامل للذين: (قالوا اتخذ الله ولدا) ولغيرهم من سائر الكفار[5].

---

[1] ينظر: التحرير والتنوير، ج 14، ص 327

[2] ينظر: نفس المصدر، ج 14، ص 327-328

[3] ينظر: تفسير الجلالين، ج 15، ص 371

[4] حاشية الصاوي، ج 2، ص 324

[5] قطوف من الفوائد، أبو خلاد ناصر بن سعيد بن سيف السيف، كتاب نت، 1429هـ، ص 127

المطلب الثالث: عطف الخاص على العام في الربع الثالث

الآيات الواردة في هذا الربع على نسق أسلوب عطف الخاص على العام بلغت 43 آية، وهي كالآتي:

﴿ وَلَمْ يَمْسَسْنِي بَشَرٌ وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا ﴿٢٠﴾ ﴾ مريم: ٢٠

المسّ للمرأة أي تعرّضها للجماع، أعم من البغي الذي هو الزنا، لأن الجماع إما أن يكون بطريقة شرعية، وإما أن يكون عن سفور، ولهذا فعطف قوله تعالى (ولم أك بغيا) على قوله (ولم يمسسني بشر) من قبيل عطف الخاص على العام، قال أبو حيان: وفي قولها (ولم أك بغيا) تخصيص بعد تعميم لأن مسيس البشر يكون بنكاح وسفاح[1].

﴿ لِأَهَبَ لَكِ غُلَامًا زَكِيًّا ﴿١٩﴾ قَالَتْ أَنَّىٰ يَكُونُ لِي غُلَامٌ وَلَمْ يَمْسَسْنِي بَشَرٌ وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا ﴿٢٠﴾ قَالَ كَذَٰلِكِ قَالَ رَبُّكِ هُوَ عَلَيَّ هَيِّنٌ وَلِنَجْعَلَهُ آيَةً لِّلنَّاسِ ﴾مريم: ١٩ – ٢١

وهبُ الله لها غلاما من غير أب له ثمرات متعددة، من بينها أن يكون ذلك آية ومعجزة، فكونه آية للناس أخص من أن يكون هبة.

قال ابن التمجيد: قوله: أي ونفعل ذلك (لنجعله آية) أو لنبين به قدرتنا ولنجعله يعني أن الواو في (لنجعله) إما لعطف المعلول على المعلول عطف الخاص على العام فالمعنى نهب الغلام من غير أب ونفعل ذلك لنجعله آية وإما لعطف العلة على العلة فالمعنى لنبين به قدرتنا (ولنجعله آية)[2].

﴿ أُولَٰئِكَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِم مِّنَ النَّبِيِّينَ مِن ذُرِّيَّةِ آدَمَ وَمِمَّنْ حَمَلْنَا مَعَ نُوحٍ وَمِن ذُرِّيَّةِ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْرَائِيلَ ﴾مريم: ٥٨

يقول سليمان الجمل: وقوله: (خصوصا)[3] أشار به إلى أن ذكر ذرية من حملنا من ذكر الخاص على العام لأن المعطوفات داخلة في ذرية آدم[4]. وبيانا للغرض من هذا الأسلوب في التعبير يقول القونوي: وقوله: خصوصا إشارة إلى أنه من قبيل عطف الخاص على العام إظهارا لانافتهم[5].

---

[1] تفسير البحر المحيط، ج 6، ص 170

[2] حاشية ابن التمجيد مع القونوي، ج 12، ص 211

[3] ينظر: تفسير البيضاوي، ج 4، ص 14

[4] الفتوحات الإلهية، ج 5، ص 32

[5] حاشية القونوي، ج 12، ص 253

﴿ لَهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِ وَمَا بَيۡنَهُمَا وَمَا تَحۡتَ ٱلثَّرَىٰ ﴿٦﴾ ﴾طه: ٦

ما تحت الثرى هو التراب الندي[1]، وهو جزء من الأرض، فقوله تعالى(في الأرض)يشملها وسائر ما في الأرض، ولهذا يقول ابن عرفة: من عطف الخاص على العام وهو من العام الباقي على عمومه[2].

﴿ فَٱعۡبُدۡنِي وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِذِكۡرِيٓ ﴿١٤﴾ ﴾ طه: ١٤

الأمر بإقام الصلاة مندرج بالأولية ضمن الأمر بمطلق العبادة، يقول إسماعيل حقي: (فاعبدني) فخصني بالعبادة والتوحيد ولا تشرك بعبادتي أحدا (وأقم الصلاة) من عطف الخاص على العام لفضله[3].

﴿ فَإِمَّا يَأۡتِيَنَّكُم مِّنِّي هُدٗى فَمَنِ ٱتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشۡقَىٰ ﴿١٢٣﴾ ﴾طه: ١٢٣

ذكر (هداي) بعد (هدى) من ذكر الخاص بعد العام، فـ(هدى) جاء بالإطلاق غير مقيد بهدى معين، وأما (هداي) فمخصوص بإضافته إلى ياء المتكلم العائد على الله، قال ابن عرفة: فإن قلت: لم أعاد الظاهر ؟، وهلاّ قال: فمن اتبعه فلا يضل ولا يشقى، فالجواب: أن الهدى الأول عام، كقوله تعالى: ﴿ إِنَّا هَدَيۡنَٰهُ ٱلسَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرٗا وَإِمَّا كَفُورًا ﴿٣﴾ ﴾الإنسان: ٣، والثاني: خاص بدليل إضافته إلى الله تعالى فهي إضافة تشريف، أي فمن اتبع هداي الموصول إلى طريق الحق[4].

﴿ وَسَبِّحۡ بِحَمۡدِ رَبِّكَ قَبۡلَ طُلُوعِ ٱلشَّمۡسِ وَقَبۡلَ غُرُوبِهَاۖ وَمِنۡ ءَانَآيِٕ ٱلَّيۡلِ فَسَبِّحۡ وَأَطۡرَافَ ٱلنَّهَارِ ﴾طه: ١٣٠ ، طرف النهار جزء من أجزاء النهار، فذكر (أطراف النهار) بعد (قبل طلوع الشمس وغروبها) من ذكر الخاص بعد العام، قال ابن عاشور: وقوله: (وأطراف النهار) بالنصب عطف على قوله (قبل طلوع الشمس)، وطرف الشيء منتهاه قيل: المراد أول النهار وآخره، وهما وقتا الصبح والمغرب، فيكون من عطف البعض على الكل للاهتمام بالبعض،كقوله[5]: ﴿ حَٰفِظُواْ عَلَى ٱلصَّلَوَٰتِ وَٱلصَّلَوٰةِ ٱلۡوُسۡطَىٰ ﴾البقرة: ٢٣٨.

﴿ وَلَهُۥ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۚ وَمَنۡ عِندَهُۥ لَا يَسۡتَكۡبِرُونَ عَنۡ عِبَادَتِهِۦ ﴾الأنبياء: ١٩

---

[1] تفسير البقاعي، ج 5، ص 10

[2] تفسير ابن عرفة، ج 3، ص 138

[3] روح البيان، ج 5، ص 375

[4] تفسير ابن عرفة، ج 3، ص 156

[5] التحرير والتنوير، ج 16، ص 338

قوله تعالى: (ومن عنده) يجوز أن يكون معطوفا على (من في السماوات والأرض) فيكون من عطف الخاص على العام، للاهتمام به ووجه الاهتمام ظاهر[1].

﴿ وَأَوْحَيْنَآ إِلَيْهِمْ فِعْلَ ٱلْخَيْرَٰتِ وَإِقَامَ ٱلصَّلَوٰةِ وَإِيتَآءَ ٱلزَّكَوٰةِ ﴾الأنبياء: ٧٣

إقام الصلاة وإيتاء الزكاة من أفعال الخير، فالواقع أنهما قد ذكرا مرتين، الأولى ضمن عموم الخيرات، والثانية بالتخصيص والإفراد، فيكون العطف من عطف الخاص على العام[2] للاهتمام به[3].

قال في الفتوحات الإلهية: وعطف الصلاة والزكاة من عطف الخاص على العام، لأن الصلاة أفضل العبادات البدنية، والزكاة أفضل العبادات المالية[4].

﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يُجَٰدِلُ فِى ٱللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَلَا هُدًى وَلَا كِتَٰبٍ مُّنِيرٍ ﴿٨﴾ ﴾الحج: ٨

العلم أعم من الهدى، والهدى أعم من الكتاب المنير. فالكتاب المنير مندرج في الهدى، والهدى يشمله العلم.

قال ابن تيمية[5]: وهذا والله أعلم من باب عطف الخاص على العام أو الانتقال من الأدنى إلى الأعلى ليبين أن الذي يجادل بالكتاب أعلاهم، ثم بالهدى، فالعلم اسم جامع[6].

﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ يَسْجُدُ لَهُۥ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِى ٱلْأَرْضِ وَٱلشَّمْسُ وَٱلْقَمَرُ وَٱلنُّجُومُ وَٱلْجِبَالُ وَٱلشَّجَرُ وَٱلدَّوَآبُّ وَكَثِيرٌ مِّنَ ٱلنَّاسِ ﴾الحج: ١٨

عطف الشمس والقمر والنجوم على (من في السماوات) من ذكر الخاص بعد العام، لأن السماوات تشملهن وسائر ما في السماء، وهكذا عطف الجبال والشجر والدواب على (من في الأرض) هو كذلك عطف للخاص على العام، لاندراج المعطوفات في المعطوف عليه.

---

[1] بغية السائل من أوابد المسائل، ص 1188

[2] ينظر: تفسير ابن كثير، ج 9، ص 419

[3] التحرير والتنوير، ج 4، ص 40

[4] الفتوحات الإلهية، ج 5، ص 146

[5] ابن تيمية: (661-728هـ) أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم الخضر بن مُحَمَّد بن تيمية الحراني، شيخ الإسلام مجد الدين تقي الدين أبو العباس. ينظر: طبقات المفسرين، شمس الدين مُحَمَّد بن علي بن أحمد الدّاوودي، ت لجنة من العلماء، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 1، 1983، ج 1، ص 46-50

[6] دقائق التفسير الجامع لتفسير الإمام ابن تيمية، جمع وت مُحَمَّد السيد الجليند، مؤسسة علوم القرآن، دمشق، ط 2، 1984، ج 4، ص 372، وينظر: مجموع الفتاوى، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيمية الحراني، ت مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 3، 2012، ج 15، ص 124

قال الجمل: وقوله: (والشمس والقمر والنجوم) عطف خاص على قوله: (من في السماوات) ونص عليه لما ورد أن بعضهم كان يعبدها، (والجبال) عطف خاص على (من في الأرض) ونص عليه لما ورد أن بعضهم كان يعبدها، أي: الجبال، أي: يعبد ما أخذ منها وهو الأصنام، وكذا يقال في قوله: والشجر والدواب[1].

فالغرض من التعبير بهذا الأسلوب هنا، التنويه بأن اتخاذهم الآلهة من بعض المخلوقات، لم يخرجها كسائر الخلائق عن أمر الله سبحانه وتعالى، فما عُبد من الشمس والقمر والدبران والشعرى والثريا وعطارد والمرزم وهكذا الأصنام المصنوعة من حجارة الجبال وما عبد من الشجر والبقر من الدواب[2]، كله ساجد خاضع مذعن منقاد مسخر وفق أمر الله وإرادته، واتخاذهم لها آلهة لا يجعلها مستقلة عن قدرة الله ولا عن إرادته.

﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ يَسْجُدُ لَهُۥ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِى ٱلْأَرْضِ وَٱلشَّمْسُ وَٱلْقَمَرُ وَٱلنُّجُومُ وَٱلْجِبَالُ وَٱلشَّجَرُ وَٱلدَّوَآبُّ وَكَثِيرٌ مِّنَ ٱلنَّاسِ ﴾الحج: ١٨

قوله (من في الأرض) يشمل قوله (كثير من الناس) لأنهم يندرجون فيمن في الأرض، أي أن عطفه على (من في الأرض) عطف الخاص على العام، لأنه يدخل في المعطوف عليه دخولا أوليا كما يقول البقاعي: ولما كان العقلاء من المكلفين قد دخلوا في قوله (ومن في الأرض) دخولا أوليا، وكان السجود الممدوحون عليه إنما هو الموافق للأمر، لا الموافق للإرادة المجردة عن الأمر، قال دالا على إراداته هنا تكريرهم وتقسيمهم بعد إدخالهم في سجود الإرادة وتعميمهم: (وكثير من الناس)[3]. وهذا على اعتبار كون معنى السجود في الآية هو خضوع الخلائق وطواعيتها وانقيادها وتسخيرها لأمر الخالق وإرادته[4].

لكن هناك إشكالا في الغرض من تخصيص مجموعة كثيرة من الناس بالذكر مع كون معنى خضوع الخلائق ثابتا لجميعهم فلم أفرد كثير من الناس بالذكر في التخصيص؟

يجيب الخازن عن هذا الإشكال فيقول: فإن قلت هذا التأويل يبطله قوله: (وكثير من الناس) فإن السجود بالمعنى الذي ذكر عام في الناس كلهم فإسناده إلى كثير من الناس يكون تخصيصا من

---

[1] الفتوحات الإلهية، ج 5، ص 183

[2] ينظر: تفسير البقاعي، ج 5، ص 141، وتفسير البحر المحيط، ج 6، ص 334

[3] تفسير البقاعي، ج 5، ص 141

[4] ينظر: نفس المصدر، ج 5، ص 141، وتفسير الجلالين، ج 17، ص 435

غير فائدة. قلت المعنى الذي ذكرته وإن كان عاما في حق الكل إلا أن بعضهم تمرد وتكبر وترك السجود في الظاهر فهذا وإن كان ساجدا بذاته لكنه متمرد بظاهره وأما المؤمن ساجد بذاته وبظاهره أيضا فلأجل هذا الفرق حصل التخصيص بالذكر[1]. وهذا يفهم من قول البقاعي المتقدم ذكره (وكان السجود الممدوحون عليه إنما هو الموافق للأمر لا للإرادة).

﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ﴾الحج: ٢٥، سبيل الله يشمل كل ما يوصل إلى الله، ومن بينها المسجد الحرام، قال ابن عرفة: قوله تعالى: (والمسجد الحرام) من عطف الخاص على العام لأنه من سبيل الله[2]. وقال القونوي: والإعراض عن المسجد الحرام إعراض عن سبيل الله كما هو الظاهر فهو من عطف الخاص على العام إلا أن يخص سبيل الله[3].

﴿ لِّيَجْعَلَ مَا يُلْقِي ٱلشَّيْطَٰنُ فِتْنَةً لِّلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ وَٱلْقَاسِيَةِ قُلُوبُهُمْ ﴾الحج: ٥٣

إذا فُسّر قوله تعالى: (والقاسية قلوبهم) بأنهم خواص من الكفار العتاة كأبي جهل والنضر وعتبة، وفسّر (للذين في قلوبهم مرض) بأنهم عامة الكفار[4]، فإن عطف (القاسية قلوبهم) على (للذين في قلوبهم مرض) من قبيل عطف الخاص على العام، لاندراج الثاني في الأول، فكان فردا من أفراد العام خص بالذكر وأفرد بعد أن ذكر ضمن ما يعم.

﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ سَخَّرَ لَكُم مَّا فِي ٱلْأَرْضِ وَٱلْفُلْكَ تَجْرِي فِي ٱلْبَحْرِ بِأَمْرِهِۦ ﴾الحج: ٦٥

الفلك من مسخرات الأرض، فقوله: (والفلك) مندرج في قوله: (سخر لكم ما في الأرض)، قال الآلوسي: (والفلك) بالنصب وإسكان اللام وقرأ ابن مقسم والكسائي عن الحسن بضمها وهو معطوف على (ما) عطف الخاص على العام تنبيها على غرابة تسخيرها وكثرة منافعها[5]. وقال السمين في أحد وجهي نصب (الفلك): أنها عطف على ما في الأرض أي سخر لكم ما في الأرض وسخر لكم الفلك وأفردها بالذكر وإن اندرجت بطريق العموم تحت ما في قوله: (ما في الأرض) لظهور الامتنان بها ولعجيب تسخيرها دون سائر المسخرات[6].

---

[1] تفسير الخازن، ج 3، ص 251

[2] تفسير ابن عرفة، ج 3، ص 186

[3] حاشية القونوي، ج 13، ص 42

[4] ينظر، تفسير البحر المحيط، ج 6، ص 353

[5] تفسير الآلوسي، ج 17، ص 193

[6] الدر المصون، ج 5، ص 165

﴿ فَأَنشَأْنَا لَكُمْ بِهِۦ جَنَّٰتٍ مِّن نَّخِيلٍ وَأَعْنَٰبٍ لَّكُمْ فِيهَا فَوَٰكِهُ كَثِيرَةٌ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ ﴿١٩﴾ وَشَجَرَةً تَخْرُجُ مِن طُورِ سَيْنَآءَ ﴾المؤمنون: ١٩ – ٢٠، الشجرة بعض ما يكون في الجنات، قال في أضواء البيان: قوله (شجرة) معطوف على (جنات) من عطف الخاص على العام، وقد قدمنا مسوغه مرارا، أي فأنشأنا لكم به جنات وأنشأنا لكم به شجرة تخرج من طور سيناء وهي شجرة الزيتون[1].

﴿ وَلَكُمْ فِيهَا مَنَٰفِعُ كَثِيرَةٌ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ ﴿٢١﴾ وَعَلَيْهَا وَعَلَى ٱلْفُلْكِ تُحْمَلُونَ ﴿٢٢﴾ ﴾المؤمنون: ٢١ – ٢٢، عطف (ومنها تأكلون) و (عليها وعلى الفلك تحملون) على (لكم فيها منافع كثيرة) عطف للخاص على العام، لأن الأكل من الأنعام والركوب عليها ضربان من ضروب الانتفاع منها، ومنفعتان من المنافع الموجودة فيها. قال في فتح البيان: ثم ذكر ما فيها من المنافع إجمالا فقال: (ولكم فيها) أي في ظهورها وألبانها وأولادها وأصوافها وأشعارها وهي حية (منافع كثيرة) ثم ذكر منفعة خاصة فقال: (ومنها تأكلون) بعد الذبح، لما في الأكل من عظيم الانتفاع لهم، وكذلك ذكر الركوب عليها لما فيه من المنفعة العظيمة[2].

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّبِعُواْ خُطُوَٰتِ ٱلشَّيْطَٰنِ ... وَلَا يَأْتَلِ أُوْلُواْ ٱلْفَضْلِ مِنكُمْ وَٱلسَّعَةِ أَن يُؤْتُوٓاْ أُوْلِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينَ وَٱلْمُهَٰجِرِينَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ﴾النور: ٢١ – ٢٢ ، قال ابن عاشور: عطف–أي قوله (ولا يأتل) –على جملة (لا تتبعوا خطوات الشيطان) عطف خاص على عام للاهتمام به لأنه قد يخفى أنه من خطوات الشيطان فإن من كيد الشيطان أن يأتي بوسوسة في صورة خواطر الخير إذا علم أن الموسوس إليه من الذين يتوخون البر والطاعة، وأنه ممن يتعذر عليه وسوسته إذا كانت مكشوفة[3]. ووجه كون قوله تعالى (ولا يأتل) من ضمن النهي عن اتباع خطوات الشيطان ووساوسه، ما جرى بين أبي بكر الصديق وابن خالته مسطح بن أثاثة المطّلبي، إذ أقسم أبو بكر ألا ينفق عليه لما علم بخوضه في قضية الإفك، ولم يزل ممسكا عن الإنفاق عليه وقد تاب ابن خالته من خطيئته[4]، والشاهد أن من اتباع وسوسة الشيطان أن يعتقد أبو بكر ﷺ أن في استدامة ترك الإنفاق على ابن خالته انتصارا للحق وردعا للباطل وزجرا.

---

[1] أضواء البيان، ج 5، ص 861

[2] فتح البيان، ج 4، ص 513

[3] التحرير والتنوير، ج 18، ص 188

[4] ينظر: نفس المصدر، ج 18، ص 188-189

﴿ وَلَا يَأْتَلِ أُوْلُواْ ٱلْفَضْلِ مِنكُمْ وَٱلسَّعَةِ ﴾النور: ٢٢

السعة أخص من الفضل، قال ابن عرفة: والسعة من عطف الخاص على العام، لأن الفضل هو الزيادة في المال أعم من أن يكون فيه اتساع أم لا[1].

﴿ فِي بُيُوتٍ أَذِنَ ٱللَّهُ أَن تُرْفَعَ وَيُذْكَرَ فِيهَا ٱسْمُهُۥ ﴾النور: ٣٦

إذا فُسّر قوله تعالى: (أن ترفع) بأن تعظم وتطهر عن الأنجاس وعن اللغو من الأقوال[2]، فإن عطف قوله (ويذكر فيها اسمه) عليه عطف للخاص على العام. وتوجيهه: أن ذكر الله تعالى في المساجد ضرب من ضروب تعظيمها، وهكذا من تطهيرها عن اللغو، لأن من شغل لسانه في المساجد بالذكر فقد أمسكه عن اللغو.

ولهذا قال الآلوسي: وعطف الذكر على الرفع من قبيل عطف الخاص على العام فإن ذكر اسمه تعالى فيها من أنواع تعظيمها[3].

﴿ رِجَالٌ لَّا تُلْهِيهِمْ تِجَٰرَةٌ وَلَا بَيْعٌ عَن ذِكْرِ ٱللَّهِ ﴾النور: ٣٧

التجارة أعم من البيع، لأن التاجر ليس من يبيع فقط، بل هو كذلك من يشتري لأجل الربح أيضا، ولهذا يقول أبو حيان بيانا للعموم والخصوص بين التجارة والبيع، وإيضاحا لغرض التعبير بهذا الأسلوب ما يلي: ويحتمل أن يكون ولا بيع من ذكر خاص بعد عام، لأن التجارة هي البيع والشراء طلبا للربح، ونبه على هذا الخاص لأنه في الإلهاء أدخل من قبل التاجر إذا اتجهت له بيعة رابحة وهي طلبته الكلية من صناعته ألهته ما لا يلهيه شيء يتوقع فيه الربح لأن هذا يقين وذاك مظنون[4].

﴿ رِجَالٌ لَّا تُلْهِيهِمْ تِجَٰرَةٌ وَلَا بَيْعٌ عَن ذِكْرِ ٱللَّهِ وَإِقَامِ ٱلصَّلَوٰةِ ﴾النور: ٣٧،

قوله سبحانه: (وإقام الصلاة) هذا من عطف الخاص على العام، إذ أن إقامة الصلاة من جملة ذكر الله، أفردها بالذكر تبيانا لمكانتها من الدين[5].

﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ يُسَبِّحُ لَهُۥ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱلطَّيْرُ صَٰفَّٰتٍ ﴾النور: ٤١

---

[1] تفسير ابن عرفة، ج 3، ص 227

[2] ينظر: تفسير الرازي، ج 24، ص 3

[3] تفسير الآلوسي، ج 18، ص 176

[4] تفسير البحر المحيط، ج 6، ص 422

[5] بغية السائل من أوابد المسائل، ص 1188

قوله تعالى: (من في السماوات والأرض) إذا أريد بـ(من) المعنى الشامل لذوي العقول وغيرهم[1]، فإنه يشمل الطير وكل من في السماوات والأرض من العقلاء وغيرهم، قال القونوي: قوله-البيضاوي- : (على الأول تخصيص لما فيها-الطير-من الصنع الظاهر والدليل الباهر)[2] تخصيص أي تخصيص بعد التعميم لوجود النكتة المذكورة في عطف الخاص على العام كما بينه بقوله لما فيها أي في الطير من الصنع الظاهر لكل غبي وماهر والدليل الباهر على كمال الصانع ولطف تدبيره فبهذا الاعتبار كأنها نوع مغاير لسائر أهل السماوات وأعلى منها فحسن العطف المقتضي للمغايرة[3].

وفي حدائق الروح يرى أن الطير مخصوص من أهل الأرض، ومن ثَمّ فله غرض آخر لتخصيص الطير بعد دخولها في عموم ما في الأرض حيث قال: ذكر الخاص بعد العام في قوله: (والطير) بعد قوله: (يسبح له من في السماوات والأرض) وتخصيصها بالذكر مع اندراجها في جملة ما في الأرض لعدم استقرارها فيها قرار ما فيها، لأنها تكون بين السماء والأرض[4].

﴿ فَقَدۡ جَآءُو ظُلۡمٗا وَزُورٗا ٤ ﴾الفرقان: ٤

قال في حدائق الروح والريحان: ومنها: عطف الخاص على العام في قوله: (ظلما) (وزرا)[5]. لأن الزور من جنس الظلم.

﴿ عَلَىٰ قَلۡبِكَ لِتَكُونَ مِنَ ٱلۡمُنذِرِينَ ١٩٤ ... وَأَنذِرۡ عَشِيرَتَكَ ٱلۡأَقۡرَبِينَ ٢١٤ ﴾الشعراء: ١٩٤ – ٢١٤، قوله تعالى: (لتكون من المنذرين) لم يقيد فيه المنذَرين، فكان شاملا لجميع المنذَرين سواء من الأقارب أو الأباعد، عطف عليه ما يدل على إنذار معيّنين، وهم الأقارب في قوله تعالى: (وأنذر عشيرتك الأقربين)، فكان من قبيل عطف الخاص على العام. قال ابن عاشور: (وأنذر عشيرتك الأقربين) عطف على قوله: (نزل به الروح الأمين على قلبك لتكون من المنذرين)، فهو تخصيص بعد تعميم للاهتمام بهذا الخاص، ووجه الاهتمام أنهم أولى الناس بقبول نصحه وتعزيز جانبه ولئلا يسبق إلى أذهانهم أن ما يلقيه الرسول من الغلظة في الإنذار وأهوال الوعيد لا يقع عليهم لأنهم قرابة هذا المنذر وخاصته[6].

---

[1] ينظر: حاشية ابن التمجيد مع القونوي، ج 13، ص 405

[2] ينظر: تفسير البيضاوي، ج 4، ص 110

[3] حاشية القونوي، ج 13، ص 405

[4] حدائق الروح والريحان، ج 19، ص 415

[5] نفس المصدر، ج 19، ص 521

[6] التحرير والتنوير، ج 19، ص 200-201

﴿ إِنَّمَآ أُمِرْتُ أَنْ أَعْبُدَ رَبَّ هَٰذِهِ ٱلْبَلْدَةِ ٱلَّذِى حَرَّمَهَا وَلَهُۥ كُلُّ شَىْءٍ ۖ وَأُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ مِنَ ٱلْمُسْلِمِينَ ﴿٩١﴾ ﴾النمل: ٩١، عطف قوله تعالى: (وأن أتلوا القرآن) على قوله: (أعبد رب هذه البلدة) من قبيل عطف الخاص على العام، لأن التلاوة عبادة من العبادات، والغرض من إفرادها وتخصيصها بالذكر مع اندراجها في جنس العبادات كونها من أشرفها، قال الصاوي: وفي هذه الآية إشعار أن تلاوة القرآن أعظم العبادات قدرا عند الله[1].

﴿ وَنُرِيدُ أَن نَّمُنَّ عَلَى ٱلَّذِينَ ٱسْتُضْعِفُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ وَنَجْعَلَهُمْ أَئِمَّةً وَنَجْعَلَهُمُ ٱلْوَٰرِثِينَ ﴿٥﴾ وَنُمَكِّنَ لَهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ وَنُرِىَ فِرْعَوْنَ وَهَٰمَٰنَ وَجُنُودَهُمَا مِنْهُم مَّا كَانُوا۟ يَحْذَرُونَ ﴿٦﴾ ﴾القصص: ٥ – ٦، جعْلهم أئمة أحراراً، ووارثين للأرض وممكّنين عليها، وهكذا الفتك بعدوّهم، كلها نعم عظيمة أنعم الله بها عليهم، فعطفها على قوله: (ونريد أن نمن) تخصيص بعد تعميم، لأنّ المراد بقوله: (نمن) أي ننعم[2]، وجاء مطلقا عاما شاملا لكل ما أُنعم به عليهم، ثم عطف عليه التصريح ببعض النعم. قال ابن عاشور: وخصّ بالذكر من المن أربعة أشياء عطفت على فعل (نمن) عطف الخاص على العام وهي: جعلهم أئمة، وجعلهم الوارثين، والتمكين لهم في الأرض، وأن يكون زوال ملك فرعون على أيديهم[3].

﴿ وَلَهُ ٱلْحُكْمُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴿٧٠﴾ ﴾القصص: ٧٠

البعث المفهوم من قوله تعالى: (وإليه ترجعون)، من ضمن ما يندرج في حكم الله وقضائه، فعطفه على قوله: (وله الحكم) عطف خاص على عام، قال ابن عاشور: وأما جملة (وإليه ترجعون) فمسوقة مساق التخصيص بعد التعميم، فبعد أن أثبت لله كل حمد وكل حكم، أي أنكم ترجعون إليه في الآخرة فتمجدونه ويجري عليكم حكمه، والمقصود بهذا إلزامهم بإثبات البعث[4].

﴿ ٱتْلُ مَآ أُوحِىَ إِلَيْكَ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ ﴾العنكبوت: ٤٥

التلاوة بمعنى الاتباع تجعل قوله تعالى: (اتل ما أوحي) عاما في جميع ما أتت به الشريعة، فيشمل المعطوف، أي قوله (وأقم الصلاة) لأن الصلاة بعض ما أتت به الشريعة، بل هو من آكدها.

---

[1] حاشية الصاوي، ج 3، ص 136

[2] ينظر: التحرير والتنوير، ج 20، ص 70

[3] نفس المصدر، ج 20، ص 71

[4] نفس المصدر، ج 20، ص 168

يقول عبد الرحمن السعدي: يأمر تعالى بتلاوة وحيه وتنزيله، وهو هذا الكتاب العظيم، ومعنى تلاوته اتباعه، بامتثال ما يأمر به، واجتناب ما ينهى عنه، ولاهتداء بهداه، وتصديق أخباره، وتدبر معانيه، وتلاوة ألفاظه، فصار تلاوة لفظه جزء المعنى وبعضه، وإذا كان هذا معنى تلاوة الكتاب فيكون قوله: (وأقم الصلاة) من باب عطف الخاص على العام، لفضل الصلاة وشرفها وآثارها الجميلة وهي (إن الصلاة تنهى عن الفحشاء والمنكر)[1].

﴿وَأَمَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَكَذَّبُواْ بِـَٔايَـٰتِنَا وَلِقَآءِ ٱلۡأٓخِرَةِ فَأُوْلَٰٓئِكَ فِي ٱلۡعَذَابِ مُحۡضَرُونَ ﴿١٦﴾﴾الروم: ١٦، لقاء الآخرة آية من الآيات، أي أنه من جملة الآيات التي كذبوا بها، فعطفه على (وكذبوا بآياتنا) من عطف الخاص على العام،.

قال في روح البيان: (وأما الذين كفروا وكذبوا بآياتنا) القرآنية التي من جملتها هذه الآيات الناطقة بما فصل (ولقاء الآخرة) أي: البعث بعد الموت صرح بذلك مع اندراجه في تكذيب الآيات للاعتناء بأمره[2].

﴿ وَلَهُ ٱلۡحَمۡدُ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ وَعَشِيّٗا وَحِينَ تُظۡهِرُونَ ﴿١٨﴾ ﴾الروم: ١٨

قوله تعالى: (وله الحمد في السماوات والأرض) لم يقيد فيه الحمد بزمن معيّن، ثم عطف عليه ما يقيده بالعشي والظهيرة، فكان عطفا للخاص على العام.

قال الآلوسي: وقيل: يحتمل أن يكون معطوفا على مقدر، أي وله الحمد في السماوات والأرض دائما وعشيا، على أنه تخصيص بعد تعميم، والجملة الاعتراضية أو حالية، وهو كما ترى، وتخصيص الأوقات المذكورة بالذكر لظهور آثار القدرة والعظمة والرحمة فيها[3].

﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡعِلۡمَ وَٱلۡإِيمَٰنَ ﴾الروم: ٥٦

الإيمان من جنس العلم، فهو ليس من الجهل، ولهذا يُعدّ عطفه على العلم من ذكر الخاص بعد العام، وإنما خص بالذكر اهتماما به، قال ابن عاشور: وعطف الإيمان على العلم للاهتمام به لأن العلم بدون إيمان لا يرشد إلى العقائد الحق التي بها الفوز في الحياة الدنيا[4].

---

[1] تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، عبد الرحمن بن ناصر السعدي، ت سعد بن فواز الصميل، دار ابن الجوزي، ط 1، 1422هـ، ص 1316

[2] روح البيان، ج 7، ص 17

[3] تفسير الآلوسي، ج 21، ص 29

[4] التحرير والتنوير، ج 21، ص 131

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ ٱتَّقِ ٱللَّهَ وَلَا تُطِعِ ٱلْكَٰفِرِينَ وَٱلْمُنَٰفِقِينَ﴾الأحزاب: ١

قال الآلوسي: وذكره-النهي عن طاعة الكفار والمنافقين-بعد الأمر بالتقوى المراد منه الثبات عليها على ما قيل من قبيل التخصيص بعد التعميم لاقتضاء المقام الاهتمام به[1]. لأن النهي عن طاعة الكافرين والمنافقين داخل في الأمر بالتقوى، وهذا العطف يفيد الاهتمام بالنهي عن طاعتهم ويؤكدها، وكأنه قد نهى سبحانه عن طاعتهم مرتين، مرة عن طريق، العموم ومرة عن طريق التفصيل، وذلك لخطورة الإصغاء إليهم، والتماس النصح والمشورة منهم[2].

﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مِيثَٰقَهُمْ وَمِنكَ وَمِن نُّوحٍ وَإِبْرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَى ٱبْنِ مَرْيَمَ﴾الأحزاب: ٧، قال في الجلالين: وذكر الخمسة من عطف الخاص على العام[3]، فالعام قوله تعالى:(من النبيئين) والخاص نبينا ﷺ ونوح وإبراهيم وموسى وعيسى.

ويقول الصاوي: قوله: (من عطف الخاص على العام) أي والنكتة كونهم أولي العزم ومشاهير الرسل، وقدمه ﷺ لمزيد شرفه وتعظيمه[4].

﴿وَأَوْرَثَكُمْ أَرْضَهُمْ وَدِيَٰرَهُمْ وَأَمْوَٰلَهُمْ﴾الأحزاب: ٢٧

عطف الديار على الأرض عطف للخاص على العام، لأن الديار تندرج ضمن حيّز الأرض، قال البقاعي: (وأورثكم أرضهم) من الحدائق وغيرها، ولما عم خص بقوله: (وديارهم) لأنه يحامي عليها ما لا يحامي على غيرها[5].

﴿إِن كُنتُنَّ تُرِدْنَ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا وَزِينَتَهَا﴾الأحزاب: ٢٨

قال ابن عاشور: وعطف (زينتها) عطف خاص على عام، وفي عطفه زيادة تنبيه، على أن المضاف المحذوف عام[6]. أي على تقدير كون (زينتها) معطوفا على مضاف محذوف يفهم منه العموم،

---

[1] تفسير الآلوسي، ج 21، ص 143

[2] من أسرار التعبير القرآني، مُحَمَّد مُحَمَّد أبو موسى، مكتبة وهبة، القاهرة، ط 3، 2012، ص 64

[3] تفسير الجلالين، ج 21، ص 550

[4] حاشية الصاوي، ج 3، ص 223

[5] تفسير البقاعي، ج 6، ص 96

[6] التحرير والتنوير، ج 21، ص 315

لا عطفه على بعض ترف الدنيا، وهذا المضاف المحذوف إما أن يقدر بالاسم الموصول (ما)، أي ما في الحياة الدنيا، أو يقدر بلفظ (شؤون) وما في معناه، أي إن كنتن تردن الانغماس في شؤون الدنيا[1].

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱذۡكُرُواْ ٱللَّهَ ذِكۡرٗا كَثِيرٗا ٤١ وَسَبِّحُوهُ بُكۡرَةٗ وَأَصِيلًا ٤٢﴾الأحزاب: ٤١ – ٤٢، إذا كان معنى التسبيح أن نقول: سبحان الله، فهو نوع من أنواع الذكر، أي أنه يندرج الأمر به في قوله تعالى: (اذكروا الله). قال ابن عاشور: والتسبيح يجوز أن يراد به الصلوات النوافل فليس عطف (وسبحوه) على (اذكروا الله) من عطف الخاص على العام، ويجوز أن يكون المراد به من التسبيح قول:سبحان الله فيكون عطف (وسبّحوه) على (اذكروا الله) من عطف الخاص على العام اهتماما بالخاص لأن معنى التسبيح التنزيه عما لا يجوز على الله من النقائص فهو من أكمل الذكر لاشتماله على جوامع الثناء والتمجيد[2].

﴿وَمَا كَانَ لَكُمۡ أَن تُؤۡذُواْ رَسُولَ ٱللَّهِ وَلَآ أَن تَنكِحُوٓاْ أَزۡوَٰجَهُۥ مِنۢ بَعۡدِهِۦٓ أَبَدًا﴾الأحزاب: ٥٣، قال الآلوسي: (ولا أن تنكحوا أزواجه من بعده أبدا) من بعد وفاته أو فراقه وهو كالتخصيص بعد التعميم فإن نكاح زوجة الرجل بعد فراقه إياها من أعظم الأذى، ومن الناس من تفرط غيرته على زوجته حتى يتمنى لها الموت لئلا تُنكح من بعده، وخصوصا العرب فإنهم أشد الناس غيرة[3]، فعطف (ولا أن تنكحوا) على قوله: (وما كان لكم أن تؤذوا رسول الله) من عطف الخاص على العام، وفي ذلك ما فيه من التأكيد، لأن ذلك يكون أعظم الأذى[4].

﴿لَّئِن لَّمۡ يَنتَهِ ٱلۡمُنَٰفِقُونَ وَٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٞ وَٱلۡمُرۡجِفُونَ فِي ٱلۡمَدِينَةِ﴾الأحزاب: ٦٠ ، قال في حدائق الروح: ومنها: ذكر الخاص بعد العام في قوله: (لئن لم ينته المنافقون) (والمرجفون) هم من المنافقين، فعمم ثم خصص زيادة في التقبيح والتشنيع عليهم[5].

وكما تقدم في العبارة أن عطف المرجفين على المنافقين يكون عطفا للخاص على العام، باعتبار كون المرجفين قوما من المنافقين كانوا يتحدثون بغزو العرب المدينة، وبأن رسول الله صلى الله عليه

---

[1] ينظر: نفس المصدر، ج 21، ص 315

[2] التحرير والتنوير، ج 22، ص 48

[3] تفسير الآلوسي، ج 22، ص 73

[4] ينظر: معالم في الغاية والمنهج، محمد أديب الصالح، مكتبة العبيكان، الرياض، ط 1، 2001، ج 2، ص 458

[5] حدائق الروح والريحان، ج 23، ص 166

وسلم سيغلب، فيحتمل دخولهم مع من في قلوبهم مرض في جملة المنافقين ليعمهم لفظ النفاق تنبيها عليهم وتشريدا بهم[1].

﴿ إِنَّا عَرَضْنَا ٱلْأَمَانَةَ عَلَى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱلْجِبَالِ ﴾الأحزاب: ٧٢

الجبال جزء من أجزاء الأرض، فعطفها على الأرض من قبيل عطف الخاص على العام، وعن غرض هذا التعبير يقول أبو حيان: وذكر الجبال مع أنها من الأرض، لزيادة قوتها وصلابتها، وتعظيما للأمر[2].

﴿ وَكَذَّبَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَمَا بَلَغُوا۟ مِعْشَارَ مَآ ءَاتَيْنَٰهُمْ فَكَذَّبُوا۟ رُسُلِى ۖ فَكَيْفَ كَانَ نَكِيرِ ﴿٤٥﴾ ﴾سبأ: ٤٥، قوله تعالى (وكذّب الذين من قبلهم) لم يُخصَّص فيه مجال التكذيب، فكان عاما شاملا لكل أنواع التكذيب، بما فيها ما عطف عليه من تكذيب الرسل في قوله (فكذبوا رسلي)، قال الشوكاني: وقوله: (فكذبوا رسلي) عطف على (كذب الذين من قبلهم) على طريقة التفسير، كقوله: ﴿كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ فَكَذَّبُوا۟ عَبْدَنَا ﴾القمر: ٩، والأَولى أن يكون من عطف الخاص على العام، لأن التكذيب الأول لما حذف منه المتعلق للتكذيب أفاد العموم، فمعناه: كذبوا الكتب المنزلة والرسل المرسلة والمعجزات الواضحة، وتكذيب الرسل أخص منه[3].

﴿ جَآءَتْهُمْ رُسُلُهُم بِٱلْبَيِّنَٰتِ وَبِٱلزُّبُرِ وَبِٱلْكِتَٰبِ ٱلْمُنِيرِ ﴿٢٥﴾ ﴾فاطر: ٢٥

قال ابن تيمية: ثم أخبر أن الذين من قبلهم جاءتهم رسلهم بالبينات وبالزبر والكتاب المنير، وهذا من عطف الخاص على العام، لاختصاصه بوصف يختص به، -أي وصف (المنير)-فإن الزبر من البيّنات، والكتاب المنير من الزبر[4].

هذه الآية نظير قوله تعالى: ﴿فَإِن كَذَّبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَ رُسُلٌ مِّن قَبْلِكَ جَآءُو بِٱلْبَيِّنَٰتِ وَٱلزُّبُرِ وَٱلْكِتَٰبِ ٱلْمُنِيرِ ﴿١٨٤﴾ ﴾آل عمران: ١٨٤، إلا أن آية آل عمران لا نزاع في كون عطف الزبر والكتاب المنير على البينات، من عطف الخاص على العام، بخلاف آية فاطر، فإن الآلوسي إذا كان الزبر

---

[1] ينظر: تفسير ابن عطية، ج 4، ص 399-400

[2] تفسير البحر المحيط، ج 7، ص 243

[3] تفسير الشوكاني، ج 22، ص 1202

[4] الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، أبو العباس تقي الدين أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحراني، ت محمد حسن محمد حسن إسماعيل، المكتبة العلمية، ط 1، 2003، ج 2، ص 482

مقرونا بحرف الجر لا يجعل العطف من هذا القبيل، فقال: وقرأ ابن عامر[1] —وبالزبر–بإعادة حرف الجار للدلالة على أنها مغايرة للبينات بالذات بأن يراد بها المعجزات غير الكتب لأن إعادة العامل تقتضي المغايرة ولولاها لجاز أن يكون من عطف الخاص على العام[2].

﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ وَٱلدَّوَآبِّ وَٱلۡأَنۡعَٰمِ مُخۡتَلِفٌ أَلۡوَٰنُهُۥ كَذَٰلِكَ ﴾فاطر: ٢٨

قال ابن كثير: وقوله تعالى: (ومن الناس والدواب والأنعام مختلف ألوانه) أي: كذلك الحيوانات من الأناسي والدواب وهو كل ما دب على القوائم، والأنعام من باب عطف الخاص على العام[3]. أي عطف الأنعام على الدواب، لأنها من جنس ما يدب على القوائم. وأما عن غرض إفرادها بالذكر مع كونها مندرجة في المعطوف عليه فيقول البقاعي: ولما كانت الدابة في الأصل لما دب على الأرض، ثم غلب إطلاقه على ما يركب قال: (والأنعام) ليعم الكل صريحا[4].

[1] ابن عامر: (118هـ) عبد الله بن عامر يزيد بن تميم بن ربيعة أبو عمران على الأصح اليحصبي الدمشقي نسبة إلى يحصب بن دهمان بن عامر بن حمير، ينظر: تراجم القراء العشر ورواتهم المشهورين، طه فارس، مؤسسة الريان، ط 1، 2014، ص 66

[2] تفسير الآلوسي، ج 4، ص 145

[3] تفسير ابن كثير، ج 11، ص 319

[4] تفسير البقاعي، ج 6، ص 221

المطلب الرابع: عطف الخاص على العام في الربع الرابع

عدد الآيات المتناولة لأسلوب عطف الخاص على العام في هذا الربع 60 آية، على النحو التالي:

﴿وَلَهُمْ فِيهَا مَنَافِعُ وَمَشَارِبُ أَفَلَا يَشْكُرُونَ ﴿٧٣﴾﴾يس: ٧٣

قال القونوي: قوله: (ومشارب) عطف الخاص على العام إذ المشارب من جملة المنافع وللتنبيه على أنافته عطف على العام[1].ولمزيد إيضاح لغرض تخصيص المشارب نتأمل قول الآلوسي: (ومشارب) جمع مشرب مصدر بمعنى المفعول والمراد به اللبن، وخص مع دخوله في المنافع لشرفه واعتناء العرب به[2].

﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنزَفُونَ ﴿٤٧﴾﴾الصافات: ٤٧

الغَول مطلق الفساد[3]، و(ينزفون) أي يسكرون[4]، فعطف نفي السكر على نفي الفساد كله من عطف العام على الخاص، لأن نفي الأعم يستلزم نفي الأخص، قال البيضاوي: يسكرون من نزف الشارب فهو نزيف ومنزوف إذا ذهب عقله أفرده بالنفي وعطفه على ما يعمه لأنه من عظم فساده[5].

قال ابن التمجيد: كأنه جنس برأسه أي كأن السكر وذهاب العقل جنس برأسه غير داخل في جنس الغول على ما هو النكتة في جميع صور عطف الخاص على العام...يعني الغول المذكور في الجملة المعطوف عليها أعم من النزف الذي هو السكر وذهاب العقل والخاص يسلب في ضمن سلب العام يعني نفي العام يغني عن نفي الخاص فالفائدة في إفراد هذا الخاص بالذكر بيان أنه أعظم فساد الخمر وكون الغول أعم منه من حيث إن معناه في الأصل مطلق الفساد لا الفساد المقيد الذي هو فساد الخمر[6].

---

[1] حاشية القونوي، ج 16، ص 190

[2] تفسير الألوسي، ج 23، ص 51

[3] ينظر: حاشية ابن التمجيد، ج 16، ص 257

[4] ينظر: تفسير الجلالين، ج 23، ص 590

[5] تفسير البيضاوي، ج 5، ص 10

[6] حاشية ابن التمجيد مع حاشية القونوي، ج 16، ص 257

﴿ وَلَقَدْ مَنَنَّا عَلَىٰ مُوسَىٰ وَهَٰرُونَ ﴿١١٤﴾ وَنَجَّيْنَٰهُمَا وَقَوْمَهُمَا مِنَ ٱلْكَرْبِ ٱلْعَظِيمِ ﴿١١٥﴾ وَنَصَرْنَٰهُمْ فَكَانُوا۟ هُمُ ٱلْغَٰلِبِينَ ﴿١١٦﴾ وَءَاتَيْنَٰهُمَا ٱلْكِتَٰبَ ٱلْمُسْتَبِينَ ﴿١١٧﴾ وَهَدَيْنَٰهُمَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ﴿١١٨﴾ وَتَرَكْنَا عَلَيْهِمَا فِى ٱلْءَاخِرِينَ ﴿١١٩﴾ ﴾الصافات: ١١٤ – ١١٩

تنجيتهم من الكرب العظيم وظفرهم بالنصر وإتياهم الكتاب وهدايتهم إلى الصراط المستقيم، كلها منن تندرج في قوله تعالى (ولقد منا على موسى وهارون).

قال الآلوسي: (ولقد منا على موسى وهارون) أنعمنا عليهم بالنبوة وغيرها من المنافع الدينية والدنيوية (ونجيناهما وقومهما من الكرب العظيم) هذا وما بعده من قبيل عطف الخاص على العام[1].

﴿ وَلَقَدْ فَتَنَّا سُلَيْمَٰنَ وَأَلْقَيْنَا عَلَىٰ كُرْسِيِّهِۦ جَسَدًا ﴾ص: ٣٤

إلقاء الجسد على كرسي سليمان عليه السلام ضرب من الفتن التي ابتلي بها، قال ابن عاشور: والذي يظهر من السياق أن قوله تعالى: (وألقينا على كرسيه جسدا) إشارة إلى شيء من هذه الفتنة[2]. أي أن عطف (وألقينا) على (ولقد فتنا) عطف خاص على عام، لأن الأول يشمل الثاني وغيره من بقية الفتن التي فتن بها نبي الله سليمان عليه السلام.

﴿ هُوَ ٱلَّذِى يُرِيكُمْ ءَايَٰتِهِۦ وَيُنَزِّلُ لَكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ رِزْقًا ﴾غافر: ١٣

تنزيل الرزق من السماء الذي هو كناية عن نزول المطر آية من الآيات التي يرينا الله إياها، فهي تندرج في (هو الذي يريكم آياته)، فعطفه عليها من عطف الخاص على العام.

قال ابن عاشور: وتنزيل الرزق من السماء هو نزول المطر لأن المطر سبب الرزق وهو في نفسه آية أدمج معها امتنان، ولذلك عقب الأمران بقوله (وما يتذكر إلا من ينيب)[3].

تفصيلا لعظم هذه الآية المخصوصة بالذكر لغرض الاعتبار منها والامتنان بها يقول البقاعي: فينزل من السماء ماء فيحيي به الأرض بإعادة ما تحطم فيها من الحبوب فتفتتت بعد موتها بصيرورة ذلك الحب ترابا لا تميز له عن ترابها، فيتذكر البعث لمن امحق فصار ترابا وضل في تراب حتى لا تميز له عنه من طبعه الإنابة، وهو الرجوع عما هو عليه من الجهل إلى الدليل بما ركز في فطرته من العلم[4].

---

[1] تفسير الآلوسي، ج 23، ص 138

[2] التحرير والتنوير، ج 23، ص 260

[3] نفس المصدر، ج 24، ص 102-103

[4] تفسير البقاعي، ج 6، ص 492

﴿وَلَقَدۡ أَرۡسَلۡنَا مُوسَىٰ بِـَٔايَٰتِنَا وَسُلۡطَٰنٖ مُّبِينٍ ٢٣﴾غافر: ٢٣

السلطان المبين الذي هو معجزة العصا عطف على ما يشمله، أي على قوله تعالى (بآياتنا)، قال في روح البيان: (وسلطان مبين)، أي: وحجة قاهرة ظاهرة كالعصا، أفردت بالذكر مع اندراجها تحت الآيات تفخيما لشأنها، فهو من قبيل عطف الخاص على العام[1].

﴿وَكَذَٰلِكَ زُيِّنَ لِفِرۡعَوۡنَ سُوٓءُ عَمَلِهِۦ وَصُدَّ عَنِ ٱلسَّبِيلِ﴾غافر:٣٧

إذا اعتبرنا أن (صد) اسم مرفوع محلّ بالتنوين[2]، فإن قوله تعالى: (وصد عن السبيل) يصير معطوفا على (سوء عمله)، ويكون المعنى: زَيّن الشيطان لفرعون سوء العمل والصد عن الإيمان[3]، والصد عن الإيمان نوع من أنواع الأعمال السيئة، فيكون عطف (صد) على (سوء عمله) من ذكر الخاص على العام.

﴿وَمَنۡ أَحۡسَنُ قَوۡلٗا مِّمَّن دَعَآ إِلَى ٱللَّهِ وَعَمِلَ صَٰلِحٗا وَقَالَ إِنَّنِي مِنَ ٱلۡمُسۡلِمِينَ ٣٣﴾ فصلت: ٣٣، عطف (وقال إنني من المسلمين) على (عمل صالحا) من قبيل عطف الخاص على العام، لأن هذا القول المعطوف عمل من الأعمال الصالحة، قال ابن عاشور: وأما (وقال إنني من المسلمين) فهو ثناء على المسلمين بأنهم افتخروا بالإسلام واعتزوا به بين المشركين ولم يتستروا بالإسلام، والاعتزاز بالدين عمل صالح ولكنه خص بالذكر لأنه أريد به غيظ الكافرين[4].

﴿سَنُرِيهِمۡ ءَايَٰتِنَا فِي ٱلۡأٓفَاقِ وَفِيٓ أَنفُسِهِمۡ﴾فصلت: ٥٣

قال ابن عاشور: وعطف (وفي أنفسهم) يجوز أن يكون من عطف الخاص على العام، أي وفي أفق أنفسهم، أي مكة وما حولها على حذف مضاف[5]. لأن أفق أنفسهم بعض من عموم الآفاق المفهوم من قوله (في الآفاق).

قال الآلوسي: أي سنريهم آياتنا في النواحي عموما من مشارق الأرض ومغاربها وشمالها وجنوبها، وفيه أن هذه الإرادة كائنة لا محالة حق لا يحوم حولها ريبة (وفي أنفسهم) في بلاد العرب خصوصا وهو من عطف جبريل على ملائكته[1].

---

[1] روح البيان، ج 8، ص 192

[2] ينظر: تفسير ابن عادل، ج 17، ص 56

[3] ينظر: نفس المصدر، ج 17، ص 56

[4] التحرير والتنوير، ج 24، ص 288-289

[5] نفس المصدر، ج 25، ص 19

﴿ ٱللَّهُ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ وَٱلْمِيزَانَ ﴾الشورى: ١٧

إذا اعتبرنا أن الحق هو ما يحق إنزاله من العقائد والأحكام[2]، وأن الميزان هو ما أنزل من الشرائع التي تقتضي العدل بين الناس[3]، فإن (الميزان) حينئذ مندرج في (بالحق)، قال القونوي: يكون عطف الخاص على العام على الوجه الأخير في بالحق إن أريد بالشرع الفروع[4]. الوجه الأخير في (بالحق) هو الاعتبار الذي ذُكر.

﴿ وَٱلَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ كَبَٰٓئِرَ ٱلْإِثْمِ وَٱلْفَوَٰحِشَ ﴾الشورى: ٣٧

إذا فسّرت الفواحش بأنها الزنا، فإنها كبيرة من الكبائر إذن، أي أن تندرج في (كبائر الإثم)، قال في حاشية القونوي: فظهر حسن عطف الفواحش على الكبائر وحاصله عطف الخاص على العام للتنبيه على كمال شناعتها[5].

﴿ وَمَا عِندَ ٱللَّهِ خَيْرٌ وَأَبْقَىٰ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ﴿٣٦﴾ ... وَٱلَّذِينَ ٱسْتَجَابُوا۟ لِرَبِّهِمْ ﴾الشورى: ٣٦ – ٣٨، إذا قصد بالذين استجابوا لربهم أنهم الأنصار، فإن عطفهم على (للذين آمنوا) يكون عطف خاص على عام، لأنهم يندرجون في جنس المؤمنين[6].

يقول الآلوسي: (والذين استجابوا لربهم) قيل: نزلت في الأنصار دعاهم الله تعالى على لسان رسوله ﷺ للإيمان به وطاعته سبحانه فاستجابوا له فأثنى عليهم جل وعلا بما أثنى، وعليه فهو من ذكر الخاص بعد العام لبيان شرفه لإيمانهم دون تردد وتلعثم[7].

هكذا إذا كان العطف عطفا بين الصفات لا بين الذوات، فإن عطف (والذين استجابوا لربهم) على (للذين آمنوا) هو من قبيل عطف الخاص على العام، لأن صفة الإيمان تشمل صفة الاستجابة.

قال في روح البيان: فهو من عطف الخاص على العام لمزيد التشريف، وذلك لأن الاستجابة داخلة في الإيمان[1].

---

[1] تفسير الآلوسي، ج 25، ص 6

[2] ينظر: تفسير البيضاوي، ج 5، ص 79

[3] ينظر: نفس المصدر، ج 5، ص 79

[4] حاشية القونوي، ج 17، ص 220

[5] نفس المصدر، ج 17، ص 250

[6] ينظر: نفس المصدر، ج 17، ص 251

[7] تفسير الآلوسي، ج 25، ص 46

﴿ وَٱلَّذِى خَلَقَ ٱلْأَزْوَٰجَ كُلَّهَا وَجَعَلَ لَكُم مِّنَ ٱلْفُلْكِ وَٱلْأَنْعَٰمِ مَا تَرْكَبُونَ ﴿١٢﴾ ﴾الزخرف: ١٢، قال أبو حيان: و(الأزواج) الأنواع من كل شيء: قيل وكل ما سوى الله فهو زوج[2]، وفق هذا المعنى فإن الأنعام من جملة الأزواج، فالآية جاءت على سبيل عطف الخاص على العام بعطف (الأنعام) على (الأزواج)[3].

وعن الغرض من إفراد الأنعام بالذكر مع اندراجها في الأزواج يقول ابن عاشور: ولما كان المتبادر من الأزواج بادئ النظر أزواج الأنعام وكان من أهمها عندهم الرواحل عطف عليها ما هو منها وسائل للتنقل برا وأدمج معها وسائل السفر بحرا[4].

﴿ ثُمَّ تَذْكُرُوا۟ نِعْمَةَ رَبِّكُمْ إِذَا ٱسْتَوَيْتُمْ عَلَيْهِ وَتَقُولُوا۟ سُبْحَٰنَ ٱلَّذِى سَخَّرَ لَنَا هَٰذَا ﴾الزخرف: ١٣ ، إذا قلنا إن تذكر النعمة هو الحمد لله على تسخيرها[5]، فإن قوله (وتقولوا سبحان الذي سخر لنا هذا) من جملة الحمد، إذ هو ذكر فيه ثناء على الله بأن سخر لنا هذه النعمة. ففي الآية تخصيص بعد التعميم.

﴿ وَفِيهَا مَا تَشْتَهِيهِ ٱلْأَنفُسُ وَتَلَذُّ ٱلْأَعْيُنُ ﴾الزخرف: ٧١

ما تلذ به الأعين من جنس ما تشتهيه الأنفس، فالعطف بينهما من باب عطف الخاص على العام. قال الآلوسي: ذكر لذة العين التي هي جاسوس النفس بعد اشتهاء النفس تخصيص بعد تعميم[6].

﴿ إِنَّ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ لَءَايَٰتٍ لِّلْمُؤْمِنِينَ ﴿٣﴾ وَفِى خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُثُّ مِن دَآبَّةٍ ﴾الجاثية: ٣ ـ ٤

إذا كان المعنى من الآيات في السماوات والأرض ما فيهما من مختلف المخلوقات، فإن عطف قوله (وفي خلقكم) من ذكر الخاص بعد العام، لأن البشر من مخلوقات الأرض، فيندرج في المعطوف عليه.

---

[1] روح البيان، ج 8، ص 364

[2] تفسير البحر المحيط، ج 8، ص 8

[3] ينظر: سور الحواميم–دراسة بلاغية تحليلية–، عبد القادر عبد الله فتحي علوش الحمداني، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 2011، ص 108

[4] التحرير والتنوير، ج 25، ص 172

[5] ينظر:الفتوحات الإلهية، ج 7، ص 82

[6] تفسير الآلوسي، ج 25، ص 98

يقول الآلوسي: إن فيهما لآيات أي ما فيهما من المخلوقات كالجبال والمعادن والكواكب والنيرين وعلى هذا يكون قوله سبحانه: (وفي خلقكم) من عطف الخاص على العام[1].

﴿ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَفَلَمۡ تَكُنۡ ءَايَٰتِي تُتۡلَىٰ عَلَيۡكُمۡ فَٱسۡتَكۡبَرۡتُمۡ وَكُنتُمۡ قَوۡمٗا مُّجۡرِمِينَ ٣١ وَإِذَا قِيلَ إِنَّ وَعۡدَ ٱللَّهِ حَقّٞ وَٱلسَّاعَةُ لَا رَيۡبَ فِيهَا ﴾الجاثية: ٣١ – ٣٢، الساعة وكل الموعودات التي وعد الله بها تعدّ من جملة الآيات التي كانت تتلى عليهم، فعطف قوله (إن وعد الله حق والساعة) على (آياتي تتلى عليكم) عطف للخاص على العام. قال ابن عاشور: وهذان القولان–أي: وعد الله حق والساعة لا ريب فيها–مما تكرر في القرآن بلفظه وبمعناه، فهو تخصيص لبعض آيات القرآن بالذكر بعد التعميم في قوله: (أفلم تكن آياتي تتلى عليكم فاستكبرتم)[2].

﴿ وَإِذَا قِيلَ إِنَّ وَعۡدَ ٱللَّهِ حَقّٞ وَٱلسَّاعَةُ لَا رَيۡبَ فِيهَا ﴾الجاثية: ٣٢

الوعد يشمل الساعة وغيرها من سائر الموعودات، قال القونوي: قوله: (أفراد للمقصود) أي – الساعة–من جملة الموعود لأن الموعود عام للثواب والعقاب وأنواع النعم وأصناف النقم والبعث هو المقصود من حيث إنه وسيلة إلى سائره وإن كان ما عداه مقصودا من جهة أخرى فهو من عطف الخاص على العام تنبيها على مقصوديته ولو عمم الوعد إلى النعم الدنيوية لكان كون البعث مقصودا أظهر أن يخفى[3].

﴿ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَصَدُّواْ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ أَضَلَّ أَعۡمَٰلَهُمۡ ١ ﴾محمد: ١

الصد عن سبيل الله عمل من أعمال الكفر، قال ابن التمجيد: قوله: (وصدوا عن سبيل الله) إذا فسر بصدوا غيرهم يكون من عطف الخاص على العام لأن إضلال العام أشد توغلا في الضلال من ضلال الشخص[4].

﴿ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَءَامَنُواْ بِمَا نُزِّلَ عَلَىٰ مُحَمَّدٖ ﴾محمد: ٢

قال ابن كثير : (وآمنوا بما نزل على مُحَمَّد) عطف خاص على عام، وهو دليل على أنه شرط في صحة الإيمان بعد بعثته صلوات الله وسلامه عليه[1].

---

[1] نفس المصدر، ج 25، ص 139

[2] التحرير والتنوير، ج 25، ص 371

[3] حاشية القونوي، ج 17، ص 443

[4] حاشية ابن التمجيد مع القونوي، ج 18، ص 3

وقال الجمل: قوله-أي في الجلالين عن (آمنوا بما نزل على مُحَمَّد) -(أي القرآن) أشار به إلى أن العطف من عطف الخاص على العام وفي البيضاوي: وآمنوا بما نزل على مُحَمَّد تخصيص للمنزل عليه مما يجب الإيمان به تعظيما له وإشعارا بأن الإيمان لا يتم دونه، وأنه الأصل فيه، ولذلك أكده بقوله: (وهو الحق من ربهم)[2]، وقوله تخصيص للمنزل عليه يعني: أنه من عطف الخاص على العام المقدر بناء على أن قوله: (الذين آمنوا) معناه آمنوا بجميع ما يجب الإيمان به بناء على حذف المفعول للتعميم مع الاختصار[3].

﴿ وَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فَتَعۡسٗا لَّهُمۡ وَأَضَلَّ أَعۡمَٰلَهُمۡ ﴿٨﴾ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمۡ كَرِهُواْ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأَحۡبَطَ أَعۡمَٰلَهُمۡ ﴿٩﴾ ﴾محمد: ٨ – ٩، إحباط الأعمال طريقة من طرق إضلالها، قال ابن عاشور: فالأعمال المحبطة بعض الأعمال المضللة وإحباطها عدم تحقق ما رجوه منها فهو أخص من إضلال أعمالهم كما علمته عند قوله تعالى: (الذين كفروا وصدوا عن سبيل الله أضل أعمالهم) أول السورة والمقصود من ذكر هذا الخاص بعد العام التنبيه على أنهم لم ينتفعوا بها لئلا يظن المؤمنون أنها قد تخفف عنهم من العذاب[4].

﴿ فَهَلۡ عَسَيۡتُمۡ إِن تَوَلَّيۡتُمۡ أَن تُفۡسِدُواْ فِي ٱلۡأَرۡضِ وَتُقَطِّعُوٓاْ أَرۡحَامَكُمۡ ﴿٢٢﴾ ﴾محمد: ٢٢

عطف تقطيع الأرحام على الإفساد في الأرض عطف للخاص على العام، لأن قطع الأرحام نوع من أنواع الفساد، وإنما خص بالذكر مع كونه مندرجا في عموم الفساد لأنه مما فشا من الفساد فيهم وكثر وقوعه.

يشير إلى هذا المعنى أبو السعود فيقول: وقيل: إن أعرضتم عن الإسلام أن ترجعوا إلى ما كنتم عليه في الجاهلية من الإفساد في الأرض بالتغاور والتناهب وقطع الأرحام بمقاتلة بعض الأقارب بعضا ووأد البنات[5].

﴿ فَلَا تَهِنُواْ وَتَدۡعُوٓاْ إِلَى ٱلسَّلۡمِ وَأَنتُمُ ٱلۡأَعۡلَوۡنَ ﴾محمد: ٣٥

---

[1] تفسير ابن كثير، ج 13، ص 58

[2] تفسير البيضاوي، ج 5، ص 119

[3] الفتوحات الإلهية، ج 7، ص 182

[4] التحرير والتنوير، ج 26، ص 87

[5] تفسير أبي السعود، ج 7، ص 397

الدعاء إلى السلم والهدنة وقت التمكين والقوة والظفر بالغلبة إشارة إلى وهن وضعف الداعي في اعتقاد العدو، أي أن النهي عن إظهار الوهن في قوله (ولا تهنوا) نهي عن الدعاء إلى السلم بهذه الصورة.

قال ابن عاشور: وعُطف (تدعوا) على (تهنوا) فهو معمول لحرف النهي، والمعنى: ولا تدعوا إلى السلم، وهو عطف خاص على عام من وجه، لأن الدعاء إلى السلم مع المقدرة من طلب الدعة لغير مصلحة، وإنما خص بالذكر لئلا يظن أن فيه مصلحة استبقاء النفوس والعدة بالاستراحة من عدوان العدو على المسلمين، فإن المشركين يومئذ كانوا متكالبين على المسلمين، فربما ظن المسلمون أنهم إن تداعوا معهم للسلم أمنوا منهم، وجعلوا ذلك فرصة لينشروا الدعوة فعرّفهم الله أن ذلك يعود عليهم بالمضرة لأنه يحط من شوكتهم في نظر المشركين فيحسبونهم طلبوا السلم عن ضعف فيزيدهم ذلك ضراوة عليهم وتستخف بهم قبائل العرب بعد أن أخذوا من قلوبهم مكان الحرمة وتوقع البأس[1].

﴿ هُوَ ٱلَّذِىٓ أَرۡسَلَ رَسُولَهُۥ بِٱلۡهُدَىٰ وَدِينِ ٱلۡحَقِّ ﴾الفتح: ٢٨

إذا كان المقصود من (الهدى) كل القرآن كما أشار إلى هذا قوله تعالى: ﴿ شَهۡرُ رَمَضَانَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ فِيهِ ٱلۡقُرۡءَانُ هُدًى لِّلنَّاسِ ﴾البقرة: ١٨٥ [2]، وكان (دين الحق) هو ما في القرآن من الأصول والفروع[3]، فإن عطف (دين الحق) على (الهدى) يكون من عطف الخاص على العام، لأن دين الحق وفق هذا المعنى يشكل بعضا من القرآن، وهو أصوله وفروعه، بينما الهدى فهو عام يشمل الأصول والفروع والقصص والمواعظ.

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا يَسۡخَرۡ قَوۡمٞ مِّن قَوۡمٍ عَسَىٰٓ أَن يَكُونُواْ خَيۡرٗا مِّنۡهُمۡ وَلَا نِسَآءٞ مِّن نِّسَآءٍ عَسَىٰٓ أَن يَكُنَّ خَيۡرٗا مِّنۡهُنَّۖ وَلَا تَلۡمِزُوٓاْ أَنفُسَكُمۡ ﴾الحجرات: ١١، إذا فُسر اللمز بالسخرية خفية فإن النهي عنها المعطوف على النهي عن السخرية بعمومها في قوله: (لا يسخر) من عطف الخاص على العام.

يقول الآلوسي: وقيل: اللمز مخصوص بما كان من السخرية على وجه الخفية كالإشارة فهو من قبيل عطف الخاص على العام لجعل الخاص كجنس آخر للمبالغة[4].

---

[1] التحرير والتنوير، ج 26، ص 131

[2] ينظر: تفسير ابن عادل، ج 17، ص 511

[3] ينظر: نفس المصدر، ج 17، ص 511

[4] تفسير الآلوسي، ج 26، ص 122

﴿ وَجَعَلْنَٰكُمْ شُعُوبًا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓاْ ﴾الحجرات: ١٣

اسم القبيلة ناتج عن تكاثر أولاد وأحفاد ما يسمى بالشعب، أي أن الشعب لما يتكاثر أفراده يصبح قبيلة، هذا يدل على أن الشعب أعم من القبيلة، لأنه يحتمل أن يكون قبيلة وهذا إذا تكاثر أفراده، ويحتمل أن لا يكون قبيلة، فحصل في الآية عطف الأخص في الاسم (قبائل) على الأعم في الاسم أيضا وهو (الشعب)، لأن الشعب قد يكون قبيلة وقد لا يكون[1]. ويُضرب مثالا لذلك خزيمة وكنانة، فإن كنانة هي القبيلة بالنسبة لخزيمة، وخزيمة هي الشعب، فخزيمة وهي شعب يحتمل أن تكون قبيلة وأن تكون غير ذلك، فلما تكاثر لخزيمة الأولاد والأحفاد تحولت إلى قبيلة، وصارت بعد ذلك كنانة بالنسبة إليها عمارة بعد أن كانت قبيلة[2].

﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يَعۡلَمُ غَيۡبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۚ وَٱللَّهُ بَصِيرُۢ بِمَا تَعۡمَلُونَ ١٨ ﴾الحجرات: ١٨

عطف (بصير) على (يعلم) من عطف الخاص على العام، لأن من أبصر شيئا في الشاهد لا يدوم نظره إليه بخلاف علمه[3]، أي أن العلم بالشيء عام في حضور ذلك الشيء أو غيابه، بينما الإبصار للشيء خاص بالحضور. لكن مع هذا يقول ابن عرفة: قوله تعالى: (والله بصير بما تعملون) هذا أخص بما قبله لأن (بصير) أحق من بعلم[4]، لأن الله سبحانه وتعالى لا يغيب شيء عن بصره، وإدراك الشيء بالبصر أقوى من إدراكه بمجرد العلم، لأن من رأى ليس كمن سمع.

﴿ مَآ أُرِيدُ مِنۡهُم مِّن رِّزۡقٖ وَمَآ أُرِيدُ أَن يُطۡعِمُونِ ٥٧ ﴾ الذاريات: ٥٧

نفي إرادة الرزق يتضمن نفي إرادة الإطعام منهم، لأن الإطعام نوع من الرزق، يقول البقاعي: (وما أريد أن يطعمون) أي: أن يرزقوني رزقا خاصا هو الإطعام[5]. أي أن عطف (وما أريد أن يطعمون) على (ما أريد منهم من رزق) من باب عطف الخاص على العام.

وعن الغرض من تخصيص نفي إرادة الإطعام بالذكر مع اندراجه في نفي إرادة كل رزق قال في الفتوحات الإلهية: وخص الإطعام بالذكر لكونه معظم المنافع المطلوبة من المماليك بعد اشتغالهم بالأرزاق، ونفي الأهم يستلزم نفي ما دونه بطريق الأولى[1].

---

[1] ينظر: تفسير ابن عرفة، ج 4، ص 45

[2] ينظر: نفس المصدر، ج 4، ص 45

[3] ينظر: نفس المصدر، ج 4، ص 51-52

[4] نفس المصدر، ج 4، ص 52

[5] تفسير البقاعي، ج 7، ص 289

﴿ مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَىٰ ﴿٢﴾ ﴾النجم: ٢

(ما غوى) أي ما اعتقد اعتقادا باطلا، والاعتقاد الفاسد ضرب من الضلال، فقوله تعالى: (غوى) مندرج في قوله: (ضل). أي أن عطف (غوى) على (ضل) من باب ذكر الخاص بعد العام. قال في روح البيان: (ما ضل صاحبكم وما غوى) الغي هو الجهل المركب قال الراغب الغي جهل مع اعتقاد فاسد وذلك أن الجهل قد يكون مع كون الإنسان غير معتقد أصلا لا صالحا ولا فاسدا وقد يكون من اعتقاد شيء فاسد وهذا الثاني يقال له غي فعطفه على ما ضل من عطف الخاص على العام للاهتمام بشأن الاعتقاد بمعنى أنه فرق بين الغي والضلال وليسا بمعنى واحد فإن الغواية هي الخطأ في الاعتقاد خاصة والضلال أعم منها يتناول الخطأ في الأقوال والأفعال والأخلاق والعقائد التي شرعها الله وبينها لعباده[2].

وقال في حاشية الشهاب عن ثمرة هذا التعبير: فيكون على هذا عطفه على قوله: ما ضل من عطف الخاص على العام اعتناء بالاعتقاد، وإشارة إلى أنه المدار[3].

﴿ ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّىٰ ﴿٨﴾ ﴾النجم: ٨

عطف (تدلى) على (دنا) عطف للخاص على العام، لأن تدلى أخص من دنا من وجهين:

الأول: أن الدنو عام في الهبوط والصعود وسائر الجهات، بينما التدلي فهو خاص بالتحرك من فوق إلى أسفل[4].

والثاني: أن الدنو عام في القريب والبعيد، وأما التدلي فهو خاص عرفا بما هو قريب[5].

﴿ ٱلَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ كَبَٰٓئِرَ ٱلْإِثْمِ وَٱلْفَوَٰحِشَ إِلَّا ٱللَّمَمَ ﴾النجم: ٣٢

الفواحش بعض كبائر الإثم، قال الآلوسي: (والفواحش) ما عظم قبحه من الكبائر فعطفه على ما تقدم من عطف الخاص على العام[6]. وقال في فتح البيان: (والفواحش) جمع فاحشة، وهي ما فحش من كبائر الذنوب كالزنا ونحوه، وهو من عطف الخاص على العام[1].

---

[1] الفتوحات الإلهية، ج 7، ص 293

[2] روح البيان، ج 9، ص 209

[3] حاشية الشهاب، ج 9، ص 4

[4] ينظر: تفسير ابن عرفة، ج 4، ص 93

[5] ينظر: نفس المصدر، ج 4، ص 93

[6] تفسير الآلوسي، ج 27، ص 61

﴿إِنَّهُمْ كَانُوا۟ هُمْ أَظْلَمَ وَأَطْغَىٰ ﴿٥٢﴾﴾النجم: ٥٢

هذا العطف يحتمل أن يكون عطف خاص على عام، أو عطف عام على خاص، نتيجة الاختلاف في معنى الظلم والطغيان. يقول ابن عرفة: وهل عطف الطغيان على الظلم من عطف الأخص على الأعم؟ أو العكس، وهل الظلم تجاوز الحد إلى الغير؟ والطغيان مطلق التجاوز، أو الظلم يصدق على تعدي الحدود، والطغيان إنما يصدق فيما كثر من ذلك[2].

أي إذا كان الظلم خاصا بمجاوزة الحد، وكان الطغيان عاما في كل تجاوز، فإن العطف يكون من عطف العام على الخاص، وأما إذا كان الطغيان هو الإكثار من تعدي الحدود، وكان الظلم مجرد تعدي الحدود سواء بقلة أو كثرة، فإن العطف من باب عطف الخاص على العام.

﴿يَسْعَىٰ نُورُهُم بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَبِأَيْمَٰنِهِم ﴾الحديد: ١٢

عطف (أيمانهم) على (أيديهم) من قبيل عطف الخاص على العام، لأن الأيدي عامة في الأيمان والشمائل، فتشمل الأيمان.

قال ابن عرفة: وغلب الأيمان على الشمائل، والمراد أن نورهم يعم جميع جهاتهم يمينا وشمالا، أو يقال: أن بين أيديهم يعم اليمين والشمال، وعطف عليه بأيمانهم تشريفا لجهة اليمين بالذكر[3].

﴿أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَن تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ ٱللَّهِ وَمَا نَزَلَ مِنَ ٱلْحَقِّ ﴾الحديد: ١٦

قال الرازي: ويحتمل أن يكون المراد من الذكر هو ذكر الله مطلقا، والمراد بما نزل من الحق هو القرآن[4]، وفق هذا المعنى يكون عطف قوله: (وما نزل من الحق) على قوله: (لذكر الله) من عطف الخاص على العام.

﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِٱلْبَيِّنَٰتِ وَأَنزَلْنَا مَعَهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْمِيزَانَ لِيَقُومَ ٱلنَّاسُ بِٱلْقِسْطِ ۖ وَأَنزَلْنَا ٱلْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ وَمَنَٰفِعُ لِلنَّاسِ وَلِيَعْلَمَ ٱللَّهُ مَن يَنصُرُهُۥ وَرُسُلَهُۥ بِٱلْغَيْبِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ قَوِىٌّ عَزِيزٌ ﴿٢٥﴾ وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا وَإِبْرَٰهِيمَ ﴾الحديد: ٢٥ – ٢٦، قوله تعالى (ولقد أرسلنا نوحا وإبراهيم) يندرج معناه في قوله (لقد أرسلنا رسلنا)، لأن نوحا وإبراهيم من جملة الرسل، قال ابن

---

[1] فتح البيان، ج 6، ص 459

[2] تفسير ابن عرفة، ج 4، ص 105

[3] نفس المصدر، ج 4، ص 159

[4] تفسير الرازي، ج 29، ص 229

عاشور: (ولقد أرسلنا نوحا وإبراهيم) معطوف على جملة (لقد أرسلنا بالبينات)، عطف الخاص على العام لما أريد تفصيل لإجماله تفصيلا يسجل به انحراف المشركين من العرب والضالين من اليهود عن مناهج أبويهما: نوح وإبراهيم[1].

﴿ وَجَعَلْنَا فِي قُلُوبِ ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُ رَأْفَةً وَرَحْمَةً ﴾الحديد: ٢٧

على المعنى الذي ذكره ابن عرفة للرأفة والرحمة في قوله تعالى: ﴿بِٱلْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴿١٢٨﴾﴾ التوبة: ١٢٨[2]، يكون عطف (رحمة) على (رأفة) من باب عطف الخاص على العام. وأشار إليه هنا فقال: الرأفة والرحمة يشتركان في رقة القلب، واختلف فيما يمتازان به فقيل: الرأفة أخص من الرحمة، وقيل: الرحمة أخص[3]. فعلى أن الرحمة هي الأخص يكون العطف من ذكر الخاص بعد العام.

﴿ وَإِنَّهُمْ لَيَقُولُونَ مُنكَرًا مِّنَ ٱلْقَوْلِ وَزُورًا ﴾المجادلة: ٢

(منكرا) أي ما ينكره الشرع والعقل والطبع، و(وزورا) أي وكذبا باطلا منحرفا عن الحق[4]، بناء على ما تقدم نجد أن الزور من جنس المنكر، لأنه الكذب الباطل المنحرف وهو مما ينكره الشرع والعقل والطبع، أي أن عطف (زورا) على (منكرا) عطف للخاص على العام.

﴿ وَيَتَنَٰجَوْنَ بِٱلْإِثْمِ وَٱلْعُدْوَٰنِ وَمَعْصِيَتِ ٱلرَّسُولِ ﴾المجادلة: ٨

العدوان ومعصية الرسول بعض من الإثم، لأن الإثم أعم منهما، فيشملهما ويشمل سواهما من الآثام، ولهذا قال أبو حيان: وبدأ بالإثم لعمومه، ثم بالعدوان لعظمته في النفوس إذ هي ظلامات العباد، ثم ترقّى إلى ما هو أعظم وهو معصية الرسول عليه الصلاة والسلام[5].

فعطف قوله: (والعدوان ومعصية الرسول) على قوله: (بالإثم) عطف للخاص على العام.

﴿ يَرْفَعِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مِنكُمْ وَٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ دَرَجَٰتٍ ﴾المجادلة: ١١

الذين آمنوا أعم من الذين أوتوا العلم، لأن الذين أوتوا العلم بعض من الذين آمنوا، فليس كل من آمن قد أوتي العلم أيضا، يقول الخطيب الشربيني[1] في هذا المعنى: (والذين أوتوا العلم درجات)

---

[1] التحرير والتنوير، ج 27، ص 419

[2] ينظر: ص 227

[3] تفسير ابن عرفة، ج 4، ص 168

[4] تفسير الآلوسي، ج 28، ص 5

[5] تفسير البحر المحيط، ج 8، ص 234

يجوز أن يكون معطوفا على الذين آمنوا فهو من عطف الخاص على العام فإن الذين أوتوا العلم بعض المؤمنين[2].

﴿ لَن تَنفَعَكُمْ أَرْحَامُكُمْ وَلَآ أَوْلَٰدُكُمْ ﴾الممتحنة: ٣

الأولاد من جملة الأرحام، فعطف (أولادكم) على (أرحامكم) من عطف الخاص على العام، قال ابن عرفة عن غرض هذا التعبير: إن قلت: لم قدم الأرحام وهي أعم؟، وقد تقرر أن نفي الأعم أحسن من نفي الأخص، فهلا اكتفى بذكر الأرحام عن ذكر الأولاد؟ لأن نفي الأعم يستلزم نفي الأخص، فالجواب: أنه ذكر الأولاد خشية احتمال صورة التخصيص، لأنه قد يخصص ذلك العام بالأولاد[3].

﴿ وَبَدَا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ ٱلْعَدَٰوَةُ وَٱلْبَغْضَآءُ ﴾الممتحنة: ٤

بين العداوة والبغضاء عموم وخصوص وجهي، فمن وجه عموم العداوة في أنها تقع بين المتحابين والمتباغضين تكون البغضاء خاصة في المتباغضين[4]، ويكون العطف من عطف الخاص على العام.

﴿ يَعْلَمُ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَيَعْلَمُ مَا تُسِرُّونَ وَمَا تُعْلِنُونَ ۚ وَٱللَّهُ عَلِيمٌۢ بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ ﴾التغابن: ٤، علمه سبحانه وتعالى لما في السماوات والأرض يشمل علمه لما نسر وما نعلن وما في صدورنا، لأننا من ضمن ما في الأرض، فعطف قوله تعالى: (ويعلم ما تسرون...) على ما قبله عطف للخاص على العام.

يقول ابن عرفة: وأتى أولا بعلم الذوات ثم بعلم الصفات، وهي القول سره وعلانيته، ثم بعلم المعاني وهو ما في الصدور، وهو الكلام النفسي وعبر عن الأولين بالفعل فظن الثالث بالاسم لأنه أخفاها مبالغة في الإخبار بعلمه بالإخفاء، وهو خاص بالله تعالى لا يشاركه غيره، أو يكون من عطف الخاص على العام[5].

﴿ فَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ مَا ٱسْتَطَعْتُمْ وَٱسْمَعُوا۟ وَأَطِيعُوا۟ وَأَنفِقُوا۟ خَيْرًا لِّأَنفُسِكُمْ ﴾التغابن: ١٦

إنفاق المال في وجوه الخير الواجب منها والمندوب، يندرج في امتثال التقوى والأخذ بالسمع والطاعة، فمن أنفق ماله في الخير والمعروف قد سمع وأطاع واتقى الله وامتثل أمر الله في ماله، قال

---

[1] الخطيب الشربيني: (977هـ) شمس الدين محمد بن محمد الشربيني القاهري الشافعي الخطيب. ينظر: شذرات الذهب، ج 10، ص 561-562

[2] تفسير الخطيب الشربيني، ج 4، ص 242

[3] تفسير ابن عرفة، ج 4، ص 213

[4] ينظر: نفس المصدر، ج 4، ص 214

[5] تفسير ابن عرفة، ج 4، ص 238-239

القونوي: قوله: (وأنفقوا في وجوه الخير خالصا لوجهه) تخصيص بعد التعميم إظهارا لإضافته والمراد الإنفاق الواجب[1].

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ جَٰهِدِ ٱلْكُفَّارَ وَٱلْمُنَٰفِقِينَ ﴾التحريم: ٩

قال ابن عرفة: وهو من عطف الخاص على العام[2]، لأن (الكفار) عام فيمن يظهرون الكفر ويضمرونه، وأما (المنافقين) فخاص بمن يضمرونه.

﴿ وَنَجِّنِي مِن فِرْعَوْنَ وَعَمَلِهِۦ ﴾التحريم: ١١

عمل فرعون بعض منه، فقولها: (نجني من فرعون) يشمل طلبها من الله النجاة من كل ما يتعلق به، وعمله من ضمن ذلك، فكأنها طلبت النجاة من عمل فرعون مرتين، مرة ضمن قولها (من فرعون)، وأخرى بالتخصيص في قولها (وعمله)، قال ابن عاشور: وأرادت بعمل فرعون ظلمه، أي نجني من تبعة أعماله فيكون معنى (نجني من فرعون) من صحبته طلبت لنفسها فرجا وهو من عطف الخاص على العام[3].

﴿ فَلَا تُطِعِ ٱلْمُكَذِّبِينَ ﴿٨﴾ وَدُّوا۟ لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ ﴿٩﴾ وَلَا تُطِعْ كُلَّ حَلَّافٍ مَّهِينٍ ﴿١٠﴾

﴾القلم: ٨ – ١٠، الحلاف المهين من جملة المكذبين، فالنهي عن طاعة المكذبين شامل لطاعة كل من يعتبر مكذبا، حلافا وغيره، قال ابن عاشور: (ولا تطع كل حلاف) إعادة فعل النهي عن الطاعة لمن هذه صفاتهم للاهتمام بهذا الأدب فلم يكتف بدخول أصحاب هذه الأوصاف في عموم المكذبين، ولا بتخصيصهم بالذكر بمجرد عطف الخاص على العام بأن يقال: ولا كل حلاف، بل جيء في جانبهم بصيغة نهي أخرى مماثلة للأولى[4].

﴿ وَجَآءَ فِرْعَوْنُ وَمَن قَبْلَهُۥ وَٱلْمُؤْتَفِكَٰتُ بِٱلْخَاطِئَةِ ﴿٩﴾ ﴾الحاقة: ٩

عطف المؤتفكات على (من قبله) عطف للخاص على العام، لأن (من قبله) هم الكفرة الذين تقدموا فرعون، والمؤتفكات واحدة منهم فهي قرى قوم لوط[5]، وقوم لوط ممن سبق فرعون، قال في

---

[1] حاشية القونوي، ج 19، ص 121

[2] تفسير ابن عرفة، ج 4، ص 254

[3] التحرير والتنوير، ج 28، ص 377

[4] نفس المصدر، ج 29، ص 70

[5] ينظر: روح البيان، ج 10، ص 135

روح البيان: وهذا من قبيل التخصيص بعد التعميم للتتميم لأن قوم لوط أتوا بفاحشة ما سبقهم بها أحد من العالمين[1].

﴿ تَعۡرُجُ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ إِلَيۡهِ ﴾المعارج: ٤

عطف الروح على الملائكة عطف للخاص على العام، لأن الروح فسر بأنه سيدنا جبريل عليه السلام، وهو من جملة الملائكة. قال أبو حيان: (والروح) قال الجمهور هو: جبريل خص بالذكر تشريف[2].

﴿ وَٱلَّذِينَ هُم لِأَمَٰنَٰتِهِمۡ وَعَهۡدِهِمۡ رَٰعُونَ ﴿٣٢﴾ وَٱلَّذِينَ هُم بِشَهَٰدَٰتِهِمۡ قَآئِمُونَ ﴿٣٣﴾ ﴾المعارج: ٣٢ – ٣٣

القيام بالشهادة ضرب من الأمانات، فوصفهم بالقيام بالشهادة وقع مرتين، مرة ضمن عموم وصفهم برعاية الأمانات، ومرة أخرى بتخصيص الذكر لها من بين سائر الأمانات.

قال شيخ زادة: وأكثر المفسرين على أن القيام بالشهادة أداؤها عند الحكام على من كانت هي عليه من قريب أو بعيد شريف أو وضيع وعدم كتمها والقيام بها عند الحكام، وإن كان من جملة الأمانات، إلا أنه تعالى عطفها على ما قبلها عطف الخاص على العام إظهارا لفضلها، وأن في إقامتها إحياء الحقوق وفي تركها إبطالها وتضييعها[3].

﴿ وَقَالُواْ لَا تَذَرُنَّ ءَالِهَتَكُمۡ وَلَا تَذَرُنَّ وَدّٗا وَلَا سُوَاعٗا وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسۡرٗا ﴿٢٣﴾ ﴾نوح: ٢٣

ودّ وسواع نوع من الأصنام التي اتخذوها آلهة، قال سليمان الجمل: قوله: (ولا تذرن ودا) يجوز أن يكون من عطف الخاص على العام إن قيل إن هذه الأسماء لأصنام، وألا يكون إن قيل إنها أسماء رجال صالحين[4].

﴿ وَكُنَّا نَخُوضُ مَعَ ٱلۡخَآئِضِينَ ﴿٤٥﴾ وَكُنَّا نُكَذِّبُ بِيَوۡمِ ٱلدِّينِ ﴿٤٦﴾ ﴾المدثر: ٤٥ – ٤٦

عطف قوله (وكنا نكذب بيوم الدين) على (وكنا نخوض مع الخائضين) من عطف الخاص على العام، لأن التكذيب بيوم الدين نوع من الخوض مع الخائضين في الباطل. يقول الصاوي في هذا المعنى: قوله: (وكنا نكذب بيوم الدين) تخصيص بعد تعميم، لأن الخوض في الأباطيل عام شامل،

---

[1] نفس المصدر، ج 10، ص 135

[2] تفسير البحر المحيط، ج 8، ص 327

[3] حاشية شيخ زادة، ج 8، ص 338

[4] الفتوحات الإلهية، ج 8، ص 122

لتكذيب يوم الدين وغيره، وفي هذه الآية دليل على أن الكفار مخاطبون بفروع الشريعة، فيعذبون عليها زيادة على عذاب الكفر[1].

﴿ وَيُطَافُ عَلَيۡهِم بِـَٔانِيَةٖ مِّن فِضَّةٖ وَأَكۡوَابٖ ﴾الإنسان: ١٥

الكوب نوع خاص من أنواع الآنية، أي أنه يندرج فيها، فالآنية أوعية للماء[2] والسوائل وهكذا الكوب، قال في فتح البيان: والأكواب جمع كوب وهو الكوز العظيم والإبريق الذي لا أذن له ولا عروة، وهو من عطف الخاص على العام[3].

﴿ وَلَا تُطِعۡ مِنۡهُمۡ ءَاثِمًا أَوۡ كَفُورٗا ٢٤ ﴾الإنسان: ٢٤

الكفور من جنس الآثمين، لأن الآثم أعم منه، يشمل كل آثم ، قال ابن تيمية: فإن الكفور هو الآثم أيضا لكنه عطف خاص على عام[4].

﴿ فَأَنۢبَتۡنَا فِيهَا حَبّٗا ٢٧ وَعِنَبٗا وَقَضۡبٗا ٢٨ وَزَيۡتُونٗا وَنَخۡلٗا ٢٩ وَحَدَآئِقَ غُلۡبٗا ٣٠ وَفَٰكِهَةٗ وَأَبّٗا ٣١ ﴾عبس: ٢٧ – ٣١

الفاكهة بعض ما يكون في الحدائق، قال في فتح البيان: وأما-أي فاكهة-إذا عطف على حدائق كما هو المتبادر فهو عطف خاص على عام كما لا يخفى[5].

﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ فَتَنُواْ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ وَٱلۡمُؤۡمِنَٰتِ ثُمَّ لَمۡ يَتُوبُواْ فَلَهُمۡ عَذَابُ جَهَنَّمَ وَلَهُمۡ عَذَابُ ٱلۡحَرِيقِ ١٠ ﴾البروج: ١٠

عطف عذاب الحريق على عذاب جهنم عطف للخاص على العام، لأن عذاب الحريق نوع من أنواع التعذيب في جهنم، يقول في حاشية الشهاب: ولو جعل من عطف الخاص على العام للمبالغة فيه لأن عذاب جهنم بالزمهرير والإحراق وغيرهما كان أقرب[6].

---

[1] حاشية الصاوي، ج 4، ص 291

[2] ينظر: فتح البيان، ج 7، ص 301

[3] نفس المصدر، ج 7، ص 301

[4] أحكام الطهارة، تقي الدين ابن تيمية، ت مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 1987، ص 184

[5] فتح البيان، ج 15، ص 86

[6] حاشية الشهاب، ج 9، ص 458

﴿وَذَكَرَ ٱسۡمَ رَبِّهِۦ فَصَلَّىٰ ١٥﴾الأعلى: ١٥

الصلاة ضرب من الذكر، أي أن عطف (فصلى) على (فذكر) من قبيل عطف الخاص على العام، يشير البقاعي إلى هذا المعنى فيقول: (فصلى) أي الصلاة الشرعية لأنها أعظم الذكر، فهي أعظم عبادات البدن كما أن الزكاة أعظم عبادات المال[1].

﴿تَنَزَّلُ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ فِيهَا بِإِذۡنِ رَبِّهِم مِّن كُلِّ أَمۡرٍ ٤﴾القدر: ٤

قال في أضواء البيان: قيل: الروح هو جبريل، كما في قوله تعالى: ﴿فَنَفَخۡنَا فِيهَا مِن رُّوحِنَا﴾الأنبياء: ٩١، ويكون فيها أي في جماعة من الملائكة، أو معطوف على الملائكة من عطف الخاص على العام[2].

﴿وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعۡبُدُواْ ٱللَّهَ مُخۡلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ حُنَفَآءَ وَيُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤۡتُواْ ٱلزَّكَوٰةَ﴾البينة: ٥

إقامة الصلاة وإيتاء الزكاة عبادتان خاصتان، فالأمر بالعبادة في قوله: (ليعبدوا) أمر بهما وبسائر العبادات، فعطف (ويقيموا ويؤتوا الزكاة) على (ليعبدوا) عطف للخاص على العام، وإنما خصتا أي الصلاة والزكاة بالذكر مع اندراجهما في الأمر بالعبادة تنبيها إلى مكانتهما من سائر العبادات.

قال في فتح البيان عن هذا المعنى: (ويقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة) أي يفعلوا الصلاة في أوقاتها ويعطوا الزكاة عند محلها، وخص الصلاة والزكاة لأنهما من أعظم أركان الدين[3].

﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَتَوَاصَوۡاْ بِٱلۡحَقِّ وَتَوَاصَوۡاْ بِٱلصَّبۡرِ ٣﴾العصر٣

التواصي على الحق والصبر فردان من أفراد العمل الصالح، أي أن عطف (تواصوا بالحق وتواصوا بالصبر) على (عملوا الصالحات) من باب عطف الخاص على العام، لأن العمل الصالح يشملهما ويشمل كذلك كل عمل صالح من سواهما[4].

قال ابن التمجيد: قوله –البيضاوي–: وهذا من عطف العام على الخاص[1] فإن التوصي بالحق والصبر بعض من مطلق العمل الصالح فعطفه عليه مع كونه مندرجا فيه للمبالغة وجه المبالغة إيهام أنه لعلوه وانفراده كأنه خرجت من جنس العمل الصالح كالمسك بالنسبة إلى الدم[2].

---

[1] تفسير البقاعي، ج 8، ص 400

[2] أضواء البيان، ج 9، ص 391

[3] فتح البيان، ج 15، ص 335

[4] ينظر: حاشية شيخ زادة، ج 8، ص 680

﴿وَتَوَاصَوْاْ بِٱلْحَقِّ وَتَوَاصَوْاْ بِٱلصَّبْرِ ۝٣﴾العصر: ٣

عطف التواصي بالصبر على التواصي بالحق من عطف العام على الخاص، فالخاص هو الصبر والعام هو الحق[3]. لأن الصبر متضمَّن في الحق، فالحق لا يقوم إلا بالصبر، قال ابن عاشور في هذا الصدد: والتواصي بالصبر عطف على التواصي بالحق عطف الخاص على العام أيضا وإن كان خصوصه خصوصا من وجه لأن الصبر تحمل مشقة إقامة الحق وما يعترض المسلم من أذى في نفسه في إقامة بعض الحق[4].

﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلْفَلَقِ ۝١ مِن شَرِّ مَا خَلَقَ ۝٢ وَمِن شَرِّ غَاسِقٍ إِذَا وَقَبَ ۝٣ وَمِن شَرِّ ٱلنَّفَّٰثَٰتِ فِى ٱلْعُقَدِ ۝٤ وَمِن شَرِّ حَاسِدٍ إِذَا حَسَدَ ۝٥﴾الفلق: ١ ــ ٥

قال الآلوسي: (ومن شر غاسق) تخصيص لبعض الشرور بالذكر مع اندراجه فيما قبل لزيادة مساس الحاجة إلى الاستعاذة منه لكثرة وقوعه[5].

وقال القونوي: قوله: (ومن شر غاسق) أعيد (من شر) تنبيها على أنه مراد بحياله ويؤيده أنه من عطف الخاص على العام، فلا جرم أنه مغاير لما قبله ادعاء بأنه لما كان الشر في غايته كأنه غير الشر ونوع آخر أقوى من سائر الشرور في الضرر والإضرار وكذا الكلام في قوله: (ومن شر النفاثات) (ومن شر حاسد إذا حسد)[6].

نتائج الفصل الثاني: تتلخص نتائج هذا الفصل فيما يلي:

ــورد عطف العام على الخاص في أربع وثلاثين ومائتي موضع في القرآن الكريم.

ــجاء عطف الخاص على العام في مائتي موضع في القرآن الكريم.

---

[1] ينظر: تفسير البيضاوي، ج 5، ص 336

[2] حاشية ابن التمجيد مع القونوي: ج 20، ص 427

[3] ينظر: حاشية القونوي، ج 20، ص 428

[4] التحرير والتنوير، ج 30، ص 533

[5] تفسير الآلوسي، ج 30، ص 281

[6] حاشية القونوي، ج 20، ص 507

الخاتمة

أهم ما استنتجته من فصول الأطروحة ومباحثها ما يلي:

-أسلوب العطف بين العام والخاص يحتوي أسلوبين بلاغيين هما: عطف العام على الخاص، وعطف الخاص على العام، وهما صورتان من صور الإطناب.

-عطف العام على الخاص لم يشر إليه في المصنفات البلاغية المتقدمة كالمفتاح وتلخيصه والإيضاح للقزويني والمثل السائر ونحو ذلك، ولكن نظيره عطف الخاص على العام فكان ظهوره متقدما ضمن صور الإطناب.

-المراد بالعام والخاص عند البلاغيين غير معناهما في أصول الفقه، فالعام عند أهل البلاغة ما كان شاملا في معناه للخاص، من غير تقييد لنوعية الشمول، أو تحديد لصيغ العموم.

-المفهوم البلاغي لمصطلح العام، جعل الخاص تختلف نسبته إلى العام من سياق إلى آخر: فقد يكون الخاص بالنسبة إلى العام جزءا أو بعضا، وقد يكون نوعا من أنواع العام، أو يكون مقيدا له، أو درجة أعلى بالنسبة إليه، أو أن يكون صفة خاصة في مقابل العام الذي هو صفة جامعة، أو أن يكون الخاص ذا أثر خاص والعام أثره أعم.

-يعبر عن طرفي أسلوب العطف بين العام والخاص بأربع صيغ: الأولى: عطف العام على الخاص-عطف الخاص على العام، الثانية: ذكر العام بعد الخاص-ذكر الخاص بعد العام، الثالثة: التعميم بعد التخصيص-التخصيص بعد التعميم، الرابعة: عطف الأعم على الأخص-عطف الأخص على الأعم.

-تعريف عطف العام على الخاص هو: أن يؤتى على سبيل العطف بلفظ شامل للفظ آخر ذكر قبله لأجل نكتة بلاغية، أو هو: أن يذكر الخاص أولا وحده، ثم يذكر ثانيا على سبيل العطف داخلا في عموم جنسه لغرض بلاغي.

-تعريف عطف الخاص على العام: أن يؤتى على سبيل العطف بلفظ يندرج في لفظ آخر ذكر قبله لنكتة بلاغية، أو هو: أن يذكر الخاص أولا داخلا في عموم جنسه، ثم يذكر ثانيا وحده على سبيل العطف لغرض بلاغي.

-لا بد من أن يذكر أحدهما(العام،الخاص) بعد الآخر بواسطة العطف، ليتميز هذا الأسلوب عن الإيضاح بعد الإبهام.

-عطف العام على الخاص وعطف الخاص على العام لهما أثر جزيل في إثراء بلاغة النص القرآني، من خلال أغراضهما البلاغية الكثيرة، بعضها نجده في المصنفات البلاغية، والكثير نستنتجه من السياق.

-اختلف النحاة في العطف بين العام والخاص، فذهب الجمهور منهم إلى إمكانية وقوعه، ووضعوا له شروطا، وذهب بعضهم كأبي عليّ الفارسي وابن جني إلى إنكار وجود هذا النوع من العطف، بدعوى ضرورة التغاير بين المعطوفين.

-يشترط النحاة أن يكون عطف العام على الخاص بحرف الواو دون غيره.

-يشترط النحاة لعطف الخاص على العام أن يكون بحرفين، إما بالواو، وإما بحتى

-يرى السيوطي إمكانية وقوع العطف بين العام والخاص بغير الواو وحتى، وأنه بالإمكان أن يقع بأو مثلا، وله على ذلك شواهد قرآنية.

-يدفع ابن حجر الهيتمي التعارض الواقع بين ما ذهب إليه النحاة وما ذهب إليه السيوطي، بأن اشتراط النحاة لتخصيص العطف بالواو وحتى كان من باب جعل الغالب قاعدة، وليس لاستحالة وقوعه بغير الواو وحتى.

-حروف العطف غير الواو وحتى إذا عطف بها بين العام والخاص، يشترط أن تكون بمعنى الواو، أي أن تكون لمجرد الجمع.

-لا يجوز العطف بين العام والخاص بلا النافية، لأن العطف بـ(لا) يتطلب مغايرة بالتباين، وليس بين العام والخاص تباين.

-العطف بين العام والخاص يكون في المفردات وفي الجمل أيضا

-التفريق بين العام والأعم، والخاص والأخص، مجرد اصطلاح، الغرض منه التمييز بين صفة اللفظ، وصفة المعنى فقط.

-العطف بين العام والخاص لا أثر له في تخصيص العام عند جمهور الأصوليين، سواء كان بعطف العام على الخاص، أو بعطف الخاص على العام، وذهب الأحناف إلى أن العطف بين العام والخاص بصورتيه يخصص العام ويؤثر فيه.

-عطف العام على الخاص ورد في القرآن الكريم كله في أربع وثلاثين ومائتي موضع (234)، حسب ما وقفت عليه.

-عطف الخاص على العام له في القرآن الكريم مائتا شاهد (200)، وفق ما وجدته.

توصيات:

أهم التوصيات والمقترحات التي ينبغي أخذها بعين الاعتبار:

-الدراسة المعمقة للقرآن الكريم وعلومه، والتسلح بعلوم الآلة لخوض غمار دراسته، فبدونها لا يمكن التوصل إلى شيء مؤسس ومعتبر.

-ضرورة الاعتناء بالظواهر والأساليب القرآنية، وبذل المجهودات المعتبرة في إسقاطها على النصوص، فالقرآن الكريم يتضمن ظواهر وأساليب عديدة، وبقدر البحث في هذه الظواهر الأساليب وتسليط الضوء عليها تتجلى الكثير من خزائن القرآن العامرة.

وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا مُحَمَّد وعلى آله وصحبه

الفهـارس:

فهرس الآيات

فهرس الأحاديث

فهرس الأشعار والمتون

فهرس الأعلام

فهرس الآيات

الآية	السورة	رقم الآية	الصفحة
﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ۝٥﴾	الفاتحة	5	209، 47
﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾	البقرة	2	90
﴿ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ ۝٣﴾	البقرة	3	59
﴿وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أَنَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ﴾	البقرة	25	125
﴿ٱلَّذِينَ يَنقُضُونَ عَهْدَ ٱللَّهِ مِنۢ بَعْدِ مِيثَٰقِهِۦ وَيَقْطَعُونَ مَآ أَمَرَ ٱللَّهُ بِهِۦٓ أَن يُوصَلَ وَيُفْسِدُونَ فِى ٱلْأَرْضِ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْخَٰسِرُونَ ۝٢٧﴾	البقرة	27	125
﴿قَالُوٓا۟ أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ ٱلدِّمَآءَ﴾	البقرة	30	209
﴿فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّى هُدًى فَمَن تَبِعَ هُدَاىَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ۝٣٨﴾	البقرة	38	30
﴿وَأَوْفُوا۟ بِعَهْدِىٓ أُوفِ بِعَهْدِكُمْ وَإِيَّٰىَ فَٱرْهَبُونِ ۝٤٠ وَءَامِنُوا۟ بِمَآ أَنزَلْتُ مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَكُمْ﴾	البقرة	40-41	209
﴿يَٰبَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ٱذْكُرُوا۟ نِعْمَتِىَ ٱلَّتِىٓ أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ وَأَنِّى فَضَّلْتُكُمْ عَلَى ٱلْعَٰلَمِينَ ۝٤٧﴾	البقرة	47	210
﴿كَذَٰلِكَ يُحْىِ ٱللَّهُ ٱلْمَوْتَىٰ وَيُرِيكُمْ ءَايَٰتِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ۝٧٣﴾	البقرة	73	126
﴿فَهِىَ كَٱلْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً﴾	البقرة	74	111
﴿فَوَيْلٌ لَّهُم مِّمَّا كَتَبَتْ أَيْدِيهِمْ وَوَيْلٌ لَّهُم مِّمَّا يَكْسِبُونَ ۝٧٩﴾	البقرة	79	126
﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أُو۟لَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلْجَنَّةِ ۖ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ ۝٨٢﴾	البقرة	82	210

﴿ وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَانًا وَذِى ٱلْقُرْبَىٰ ﴾	البقرة	83	126
﴿ مَن كَانَ عَدُوًّا لِّلَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَىٰلَ فَإِنَّ ٱللَّهَ عَدُوٌّ لِّلْكَٰفِرِينَ ﴿٩٨﴾ ﴾	البقرة		32، 59، 60، 210
﴿ فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا مَا يُفَرِّقُونَ بِهِۦ بَيْنَ ٱلْمَرْءِ وَزَوْجِهِۦ ۚ وَمَا هُم بِضَآرِّينَ بِهِۦ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ ۚ وَيَتَعَلَّمُونَ مَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنفَعُهُمْ ﴾	البقرة	102	126
﴿ يُعَلِّمُونَ ٱلنَّاسَ ٱلسِّحْرَ وَمَآ أُنزِلَ عَلَى ٱلْمَلَكَيْنِ بِبَابِلَ هَٰرُوتَ وَمَٰرُوتَ ﴾	البقرة	102	210
﴿ وَأَقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُوا۟ ٱلزَّكَوٰةَ ۚ وَمَا تُقَدِّمُوا۟ لِأَنفُسِكُم مِّنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِندَ ٱللَّهِ ﴾	البقرة	110	126
﴿ وَمَآ أُوتِىَ مُوسَىٰ وَعِيسَىٰ وَمَآ أُوتِىَ ٱلنَّبِيُّونَ مِن رَّبِّهِمْ ﴾	البقرة	136	127
﴿ وَيُعَلِّمُكُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَيُعَلِّمُكُم مَّا لَمْ تَكُونُوا۟ تَعْلَمُونَ ﴿١٥١﴾ ﴾	البقرة	151	127
﴿ فَٱذْكُرُونِىٓ أَذْكُرْكُمْ وَٱشْكُرُوا۟ لِى وَلَا تَكْفُرُونِ ﴿١٥٢﴾ ﴾	البقرة	152	211
﴿ وَلَنَبْلُوَنَّكُم بِشَىْءٍ مِّنَ ٱلْخَوْفِ وَٱلْجُوعِ وَنَقْصٍ مِّنَ ٱلْأَمْوَٰلِ وَٱلْأَنفُسِ وَٱلثَّمَرَٰتِ ﴾	البقرة	155	211
﴿ إِنَّ ٱلصَّفَا وَٱلْمَرْوَةَ مِن شَعَآئِرِ ٱللَّهِ ﴾	البقرة	158	100
﴿ إِنَّمَا يَأْمُرُكُم بِٱلسُّوٓءِ وَٱلْفَحْشَآءِ ﴿١٦٩﴾ ﴾	البقرة	169	211
﴿ إِنَّمَا يَأْمُرُكُم بِٱلسُّوٓءِ وَٱلْفَحْشَآءِ وَأَن تَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴿١٦٩﴾ ﴾	البقرة	169	211
﴿ أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ صَدَقُوا۟ ۖ وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُتَّقُونَ ﴿١٧٧﴾ ﴾	البقرة	177	31، 127
﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ إِن تَرَكَ خَيْرًا ٱلْوَصِيَّةُ لِلْوَٰلِدَيْنِ وَٱلْأَقْرَبِينَ بِٱلْمَعْرُوفِ ﴾	البقرة	180	128
﴿ فَمَنْ خَافَ مِن مُّوصٍ جَنَفًا أَوْ إِثْمًا فَأَصْلَحَ بَيْنَهُمْ فَلَآ إِثْمَ عَلَيْهِ ﴾	البقرة	182	128

﴿ شَهۡرُ رَمَضَانَ ٱلَّذِيٓ أُنزِلَ فِيهِ ٱلۡقُرۡءَانُ هُدٗى لِّلنَّاسِ وَبَيِّنَٰتٖ مِّنَ ٱلۡهُدَىٰ وَٱلۡفُرۡقَانِ ﴾	البقرة	185	212
﴿ وَلَا تَأۡكُلُوٓاْ أَمۡوَٰلَكُم بَيۡنَكُم بِٱلۡبَٰطِلِ وَتُدۡلُواْ بِهَآ إِلَى ٱلۡحُكَّامِ لِتَأۡكُلُواْ فَرِيقٗا مِّنۡ أَمۡوَٰلِ ٱلنَّاسِ بِٱلۡإِثۡمِ وَأَنتُمۡ تَعۡلَمُونَ ١٨٨ ﴾	البقرة	188	212
﴿ يَسۡـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلۡأَهِلَّةِۖ قُلۡ هِيَ مَوَٰقِيتُ لِلنَّاسِ وَٱلۡحَجِّ ﴾	البقرة	189	212
﴿ وَأَنفِقُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَلَا تُلۡقُواْ بِأَيۡدِيكُمۡ إِلَى ٱلتَّهۡلُكَةِۛ وَأَحۡسِنُوٓاْ ﴾	البقرة	195	128
﴿ فَفِدۡيَةٞ مِّن صِيَامٍ أَوۡ صَدَقَةٍ أَوۡ نُسُكٖ ﴾	البقرة	196	128
﴿ تِلۡكَ عَشَرَةٞ كَامِلَةٞ ﴾	البقرة	196	24
﴿ وَإِذَا تَوَلَّىٰ سَعَىٰ فِي ٱلۡأَرۡضِ لِيُفۡسِدَ فِيهَا وَيُهۡلِكَ ٱلۡحَرۡثَ وَٱلنَّسۡلَ ﴾	البقرة	205	213
﴿ قُلۡ مَآ أَنفَقۡتُم مِّنۡ خَيۡرٖ فَلِلۡوَٰلِدَيۡنِ وَٱلۡأَقۡرَبِينَ ﴾	البقرة	215	129
﴿ وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَكُفۡرُۢ بِهِۦ وَٱلۡمَسۡجِدِ ٱلۡحَرَامِ وَإِخۡرَاجُ أَهۡلِهِۦ مِنۡهُ أَكۡبَرُ عِندَ ٱللَّهِۚ وَٱلۡفِتۡنَةُ أَكۡبَرُ مِنَ ٱلۡقَتۡلِ ﴾	البقرة	217	213
﴿ وَلَا تَجۡعَلُواْ ٱللَّهَ عُرۡضَةٗ لِّأَيۡمَٰنِكُمۡ أَن تَبَرُّواْ وَتَتَّقُواْ وَتُصۡلِحُواْ بَيۡنَ ٱلنَّاسِ ﴾	البقرة	224	213
﴿ وَٱذۡكُرُواْ نِعۡمَتَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ وَمَآ أَنزَلَ عَلَيۡكُم مِّنَ ٱلۡكِتَٰبِ وَٱلۡحِكۡمَةِ ﴾	البقرة	213	214
﴿ حَٰفِظُواْ عَلَى ٱلصَّلَوَاتِ وَٱلصَّلَوٰةِ ٱلۡوُسۡطَىٰ ﴾	البقرة	238	23، 30، 42، 214
﴿ ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمۡوَٰلَهُمۡ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ ثُمَّ لَا يُتۡبِعُونَ مَآ أَنفَقُواْ مَنّٗا وَلَآ أَذٗى ﴾	البقرة	262	129
﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تُبۡطِلُواْ صَدَقَٰتِكُم بِٱلۡمَنِّ وَٱلۡأَذَىٰ ﴾	البقرة	264	39، 130
﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَنفِقُواْ مِن طَيِّبَٰتِ مَا كَسَبۡتُمۡ وَمِمَّآ أَخۡرَجۡنَا لَكُم مِّنَ ٱلۡأَرۡضِ ﴾	البقرة	267	214، 47
﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَأَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُاْ ٱلزَّكَوٰةَ	البقرة	277	214،

﴿ لَهُمۡ أَجۡرُهُمۡ عِندَ رَبِّهِمۡ ﴾			76
﴿ ءَامَنَ ٱلرَّسُولُ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيۡهِ مِن رَّبِّهِۦ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَ ﴾	البقرة	285	39، 130
﴿ وَقَالُواْ سَمِعۡنَا وَأَطَعۡنَا ﴾	البقرة	285	214
﴿ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذۡنَآ إِن نَّسِينَآ أَوۡ أَخۡطَأۡنَاۚ رَبَّنَا وَلَا تَحۡمِلۡ عَلَيۡنَآ إِصۡرٗا كَمَا حَمَلۡتَهُۥ عَلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِنَاۚ رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلۡنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِۦۖ وَٱعۡفُ عَنَّا وَٱغۡفِرۡ لَنَا وَٱرۡحَمۡنَآ ﴾	البقرة	286	130
﴿ نَزَّلَ عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ بِٱلۡحَقِّ مُصَدِّقٗا لِّمَا بَيۡنَ يَدَيۡهِ وَأَنزَلَ ٱلتَّوۡرَىٰةَ وَٱلۡإِنجِيلَ ٣ مِن قَبۡلُ هُدٗى لِّلنَّاسِ وَأَنزَلَ ٱلۡفُرۡقَانَ ﴾	آل عمران	4-3	130
﴿ وَيَقۡتُلُونَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ بِغَيۡرِ حَقّٖ وَيَقۡتُلُونَ ٱلَّذِينَ يَأۡمُرُونَ بِٱلۡقِسۡطِ مِنَ ٱلنَّاسِ ﴾	آل عمران	21	131
﴿ قُلۡ إِن تُخۡفُواْ مَا فِي صُدُورِكُمۡ أَوۡ تُبۡدُوهُ يَعۡلَمۡهُ ٱللَّهُۗ وَيَعۡلَمُ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِ ﴾	آل عمران	29	131
﴿ وَٱذۡكُر رَّبَّكَ كَثِيرٗا وَسَبِّحۡ بِٱلۡعَشِيِّ وَٱلۡإِبۡكَٰرِ ٤١ ﴾	آل عمران	41	215
﴿ ذَٰلِكَ نَتۡلُوهُ عَلَيۡكَ مِنَ ٱلۡأٓيَٰتِ وَٱلذِّكۡرِ ٱلۡحَكِيمِ ٥٨ ﴾	آل عمران	58	132
﴿ إِنَّ أَوۡلَى ٱلنَّاسِ بِإِبۡرَٰهِيمَ لَلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُ وَهَٰذَا ٱلنَّبِيُّ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ﴾	آل عمران	68	132، 215
﴿ قَالُواْ لَيۡسَ عَلَيۡنَا فِي ٱلۡأُمِّيِّـۧنَ سَبِيلٞ وَيَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلۡكَذِبَ وَهُمۡ يَعۡلَمُونَ ٧٥ ﴾	آل عمران	75	132
﴿ وَمَآ أُوتِيَ مُوسَىٰ وَعِيسَىٰ وَٱلنَّبِيُّونَ مِن رَّبِّهِمۡ لَا نُفَرِّقُ بَيۡنَ أَحَدٖ مِّنۡهُمۡ ﴾	آل عمران	84	132
﴿ وَلۡتَكُن مِّنكُمۡ أُمَّةٞ يَدۡعُونَ إِلَى ٱلۡخَيۡرِ وَيَأۡمُرُونَ بِٱلۡمَعۡرُوفِ وَيَنۡهَوۡنَ عَنِ ٱلۡمُنكَرِ ﴾	آل عمران	104	215
﴿ وَلَا تَكُونُواْ كَٱلَّذِينَ تَفَرَّقُواْ وَٱخۡتَلَفُواْ مِنۢ بَعۡدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلۡبَيِّنَٰتُ ﴾	آل عمران	105	132
﴿ تَأۡمُرُونَ بِٱلۡمَعۡرُوفِ وَتَنۡهَوۡنَ عَنِ ٱلۡمُنكَرِ وَتُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ ﴾	آل عمران	110	133
﴿ لَيۡسَ لَكَ مِنَ ٱلۡأَمۡرِ شَيۡءٌ أَوۡ يَتُوبَ عَلَيۡهِمۡ أَوۡ يُعَذِّبَهُمۡ ﴾	آل عمران	128	215
﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَأۡكُلُواْ ٱلرِّبَوٰٓاْ أَضۡعَٰفٗا مُّضَٰعَفَةٗۖ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ لَعَلَّكُمۡ تُفۡلِحُونَ ١٣٠ ﴾	آل عمران	130	133

﴿ ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ فِي ٱلسَّرَّآءِ وَٱلضَّرَّآءِ وَٱلۡكَٰظِمِينَ ٱلۡغَيۡظَ وَٱلۡعَافِينَ عَنِ ٱلنَّاسِۗ وَٱللَّهُ يُحِبُّ ٱلۡمُحۡسِنِينَ ١٣٤ ﴾	آل عمران	134	133
﴿ وَٱلَّذِينَ إِذَا فَعَلُواْ فَٰحِشَةً أَوۡ ظَلَمُوٓاْ أَنفُسَهُمۡ ﴾	آل عمران	135	133
﴿ هَٰذَا بَيَانٞ لِّلنَّاسِ وَهُدٗى وَمَوۡعِظَةٞ لِّلۡمُتَّقِينَ ١٣٨ ﴾	آل عمران	138	216
﴿ وَلَمَّا يَعۡلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ مِنكُمۡ وَيَعۡلَمَ ٱلصَّٰبِرِينَ ١٤٢ ﴾	آل عمران	142	134
﴿ رَبَّنَا ٱغۡفِرۡ لَنَا ذُنُوبَنَا وَإِسۡرَافَنَا فِيٓ أَمۡرِنَا ﴾	آل عمران	147	31، 216
﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا فَشِلۡتُمۡ وَتَنَٰزَعۡتُمۡ فِي ٱلۡأَمۡرِ وَعَصَيۡتُم مِّنۢ بَعۡدِ مَآ أَرَىٰكُم مَّا تُحِبُّونَ ﴾	آل عمران	152	134
﴿ وَلَقَدۡ صَدَقَكُمُ ٱللَّهُ وَعۡدَهُۥٓ ...وَلَقَدۡ عَفَا عَنكُمۡۗ... وَلِيَبۡتَلِيَ ٱللَّهُ مَا فِي صُدُورِكُمۡ ﴾	آل عمران	152- 154	135
﴿ إِذَا ضَرَبُواْ فِي ٱلۡأَرۡضِ أَوۡ كَانُواْ غُزّٗى ﴾	آل عمران	156	216
﴿ فَإِن كَذَّبُوكَ فَقَدۡ كُذِّبَ رُسُلٞ مِّن قَبۡلِكَ جَآءُو بِٱلۡبَيِّنَٰتِ وَٱلزُّبُرِ وَٱلۡكِتَٰبِ ٱلۡمُنِيرِ ١٨٤ ﴾	آل عمران	184	135، 216
﴿ رَبَّنَا فَٱغۡفِرۡ لَنَا ذُنُوبَنَا وَكَفِّرۡ عَنَّا سَيِّـَٔاتِنَا ﴾	آل عمران	193	217
﴿ أَنِّي لَآ أُضِيعُ عَمَلَ عَٰمِلٖ مِّنكُم مِّن ذَكَرٍ أَوۡ أُنثَىٰۖ بَعۡضُكُم مِّنۢ بَعۡضٖۖ فَٱلَّذِينَ هَاجَرُواْ ﴾	آل عمران	195	217
﴿ فَٱلَّذِينَ هَاجَرُواْ وَأُخۡرِجُواْ مِن دِيَٰرِهِمۡ وَأُوذُواْ فِي سَبِيلِي ﴾	آل عمران	195	135
﴿ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِي تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَ ﴾	النساء	1	217
﴿ فَٱنكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ مَثۡنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ ﴾	النساء	3	100
﴿ وَمَن يَفۡعَلۡ ذَٰلِكَ عُدۡوَٰنٗا وَظُلۡمٗا فَسَوۡفَ نُصۡلِيهِ نَارٗا ﴾	النساء	30	217
﴿ وَٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ وَلَا تُشۡرِكُواْ بِهِۦ شَيۡـٔٗا ﴾	النساء	36	218
﴿ ٱلَّذِينَ يَبۡخَلُونَ وَيَأۡمُرُونَ ٱلنَّاسَ بِٱلۡبُخۡلِ وَيَكۡتُمُونَ مَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضۡلِهِۦۗ وَأَعۡتَدۡنَا لِلۡكَٰفِرِينَ عَذَابٗا مُّهِينٗا ٣٧ ﴾	النساء	37	136
﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡ ﴾	النساء	59	136

﴿ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَ فَأُوْلَٰٓئِكَ مَعَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِم مِّنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ وَٱلصِّدِّيقِينَ وَٱلشُّهَدَآءِ وَٱلصَّٰلِحِينَ ﴾	النساء	69	136
﴿ وَمَن يَعۡمَلۡ سُوٓءًا أَوۡ يَظۡلِمۡ نَفۡسَهُۥ ثُمَّ يَسۡتَغۡفِرِ ٱللَّهَ يَجِدِ ٱللَّهَ غَفُورٗا رَّحِيمٗا ١١٠ ﴾	النساء	110	137، 48، 64، 218
﴿ وَمَن يَكۡسِبۡ خَطِيٓـَٔةً أَوۡ إِثۡمٗا ﴾	النساء	112	218
﴿ لَّا خَيۡرَ فِي كَثِيرٖ مِّن نَّجۡوَىٰهُمۡ إِلَّا مَنۡ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ أَوۡ مَعۡرُوفٍ ﴾	النساء	114	138
﴿ إِلَّا مَنۡ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ أَوۡ مَعۡرُوفٍ أَوۡ إِصۡلَٰحِۭ بَيۡنَ ٱلنَّاسِ ﴾	النساء	114	218
﴿ وَمَن يَكۡفُرۡ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ ﴾	النساء	136	60
﴿ فَبِمَا نَقۡضِهِم مِّيثَٰقَهُمۡ وَكُفۡرِهِم بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ ﴾	النساء	155	218
﴿ فَبِظُلۡمٖ مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُواْ حَرَّمۡنَا عَلَيۡهِمۡ طَيِّبَٰتٍ أُحِلَّتۡ لَهُمۡ وَبِصَدِّهِمۡ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ كَثِيرٗا ١٦٠ ﴾	النساء	160	50، 219
﴿ وَأَخۡذِهِمُ ٱلرِّبَوٰاْ وَقَدۡ نُهُواْ عَنۡهُ وَأَكۡلِهِمۡ أَمۡوَٰلَ ٱلنَّاسِ بِٱلۡبَٰطِلِ ﴾	النساء	161	138
﴿ لَٰكِنِ ٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ مِنۡهُمۡ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَ يُؤۡمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبۡلِكَ ﴾	النساء	162	139
﴿ إِنَّآ أَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡكَ كَمَآ أَوۡحَيۡنَآ إِلَىٰ نُوحٖ وَٱلنَّبِيِّـۧنَ مِنۢ بَعۡدِهِۦۚ وَأَوۡحَيۡنَآ إِلَىٰٓ إِبۡرَٰهِيمَ وَإِسۡمَٰعِيلَ وَإِسۡحَٰقَ وَيَعۡقُوبَ وَٱلۡأَسۡبَاطِ وَعِيسَىٰ وَأَيُّوبَ وَيُونُسَ وَهَٰرُونَ وَسُلَيۡمَٰنَۚ وَءَاتَيۡنَا دَاوُۥدَ زَبُورٗا ١٦٣ ﴾	النساء	163	219
﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَظَلَمُواْ لَمۡ يَكُنِ ٱللَّهُ لِيَغۡفِرَ لَهُمۡ وَلَا لِيَهۡدِيَهُمۡ طَرِيقًا ١٦٨ ﴾	النساء	168	139
﴿ يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ لَا تَغۡلُواْ فِي دِينِكُمۡ وَلَا تَقُولُواْ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلۡحَقَّ ﴾	النساء	171	219
﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تُحِلُّواْ شَعَٰٓئِرَ ٱللَّهِ وَلَا ٱلشَّهۡرَ ٱلۡحَرَامَ وَلَا ٱلۡهَدۡيَ وَلَا ٱلۡقَلَٰٓئِدَ ﴾	المائدة	2	219

﴿ وَمَآ أُهِلَّ لِغَيۡرِ ٱللَّهِ بِهِۦ وَٱلۡمُنۡخَنِقَةُ وَٱلۡمَوۡقُوذَةُ وَٱلۡمُتَرَدِّيَةُ وَٱلنَّطِيحَةُ وَمَآ أَكَلَ ٱلسَّبُعُ إِلَّا مَا ذَكَّيۡتُمۡ وَمَا ذُبِحَ عَلَى ٱلنُّصُبِ ﴾	المائدة	3	220
﴿ فَٱغۡسِلُواْ وُجُوهَكُمۡ وَأَيۡدِيَكُمۡ إِلَى ٱلۡمَرَافِقِ ﴾	المائدة	6	100
﴿ وَٱمۡسَحُواْ بِرُءُوسِكُمۡ وَأَرۡجُلَكُمۡ إِلَى ٱلۡكَعۡبَيۡنِ ﴾	المائدة	6	79
﴿ قُلۡ فَمَن يَمۡلِكُ مِنَ ٱللَّهِ شَيۡـٔٗا إِنۡ أَرَادَ أَن يُهۡلِكَ ٱلۡمَسِيحَ ٱبۡنَ مَرۡيَمَ وَأُمَّهُۥ وَمَن فِي ٱلۡأَرۡضِ جَمِيعٗا ﴾	المائدة	17	40، 139
﴿ مِنۡ أَجۡلِ ذَٰلِكَ كَتَبۡنَا عَلَىٰ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ أَنَّهُۥ مَن قَتَلَ نَفۡسَۢا بِغَيۡرِ نَفۡسٍ أَوۡ فَسَادٖ فِي ٱلۡأَرۡضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ ٱلنَّاسَ جَمِيعٗا وَمَنۡ أَحۡيَاهَا فَكَأَنَّمَآ أَحۡيَا ٱلنَّاسَ جَمِيعٗا ﴾	المائدة	32	139
﴿ إِنَّمَا جَزَٰٓؤُاْ ٱلَّذِينَ يُحَارِبُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَيَسۡعَوۡنَ فِي ٱلۡأَرۡضِ فَسَادًا ﴾	المائدة	33	40، 140
﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَٱبۡتَغُوٓاْ إِلَيۡهِ ٱلۡوَسِيلَةَ وَجَٰهِدُواْ فِي سَبِيلِهِۦ ﴾	المائدة	35	220
﴿ وَكَتَبۡنَا عَلَيۡهِمۡ فِيهَآ أَنَّ ٱلنَّفۡسَ بِٱلنَّفۡسِ وَٱلۡعَيۡنَ بِٱلۡعَيۡنِ وَٱلۡأَنفَ بِٱلۡأَنفِ وَٱلۡأُذُنَ بِٱلۡأُذُنِ وَٱلسِّنَّ بِٱلسِّنِّ وَٱلۡجُرُوحَ قِصَاصٞ ﴾	المائدة	45	140
﴿ إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ﴾	المائدة	55	141
﴿ مِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡكِتَٰبَ مِن قَبۡلِكُمۡ وَٱلۡكُفَّارَ أَوۡلِيَآءَ ﴾	المائدة	57	141
﴿ وَتَرَىٰ كَثِيرٗا مِّنۡهُمۡ يُسَٰرِعُونَ فِي ٱلۡإِثۡمِ وَٱلۡعُدۡوَٰنِ وَأَكۡلِهِمُ ٱلسُّحۡتَ ﴾	المائدة	62	220
﴿ وَلَوۡ أَنَّهُمۡ أَقَامُواْ ٱلتَّوۡرَىٰةَ وَٱلۡإِنجِيلَ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيۡهِم مِّن رَّبِّهِمۡ ﴾	المائدة	66	141
﴿ قُلۡ يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ لَسۡتُمۡ عَلَىٰ شَيۡءٍ حَتَّىٰ تُقِيمُواْ ٱلتَّوۡرَىٰةَ وَٱلۡإِنجِيلَ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيۡكُم مِّن رَّبِّكُمۡ ﴾	المائدة	68	142
﴿ قُلۡ يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ لَا تَغۡلُواْ فِي دِينِكُمۡ غَيۡرَ ٱلۡحَقِّ وَلَا تَتَّبِعُوٓاْ أَهۡوَآءَ قَوۡمٖ قَدۡ ضَلُّواْ مِن قَبۡلُ وَأَضَلُّواْ كَثِيرٗا وَضَلُّواْ عَن سَوَآءِ ٱلسَّبِيلِ ﴿٧٧﴾ ﴾	المائدة	77	142
﴿ وَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَكَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَآ أُوْلَٰٓئِكَ أَصۡحَٰبُ ٱلۡجَحِيمِ ﴿٨٦﴾ ﴾	المائدة	86	221

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تُحَرِّمُواْ طَيِّبَٰتِ مَآ أَحَلَّ ٱللَّهُ لَكُمۡ وَلَا تَعۡتَدُوٓاْ ﴾	المائدة	87	142
﴿ وَيَصُدَّكُمۡ عَن ذِكۡرِ ٱللَّهِ وَعَنِ ٱلصَّلَوٰةِ ﴾	المائدة	91	221
﴿ لَيۡسَ عَلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ جُنَاحٞ فِيمَا طَعِمُوٓاْ إِذَا مَا ٱتَّقَواْ وَّءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ ﴾	المائدة	93	221
﴿ أُحِلَّ لَكُمۡ صَيۡدُ ٱلۡبَحۡرِ وَطَعَامُهُۥ ﴾	المائدة	96	221
﴿ جَعَلَ ٱللَّهُ ٱلۡكَعۡبَةَ ٱلۡبَيۡتَ ٱلۡحَرَامَ قِيَٰمٗا لِّلنَّاسِ وَٱلشَّهۡرَ ٱلۡحَرَامَ وَٱلۡهَدۡيَ وَٱلۡقَلَٰٓئِدَ ﴾	المائدة	97	222
﴿ ذَٰلِكَ لِتَعۡلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ يَعۡلَمُ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِ وَأَنَّ ٱللَّهَ بِكُلِّ شَيۡءٍ عَلِيمٞ ٩٧ ﴾	المائدة	97	39، 142
﴿ وَإِن يَمۡسَسۡكَ ٱللَّهُ بِضُرّٖ فَلَا كَاشِفَ لَهُۥٓ إِلَّا هُوَۖ وَإِن يَمۡسَسۡكَ بِخَيۡرٖ فَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٞ ١٧ وَهُوَ ٱلۡقَاهِرُ فَوۡقَ عِبَادِهِۦۚ وَهُوَ ٱلۡحَكِيمُ ٱلۡخَبِيرُ ١٨ ﴾	الأنعام	18	143
﴿ قُلِ ٱللَّهُۖ شَهِيدُۢ بَيۡنِي وَبَيۡنَكُمۡۚ وَأُوحِيَ إِلَيَّ هَٰذَا ٱلۡقُرۡءَانُ ﴾	الأنعام	19	222
﴿ وَمَا مِن دَآبَّةٖ فِي ٱلۡأَرۡضِ وَلَا طَٰٓئِرٖ يَطِيرُ بِجَنَاحَيۡهِ إِلَّآ أُمَمٌ أَمۡثَالُكُم ﴾	الأنعام	38	222
﴿ لَيۡسَ لَهُم مِّن دُونِهِۦ وَلِيّٞ وَلَا شَفِيعٞ ﴾	الأنعام	51	143
﴿ وَكَذَٰلِكَ نُفَصِّلُ ٱلۡأٓيَٰتِ وَلِتَسۡتَبِينَ سَبِيلُ ٱلۡمُجۡرِمِينَ ٥٥ ﴾	الأنعام	55	222
﴿ وَعِندَهُۥ مَفَاتِحُ ٱلۡغَيۡبِ لَا يَعۡلَمُهَآ إِلَّا هُوَۚ وَيَعۡلَمُ مَا فِي ٱلۡبَرِّ وَٱلۡبَحۡرِۚ وَمَا تَسۡقُطُ مِن وَرَقَةٍ إِلَّا يَعۡلَمُهَا وَلَا حَبَّةٖ فِي ظُلُمَٰتِ ٱلۡأَرۡضِ وَلَا رَطۡبٖ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا فِي كِتَٰبٖ مُّبِينٖ ٥٩ ﴾	الأنعام	59	143
﴿ قُلۡ مَن يُنَجِّيكُم مِّن ظُلُمَٰتِ ٱلۡبَرِّ وَٱلۡبَحۡرِ تَدۡعُونَهُۥ تَضَرُّعٗا وَخُفۡيَةً لَّئِنۡ أَنجَىٰنَا مِنۡ هَٰذِهِۦ لَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلشَّٰكِرِينَ ٦٣ قُلِ ٱللَّهُ يُنَجِّيكُم مِّنۡهَا وَمِن كُلِّ كَرۡبٖ ﴾	الأنعام	-63 64	144
﴿ وَأُمِرۡنَا لِنُسۡلِمَ لِرَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ٧١ وَأَنۡ أَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ ﴾	الأنعام	-71 72	223
﴿ وَأُمِرۡنَا لِنُسۡلِمَ لِرَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ٧١ وَأَنۡ أَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَٱتَّقُوهُۚ وَهُوَ ٱلَّذِيٓ إِلَيۡهِ تُحۡشَرُونَ ٧٢ ﴾	الأنعام	-71 72	144
﴿ وَمَنۡ أَظۡلَمُ مِمَّنِ ٱفۡتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا أَوۡ قَالَ أُوحِيَ إِلَيَّ وَلَمۡ يُوحَ إِلَيۡهِ شَيۡءٞ ﴾	الأنعام	93	64، 223

﴿فَأَخۡرَجۡنَا بِهِۦ نَبَاتَ كُلِّ شَيۡءٖ فَأَخۡرَجۡنَا مِنۡهُ خَضِرٗا نُّخۡرِجُ مِنۡهُ حَبّٗا مُّتَرَاكِبٗا وَمِنَ ٱلنَّخۡلِ مِن طَلۡعِهَا قِنۡوَانٞ دَانِيَةٞ وَجَنَّٰتٖ مِّنۡ أَعۡنَابٖ وَٱلزَّيۡتُونَ وَٱلرُّمَّانَ﴾	الأنعام	99	30، 224
﴿وَلَمۡ تَكُن لَّهُۥ صَٰحِبَةٞ﴾	الأنعام	101	90
﴿وَلَا تَقۡرَبُواْ ٱلۡفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنۡهَا وَمَا بَطَنَۖ وَلَا تَقۡتُلُواْ ٱلنَّفۡسَ ٱلَّتِي حَرَّمَ ٱللَّهُ إِلَّا بِٱلۡحَقِّ﴾	الأنعام	151	48، 224
﴿قُلۡ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحۡيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ١٦٢﴾	الأنعام	162	37، 144
﴿وَكَم مِّن قَرۡيَةٍ أَهۡلَكۡنَٰهَا فَجَآءَهَا بَأۡسُنَا بَيَٰتًا﴾	الأعراف	4	102
﴿وَلَقَدۡ مَكَّنَّٰكُمۡ فِي ٱلۡأَرۡضِ وَجَعَلۡنَا لَكُمۡ فِيهَا مَعَٰيِشَۗ قَلِيلٗا مَّا تَشۡكُرُونَ ١٠﴾	الأعراف	10	145
﴿قُلۡ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ ٱلۡفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنۡهَا وَمَا بَطَنَ وَٱلۡإِثۡمَ وَٱلۡبَغۡيَ بِغَيۡرِ ٱلۡحَقِّ﴾	الأعراف	33	145، 225
﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَا وَٱسۡتَكۡبَرُواْ عَنۡهَا لَا تُفَتَّحُ لَهُمۡ أَبۡوَٰبُ ٱلسَّمَآءِ﴾	الأعراف	40	225
﴿وَنَادَىٰٓ أَصۡحَٰبُ ٱلنَّارِ أَصۡحَٰبَ ٱلۡجَنَّةِ أَنۡ أَفِيضُواْ عَلَيۡنَا مِنَ ٱلۡمَآءِ أَوۡ مِمَّا رَزَقَكُمُ ٱللَّهُ﴾	الأعراف	50	145
﴿وَٱذۡكُرُوٓاْ إِذۡ جَعَلَكُمۡ خُلَفَآءَ مِنۢ بَعۡدِ قَوۡمِ نُوحٖ وَزَادَكُمۡ فِي ٱلۡخَلۡقِ بَصۡۜطَةٗۖ فَٱذۡكُرُوٓاْ ءَالَآءَ ٱللَّهِ لَعَلَّكُمۡ تُفۡلِحُونَ ٦٩﴾	الأعراف	69	146
﴿قَالَ قَدۡ وَقَعَ عَلَيۡكُم مِّن رَّبِّكُمۡ رِجۡسٞ وَغَضَبٌ﴾	الأعراف	71	146
﴿وَٱذۡكُرُوٓاْ إِذۡ جَعَلَكُمۡ خُلَفَآءَ مِنۢ بَعۡدِ عَادٖ وَبَوَّأَكُمۡ فِي ٱلۡأَرۡضِ تَتَّخِذُونَ مِن سُهُولِهَا قُصُورٗا وَتَنۡحِتُونَ ٱلۡجِبَالَ بُيُوتٗاۖ فَٱذۡكُرُوٓاْ ءَالَآءَ ٱللَّهِ﴾	الأعراف	74	146
﴿قَالَ ٱلۡمَلَأُ ٱلَّذِينَ ٱسۡتَكۡبَرُواْ مِن قَوۡمِهِۦ لِلَّذِينَ ٱسۡتُضۡعِفُواْ لِمَنۡ ءَامَنَ﴾	الأعراف	75	42
﴿وَلَا تَبۡخَسُواْ ٱلنَّاسَ أَشۡيَآءَهُمۡ وَلَا تُفۡسِدُواْ فِي ٱلۡأَرۡضِ بَعۡدَ إِصۡلَٰحِهَا﴾	الأعراف	85	146

﴿ فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمُ ٱلطُّوفَانَ وَٱلْجَرَادَ وَٱلْقُمَّلَ وَٱلضَّفَادِعَ وَٱلدَّمَ ءَايَٰتٍ مُّفَصَّلَٰتٍ فَٱسْتَكْبَرُوا۟ وَكَانُوا۟ قَوْمًا مُّجْرِمِينَ ﴿١٣٣﴾ ﴾	الأعراف	133	147
﴿ وَٱلَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِٱلْكِتَٰبِ وَأَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ ٱلْمُصْلِحِينَ ﴿١٧٠﴾ ﴾	الأعراف	170	225
﴿ سَآءَ مَثَلًا ٱلْقَوْمُ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا وَأَنفُسَهُمْ كَانُوا۟ يَظْلِمُونَ ﴿١٧٧﴾ ﴾	الأعراف	177	147
﴿ أَوَلَمْ يَنظُرُوا۟ فِى مَلَكُوتِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا خَلَقَ ٱللَّهُ مِن شَىْءٍ ﴾	الأعراف	185	147
﴿ هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا لِيَسْكُنَ إِلَيْهَا ﴾	الأعراف	189	66
﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ عِندَ رَبِّكَ لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِۦ وَيُسَبِّحُونَهُۥ وَلَهُۥ يَسْجُدُونَ ﴿٢٠٦﴾ ﴾	الأعراف	206	226
﴿ وَيُسَبِّحُونَهُۥ وَلَهُۥ يَسْجُدُونَ ۩ ﴿٢٠٦﴾ ﴾	الأعراف	206	147
﴿ وَإِذْ قَالُوا۟ ٱللَّهُمَّ إِن كَانَ هَٰذَا هُوَ ٱلْحَقَّ مِنْ عِندِكَ فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا حِجَارَةً مِّنَ ٱلسَّمَآءِ أَوِ ٱئْتِنَا بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴿٣٢﴾ ﴾	الأنفال	32	148
﴿ إِذْ يَقُولُ ٱلْمُنَٰفِقُونَ وَٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ ﴾	الأنفال	49	148
﴿ فَأَهْلَكْنَٰهُم بِذُنُوبِهِمْ وَأَغْرَقْنَآ ءَالَ فِرْعَوْنَ ﴾	الأنفال	54	226
﴿ وَأَعِدُّوا۟ لَهُم مَّا ٱسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ وَمِن رِّبَاطِ ٱلْخَيْلِ ﴾	الأنفال	60	226
﴿ فَٱقْتُلُوا۟ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴾	التوبة	5	84
﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ ﴾	التوبة	6	91
﴿ وَإِن نَّكَثُوٓا۟ أَيْمَٰنَهُم مِّنۢ بَعْدِ عَهْدِهِمْ وَطَعَنُوا۟ فِى دِينِكُمْ ﴾	التوبة	12	226
﴿ قُلْ إِن كَانَ ءَابَآؤُكُمْ وَأَبْنَآؤُكُمْ وَإِخْوَٰنُكُمْ وَأَزْوَٰجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ ﴾	التوبة	24	148
﴿ لَقَدْ نَصَرَكُمُ ٱللَّهُ فِى مَوَاطِنَ كَثِيرَةٍ ۙ وَيَوْمَ حُنَيْنٍ ﴾	التوبة	25	46، 227
﴿ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ ٱلْحَقِّ ﴾	التوبة	29	227
﴿ لَوْ يَجِدُونَ مَلْجَـًٔا أَوْ مَغَٰرَٰتٍ أَوْ مُدَّخَلًا لَّوَلَّوْا۟ إِلَيْهِ وَهُمْ يَجْمَحُونَ ﴿٥٧﴾ ﴾	التوبة	57	227
﴿ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْمُنَٰفِقِينَ وَٱلْمُنَٰفِقَٰتِ وَٱلْكُفَّارَ نَارَ جَهَنَّمَ خَٰلِدِينَ فِيهَا ﴾	التوبة	68	148

﴿ أَلَمْ يَعْلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَىٰهُمْ وَأَنَّ ٱللَّهَ عَلَّٰمُ ٱلْغُيُوبِ ﴿٧٨﴾ ﴾	التوبة	78	38، 149
﴿ مَا عَلَى ٱلْمُحْسِنِينَ مِن سَبِيلٍ ۚ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿٩١﴾ وَلَا عَلَى ٱلَّذِينَ إِذَا مَآ أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ ﴾	التوبة	91- 92	241
﴿ وَقُلِ ٱعْمَلُواْ فَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُۥ وَٱلْمُؤْمِنُونَ ﴾	التوبة	105	149
﴿ وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ مَسْجِدًا ضِرَارًا وَكُفْرًا وَتَفْرِيقًۢا بَيْنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾	التوبة	107	228
﴿ ٱلتَّٰٓئِبُونَ ٱلْعَٰبِدُونَ ٱلْحَٰمِدُونَ ٱلسَّٰٓئِحُونَ ٱلرَّٰكِعُونَ ٱلسَّٰجِدُونَ ٱلْءَامِرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَٱلنَّاهُونَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَٱلْحَٰفِظُونَ لِحُدُودِ ٱللَّهِ ۗ وَبَشِّرِ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿١١٢﴾ ﴾	التوبة	112	149
﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا ضَاقَتْ عَلَيْهِمُ ٱلْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ وَضَاقَتْ عَلَيْهِمْ أَنفُسُهُمْ وَظَنُّوٓاْ أَن لَّا مَلْجَأَ مِنَ ٱللَّهِ إِلَّآ إِلَيْهِ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ لِيَتُوبُوٓاْ ﴾	التوبة	118	105
﴿ بِٱلْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴿١٢٨﴾ ﴾	التوبة	128	228
﴿ وَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَهُمْ شَرَابٌ مِّنْ حَمِيمٍ وَعَذَابٌ أَلِيمٌۢ بِمَا كَانُواْ يَكْفُرُونَ ﴿٤﴾ ﴾	يونس	4	150
﴿ هُوَ ٱلَّذِى جَعَلَ ٱلشَّمْسَ ضِيَآءً وَٱلْقَمَرَ نُورًا وَقَدَّرَهُۥ مَنَازِلَ لِتَعْلَمُواْ عَدَدَ ٱلسِّنِينَ وَٱلْحِسَابَ ۚ مَا خَلَقَ ٱللَّهُ ذَٰلِكَ إِلَّا بِٱلْحَقِّ ۚ يُفَصِّلُ ٱلْءَايَٰتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ ﴿٥﴾ إِنَّ فِى ٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ وَمَا خَلَقَ ٱللَّهُ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ لَءَايَٰتٍ لِّقَوْمٍ يَتَّقُونَ ﴿٦﴾ ﴾	يونس	6-5	150
﴿ قُلْ مَن يَرْزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ أَمَّن يَمْلِكُ ٱلسَّمْعَ وَٱلْأَبْصَٰرَ وَمَن يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ ٱلْمَيِّتَ مِنَ ٱلْحَىِّ وَمَن يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ ﴾	يونس	31	151
﴿ وَمَا تَكُونُ فِى شَأْنٍ وَمَا تَتْلُواْ مِنْهُ مِن قُرْءَانٍ وَلَا تَعْمَلُونَ مِنْ عَمَلٍ إِلَّا كُنَّا عَلَيْكُمْ شُهُودًا إِذْ تُفِيضُونَ فِيهِ ﴾	يونس	61	151، 228
﴿ ثُمَّ بَعَثْنَا مِنۢ بَعْدِهِم مُّوسَىٰ وَهَٰرُونَ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ وَمَلَإِيْهِۦ بِـَٔايَٰتِنَا فَٱسْتَكْبَرُواْ وَكَانُواْ قَوْمًا مُّجْرِمِينَ ﴿٧٥﴾ ﴾	يونس	75	151
﴿ إِنَّكَ ءَاتَيْتَ فِرْعَوْنَ وَمَلَأَهُۥ زِينَةً وَأَمْوَٰلًا فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ﴾	يونس	88	229

﴿ وَنَادَىٰ نُوحٌ رَّبَّهُۥ فَقَالَ رَبِّ إِنَّ ٱبۡنِي مِنۡ أَهۡلِي ﴾	هود	45	102
﴿ وَيَٰقَوۡمِ أَوۡفُواْ ٱلۡمِكۡيَالَ وَٱلۡمِيزَانَ بِٱلۡقِسۡطِۖ وَلَا تَبۡخَسُواْ ٱلنَّاسَ أَشۡيَآءَهُمۡ وَلَا تَعۡثَوۡاْ فِي ٱلۡأَرۡضِ مُفۡسِدِينَ ٨٥ ﴾	هود	85	151، 152
﴿ وَلَقَدۡ أَرۡسَلۡنَا مُوسَىٰ بِـَٔايَٰتِنَا وَسُلۡطَٰنٖ مُّبِينٍ ٩٦ ﴾	هود	96	229
﴿ فَٱسۡتَقِمۡ كَمَآ أُمِرۡتَ وَمَن تَابَ مَعَكَ وَلَا تَطۡغَوۡاْ ﴾	هود	112	229
﴿ وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ طَرَفَيِ ٱلنَّهَارِ وَزُلَفٗا مِّنَ ٱلَّيۡلِۚ إِنَّ ٱلۡحَسَنَٰتِ يُذۡهِبۡنَ ٱلسَّيِّـَٔاتِۚ ذَٰلِكَ ذِكۡرَىٰ لِلذَّٰكِرِينَ ١١٤ وَٱصۡبِرۡ فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجۡرَ ٱلۡمُحۡسِنِينَ ١١٥ ﴾	هود	115	152
﴿ إِنِّي رَأَيۡتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوۡكَبٗا وَٱلشَّمۡسَ وَٱلۡقَمَرَ رَأَيۡتُهُمۡ لِي سَٰجِدِينَ ٤ ﴾	يوسف	4	33، 229
﴿ عَسَىٰٓ أَن يَنفَعَنَآ أَوۡ نَتَّخِذَهُۥ وَلَدٗا ﴾	يوسف	21	230
﴿ كَذَٰلِكَ لِنَصۡرِفَ عَنۡهُ ٱلسُّوٓءَ وَٱلۡفَحۡشَآءَ ﴾	يوسف	24	230
﴿ مَا جِئۡنَا لِنُفۡسِدَ فِي ٱلۡأَرۡضِ وَمَا كُنَّا سَٰرِقِينَ ٧٣ ﴾	يوسف	73	230
﴿ فَلَنۡ أَبۡرَحَ ٱلۡأَرۡضَ حَتَّىٰ يَأۡذَنَ لِيٓ أَبِيٓ أَوۡ يَحۡكُمَ ٱللَّهُ لِيۖ وَهُوَ خَيۡرُ ٱلۡحَٰكِمِينَ ٨٠ ﴾	يوسف	80	153
﴿ قَالَ إِنَّمَآ أَشۡكُواْ بَثِّي وَحُزۡنِيٓ إِلَى ٱللَّهِ ﴾	يوسف	86	78
﴿ الٓمٓرۚ تِلۡكَ ءَايَٰتُ ٱلۡكِتَٰبِۗ وَٱلَّذِيٓ أُنزِلَ إِلَيۡكَ مِن رَّبِّكَ ٱلۡحَقُّ وَلَٰكِنَّ أَكۡثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يُؤۡمِنُونَ ١ ﴾	الرعد	1	153
﴿ وَيُسَبِّحُ ٱلرَّعۡدُ بِحَمۡدِهِۦ وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ مِنۡ خِيفَتِهِۦ ﴾	الرعد	13	153
﴿ ٱلَّذِينَ يُوفُونَ بِعَهۡدِ ٱللَّهِ وَلَا يَنقُضُونَ ٱلۡمِيثَٰقَ ٢٠ ﴾	الرعد	20	154، 230
﴿ وَٱلَّذِينَ يَصِلُونَ مَآ أَمَرَ ٱللَّهُ بِهِۦٓ أَن يُوصَلَ وَيَخۡشَوۡنَ رَبَّهُمۡ وَيَخَافُونَ سُوٓءَ ٱلۡحِسَابِ ٢١ ﴾	الرعد	21	160
﴿ وَيَخۡشَوۡنَ رَبَّهُمۡ وَيَخَافُونَ سُوٓءَ ٱلۡحِسَابِ ٢١ ﴾	الرعد	21	230
﴿ وَٱلَّذِينَ صَبَرُواْ ٱبۡتِغَآءَ وَجۡهِ رَبِّهِمۡ وَأَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنفَقُواْ مِمَّا رَزَقۡنَٰهُمۡ ﴾	الرعد	22	231
﴿ وَٱلَّذِينَ يَنقُضُونَ عَهۡدَ ٱللَّهِ مِنۢ بَعۡدِ مِيثَٰقِهِۦ وَيَقۡطَعُونَ مَآ أَمَرَ ٱللَّهُ بِهِۦٓ أَن يُوصَلَ وَيُفۡسِدُونَ فِي ٱلۡأَرۡضِ أُوْلَٰٓئِكَ لَهُمُ ٱللَّعۡنَةُ وَلَهُمۡ سُوٓءُ ٱلدَّارِ ٢٥ ﴾	الرعد	25	154

﴿ يَسُومُونَكُمْ سُوٓءَ ٱلْعَذَابِ وَيُذَبِّحُونَ أَبْنَآءَكُمْ وَيَسْتَحْيُونَ نِسَآءَكُمْ ﴾	إبراهيم	6	244
﴿ وَقَالَ مُوسَىٰٓ إِن تَكْفُرُوٓاْ أَنتُمْ وَمَن فِي ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا فَإِنَّ ٱللَّهَ لَغَنِيٌّ حَمِيدٌ ﴿٨﴾ ﴾	إبراهيم	8	154
﴿ وَيُضِلُّ ٱللَّهُ ٱلظَّٰلِمِينَ ۚ وَيَفْعَلُ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ ﴿٢٧﴾ ﴾	إبراهيم	27	155
﴿ رَبَّنَآ إِنَّكَ تَعْلَمُ مَا نُخْفِي وَمَا نُعْلِنُ ۗ وَمَا يَخْفَىٰ عَلَى ٱللَّهِ مِن شَيْءٍ فِي ٱلْأَرْضِ وَلَا فِي ٱلسَّمَآءِ ﴿٣٨﴾ ﴾	إبراهيم	38	155
﴿ رَبَّنَا ٱغْفِرْ لِي وَلِوَٰلِدَيَّ وَلِلْمُؤْمِنِينَ يَوْمَ يَقُومُ ٱلْحِسَابُ ﴿٤١﴾ ﴾	إبراهيم	41	155
﴿ الٓرۚ تِلْكَ ءَايَٰتُ ٱلْكِتَٰبِ وَقُرْءَانٍ مُّبِينٍ ﴿١﴾ ﴾	الحجر	1	156
﴿ وَلَقَدْ جَعَلْنَا فِي ٱلسَّمَآءِ بُرُوجًا وَزَيَّنَّٰهَا لِلنَّٰظِرِينَ ﴿١٦﴾ ﴾	الحجر	16	156
﴿ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَٰيِشَ وَمَن لَّسْتُمْ لَهُۥ بِرَٰزِقِينَ ﴿٢٠﴾ وَإِن مِّن شَيْءٍ إِلَّا عِندَنَا خَزَآئِنُهُۥ ﴿٢١﴾ ﴾	الحجر	21	156
﴿ وَلَقَدْ ءَاتَيْنَٰكَ سَبْعًا مِّنَ ٱلْمَثَانِي وَٱلْقُرْءَانَ ٱلْعَظِيمَ ﴿٨٧﴾ ﴾	الحجر	87	36، 157
﴿ فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَكُن مِّنَ ٱلسَّٰجِدِينَ ﴿٩٨﴾ وَٱعْبُدْ رَبَّكَ حَتَّىٰ يَأْتِيَكَ ٱلْيَقِينُ ﴿٩٩﴾ ﴾	الحجر	98-99	157
﴿ فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَكُن مِّنَ ٱلسَّٰجِدِينَ ﴿٩٨﴾ ﴾	النحل	98	231
﴿ وَٱلْأَنْعَٰمَ خَلَقَهَا ۗ لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ وَمَنَٰفِعُ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ ﴿٥﴾ ﴾	النحل	5	157
﴿ وَمَنَٰفِعُ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ ﴾	النحل	5	231
﴿ يُنۢبِتُ لَكُم بِهِ ٱلزَّرْعَ وَٱلزَّيْتُونَ وَٱلنَّخِيلَ وَٱلْأَعْنَٰبَ وَمِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِ ﴾	النحل	11	158
﴿ وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ ۖ وَٱلنُّجُومُ مُسَخَّرَٰتٌۢ بِأَمْرِهِۦٓ ﴾	النحل	12	158
﴿ قَالَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْعِلْمَ إِنَّ ٱلْخِزْيَ ٱلْيَوْمَ وَٱلسُّوٓءَ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ ﴿٢٧﴾ ﴾	النحل	27	159
﴿ وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ مِن دَآبَّةٍ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَهُمْ لَا يَسْتَكْبِرُونَ ﴿٤٩﴾ ﴾	النحل	49	232

﴿ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَهُمْ لَا يَسْتَكْبِرُونَ ﴿٤٩﴾ يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوْقِهِمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ ﴿٥٠﴾ ﴾	النحل	49-50	159
﴿ وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ ٱلْبَنَٰتِ سُبْحَٰنَهُۥ وَلَهُم مَّا يَشْتَهُونَ ﴿٥٧﴾ ﴾	النحل	57	24
﴿ أَثَٰثًا وَمَتَٰعًا ﴾	النحل	80	232
﴿ وَيَوْمَ نَبْعَثُ فِى كُلِّ أُمَّةٍ شَهِيدًا عَلَيْهِم مِّنْ أَنفُسِهِمْ وَجِئْنَا بِكَ شَهِيدًا عَلَىٰ هَٰٓؤُلَآءِ ﴾	النحل	89	232
﴿ وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ تِبْيَٰنًا لِّكُلِّ شَىْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً ﴿٨٩﴾ ﴾	النحل	89	232
﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُ بِٱلْعَدْلِ وَٱلْإِحْسَٰنِ وَإِيتَآئِ ذِى ٱلْقُرْبَىٰ ﴾	النحل	90	46، 117، 233
﴿ وَيَنْهَىٰ عَنِ ٱلْفَحْشَآءِ وَٱلْمُنكَرِ وَٱلْبَغْىِ ﴾	النحل	90	233
﴿ وَيَنْهَىٰ عَنِ ٱلْفَحْشَآءِ وَٱلْمُنكَرِ وَٱلْبَغْىِ ۚ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ ﴿٩٠﴾ ﴾	النحل	90	160
﴿ وَأَوْفُوا۟ بِعَهْدِ ٱللَّهِ إِذَا عَٰهَدتُّمْ وَلَا تَنقُضُوا۟ ٱلْأَيْمَٰنَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا ﴾	النحل	91	233
﴿ فَلَنُحْيِيَنَّهُۥ حَيَوٰةً طَيِّبَةً وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُم بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴿٩٧﴾ ﴾	النحل	97	160
﴿ فَإِذَا قَرَأْتَ ٱلْقُرْءَانَ فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ مِنَ ٱلشَّيْطَٰنِ ٱلرَّجِيمِ ﴿٩٨﴾ ﴾	النحل	98	102-103
﴿ ثُمَّ إِنَّ رَبَّكَ لِلَّذِينَ هَاجَرُوا۟ مِنۢ بَعْدِ مَا فُتِنُوا۟ ثُمَّ جَٰهَدُوا۟ وَصَبَرُوٓا۟ إِنَّ رَبَّكَ مِنۢ بَعْدِهَا لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿١١٠﴾ ﴾	النحل	110	161
﴿ ثُمَّ إِنَّ رَبَّكَ لِلَّذِينَ عَمِلُوا۟ ٱلسُّوٓءَ بِجَهَٰلَةٍ ثُمَّ تَابُوا۟ مِنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ وَأَصْلَحُوٓا۟ إِنَّ رَبَّكَ مِنۢ بَعْدِهَا لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿١١٩﴾ ﴾	النحل	119	23
﴿ ٱدْعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِٱلْحِكْمَةِ وَٱلْمَوْعِظَةِ ٱلْحَسَنَةِ ﴾	النحل	125	233
﴿ وَلِتَعْلَمُوا۟ عَدَدَ ٱلسِّنِينَ وَٱلْحِسَابَ ۚ وَكُلَّ شَىْءٍ فَصَّلْنَٰهُ تَفْصِيلًا ﴿١٢﴾ ﴾	الإسراء	12	162
﴿ وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوٓا۟ إِلَّآ إِيَّاهُ وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَٰنًا ۚ ... وَءَاتِ ذَا ٱلْقُرْبَىٰ	الإسراء	23-26	162

﴿ حَقَّهُۥ وَٱلۡمِسۡكِينَ وَٱبۡنَ ٱلسَّبِيلِ ﴾			
﴿ تُسَبِّحُ لَهُ ٱلسَّمَٰوَٰتُ ٱلسَّبۡعُ وَٱلۡأَرۡضُ وَمَن فِيهِنَّۚ وَإِن مِّن شَيۡءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمۡدِهِۦ ﴾	الإسراء	44	162
﴿ قُلۡ كُونُواْ حِجَارَةً أَوۡ حَدِيدًا ٥٠ أَوۡ خَلۡقٗا ﴾	الإسراء	50-51	163
﴿ وَلَقَدۡ فَضَّلۡنَا بَعۡضَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ عَلَىٰ بَعۡضٖۖ وَءَاتَيۡنَا دَاوُۥدَ زَبُورٗا ٥٥ ﴾	الإسراء	55	234
﴿ وَقُلۡ جَآءَ ٱلۡحَقُّ وَزَهَقَ ٱلۡبَٰطِلُۚ إِنَّ ٱلۡبَٰطِلَ كَانَ زَهُوقٗا ٨١ ﴾	الإسراء	81	24
﴿ وَنُنَزِّلُ مِنَ ٱلۡقُرۡءَانِ مَا هُوَ شِفَآءٞ وَرَحۡمَةٞ لِّلۡمُؤۡمِنِينَ ﴾	الإسراء	82	163
﴿ لِّيُنذِرَ بَأۡسٗا شَدِيدٗا مِّن لَّدُنۡهُ وَيُبَشِّرَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ٱلَّذِينَ يَعۡمَلُونَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أَنَّ لَهُمۡ أَجۡرًا حَسَنٗا ٢ مَّٰكِثِينَ فِيهِ أَبَدٗا ٣ وَيُنذِرَ ٱلَّذِينَ قَالُواْ ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ وَلَدٗا ٤ ﴾	الكهف	2-4	234
﴿ فَلَا تُمَارِ فِيهِمۡ إِلَّا مِرَآءٗ ظَٰهِرٗا ﴾	الكهف	22	75
﴿ يَٰيَحۡيَىٰ خُذِ ٱلۡكِتَٰبَ بِقُوَّةٖۖ وَءَاتَيۡنَٰهُ ٱلۡحُكۡمَ صَبِيّٗا ١٢ وَحَنَانٗا مِّن لَّدُنَّا وَزَكَوٰةٗۖ وَكَانَ تَقِيّٗا ١٣ ﴾	مريم	12-13	164
﴿ وَلَمۡ يَمۡسَسۡنِي بَشَرٞ وَلَمۡ أَكُ بَغِيّٗا ٢٠ ﴾	مريم	20	235
﴿ لِأَهَبَ لَكِ غُلَٰمٗا زَكِيّٗا ١٩ قَالَتۡ أَنَّىٰ يَكُونُ لِي غُلَٰمٞ وَلَمۡ يَمۡسَسۡنِي بَشَرٞ وَلَمۡ أَكُ بَغِيّٗا ٢٠ قَالَ كَذَٰلِكِ قَالَ رَبُّكِ هُوَ عَلَيَّ هَيِّنٞۖ وَلِنَجۡعَلَهُۥٓ ءَايَةٗ لِّلنَّاسِ ﴾	مريم	19-21	235
﴿ وَٱذۡكُرۡ فِي ٱلۡكِتَٰبِ مُوسَىٰٓۚ إِنَّهُۥ كَانَ مُخۡلَصٗا وَكَانَ رَسُولٗا نَّبِيّٗا ٥١ ﴾	مريم	51	164
﴿ وَٱذۡكُرۡ فِي ٱلۡكِتَٰبِ إِسۡمَٰعِيلَۚ إِنَّهُۥ كَانَ صَادِقَ ٱلۡوَعۡدِ وَكَانَ رَسُولٗا نَّبِيّٗا ٥٤ ﴾	مريم	54	31، 165
﴿ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِم مِّنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مِن ذُرِّيَّةِ ءَادَمَ وَمِمَّنۡ حَمَلۡنَا مَعَ نُوحٖ وَمِن ذُرِّيَّةِ إِبۡرَٰهِيمَ وَإِسۡرَٰٓءِيلَ وَمِمَّنۡ هَدَيۡنَا وَٱجۡتَبَيۡنَآ ﴾	مريم	58	235، 165
﴿ لَهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِ وَمَا بَيۡنَهُمَا وَمَا تَحۡتَ ٱلثَّرَىٰ ٦ ﴾	طه	6	236
﴿ فَٱعۡبُدۡنِي وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِذِكۡرِيٓ ١٤ ﴾	طه	14	236
﴿ فَلَا يَصُدَّنَّكَ عَنۡهَا مَن لَّا يُؤۡمِنُ بِهَا وَٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ فَتَرۡدَىٰ ١٦ ﴾	طه	16	166

﴿ قَالَ هِيَ عَصَايَ أَتَوَكَّؤُاْ عَلَيۡهَا وَأَهُشُّ بِهَا عَلَىٰ غَنَمِي وَلِيَ فِيهَا مَـَٔارِبُ أُخۡرَىٰ ١٨ ﴾	طه	18	25
﴿ قَالَ رَبِّ ٱشۡرَحۡ لِي صَدۡرِي ٢٥ ﴾	طه	25	22
﴿ كَيۡ نُسَبِّحَكَ كَثِيرٗا ٣٣ وَنَذۡكُرَكَ كَثِيرًا ٣٤ ﴾	طه	34	166
﴿ فَٱضۡرِبۡ لَهُمۡ طَرِيقٗا فِي ٱلۡبَحۡرِ يَبَسٗا لَّا تَخَٰفُ دَرَكٗا وَلَا تَخۡشَىٰ ٧٧ ﴾	طه	77	167
﴿ كَذَٰلِكَ نَقُصُّ عَلَيۡكَ مِنۡ أَنۢبَآءِ مَا قَدۡ سَبَقَۚ وَقَدۡ ءَاتَيۡنَٰكَ مِن لَّدُنَّا ذِكۡرٗا ٩٩ ﴾	طه	99	167
﴿ فَإِمَّا يَأۡتِيَنَّكُم مِّنِّي هُدٗى فَمَنِ ٱتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشۡقَىٰ ١٢٣ ﴾	طه	123	236
﴿ وَكَذَٰلِكَ نَجۡزِي مَنۡ أَسۡرَفَ وَلَمۡ يُؤۡمِنۢ بِـَٔايَٰتِ رَبِّهِۦۚ وَلَعَذَابُ ٱلۡأٓخِرَةِ أَشَدُّ وَأَبۡقَىٰٓ ١٢٧ ﴾	طه	127	168
﴿ وَسَبِّحۡ بِحَمۡدِ رَبِّكَ قَبۡلَ طُلُوعِ ٱلشَّمۡسِ وَقَبۡلَ غُرُوبِهَاۖ وَمِنۡ ءَانَآيِٕ ٱلَّيۡلِ فَسَبِّحۡ وَأَطۡرَافَ ٱلنَّهَارِ ﴾	طه	130	236
﴿ قَالَ رَبِّي يَعۡلَمُ ٱلۡقَوۡلَ فِي ٱلسَّمَآءِ وَٱلۡأَرۡضِۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡعَلِيمُ ٤ ﴾	الأنبياء	4	168
﴿ وَلَهُۥ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۚ وَمَنۡ عِندَهُۥ لَا يَسۡتَكۡبِرُونَ عَنۡ عِبَادَتِهِۦ ﴾	الأنبياء	19	236
﴿ هَٰذَا ذِكۡرُ مَن مَّعِيَ وَذِكۡرُ مَن قَبۡلِيۖ بَلۡ أَكۡثَرُهُمۡ لَا يَعۡلَمُونَ ٱلۡحَقَّۖ فَهُم مُّعۡرِضُونَ ٢٤ وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِيٓ إِلَيۡهِ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعۡبُدُونِ ٢٥ ﴾	الأنبياء	-24 25	169
﴿ إِذۡ قَالَ لِأَبِيهِ وَقَوۡمِهِۦ مَا هَٰذِهِ ٱلتَّمَاثِيلُ ٱلَّتِيٓ أَنتُمۡ لَهَا عَٰكِفُونَ ٥٢ ﴾	الأنبياء	52	169
﴿ وَأَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡهِمۡ فِعۡلَ ٱلۡخَيۡرَٰتِ وَإِقَامَ ٱلصَّلَوٰةِ وَإِيتَآءَ ٱلزَّكَوٰةِ ﴾	الأنبياء	73	237
﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يُجَٰدِلُ فِي ٱللَّهِ بِغَيۡرِ عِلۡمٖ وَيَتَّبِعُ كُلَّ شَيۡطَٰنٖ مَّرِيدٖ ٣ ﴾	الحج	3	170
﴿ ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلۡحَقُّ وَأَنَّهُۥ يُحۡيِ ٱلۡمَوۡتَىٰ وَأَنَّهُۥ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٞ ٦ ﴾	الحج	6	171
﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يُجَٰدِلُ فِي ٱللَّهِ بِغَيۡرِ عِلۡمٖ وَلَا هُدٗى وَلَا كِتَٰبٖ مُّنِيرٖ ٨ ﴾	الحج	8	237

﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يُدۡخِلُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ جَنَّٰتٖ تَجۡرِي مِن تَحۡتِهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُۚ إِنَّ ٱللَّهَ يَفۡعَلُ مَا يُرِيدُ ١٤ ﴾	الحج	14	172
﴿ أَلَمۡ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ يَسۡجُدُ لَهُۥ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِي ٱلۡأَرۡضِ وَٱلشَّمۡسُ وَٱلۡقَمَرُ وَٱلنُّجُومُ وَٱلۡجِبَالُ وَٱلشَّجَرُ وَٱلدَّوَآبُّ وَكَثِيرٞ مِّنَ ٱلنَّاسِ ﴾	الحج	18	49، 237
﴿ وَهُدُوٓاْ إِلَى ٱلطَّيِّبِ مِنَ ٱلۡقَوۡلِ وَهُدُوٓاْ إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلۡحَمِيدِ ٢٤ ﴾	الحج	24	172
﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱلۡمَسۡجِدِ ٱلۡحَرَامِ ﴾	الحج	25	239
﴿ فَٱجۡتَنِبُواْ ٱلرِّجۡسَ مِنَ ٱلۡأَوۡثَٰنِ وَٱجۡتَنِبُواْ قَوۡلَ ٱلزُّورِ ٣٠ ﴾	الحج	30	172
﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ مِن رَّسُولٖ وَلَا نَبِيٍّ ﴾	الحج	52	173
﴿ لِّيَجۡعَلَ مَا يُلۡقِي ٱلشَّيۡطَٰنُ فِتۡنَةٗ لِّلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٞ وَٱلۡقَاسِيَةِ قُلُوبُهُمۡ ﴾	الحج	53	239
﴿ أَلَمۡ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءٗ فَتُصۡبِحُ ٱلۡأَرۡضُ مُخۡضَرَّةًۚ ٦٣ ﴾	الحج	63	104
﴿ أَلَمۡ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ سَخَّرَ لَكُم مَّا فِي ٱلۡأَرۡضِ وَٱلۡفُلۡكَ تَجۡرِي فِي ٱلۡبَحۡرِ بِأَمۡرِهِۦ ﴾	الحج	65	46، 239
﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱرۡكَعُواْ وَٱسۡجُدُواْ وَٱعۡبُدُواْ ﴾	الحج	77	175
﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱرۡكَعُواْ وَٱسۡجُدُواْ وَٱعۡبُدُواْ رَبَّكُمۡ وَٱفۡعَلُواْ ٱلۡخَيۡرَ ﴾	الحج	77	176
﴿ فَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُواْ ٱلزَّكَوٰةَ وَٱعۡتَصِمُواْ بِٱللَّهِ ﴾	الحج	78	176
﴿ ٱلَّذِينَ هُمۡ فِي صَلَاتِهِمۡ خَٰشِعُونَ ٢ ... وَٱلَّذِينَ هُمۡ عَلَىٰ صَلَوَٰتِهِمۡ يُحَافِظُونَ ٩ ﴾	المؤمنون	9-2	176
﴿ فَأَنشَأۡنَا لَكُم بِهِۦ جَنَّٰتٖ مِّن نَّخِيلٖ وَأَعۡنَٰبٖ لَّكُمۡ فِيهَا فَوَٰكِهُ كَثِيرَةٞ وَمِنۡهَا تَأۡكُلُونَ ١٩ وَشَجَرَةٗ تَخۡرُجُ مِن طُورِ سَيۡنَآءَ ﴾	المؤمنون	-19 20	240
﴿ نُّسۡقِيكُم مِّمَّا فِي بُطُونِهَا وَلَكُمۡ فِيهَا مَنَٰفِعُ كَثِيرَةٞ وَمِنۡهَا تَأۡكُلُونَ ٢١ ﴾	المؤمنون	21	176
﴿ وَلَكُمۡ فِيهَا مَنَٰفِعُ كَثِيرَةٞ وَمِنۡهَا تَأۡكُلُونَ ٢١ وَعَلَيۡهَا وَعَلَى ٱلۡفُلۡكِ تُحۡمَلُونَ ٢٢ ﴾	المؤمنون	-21 22	240

﴿ وَمَن يَتَّبِعْ خُطُوَٰتِ ٱلشَّيْطَٰنِ فَإِنَّهُۥ يَأْمُرُ بِٱلْفَحْشَآءِ وَٱلْمُنكَرِ ﴾	النور	21	177
﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَتَّبِعُوا۟ خُطُوَٰتِ ٱلشَّيْطَٰنِ ۚ... وَلَا يَأْتَلِ أُو۟لُوا۟ ٱلْفَضْلِ مِنكُمْ وَٱلسَّعَةِ أَن يُؤْتُوٓا۟ أُو۟لِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينَ وَٱلْمُهَٰجِرِينَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ﴾	النور	21-22	240
﴿ وَلَا يَأْتَلِ أُو۟لُوا۟ ٱلْفَضْلِ مِنكُمْ وَٱلسَّعَةِ ﴾	النور	22	241
﴿ فِى بُيُوتٍ أَذِنَ ٱللَّهُ أَن تُرْفَعَ وَيُذْكَرَ فِيهَا ٱسْمُهُۥ ﴾	النور	36	241
﴿ رِجَالٌ لَّا تُلْهِيهِمْ تِجَٰرَةٌ وَلَا بَيْعٌ عَن ذِكْرِ ٱللَّهِ وَإِقَامِ ٱلصَّلَوٰةِ وَإِيتَآءِ ٱلزَّكَوٰةِ ﴾	النور	37	47، 178، 241
﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ يُسَبِّحُ لَهُۥ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱلطَّيْرُ صَٰٓفَّٰتٍ ﴾	النور	41	241
﴿ كُلٌّ قَدْ عَلِمَ صَلَاتَهُۥ وَتَسْبِيحَهُۥ ﴾	النور	41	178
﴿ وَأَقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُوا۟ ٱلزَّكَوٰةَ وَأَطِيعُوا۟ ٱلرَّسُولَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ ﴿٥٦﴾ ﴾	النور	56	178
﴿ فَقَدْ جَآءُو ظُلْمًا وَزُورًا ﴿٤﴾ ﴾	الفرقان	4	242
﴿ لَقَدِ ٱسْتَكْبَرُوا۟ فِىٓ أَنفُسِهِمْ وَعَتَوْ عُتُوًّا كَبِيرًا ﴿٢١﴾ ﴾	الفرقان	21	178
﴿ وَقَوْمَ نُوحٍ لَّمَّا كَذَّبُوا۟ ٱلرُّسُلَ أَغْرَقْنَٰهُمْ وَجَعَلْنَٰهُمْ لِلنَّاسِ ءَايَةً ۖ وَأَعْتَدْنَا لِلظَّٰلِمِينَ عَذَابًا أَلِيمًا ﴿٣٧﴾ ﴾	الفرقان	37	178
﴿ وَٱلَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ ٱلنَّفْسَ ٱلَّتِى حَرَّمَ ٱللَّهُ إِلَّا بِٱلْحَقِّ وَلَا يَزْنُونَ ۚ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ﴿٦٨﴾ يُضَٰعَفْ لَهُ ٱلْعَذَابُ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَيَخْلُدْ فِيهِۦ مُهَانًا ﴿٦٩﴾ إِلَّا مَن تَابَ وَءَامَنَ وَعَمِلَ عَمَلًا صَٰلِحًا فَأُو۟لَٰٓئِكَ يُبَدِّلُ ٱللَّهُ سَيِّـَٔاتِهِمْ حَسَنَٰتٍ ۗ وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا ﴿٧٠﴾ وَمَن تَابَ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَإِنَّهُۥ يَتُوبُ إِلَى ٱللَّهِ مَتَابًا ﴿٧١﴾ ﴾	الفرقان	68-71	179
﴿ فَأَخْرَجْنَٰهُم مِّن جَنَّٰتٍ وَعُيُونٍ ﴿٥٧﴾ وَكُنُوزٍ وَمَقَامٍ كَرِيمٍ ﴿٥٨﴾ ﴾	الشعراء	57-58	179
﴿ وَٱتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ إِبْرَٰهِيمَ ﴿٦٩﴾ إِذْ قَالَ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِۦ مَا تَعْبُدُونَ ﴿٧٠﴾ ﴾	الشعراء	70	180
﴿ قَالُوا۟ نَعْبُدُ أَصْنَامًا فَنَظَلُّ لَهَا عَٰكِفِينَ ﴿٧١﴾ ﴾	الشعراء		25
﴿ وَلَا تَبْخَسُوا۟ ٱلنَّاسَ أَشْيَآءَهُمْ وَلَا تَعْثَوْا۟ فِى ٱلْأَرْضِ مُفْسِدِينَ ﴿١٨٣﴾ ﴾	الشعراء	183	180

﴿ عَلَىٰ قَلۡبِكَ لِتَكُونَ مِنَ ٱلۡمُنذِرِينَ ﴿١٩٤﴾ ... وَأَنذِرۡ عَشِيرَتَكَ ٱلۡأَقۡرَبِينَ ﴿٢١٤﴾ ﴾	الشعراء	194- 214	50، 242
﴿ وَقَالَ رَبِّ أَوۡزِعۡنِيٓ أَنۡ أَشۡكُرَ نِعۡمَتَكَ ٱلَّتِيٓ أَنۡعَمۡتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَٰلِدَيَّ وَأَنۡ أَعۡمَلَ صَٰلِحٗا تَرۡضَىٰهُ ﴾	النمل	19	180
﴿ أَمَّن يُجِيبُ ٱلۡمُضۡطَرَّ إِذَا دَعَاهُ وَيَكۡشِفُ ٱلسُّوٓءَ ﴾	النمل	62	181
﴿ وَمَآ أَنتَ بِهَٰدِ ٱلۡعُمۡيِ عَن ضَلَٰلَتِهِمۡۖ إِن تُسۡمِعُ إِلَّا مَن يُؤۡمِنُ بِـَٔايَٰتِنَا فَهُم مُّسۡلِمُونَ ﴿٨١﴾ ﴾	النمل	81	181
﴿ إِنَّمَآ أُمِرۡتُ أَنۡ أَعۡبُدَ رَبَّ هَٰذِهِ ٱلۡبَلۡدَةِ ٱلَّذِي حَرَّمَهَا وَلَهُۥ كُلُّ شَيۡءٖۖ وَأُمِرۡتُ أَنۡ أَكُونَ مِنَ ٱلۡمُسۡلِمِينَ ﴿٩١﴾ ﴾	النمل	92	181، 243
﴿ وَنُرِيدُ أَن نَّمُنَّ عَلَى ٱلَّذِينَ ٱسۡتُضۡعِفُواْ فِي ٱلۡأَرۡضِ وَنَجۡعَلَهُمۡ أَئِمَّةٗ وَنَجۡعَلَهُمُ ٱلۡوَٰرِثِينَ ﴿٥﴾ وَنُمَكِّنَ لَهُمۡ فِي ٱلۡأَرۡضِ وَنُرِيَ فِرۡعَوۡنَ وَهَٰمَٰنَ وَجُنُودَهُمَا مِنۡهُم مَّا كَانُواْ يَحۡذَرُونَ ﴿٦﴾ ﴾	القصص	6-5	243
﴿ وَلَمَّا بَلَغَ أَشُدَّهُۥ وَٱسۡتَوَىٰٓ ءَاتَيۡنَٰهُ حُكۡمٗا وَعِلۡمٗاۚ وَكَذَٰلِكَ نَجۡزِي ٱلۡمُحۡسِنِينَ ﴿١٤﴾ ﴾	القصص	14	181
﴿ وَلَهُ ٱلۡحُكۡمُ وَإِلَيۡهِ تُرۡجَعُونَ ﴿٧٠﴾ ﴾	القصص	70	49، 243
﴿ وَٱبۡتَغِ فِيمَآ ءَاتَىٰكَ ٱللَّهُ ٱلدَّارَ ٱلۡأٓخِرَةَۖ وَلَا تَنسَ نَصِيبَكَ مِنَ ٱلدُّنۡيَاۖ وَأَحۡسِن كَمَآ أَحۡسَنَ ٱللَّهُ إِلَيۡكَ ﴾	القصص	77	182
﴿ تِلۡكَ ٱلدَّارُ ٱلۡأٓخِرَةُ نَجۡعَلُهَا لِلَّذِينَ لَا يُرِيدُونَ عُلُوّٗا فِي ٱلۡأَرۡضِ وَلَا فَسَادٗاۚ وَٱلۡعَٰقِبَةُ لِلۡمُتَّقِينَ ﴿٨٣﴾ ﴾	القصص	83	182
﴿ فَأَنجَيۡنَٰهُ وَأَصۡحَٰبَ ٱلسَّفِينَةِ وَجَعَلۡنَٰهَآ ءَايَةٗ لِّلۡعَٰلَمِينَ ﴿١٥﴾ ﴾	العنكبوت	15	183 77،
﴿ ٱتۡلُ مَآ أُوحِيَ إِلَيۡكَ مِنَ ٱلۡكِتَٰبِ وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ ﴾	العنكبوت	45	243
﴿ إِنَّ ٱلصَّلَوٰةَ تَنۡهَىٰ عَنِ ٱلۡفَحۡشَآءِ وَٱلۡمُنكَرِۗ وَلَذِكۡرُ ٱللَّهِ أَكۡبَرُۗ وَٱللَّهُ يَعۡلَمُ مَا تَصۡنَعُونَ ﴿٤٥﴾ ﴾	العنكبوت	45	183
﴿ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَكَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَا وَلِقَآئِ ٱلۡأٓخِرَةِ فَأُوْلَٰٓئِكَ فِي ٱلۡعَذَابِ	الروم	16	244

﴿ مُحۡضَرُونَ ١٦ ﴾			
﴿ وَلَهُ ٱلۡحَمۡدُ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ وَعَشِيّٗا وَحِينَ تُظۡهِرُونَ ١٨ ﴾	الروم	18	183، 244
﴿ وَمِنۡ ءَايَٰتِهِۦٓ أَنۡ خَلَقَكُم مِّن تُرَابٍ ... وَلَهُۥ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۖ كُلّٞ لَّهُۥ قَٰنِتُونَ ٢٦ ﴾	الروم	26	184
﴿ وَهُوَ أَهۡوَنُ عَلَيۡهِ ﴾	الروم	27	113
﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡعِلۡمَ وَٱلۡإِيمَٰنَ ﴾	الروم	56	244
﴿ وَوَصَّيۡنَا ٱلۡإِنسَٰنَ بِوَٰلِدَيۡهِ حَمَلَتۡهُ أُمُّهُۥ وَهۡنًا عَلَىٰ وَهۡنٖ وَفِصَٰلُهُۥ فِي عَامَيۡنِ أَنِ ٱشۡكُرۡ لِي وَلِوَٰلِدَيۡكَ ﴾	لقمان	14	25
﴿ يَٰبُنَيَّ إِنَّهَآ إِن تَكُ مِثۡقَالَ حَبَّةٖ مِّنۡ خَرۡدَلٖ فَتَكُن فِي صَخۡرَةٍ أَوۡ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ أَوۡ فِي ٱلۡأَرۡضِ يَأۡتِ بِهَا ٱللَّهُۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَطِيفٌ خَبِيرٞ ١٦ ﴾	لقمان	16	184
﴿ فَلَا تَغُرَّنَّكُمُ ٱلۡحَيَوٰةُ ٱلدُّنۡيَا وَلَا يَغُرَّنَّكُم بِٱللَّهِ ٱلۡغَرُورُ ٣٣ ﴾	لقمان	33	185
﴿ مَّآ أَتَىٰهُم مِّن نَّذِيرٖ ﴾	السجدة	3	90
﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ ٱتَّقِ ٱللَّهَ وَلَا تُطِعِ ٱلۡكَٰفِرِينَ وَٱلۡمُنَٰفِقِينَۗ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمٗا ١ وَٱتَّبِعۡ مَا يُوحَىٰٓ إِلَيۡكَ مِن رَّبِّكَ ﴾	الأحزاب	2-1	185، 245
﴿ وَإِذۡ أَخَذۡنَا مِنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مِيثَٰقَهُمۡ وَمِنكَ وَمِن نُّوحٖ وَإِبۡرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَى ٱبۡنِ مَرۡيَمَ ﴾	الأحزاب	7	78، 245
﴿ وَإِذۡ يَقُولُ ٱلۡمُنَٰفِقُونَ وَٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٞ مَّا وَعَدَنَا ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ إِلَّا غُرُورٗا ١٢ ﴾	الأحزاب	12	185
﴿ وَأَوۡرَثَكُمۡ أَرۡضَهُمۡ وَدِيَٰرَهُمۡ وَأَمۡوَٰلَهُمۡ وَأَرۡضٗا لَّمۡ تَطَـُٔوهَا ﴾	الأحزاب	27	245
﴿ وَأَوۡرَثَكُمۡ أَرۡضَهُمۡ وَدِيَٰرَهُمۡ وَأَمۡوَٰلَهُمۡ ﴾	الأحزاب	27	185
﴿ إِن كُنتُنَّ تُرِدۡنَ ٱلۡحَيَوٰةَ ٱلدُّنۡيَا وَزِينَتَهَا ﴾	الأحزاب	28	245
﴿ وَمَن يَقۡنُتۡ مِنكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتَعۡمَلۡ صَٰلِحٗا نُّؤۡتِهَآ أَجۡرَهَا مَرَّتَيۡنِ ﴾	الأحزاب	31	186
﴿ وَأَقِمۡنَ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتِينَ ٱلزَّكَوٰةَ وَأَطِعۡنَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓ ﴾	الأحزاب	33	186، 41

﴿ وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ وَخَاتَمَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ ﴾	الأحزاب	40	78
﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱذۡكُرُواْ ٱللَّهَ ذِكۡرٗا كَثِيرٗا ﴿٤١﴾ وَسَبِّحُوهُ بُكۡرَةٗ وَأَصِيلًا ﴿٤٢﴾ ﴾	الأحزاب	41-42	246
﴿ وَمَا كَانَ لَكُمۡ أَن تُؤۡذُواْ رَسُولَ ٱللَّهِ وَلَآ أَن تَنكِحُوٓاْ أَزۡوَٰجَهُۥ مِنۢ بَعۡدِهِۦٓ أَبَدًا ﴾	الأحزاب	53	246
﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ قُل لِّأَزۡوَٰجِكَ وَبَنَاتِكَ وَنِسَآءِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ يُدۡنِينَ عَلَيۡهِنَّ مِن جَلَٰبِيبِهِنَّ ﴾	الأحزاب	59	186
﴿ لَّئِن لَّمۡ يَنتَهِ ٱلۡمُنَٰفِقُونَ وَٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٞ ﴾	الأحزاب	60	187، 246
﴿ إِنَّا عَرَضۡنَا ٱلۡأَمَانَةَ عَلَى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ وَٱلۡجِبَالِ ﴾	الأحزاب	72	30، 247
﴿ يَعۡلَمُ مَا يَلِجُ فِي ٱلۡأَرۡضِ وَمَا يَخۡرُجُ مِنۡهَا ﴾	سبأ	2	62
﴿ ذَٰلِكَ جَزَيۡنَٰهُم بِمَا كَفَرُواْۖ وَهَلۡ نُجَٰزِيٓ إِلَّا ٱلۡكَفُورَ ﴿١٧﴾ ﴾	سبأ	17	24
﴿ فَقَالُواْ رَبَّنَا بَٰعِدۡ بَيۡنَ أَسۡفَارِنَا وَظَلَمُوٓاْ أَنفُسَهُمۡ فَجَعَلۡنَٰهُمۡ أَحَادِيثَ وَمَزَّقۡنَٰهُمۡ كُلَّ مُمَزَّقٍ ﴾	سبأ	19	187
﴿ وَإِنَّآ أَوۡ إِيَّاكُمۡ لَعَلَىٰ هُدًى أَوۡ فِي ضَلَٰلٖ مُّبِينٖ ﴿٢٤﴾ ﴾	سبأ	24	115
﴿ وَكَذَّبَ ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِهِمۡ وَمَا بَلَغُواْ مِعۡشَارَ مَآ ءَاتَيۡنَٰهُمۡ فَكَذَّبُواْ رُسُلِيۖ فَكَيۡفَ كَانَ نَكِيرِ ﴿٤٥﴾ ﴾	سبأ	45	247
﴿ جَآءَتۡهُمۡ رُسُلُهُم بِٱلۡبَيِّنَٰتِ وَبِٱلزُّبُرِ وَبِٱلۡكِتَٰبِ ٱلۡمُنِيرِ ﴿٢٥﴾ ﴾	فاطر	25	247
﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ وَٱلدَّوَآبِّ وَٱلۡأَنۡعَٰمِ مُخۡتَلِفٌ أَلۡوَٰنُهُۥ كَذَٰلِكَ ﴾	فاطر	28	187، 50، 248
﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَتۡلُونَ كِتَٰبَ ٱللَّهِ وَأَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنفَقُواْ مِمَّا رَزَقۡنَٰهُمۡ سِرّٗا وَعَلَانِيَةٗ يَرۡجُونَ تِجَٰرَةٗ لَّن تَبُورَ ﴿٢٩﴾ ﴾	فاطر	29	187
﴿ إِنَّا نَحۡنُ نُحۡيِ ٱلۡمَوۡتَىٰ وَنَكۡتُبُ مَا قَدَّمُواْ وَءَاثَٰرَهُمۡۚ وَكُلَّ شَيۡءٍ أَحۡصَيۡنَٰهُ	يس	12	187

﴿ فِيٓ إِمَامٖ مُّبِينٖ ﴿١٢﴾ ﴾			
﴿ ٱتَّبِعُواْ مَن لَّا يَسۡـَٔلُكُمۡ أَجۡرٗا وَهُم مُّهۡتَدُونَ ﴿٢١﴾ ﴾	يس	21	24
﴿ وَلَهُمۡ فِيهَا مَنَٰفِعُ وَمَشَارِبُۖ أَفَلَا يَشۡكُرُونَ ﴿٧٣﴾ ﴾	يس	73	249
﴿ لَا فِيهَا غَوۡلٞ وَلَا هُمۡ عَنۡهَا يُنزَفُونَ ﴿٤٧﴾ ﴾	الصافات	47	249
﴿ إِذۡ قَالَ لِأَبِيهِ وَقَوۡمِهِۦ مَاذَا تَعۡبُدُونَ ﴿٨٥﴾ ﴾	الصافات	85	189
﴿ وَلَقَدۡ مَنَنَّا عَلَىٰ مُوسَىٰ وَهَٰرُونَ ﴿١١٤﴾ وَنَجَّيۡنَٰهُمَا وَقَوۡمَهُمَا مِنَ ٱلۡكَرۡبِ ٱلۡعَظِيمِ ﴿١١٥﴾ وَنَصَرۡنَٰهُمۡ فَكَانُواْ هُمُ ٱلۡغَٰلِبِينَ ﴿١١٦﴾ وَءَاتَيۡنَٰهُمَا ٱلۡكِتَٰبَ ٱلۡمُسۡتَبِينَ ﴿١١٧﴾ وَهَدَيۡنَٰهُمَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ ﴿١١٨﴾ وَتَرَكۡنَا عَلَيۡهِمَا فِي ٱلۡأٓخِرِينَ ﴿١١٩﴾ ﴾	الصافات	114- 119	250
﴿ وَأَرۡسَلۡنَٰهُ إِلَىٰ مِاْئَةِ أَلۡفٍ أَوۡ يَزِيدُونَ ﴿١٤٧﴾ ﴾	الصافات	147	65، 112، 113
﴿ وَسَلَٰمٌ عَلَى ٱلۡمُرۡسَلِينَ ﴿١٨١﴾ ﴾	الصافات	181	40، 189
﴿ صٓۚ وَٱلۡقُرۡءَانِ ذِي ٱلذِّكۡرِ ﴿١﴾ ﴾	ص	1	189
﴿ وَلَقَدۡ فَتَنَّا سُلَيۡمَٰنَ وَأَلۡقَيۡنَا عَلَىٰ كُرۡسِيِّهِۦ جَسَدٗا ﴾	ص	34	250
﴿ خَلَقَكُم مِّن نَّفۡسٖ وَٰحِدَةٖ ثُمَّ جَعَلَ مِنۡهَا زَوۡجَهَا ﴾	الزمر	6	66، 106
﴿ وَٱلَّذِينَ ٱجۡتَنَبُواْ ٱلطَّٰغُوتَ أَن يَعۡبُدُوهَا وَأَنَابُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ لَهُمُ ٱلۡبُشۡرَىٰ ﴾	الزمر	17	189
﴿ ٱلَّذِينَ يَحۡمِلُونَ ٱلۡعَرۡشَ وَمَنۡ حَوۡلَهُۥ يُسَبِّحُونَ بِحَمۡدِ رَبِّهِمۡ وَيُؤۡمِنُونَ بِهِۦ وَيَسۡتَغۡفِرُونَ لِلَّذِينَ ءَامَنُواْ ﴾	غافر	7	25
﴿ رَبَّنَا وَسِعۡتَ كُلَّ شَيۡءٖ رَّحۡمَةٗ وَعِلۡمٗا فَٱغۡفِرۡ لِلَّذِينَ تَابُواْ وَٱتَّبَعُواْ سَبِيلَكَ وَقِهِمۡ عَذَابَ ٱلۡجَحِيمِ ﴿٧﴾ ﴾	غافر	7	190
﴿ وَقِهِمۡ عَذَابَ ٱلۡجَحِيمِ ﴿٧﴾ رَبَّنَا وَأَدۡخِلۡهُمۡ جَنَّٰتِ عَدۡنٍ ٱلَّتِي وَعَدتَّهُمۡ وَمَن صَلَحَ مِنۡ ءَابَآئِهِمۡ وَأَزۡوَٰجِهِمۡ وَذُرِّيَّٰتِهِمۡۚ إِنَّكَ أَنتَ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡحَكِيمُ ﴿٨﴾ وَقِهِمُ ٱلسَّيِّـَٔاتِۚ وَمَن تَقِ ٱلسَّيِّـَٔاتِ يَوۡمَئِذٖ فَقَدۡ رَحِمۡتَهُۥۚ وَذَٰلِكَ هُوَ	غافر	9-7	190

﴿ ٱلۡفَوۡزُ ٱلۡعَظِيمُ ٩ ﴾			
﴿ هُوَ ٱلَّذِي يُرِيكُمۡ ءَايَٰتِهِۦ وَيُنَزِّلُ لَكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ رِزۡقٗا ﴾	غافر	13	50، 250
﴿ وَلَقَدۡ أَرۡسَلۡنَا مُوسَىٰ بِـَٔايَٰتِنَا وَسُلۡطَٰنٖ مُّبِينٍ ٢٣ ﴾	غافر	23	251
﴿ إِنِّيٓ أَخَافُ أَن يُبَدِّلَ دِينَكُمۡ أَوۡ أَن يُظۡهِرَ فِي ٱلۡأَرۡضِ ٱلۡفَسَادَ ٢٦ ﴾	غافر	26	190
﴿ وَكَذَٰلِكَ زُيِّنَ لِفِرۡعَوۡنَ سُوٓءُ عَمَلِهِۦ وَصُدَّ عَنِ ٱلسَّبِيلِ ﴾	غافر	37	251
﴿ وَقَالَ ٱلَّذِيٓ ءَامَنَ يَٰقَوۡمِ ٱتَّبِعُونِ أَهۡدِكُمۡ سَبِيلَ ٱلرَّشَادِ ٣٨ ﴾	غافر	38	23
﴿ إِنَّا لَنَنصُرُ رُسُلَنَا وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ فِي ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا وَيَوۡمَ يَقُومُ ٱلۡأَشۡهَٰدُ ٥١ ﴾	غافر	51	191
﴿ ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِٱلۡكِتَٰبِ وَبِمَآ أَرۡسَلۡنَا بِهِۦ رُسُلَنَاۖ فَسَوۡفَ يَعۡلَمُونَ ٧٠ ﴾	غافر	70	191
﴿ ٱللَّهُ ٱلَّذِي جَعَلَ لَكُمُ ٱلۡأَنۡعَٰمَ لِتَرۡكَبُواْ مِنۡهَا وَمِنۡهَا تَأۡكُلُونَ ٧٩ ﴾	غافر	79	31، 191
﴿ ٱللَّهُ ٱلَّذِي جَعَلَ لَكُمُ ٱلۡأَنۡعَٰمَ لِتَرۡكَبُواْ مِنۡهَا وَمِنۡهَا تَأۡكُلُونَ ٧٩ وَلَكُمۡ فِيهَا مَنَٰفِعُ ﴾	غافر	79-80	191
﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا مَا جَآءُوهَا شَهِدَ عَلَيۡهِمۡ سَمۡعُهُمۡ وَأَبۡصَٰرُهُمۡ وَجُلُودُهُم بِمَا كَانُواْ يَعۡمَلُونَ ٢٠ ﴾	فصلت	20	192
﴿ وَلَكُمۡ فِيهَا مَا تَشۡتَهِيٓ أَنفُسُكُمۡ وَلَكُمۡ فِيهَا مَا تَدَّعُونَ ٣١ ﴾	فصلت	31	192
﴿ وَمَنۡ أَحۡسَنُ قَوۡلٗا مِّمَّن دَعَآ إِلَى ٱللَّهِ وَعَمِلَ صَٰلِحٗا وَقَالَ إِنَّنِي مِنَ ٱلۡمُسۡلِمِينَ ٣٣ ﴾	فصلت	33	251
﴿ سَنُرِيهِمۡ ءَايَٰتِنَا فِي ٱلۡأٓفَاقِ وَفِيٓ أَنفُسِهِمۡ ﴾	فصلت	53	251
﴿ كَذَٰلِكَ يُوحِيٓ إِلَيۡكَ وَإِلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِكَ ﴾	الشورى	3	77
﴿ أَمِ ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِهِۦٓ أَوۡلِيَآءَۖ فَٱللَّهُ هُوَ ٱلۡوَلِيُّ وَهُوَ يُحۡيِ ٱلۡمَوۡتَىٰ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٞ ٩ ﴾	الشورى	9	192
﴿ ٱللَّهُ ٱلَّذِيٓ أَنزَلَ ٱلۡكِتَٰبَ بِٱلۡحَقِّ وَٱلۡمِيزَانَ ﴾	الشورى	17	252

﴿ وَهُوَ ٱلَّذِى يُنَزِّلُ ٱلْغَيْثَ مِنۢ بَعْدِ مَا قَنَطُوا۟ وَيَنشُرُ رَحْمَتَهُۥ ۚ وَهُوَ ٱلْوَلِىُّ ٱلْحَمِيدُ ﴿٢٨﴾ ﴾	الشورى	28	192
﴿ وَمَآ أَنتُم بِمُعْجِزِينَ فِى ٱلْأَرْضِ ۖ وَمَا لَكُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ مِن وَلِىٍّ وَلَا نَصِيرٍ ﴿٣١﴾ ﴾	الشورى	31	193
﴿ وَٱلَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ كَبَٰٓئِرَ ٱلْإِثْمِ وَٱلْفَوَٰحِشَ ﴾	الشورى	37	252
﴿ وَمَا عِندَ ٱللَّهِ خَيْرٌ وَأَبْقَىٰ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ﴿٣٦﴾ ... وَٱلَّذِينَ ٱسْتَجَابُوا۟ لِرَبِّهِمْ ﴾	الشورى	36-38	252
﴿ إِنَّمَا ٱلسَّبِيلُ عَلَى ٱلَّذِينَ يَظْلِمُونَ ٱلنَّاسَ وَيَبْغُونَ فِى ٱلْأَرْضِ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ ﴾	الشورى	42	193
﴿ وَٱلَّذِى خَلَقَ ٱلْأَزْوَٰجَ كُلَّهَا وَجَعَلَ لَكُم مِّنَ ٱلْفُلْكِ وَٱلْأَنْعَٰمِ مَا تَرْكَبُونَ ﴿١٢﴾ ﴾	الزخرف	12	253
﴿ ثُمَّ تَذْكُرُوا۟ نِعْمَةَ رَبِّكُمْ إِذَا ٱسْتَوَيْتُمْ عَلَيْهِ وَتَقُولُوا۟ سُبْحَٰنَ ٱلَّذِى سَخَّرَ لَنَا هَٰذَا ﴾	الزخرف	13	253
﴿ وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِيمُ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِۦٓ إِنَّنِى بَرَآءٌ مِّمَّا تَعْبُدُونَ ﴿٢٦﴾ ﴾	الزخرف	26	193
﴿ يُطَافُ عَلَيْهِم بِصِحَافٍ مِّن ذَهَبٍ وَأَكْوَابٍ ۖ وَفِيهَا مَا تَشْتَهِيهِ ٱلْأَنفُسُ ﴾	الزخرف	71	194
﴿ وَفِيهَا مَا تَشْتَهِيهِ ٱلْأَنفُسُ وَتَلَذُّ ٱلْأَعْيُنُ ﴾	الجاثية	71	253
﴿ إِنَّ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ لَءَايَٰتٍ لِّلْمُؤْمِنِينَ ﴿٣﴾ وَفِى خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُثُّ مِن دَآبَّةٍ ﴾	الجاثية	3-4	253
﴿ ٱللَّهُ ٱلَّذِى سَخَّرَ لَكُمُ ٱلْبَحْرَ لِتَجْرِىَ ٱلْفُلْكُ فِيهِ بِأَمْرِهِۦ وَلِتَبْتَغُوا۟ مِن فَضْلِهِۦ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴿١٢﴾ وَسَخَّرَ لَكُم مَّا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا مِّنْهُ ﴾	الجاثية	12-13	194
﴿ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ أَفَلَمْ تَكُنْ ءَايَٰتِى تُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ فَٱسْتَكْبَرْتُمْ وَكُنتُمْ قَوْمًا مُّجْرِمِينَ ﴿٣١﴾ وَإِذَا قِيلَ إِنَّ وَعْدَ ٱللَّهِ حَقٌّ وَٱلسَّاعَةُ لَا رَيْبَ فِيهَا ﴾	الجاثية	31-32	254
﴿ قَالَ رَبِّ أَوْزِعْنِىٓ أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ ٱلَّتِىٓ أَنْعَمْتَ عَلَىَّ وَعَلَىٰ وَٰلِدَىَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَٰلِحًا تَرْضَىٰهُ ﴾	الأحقاف	15	194
﴿ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ وَصَدُّوا۟ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ أَضَلَّ أَعْمَٰلَهُمْ ﴿١﴾ ﴾	مُحَمَّد	1	254
﴿ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَءَامَنُوا۟ بِمَا نُزِّلَ عَلَىٰ مُحَمَّدٍ ﴾	مُحَمَّد	2	254
﴿ وَٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ فَتَعْسًا لَّهُمْ وَأَضَلَّ أَعْمَٰلَهُمْ ﴿٨﴾ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ كَرِهُوا۟ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ	مُحَمَّد	8-9	255

﴿ فَأَحۡبَطَ أَعۡمَٰلَهُمۡ ٩ ﴾			
﴿ فَٱعۡلَمۡ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ وَٱسۡتَغۡفِرۡ لِذَنۢبِكَ وَلِلۡمُؤۡمِنِينَ وَٱلۡمُؤۡمِنَٰتِ ﴾	مُحَمَّد	19	194
﴿ فَهَلۡ عَسَيۡتُمۡ إِن تَوَلَّيۡتُمۡ أَن تُفۡسِدُواْ فِي ٱلۡأَرۡضِ وَتُقَطِّعُوٓاْ أَرۡحَامَكُمۡ ٢٢ ﴾	مُحَمَّد	22	48، 255
﴿ وَلَنَبۡلُوَنَّكُمۡ حَتَّىٰ نَعۡلَمَ ٱلۡمُجَٰهِدِينَ مِنكُمۡ وَٱلصَّٰبِرِينَ وَنَبۡلُوَاْ أَخۡبَارَكُمۡ ٣١ ﴾	مُحَمَّد	31	195
﴿ فَلَا تَهِنُواْ وَتَدۡعُوٓاْ إِلَى ٱلسَّلۡمِ وَأَنتُمُ ٱلۡأَعۡلَوۡنَ ﴾	مُحَمَّد	35	255
﴿ هُوَ ٱلَّذِيٓ أَرۡسَلَ رَسُولَهُۥ بِٱلۡهُدَىٰ وَدِينِ ٱلۡحَقِّ لِيُظۡهِرَهُۥ عَلَى ٱلدِّينِ كُلِّهِۦۚ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدٗا ٢٨ ﴾	الفتح	28	195، 256
﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تُقَدِّمُواْ بَيۡنَ يَدَيِ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦۖ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَۚ إِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٞ ١ ﴾	الحجرات	1	195
﴿ وَكَرَّهَ إِلَيۡكُمُ ٱلۡكُفۡرَ وَٱلۡفُسُوقَ وَٱلۡعِصۡيَانَۚ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلرَّٰشِدُونَ ٧ ﴾	الحجرات	7	196
﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا يَسۡخَرۡ قَوۡمٞ مِّن قَوۡمٍ عَسَىٰٓ أَن يَكُونُواْ خَيۡرٗا مِّنۡهُمۡ وَلَا نِسَآءٞ مِّن نِّسَآءٍ عَسَىٰٓ أَن يَكُنَّ خَيۡرٗا مِّنۡهُنَّۖ وَلَا تَلۡمِزُوٓاْ أَنفُسَكُمۡ ﴾	الحجرات	11	47، 256
﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا يَسۡخَرۡ قَوۡمٞ مِّن قَوۡمٍ عَسَىٰٓ أَن يَكُونُواْ خَيۡرٗا مِّنۡهُمۡ وَلَا نِسَآءٞ مِّن نِّسَآءٍ عَسَىٰٓ أَن يَكُنَّ خَيۡرٗا مِّنۡهُنَّۖ وَلَا تَلۡمِزُوٓاْ أَنفُسَكُمۡ ﴾	الحجرات	11	196
﴿ وَجَعَلۡنَٰكُمۡ شُعُوبٗا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓاْ ﴾	الحجرات	13	257
﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يَعۡلَمُ غَيۡبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۚ وَٱللَّهُ بَصِيرُۢ بِمَا تَعۡمَلُونَ ١٨ ﴾	الحجرات	18	257
﴿ قٓۚ وَٱلۡقُرۡءَانِ ٱلۡمَجِيدِ ١ ﴾	ق	1	196
﴿ مَآ أُرِيدُ مِنۡهُم مِّن رِّزۡقٖ وَمَآ أُرِيدُ أَن يُطۡعِمُونِ ٥٧ ﴾	الذاريات	57	257
﴿ مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمۡ وَمَا غَوَىٰ ٢ ﴾	النجم	2	258
﴿ ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّىٰ ٨ ﴾	النجم	8	258
﴿ ٱلَّذِينَ يَجۡتَنِبُونَ كَبَٰٓئِرَ ٱلۡإِثۡمِ وَٱلۡفَوَٰحِشَ إِلَّا ٱللَّمَمَ ﴾	النجم	32	258
﴿ إِنَّهُمۡ كَانُواْ هُمۡ أَظۡلَمَ وَأَطۡغَىٰ ٥٢ ﴾	النجم	52	259
﴿ فَٱسۡجُدُواْ لِلَّهِ وَٱعۡبُدُواْ ٦٢ ﴾	النجم	62	197
﴿ فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ ١٣ ﴾	الرحمن	13	23

﴿ فِيهِمَا فَٰكِهَةٌ وَنَخۡلٞ وَرُمَّانٞ ﴿٦٨﴾ ﴾	الرحمن	68	29، 91
﴿ وَطَلۡحٖ مَّنضُودٖ ﴿٢٩﴾ وَظِلّٖ مَّمۡدُودٖ ﴿٣٠﴾ وَمَآءٖ مَّسۡكُوبٖ ﴿٣١﴾ وَفَٰكِهَةٖ كَثِيرَةٖ ﴿٣٢﴾ ﴾	الواقعة	29- 32	197
﴿ يَسۡعَىٰ نُورُهُم بَيۡنَ أَيۡدِيهِمۡ وَبِأَيۡمَٰنِهِم ﴾	الحديد	12	259
﴿ فَٱلۡيَوۡمَ لَا يُؤۡخَذُ مِنكُمۡ فِدۡيَةٞ وَلَا مِنَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْۚ مَأۡوَىٰكُمُ ٱلنَّارُۖ هِيَ مَوۡلَىٰكُمۡۖ وَبِئۡسَ ٱلۡمَصِيرُ ﴿١٥﴾ ﴾	الحديد	15	197
﴿ أَلَمۡ يَأۡنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَن تَخۡشَعَ قُلُوبُهُمۡ لِذِكۡرِ ٱللَّهِ وَمَا نَزَلَ مِنَ ٱلۡحَقِّ ﴾	الحديد	16	198، 259
﴿ لَقَدۡ أَرۡسَلۡنَا رُسُلَنَا بِٱلۡبَيِّنَٰتِ وَأَنزَلۡنَا مَعَهُمُ ٱلۡكِتَٰبَ وَٱلۡمِيزَانَ لِيَقُومَ ٱلنَّاسُ بِٱلۡقِسۡطِۖ وَأَنزَلۡنَا ٱلۡحَدِيدَ فِيهِ بَأۡسٞ شَدِيدٞ وَمَنَٰفِعُ لِلنَّاسِ وَلِيَعۡلَمَ ٱللَّهُ مَن يَنصُرُهُۥ وَرُسُلَهُۥ بِٱلۡغَيۡبِۚ إِنَّ ٱللَّهَ قَوِيٌّ عَزِيزٞ ﴿٢٥﴾ وَلَقَدۡ أَرۡسَلۡنَا نُوحٗا وَإِبۡرَٰهِيمَ ﴾	الحديد	25- 26	49، 77، 259
﴿ وَأَنزَلۡنَا ٱلۡحَدِيدَ فِيهِ بَأۡسٞ شَدِيدٞ وَمَنَٰفِعُ لِلنَّاسِ ﴾	الحديد	25	198
﴿ وَجَعَلۡنَا فِي قُلُوبِ ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُ رَأۡفَةٗ وَرَحۡمَةٗ وَرَهۡبَانِيَّةً ٱبۡتَدَعُوهَا ﴾	الحديد	27	198، 260
﴿ وَإِنَّهُمۡ لَيَقُولُونَ مُنكَرٗا مِّنَ ٱلۡقَوۡلِ وَزُورٗا ﴾	المجادلة	2	260
﴿ وَيَتَنَٰجَوۡنَ بِٱلۡإِثۡمِ وَٱلۡعُدۡوَٰنِ وَمَعۡصِيَتِ ٱلرَّسُولِ ﴾	المجادلة	8	260
﴿ يَرۡفَعِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنكُمۡ وَٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡعِلۡمَ دَرَجَٰتٖ ﴾	المجادلة	11	260
﴿ فَإِذۡ لَمۡ تَفۡعَلُواْ وَتَابَ ٱللَّهُ عَلَيۡكُمۡ فَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُواْ ٱلزَّكَوٰةَ وَأَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥۚ وَٱللَّهُ خَبِيرُۢ بِمَا تَعۡمَلُونَ ﴿١٣﴾ ﴾	المجادلة	13	198
﴿ وَمَآ أَفَآءَ ٱللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ مِنۡهُمۡ فَمَآ أَوۡجَفۡتُمۡ عَلَيۡهِ مِنۡ خَيۡلٖ وَلَا رِكَابٖ ﴾	الحشر	6	198
﴿ لِلۡفُقَرَآءِ ٱلۡمُهَٰجِرِينَ ٱلَّذِينَ أُخۡرِجُواْ مِن دِيَٰرِهِمۡ وَأَمۡوَٰلِهِمۡ يَبۡتَغُونَ فَضۡلٗا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضۡوَٰنٗا ﴾	الحشر	8	199
﴿ لَن تَنفَعَكُمۡ أَرۡحَامُكُمۡ وَلَآ أَوۡلَٰدُكُمۡ ﴾	الممتحنة	3	261
﴿ وَبَدَا بَيۡنَنَا وَبَيۡنَكُمُ ٱلۡعَدَٰوَةُ وَٱلۡبَغۡضَآءُ ﴾	الممتحنة	4	199،

﴿ يَعْلَمُ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَيَعْلَمُ مَا تُسِرُّونَ وَمَا تُعْلِنُونَۚ وَٱللَّهُ عَلِيمُۢ بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ ﴾	التغابن	4	261
﴿ فَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ مَا ٱسْتَطَعْتُمْ وَٱسْمَعُواْ وَأَطِيعُواْ وَأَنفِقُواْ خَيْرًا لِّأَنفُسِكُمْۗ ﴾	التغابن	16	261
﴿ وَٱلَّٰٓـِٔي يَئِسْنَ مِنَ ٱلْمَحِيضِ مِن نِّسَآئِكُمْ إِنِ ٱرْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَٰثَةُ أَشْهُرٖ وَٱلَّٰٓـِٔي لَمْ يَحِضْنَۚ وَأُوْلَٰتُ ٱلْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَن يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّۚ ﴾	الطلاق	4	122
﴿ وَإِن تَظَٰهَرَا عَلَيْهِ فَإِنَّ ٱللَّهَ هُوَ مَوْلَىٰهُ وَجِبْرِيلُ وَصَٰلِحُ ٱلْمُؤْمِنِينَۖ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ بَعْدَ ذَٰلِكَ ظَهِيرٌ ﴿٤﴾ ﴾	التحريم	4	199
﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ جَٰهِدِ ٱلْكُفَّارَ وَٱلْمُنَٰفِقِينَ ﴾	التحريم	9	262
﴿ وَنَجِّنِي مِن فِرْعَوْنَ وَعَمَلِهِۦ ﴾	التحريم	11	262
﴿ قَالَتْ رَبِّ ٱبْنِ لِي عِندَكَ بَيْتٗا فِي ٱلْجَنَّةِ وَنَجِّنِي مِن فِرْعَوْنَ وَعَمَلِهِۦ وَنَجِّنِي مِنَ ٱلْقَوْمِ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿١١﴾ ﴾	التحريم	11	200
﴿ وَصَدَّقَتْ بِكَلِمَٰتِ رَبِّهَا وَكُتُبِهِۦ وَكَانَتْ مِنَ ٱلْقَٰنِتِينَ ﴿١٢﴾ ﴾	التحريم	12	200
﴿ تَبَٰرَكَ ٱلَّذِي بِيَدِهِ ٱلْمُلْكُ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٖ قَدِيرٌ ﴿١﴾ ﴾	الملك	1	200
﴿ وَلَقَدْ زَيَّنَّا ٱلسَّمَآءَ ٱلدُّنْيَا بِمَصَٰبِيحَ وَجَعَلْنَٰهَا رُجُومٗا لِّلشَّيَٰطِينِۖ وَأَعْتَدْنَا لَهُمْ عَذَابَ ٱلسَّعِيرِ ﴿٥﴾ وَلِلَّذِينَ كَفَرُواْ بِرَبِّهِمْ عَذَابُ جَهَنَّمَۖ وَبِئْسَ ٱلْمَصِيرُ ﴿٦﴾ ﴾	الملك	6-5	39، 200
﴿ فَلَا تُطِعِ ٱلْمُكَذِّبِينَ ﴿٨﴾ وَدُّواْ لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ ﴿٩﴾ وَلَا تُطِعْ كُلَّ حَلَّافٖ مَّهِينٖ ﴿١٠﴾ ﴾	القلم	10-8	262
﴿ كَذَّبَتْ ثَمُودُ وَعَادُۢ بِٱلْقَارِعَةِ ...وَجَآءَ فِرْعَوْنُ وَمَن قَبْلَهُۥ وَٱلْمُؤْتَفِكَٰتُ بِٱلْخَاطِئَةِ ﴿٩﴾ فَعَصَوْاْ رَسُولَ رَبِّهِمْ فَأَخَذَهُمْ أَخْذَةٗ رَّابِيَةً ﴿١٠﴾ ﴾	الحاقة	4-10	201
﴿ وَجَآءَ فِرْعَوْنُ وَمَن قَبْلَهُۥ وَٱلْمُؤْتَفِكَٰتُ بِٱلْخَاطِئَةِ ﴿٩﴾ ﴾	الحاقة	9	262
﴿ تَعْرُجُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ إِلَيْهِ ﴾	المعارج	4	263
﴿ يَوَدُّ ٱلْمُجْرِمُ لَوْ يَفْتَدِي مِنْ عَذَابِ يَوْمِئِذِۭ بِبَنِيهِ ﴿١١﴾ وَصَٰحِبَتِهِۦ وَأَخِيهِ ﴿١٢﴾ وَفَصِيلَتِهِ ٱلَّتِي تُـْٔوِيهِ ﴿١٣﴾ وَمَن فِي ٱلْأَرْضِ جَمِيعٗا ﴾	المعارج	11- 14	201
﴿ ٱلَّذِينَ هُمْ عَلَىٰ صَلَاتِهِمْ دَآئِمُونَ ﴿٢٣﴾ ...وَٱلَّذِينَ هُم عَلَىٰ صَلَاتِهِمْ يُحَافِظُونَ ﴿٣٤﴾ ﴾	المعارج	23- 34	201

﴿ وَٱلَّذِينَ هُمۡ لِأَمَٰنَٰتِهِمۡ وَعَهۡدِهِمۡ رَٰعُونَ ﴿٣٢﴾ وَٱلَّذِينَ هُم بِشَهَٰدَٰتِهِمۡ قَآئِمُونَ ﴿٣٣﴾ ﴾	المعارج	32-33	202، 263
﴿ وَٱلَّذِينَ هُمۡ لِأَمَٰنَٰتِهِمۡ وَعَهۡدِهِمۡ رَٰعُونَ ﴿٣٢﴾ ﴾	المعارج	32	202
﴿ وَقَالُواْ لَا تَذَرُنَّ ءَالِهَتَكُمۡ وَلَا تَذَرُنَّ وَدّٗا وَلَا سُوَاعٗا وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسۡرٗا ﴿٢٣﴾ ﴾	نوح	23	263
﴿ رَّبِّ ٱغۡفِرۡ لِي وَلِوَٰلِدَيَّ وَلِمَن دَخَلَ بَيۡتِيَ مُؤۡمِنٗا وَلِلۡمُؤۡمِنِينَ وَٱلۡمُؤۡمِنَٰتِ ﴾	نوح	28	61، 78، 202
﴿ قُمِ ٱلَّيۡلَ إِلَّا قَلِيلٗا ﴿٢﴾ ... وَٱذۡكُرِ ٱسۡمَ رَبِّكَ وَتَبَتَّلۡ إِلَيۡهِ تَبۡتِيلٗا ﴿٨﴾ ﴾	المزمل	2-8	202
﴿ وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُواْ ٱلزَّكَوٰةَ وَأَقۡرِضُواْ ٱللَّهَ قَرۡضًا حَسَنٗاۚ وَمَا تُقَدِّمُواْ لِأَنفُسِكُم مِّنۡ خَيۡرٖ تَجِدُوهُ عِندَ ٱللَّهِ هُوَ خَيۡرٗا وَأَعۡظَمَ أَجۡرٗا ﴾	المزمل	20	203
﴿ وَلَا يَرۡتَابَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡكِتَٰبَ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَ ﴾	المدثر	31	203
﴿ وَلِيَقُولَ ٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٞ وَٱلۡكَٰفِرُونَ مَاذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ بِهَٰذَا مَثَلٗا ﴾	المدثر	31	203
﴿ وَكُنَّا نَخُوضُ مَعَ ٱلۡخَآئِضِينَ ﴿٤٥﴾ وَكُنَّا نُكَذِّبُ بِيَوۡمِ ٱلدِّينِ ﴿٤٦﴾ ﴾	المدثر	45-46	263
﴿ إِنَّا هَدَيۡنَٰهُ ٱلسَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرٗا وَإِمَّا كَفُورًا ﴿٣﴾ ﴾	الإنسان	3	78
﴿ وَيُطۡعِمُونَ ٱلطَّعَامَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ ﴾	الإنسان	8	24
﴿ وَيُطَافُ عَلَيۡهِم بِـَٔانِيَةٖ مِّن فِضَّةٖ وَأَكۡوَابٖ ﴾	الإنسان	15	264
﴿ وَلَا تُطِعۡ مِنۡهُمۡ ءَاثِمًا أَوۡ كَفُورٗا ﴿٢٤﴾ ﴾	الإنسان	24	91، 264
﴿ يَوۡمَ يَقُومُ ٱلرُّوحُ وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ صَفّٗا ﴾	النبأ	38	204
﴿ وَعِنَبٗا وَقَضۡبٗا ﴿٢٨﴾ وَزَيۡتُونٗا وَنَخۡلٗا ﴿٢٩﴾ وَحَدَآئِقَ غُلۡبٗا ﴿٣٠﴾ وَفَٰكِهَةٗ وَأَبّٗا ﴿٣١﴾ ﴾	عبس	28-31	204، 264
﴿ إِذَا ٱلشَّمۡسُ كُوِّرَتۡ ﴿١﴾ وَإِذَا ٱلنُّجُومُ ٱنكَدَرَتۡ ﴿٢﴾ ﴾	التكوير	1-2	206
﴿ ٱلَّذِي خَلَقَكَ فَسَوَّىٰكَ فَعَدَلَكَ ﴿٧﴾ ﴾	الانفطار	7	101

﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ فَتَنُواْ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ وَٱلۡمُؤۡمِنَٰتِ ثُمَّ لَمۡ يَتُوبُواْ فَلَهُمۡ عَذَابُ جَهَنَّمَ وَلَهُمۡ عَذَابُ ٱلۡحَرِيقِ ١٠ ﴾	البروج	10	264
﴿ وَذَكَرَ ٱسۡمَ رَبِّهِۦ فَصَلَّىٰ ١٥ ﴾	الأعلى	15	265
﴿ وَٱلۡفَجۡرِ ١ وَلَيَالٍ عَشۡرٖ ٢ ﴾	الفجر	2-1	206
﴿ وَلَيَالٍ عَشۡرٖ ٢ وَٱلشَّفۡعِ وَٱلۡوَتۡرِ ٣ وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَسۡرِ ٤ ﴾	الفجر	4-2	207
﴿ كَلَّا لَا تُطِعۡهُ وَٱسۡجُدۡ وَٱقۡتَرِب ١٩ ﴾	العلق	19	207
﴿ تَنَزَّلُ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ فِيهَا بِإِذۡنِ رَبِّهِم مِّن كُلِّ أَمۡرٖ ٤ ﴾	القدر	4	265
﴿ وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعۡبُدُواْ ٱللَّهَ مُخۡلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ حُنَفَآءَ وَيُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤۡتُواْ ٱلزَّكَوٰةَ ﴾	البينة	5	265
﴿ كَلَّا سَوۡفَ تَعۡلَمُونَ ٣ ثُمَّ كَلَّا سَوۡفَ تَعۡلَمُونَ ٤ ﴾	التكاثر	4-3	22
﴿ إِنَّ ٱلۡإِنسَٰنَ لَفِي خُسۡرٍ ٢ ﴾	العصر	2	89
﴿ إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَتَوَاصَوۡاْ بِٱلۡحَقِّ وَتَوَاصَوۡاْ بِٱلصَّبۡرِ ٣ ﴾	العصر	3	265، 266
﴿ قُلۡ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلۡفَلَقِ ١ مِن شَرِّ مَا خَلَقَ ٢ وَمِن شَرِّ غَاسِقٍ إِذَا وَقَبَ ٣ وَمِن شَرِّ ٱلنَّفَّٰثَٰتِ فِي ٱلۡعُقَدِ ٤ وَمِن شَرِّ حَاسِدٍ إِذَا حَسَدَ ٥ ﴾	الفلق	5-1	48، 266

فهرس الأحاديث

الحديث	تخريجه	الصفحة
الحمد لله أمّ القرآن وأمّ الكتاب والسّبع المثاني.	**الترمذي**	37
صلوا خمسكم، وصوموا شهركم، وأدوا زكاة أموالكم، وأطيعوا ذا أمركم تدخلوا جنة ربكم.	**الترمذي**	76
فمن كانت هجرته إلى دنيا يصيبها أو إلى امرأة ينكحها فهجرته إلى ما هاجر إليه.	**البخاري**	66
الكبر بطر الحق وغمط الناس.	**مسلم**	224
ألا لا يقتل مؤمن بكافر ولا ذو عهد في عهده.	**أبو داود**	117
وإذا أكلت فسم الله.	**أحمد**	103
وإذا ذبحتم فأحسنوا الذبح وليحد أحدكم شفرته فليرح ذبيحته.	**مسلم**	65
يشيب المرء ويشب منه خصلتان: الحرص والأمل.	**الذهبي**	22
يكبر ابن آدم ويكبر معه اثنتان: حب المال، وطول العمر.	**البخاري**	22
يهرم ابن آدم وتشب منه اثنتان: الحرص على المال، والحرص على العمر.	**مسلم**	22

فهرس الأشعار والمتون

المطلع	القافية	الصفحة
وإن صخرا	نار	23
واعلم فعلم المرء	قدرا	24
فسقى بلادك	تهمي	25
الجامع المانع	الطرد	53
إن التوابع	نقلا	55
النعت والبيان	انجعل	55
مذ كان منك	إجمال	57
بل بني النجار	تره	58
فاعطف	مفصولا	62
نال الخلافة	قدر	65
وربما عاقبت	منفذا	65
كلامنا لفظ	كاستقم	71
والمفرد اجعل	مماثلا	76
والمفرد اجعل	المماثلا	77
وهزة نسوة	العيونا	79
ألا يا نخلة	السلام	79
أقمنا بها	خامس	80
إن الرزية	مُحَمَّد	80
واخصص بها	وابني	80
وخصصت بعطف	هنا	80
وهو من عوارض	المعاني	85
أل حرف تعريف	النمط	89

فمضمر أعرفها	متم	89
ومن لعاقل	أسما	90
يقال للمعنى	اتسم	94
وخمسة أنواع التقدم	اعترف	106
وقدموا بطبع	رتبة	106
تفسير ما شذ	اتسما	107
كهز الرديني	اضطرب	108
تكون حتى	أتى	113
يا قاتل المسلم	الجائر	119
وأمرنا بالشيء	واقع	159،151
رشد وبخل	السقم	154
وما أدري	نساء	177

فهرس الأعلام

العلم	الصفحة
الأبذي	70
ابن الأنباري	97
ابن التمجيد	46،135،199،234،236،250،255،266
ابن الحاجب	86،87
ابن العربي	108
ابن النجار	95
ابن تيمية	251،261
ابن تيمية	238،248
ابن جني	59
ابن حجر الهيتمي	64
ابن رشد	140
ابن عادل	127،129،217،230
ابن عاشور	50،37،36،130،142،143،144،152،165،183،187،188،193،196،197،200،201،206،214،218،222،226،237،241،243،244،247،251،252،255،256،257،263،267
ابن عامر	249
ابن عجيبة	164
ابن عربشاه	29،32
ابن عرفة	31،125،126،132،143،145،150،185،193،199،205،211،216،219،226،228،229،230،233،237،242،258،260،261،262،263
ابن عطية	132،162،184
ابن كثير	159،183،188،255
ابن مالك	104،71،66،64،63،52
ابن منظور	38
ابن هشام	54،63،66

أبو السعود	40،154،167،217،256
أبو المضرجي	119
أبو حنيفة	98،108،109،206،207،208
أبو حيان	125،128،171،177،178،194،214،218،224،226،232،236،242، 248،254،261،264
أبو زيد الأنصاري	247
أبو عاصم العبادي	105
أبو علي الفارسي	59
أبو عمرو	82
أبو هلال العسكري	18،19
أبو يوسف	99،109،119،206،207
أحمد الغماري	175
الأخفش الأوسط	56،105
إسماعيل حقي	153،180،200،202،204،226،237
الآلوسي	46،39،127،134،140،148،157،162،169،173،174،186،187، 196،208،211،217،219،223،228،231،240،242،245،246،247، 248،250،251،252،253،254،255،257،259،267
البقاعي	152،167،169،185،186،188،199،202،208،219،222،225،227، 230،231،234،239،251،258،266
بكري شيخ أمين	43
بهاء الدين السبكي	31،68
البهاري	107
البيضاوي	52،115،130،131،151،153،158،159،161،164،165،169،171، 172،178،179،182،194،195،196،198،205،216،217،243،250، 256،266
تاج الدين السبكي	88،90،94،121،122
تقي الدين السبكي	60،68،71،73
الجصاص	138

جعفر باقر الحسيني	36
جعفر بن يحيى	18
الجمل	264،256،239،236،220،217،194،182،153
الجويني	45،97،98،99،113
حمزة	81
الخازن	153
خالد بن عبد العزى	60
الخلال	104
الخليل الفراهيدي	56
الخنساء	22
الدماميني	96
الرازي	260،216،190،189،174،160،137،117
الرماني	17
الزركشي	199،122،63،94،97،37،29،28
الزمخشري	20
السرخسي	98،99
السعدي	245
السمين	240،201،153،46
سيبويه	55،97
سيد طنطاوي	223،221،198،186
السيوطي	225،64،68،94،63،37،29،28
الشافعي	89،97
الشربيني	261
الشريف الجرجاني	92 ،35
الشعراوي	221
الشوكاني	233،227،139
شيخ زادة	264،232،226،217،195،154
الصاوي	264،246،244،235،225،219،218،214،213،212،194،147،129

الصبان	74
ضياء الدين ابن الأثير	18،19
الطبري	159
طرفة بن العبد	26
الطوفي	86،87،91
الطيبي	131
عبد العزيز عتيق	42
عبد القاهر الجرجاني	13
عبد الله ابن كثير	82
العماد	211
الغانمي	18
الفارضي	74
الفراء	102،105
فضل حسن عباس	42
القاري	231
القاسمي	212
القرافي	95،94
القرطبي	193،163،146
القزويني	16،13
قطرب	105
القونوي	34،139،147،164،179،185،187،194،196،199،200،204،206، 207،212،215،236،243،250،253،255،263،267
الكوراني	94،95
مُحَمَّد الدسوقي	31،32
مُحَمَّد بن الحسن	99،109،206،207
مُحَمَّد رشيد رضا	224، 227
مُحَمَّد عبد المنعم خفاجي	33

مُحَمَّد علي بن حسين	38
مختار عطية	43 ،36
الملا علي القاري	222
نجم الدين ابن الأثير	170،29
هارون الرشيد	119
الهاشمي	36،42
يحيى بن حمزة	16

المصـــــادر

والمراجـــــع

قائمة المصادر والمراجع

القرآن الكريم (رواية حفص عن عاصم)

المصادر:

1. الإبهاج في شرح المنهاج، تقي الدين السبكي –تاج الدين السبكي، ت محمود أمين السيد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 2003
2. الأحكام السلطانية، أبو يعلى مُحَمَّد بن الحسين الفراء الحنبلي، ت مُحَمَّد حامد الفقي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 2000
3. أحكام الطهارة، تقي الدين ابن تيمية، ت مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 1987
4. أحكام القرآن، أبو بكر أحمد بن علي الرازي الجصاص، ت عبد السلام مُحَمَّد علي شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 1994
5. الاختيار لتعليل المختار، عبد الله بن محمود بن مودود الموصلي الحنفي، ت خالد عبد الرحمن العك، دار المعرفة، بيروت، ط 7، 2015
6. ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي، ت رجب عثمان مُحَمَّد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط 1، 1998
7. إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، مُحَمَّد بن علي الشوكاني، ت أبو حفص سامي بن العربي الأثري، دار الفضيلة، الرياض، ط 1، 2000
8. الإرشاد إلى علم الإعراب، شمس الدين مُحَمَّد بن أحمد بن عبد اللطيف القرشي الكيشي، ت عبد الله علي الحسيني البركاتي–محسن سالم العميري، مركز إحياء التراث الإسلامي–جامعة أم القرى، مكة المكرمة، د ط، 1987
9. الإشارات والتنبيهات في علم البلاغة، ركن الدين مُحَمَّد بن علي بن مُحَمَّد الجرجاني، ت إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 2، 2011
10. الأشباه والنظائر في النحو، جلال الدين السيوطي، د ت، دار الكتب العلمية، بيروت، د ط

11. أصول السرخسي، أبو بكر بن أحمد بن أبي سهل السرخسي، ت أبو الوفا الأفغاني، إحياء المعارف النعمانية، حيدر آباد–الهند، د ط
12. أصول الشاشي، نظام الدين أبو علي أحمد بن مُحَمَّد بن إسحاق الشاشي، ت عبد الله مُحَمَّد الخليلي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 2003
13. الأطول شرح تلخيص مفتاح العلوم، إبراهيم بن مُحَمَّد بن عربشاه عصام الدين الحنفي، ت عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 2001
14. إعانة الطالبين على حل ألفاظ فتح المعين، السيد البكري أبو بكر ابن مُحَمَّد شطا الدمياطي، دار إحياء الكتب العربية، د ط
15. الأعلام، خير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت، ط15، 2002
16. أقضية رسول الله ﷺ، أبو عبد الله مُحَمَّد بن فرج المالكي القرطبي، ت فارس بن فتحي بن إبراهيم، دار ابن الهيثم، القاهرة، ط 1، 2006
17. الإكليل على مدارك التنزيل في حقائق التأويل، مُحَمَّد عبد الحق بن شاه الهندي الحنفي، ت محيي الدين أسامة البيرقدار، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2012
18. ألفية ابن مالك مع احمرار ابن بونا، المختار بن بونا الجكني الشنقيطي، ت مُحَمَّد محفوظ بن أحمد، منشورات مُحَمَّد محفوظ بن أحمد، نواكشوط، ط 1، 2003
19. أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ناصر الدين أبو الخير عبد الله بن مُحَمَّد الشيرازي الشافعي البيضاوي، ت مُحَمَّد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي–مؤسسة التاريخ العربي، بيروت، د ط
20. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، أبو مُحَمَّد عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري، ت مُحَمَّد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، د ط، 2009
21. الآيات البينات على شرح جمع الجوامع، أحمد بن قاسم العبّادي الشافعي، ت زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 1996
22. الإيضاح في علوم البلاغة، الخطيب القزويني جلال الدين أبو عبد الله مُحَمَّد ابن سعد الدين أبي مُحَمَّد عبد الرحمن القزويني، دار الكتب العلمية، بيروت، د ط
23. البحر المحيط في أصول الفقه، بدر الدين مُحَمَّد بن بهادر بن عبد الله الزركشي، ت عبد القادر عبد الله العاني، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت، ط 2، 1992

24. البحر المديد في تفسير القرآن المجيد، أبو العباس أحمد بن مُحَمَّد بن عجيبة، ت أحمد عبد الله القرشي رسلان، الهيئة المصرية العامة للكتاب، د ط، 1999
25. البرهان في أصول الفقه، إمام الحرمين أبو المعالي عبد الملك بن عبد الله بن يوسف، ت عبد العظيم الديب، قطر، ط 1، 1399هـ
26. البرهان في علوم القرآن، بدر الدين مُحَمَّد بن عبد الله الزركشي، ت مُحَمَّد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة دار التراث، القاهرة، ط 3، 1984
27. البسيط في شرح جمل الزجاجي، أبو الربيع عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله القرشي الإشبيلي السبتي، ت عياد بن عبيد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط 1، 1986
28. بغية الراغبين في شرح نصيحة حماد بن ألمين، اباه بن مُحَمَّد عالي بن نعمة المجلسي الشنقيطي، المكتب العربي، انواكشوط، ط 1، 1415هـ
29. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، ت مُحَمَّد أبو الفضل إبراهيم، الناشر عيسى البابي الحلبي، ط 1، 1964
30. تاريخ الخميس في أنفس نفيس، حسين بن مُحَمَّد بن الحسن الديّار بكري، د ت، مؤسسة شعبان، بيروت، د ط
31. تاريخ عجائب الآثار في التراجم والاخبار (تاريخ الجبرتي)، عبد الرحمن بن حسن الجبرتي، ت إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 2، 2010
32. تاريخ مدينة السلام وأخبار محدثيها وذكر قطانها العلماء من غير أهلها وواريديها، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، ت بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط 1، 2001
33. التبيان في علم البيان المطلع على إعجاز القرآني، ابن الزملكاني، ت أحمد مطلوب- خديجة الحديثي، مطبعة العاني، بغداد، ط 1، 1964
34. تحرير القواعد المنطقية في شرح الرسالة الشمسية، قطب الدين محمود بن مُحَمَّد الرازي، ت محسن بيدارفو، منشورات بيدار، ط 2
35. التحرير والتنوير، مُحَمَّد الطاهر ابن عاشور، الدار التونسية للنشر، تونس، ط 1، 1984

36. تحقيق السفر الأول من شرح الأبّذي على الجزولية مع الأبذي ومنهجه في النحو، سعد حمدان مُحَمَّد الغامدي، رسالة دكتوراه، جامعة أم القرى، مكة المكرمة
37. تذكرة الحفاظ، شمس الدين مُحَمَّد بن أحمد بن عثمان الذهبي، ت زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 3، 2012
38. التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان الأندلسي، ت حسن هنداوي، دار كنوز إشبيليا، الرياض، ط1، 2016
39. تسهيل المنافع في الطب والحكمة، إبراهيم بن عبد الرحمن بن أبي بكر الأزرق اليمني، ت مُحَمَّد عبد الكريم النمري، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 2، 2016
40. التسهيل لتأويل التنزيل، أبو عبد الله مصطفى بن العدوي، دار السنة، 1995
41. التسهيل لعلوم التنزيل، أبو القاسم مُحَمَّد بن أحمد بن جزي الكلبي، ت مُحَمَّد سالم هاشم، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 1995
42. التسهيل مع شرحه، جمال الدين مُحَمَّد بن عبد الله ابن مالك الطائي الأندلسي، ت مُحَمَّد عبد القادر عطا–طارق فتحي السيد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 2001
43. تشنيف المسامع بجمع الجوامع، بدر الدين مُحَمَّد بن بهادر بن عبد الله الزركشي، ت أبو عمرو الحسيني بن عمر بن عبد الرحيم، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 2، 2013
44. تفسير ابن عرفة، أبو عبد الله مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن عرفة الورغمي، ت جلال الأسيوطي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 2008
45. تفسير أبي السعود (إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب العزيز)، أبو السعود مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن مصطفى العمادي الحنفي، ت خالد عبد الغني محفوظ، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 2010
46. تفسير أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، مُحَمَّد الأمين بن مُحَمَّد المختار الجكني الشنقيطي، ط 2، 1980
47. تفسير البحر المحيط، مُحَمَّد بن يوسف أبو حيان الأندلسي، ت عادل أحمد عبد الموجود–علي مُحَمَّد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 1993
48. تفسير البغوي (معالم التنزيل)، أبو مُحَمَّد الحسين بن مسعود البغوي، ت مُحَمَّد عبد الله النمر–عثمان جمعة ضميرية–سليمان مسلم الحرش، دار طيبة، الرياض، ط 1، 1989

49. تفسير الجلالين، جلال الدين مُحَمَّد بن أحمد المحلي-جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، ت مروان سوار، دار المعرفة، بيروت، ط 3
50. تفسير الخازن المسمّى لباب التأويل في معاني التنزيل، علاء الدين علي بن مُحَمَّد بن إبراهيم البغدادي الخازن، ت عبد السلام مُحَمَّد علي شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 2004
51. تفسير الخطيب الشربيني (السراج المنير)، مُحَمَّد بن أحمد الخطيب الشربيني المصري، ت إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 2، 2017
52. تفسير الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي، ت أحمد مُحَمَّد الخراط، دار القلم، دمشق، ط 3، 2011
53. تفسير الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، شهاب الدين أبو العباس بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي، ت علي مُحَمَّد معوض-عادل أحمد عبد الموجود-جاد مخلوف جاد-زكريا عبد المجيد النوتي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 2، 2013
54. تفسير الشعراوي، مُحَمَّد متولي الشعراوي، دار أخبار اليوم قطاع الثقافة والكتب والمكتبات، القاهرة، د ط
55. تفسير الطبري (جامع البيان عن تأويل آي القرآن)، أبو جعفر مُحَمَّد بن جرير الطبري، ت عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر، القاهرة، ط 1، 2001
56. تفسير الفخر الرازي (المشتهر بالتفسير الكبير ومفاتيح الغيب)، مُحَمَّد الرازي فخر الدين ابن ضياء الدين عمر، دار الفكر، بيروت، ط 1، 1981
57. تفسير القاسمي المسمى محاسن التأويل، مُحَمَّد جمال الدين القاسمي، ت مُحَمَّد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 2، 2003
58. تفسير القرآن الحكيم، مُحَمَّد رشيد رضا، مطبعة المنار، مصر، ط 1، 1328هـ
59. تفسير القرآن العظيم، عماد الدين أبو الفداء إسماعيل بن كثير الدمشقي، ت مصطفى السيد مُحَمَّد-مُحَمَّد السيد رشاد-مُحَمَّد فضل العجماوي-علي أحمد عبد الباقي-حسن عباس قطب، مؤسسة قرطبة، مصر، ط 1، 2000
60. تفسير النسفي المسمّى بمدارك التنزيل وحقائق التأويل، عبد الله بن أحمد بن محمود النسفي، ت إبراهيم مُحَمَّد رمضان، دار القلم، بيروت، ط 1، 1989

61. التفسير الوسيط للقرآن الكريم، مُحَمَّد سيد طنطاوي، مطبعة السعادة، ط 2، 1987
62. تفسير حدائق الروح والريحان، مُحَمَّد الأمين بن عبد الله الأرمي العلوي الهرري الشافعي، دار طوق النجاة، بيروت، ط 1، 2001
63. تقريب طرة ابن بونا على ألفية ابن مالك، أحمد بن مُحَمَّد المامي اليعقوبي، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 2006
64. التلخيص في أصول الفقه، أبو المعالي الجويني، ت عبد الله جولم النيبالي-شبير أحمد العمري، دار البشائر الإسلامية، ط 2، 2007
65. التلخيص في علوم البلاغة، جلال الدين مُحَمَّد بن عبد الرحمن القزويني الخطيب، ت وشرح عبد الرحمن البرقوقي، دار الفكر العربي، ط1، 1932
66. تلقيح الفهوم في تنقيح صيغ العموم، صلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيكلدي العلائي الدمشقي، ت علي معوض-عادل عبد الموجود، دار الأرقم، بيروت، ط 1، 1997
67. تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، محب الدين ناظر الجيش مُحَمَّد بن يوسف بن أحمد، ت جماعة من الباحثين، دار السلام، مصر، ط 1، 2007
68. توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، ابن أم قاسم المرادي، ت عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، القاهرة، ط 1، 2001
69. التوقيف على مهمات التعاريف، عبد الرؤوف المناوي، ت عبد الحميد صالح حميدان، عالم الكتب، القاهرة، ط 1، 1990
70. تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، عبد الرحمن بن ناصر السعدي، ت سعد بن فواز الصميل، دار ابن الجوزي، ط 1، 1422هـ
71. الجامع الكبير، أبو عيسى مُحَمَّد بن عيسى الترمذي، ت بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط 1، 1996
72. الجامع لأحكام القرآن والمبين لما تضمنه من السنة وآي الفرقان، أبو عبد الله مُحَمَّد بن أحمد بن أبي بكر القرطبي، ت عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط 1، 2006

73. جمع الجوامع في أصول الفقه، تاج الدين عبد الوهاب بن علي السبكي، ت عبد المنعم خليل إبراهيم، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 2، 2003
74. الجني الداني، الحسن بن قاسم المرادي، ت فخر الدين قباوة-مُحَمَّد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 1992
75. الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، أبو العباس تقي الدين أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحراني، ت مُحَمَّد حسن مُحَمَّد حسن إسماعيل، المكتبة العلمية، ط 1، 2003
76. جواهر البلاغة للسيد أحمد الهاشمي، ت يوسف الصميلي، المكتبة العصرية، بيروت، ط 1، 2014
77. الجواهر الحسان في تفسير القرآن، عبد الرحمن بن مُحَمَّد بن مخلوف أبو زيد الثعالبي المالكي، ت علي مُحَمَّد معوض-عادل أحمد عبد الموجود-عبد الفتاح أبو سنة، دار إحياء التراث العربي-مؤسسة التاريخ العربي، بيروت، ط 1، 1997
78. جؤنة العطار في طرف الفوائد ونوادر الأخبار، أحمد بن الصديق الغماري، د ط
79. جوهر الكنز (تلخيص كنز البراعة في أدوات ذوي اليراعة)، نجم الدين أحمد بن إسماعيل بن الأثير الحلبي، ت مُحَمَّد زغلول سلام، منشأة المعارف، الإسكندرية، د ط، 2009
80. الجوهرة النيرة شرح مختصر القدوري في فروع الحنفية، أبو بكر بن علي بن مُحَمَّد الحداد الزبيدي، ت إلياس قبلان، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 2006
81. حاشية الجمالين للجلالين، الملا علي بن سلطان مُحَمَّد الهروي القاري، ت مُحَمَّد عبد القادر شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 2، 2019
82. حاشية الدسوقي على مختصر السعد شرح تلخيص المفتاح، مُحَمَّد بن أحمد بن عرفة الدسوقي، ت خليل إبراهيم خليل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 2012
83. حاشية الشمني على شرح الدماميني للمغني، تقي الدين أحمد بن مُحَمَّد الشمني، مطبعة مُحَمَّد أفندي مصطفى، مصر، د ط
84. حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي، شهاب الدين أحمد بن مُحَمَّد بن عمر الخفاجي، ت عبد الرزاق المهدي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 2، 2018

85. حاشية الصاوي على تفسير الجلالين، أحمد بن مُحَمَّد الصاوي الخلوتي، ت مُحَمَّد عبد السلام شاهين، دار الكتب العلمية بيروت، ط 10، 2018
86. حاشية العطار على شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع، حسن بن مُحَمَّد بن محمود العطار، ت مُحَمَّد مُحَمَّد تامر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 2015
87. حاشية العلامة على شرح الجلال شمس الدين مُحَمَّد بن أبي أحمد المحلي على متن جمع الجوامع، دار الفكر، بيروت، د ط
88. حاشية القونوي على تفسير البيضاوي، عصام الدين إسماعيل بن مُحَمَّد الحنفي، ت عبد الله محمود مُحَمَّد عمر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 2001
89. حاشية بلال على إيضاح المبهم من معاني السلم، بلال حمدان النجار، دار النون، د ط، 2016
90. حاشية سلم الوصول لشرح نهاية السول، مُحَمَّد بخيت المطيعي، ت مُحَمَّد حسن مُحَمَّد حسن إسماعيل-أحمد فريد المزيدي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 2009
91. الحاشية على المطول (شرح تلخيص مفتاح العلوم)، السيد الشريف الجرجاني، ت رشيد أعرضي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 2007
92. حاشية محيي الدين شيخ زادة على البيضاوي، مُحَمَّد بن مصلح الدين مصطفى القوجوي الحنفي، ت مُحَمَّد عبد القادر شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 1991
93. الحدود في الأصول، أبو الوليد سليمان ابن خلف الباجي الأندلسي، ت نزيه حماد، مؤسسة الزعبي، بيروت، ط 1، 1973
94. الحواشي النقية على كتاب البلاغة لنخبة الأفاضل الأزهرية، مُحَمَّد علي بن حسين المالكي، ت إلياس قبلان، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 2012
95. خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، المحبّي، د ت، المطبعة الوهيبة، د ط
96. الدر المنظوم شرح مقدمة ابن آجروم، مولاي أحمد الطاهر الإدريسي الحسني، مطبعة الواحات، غرداية، ط 1
97. الدرة الكيفانية في شرح نظم عبيد ربه للآجرومية، أبو عبد الله مُحَمَّد توفيق بن عمار الكيفاني، دار الصميعي، الرياض، ط 1، 2011

98. الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، شهاب الدين أحمد بن علي بن مُحَمَّد الشهير بابن حجر العسقلاني، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الهند، د ط، 1349هـ
99. الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع، أحمد بن الأمين الشنقيطي، ت مُحَمَّد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 1999
100. الدرر اللوامع في شرح جمع الجوامع، شهاب الدين أحمد بن إسماعيل الكوراني، ت سعيد بن غالب كامل المجيدي، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، 1428هـ
101. دقائق التفسير الجامع لتفسير الإمام ابن تيمية، جمع وت مُحَمَّد السيد الجليند، مؤسسة علوم القرآن، دمشق، ط 2، 1984
102. دلائل الإعجاز، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن مُحَمَّد الجرجاني، ت أبو فهر محمود مُحَمَّد شاكر، مكتبة الخانجي، د ط
103. دمية القصر وعُصرة أهل العصر، أبو الحسن علي بن الحسن بن علي بن أبي الطيب الباخرزي، ت علي إبراهيم محمود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 2008
104. ديوان أبي دواد الإيادي، ت أنوار محمود الصالحي-أحمد هاشم السامرائي، دار العصماء، دمشق، ط 1، 2010
105. ديوان أبي نواس برواية الصولي، ت بهجت عبد الغفور الحديثي، دار الكتب الوطنية-هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث، أبو ظبي، ط 1، 2010
106. ديوان الخنساء، ت حمدو طمّاس، دار المعرفة، بيروت، ط 2، 2004
107. ديوان الفرزدق، ت علي فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 1987
108. ديوان زهير بن أبي سلمى، علي حسن عافور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 1988
109. ديوان طرفة بن العبد، ت وشرح مهدي مُحَمَّد ناصر الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 3، 2002
110. ديون الراعي النميري، ت واضح الصمد، دار الجيل، بيروت، ط 1، 1995
111. الذهب الإبريز في تفسير وإعراب بعض آي الكتاب العزيز، عبد الرحمن بن مخلوف الثعالبي الجزائري، ت مُحَمَّد شايب شريف-أبو بكر بلقاسم ضيف، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 2018

112. رد المحتار على الدر المختار شرح تنوير الأبصار، مُحَمَّد أمين ابن عابدين، ت عادل أحمد عبد الموجود–علي مُحَمَّد معوّض، دار عالم الكتب، الرياض، د ط، 2003
113. رصف المباني في شرح حروف المعاني، أحمد بن عبد النور المالقي، ت أحمد مُحَمَّد الخراط، مجمع اللغة العربية، دمشق، د ط
114. رفع الأعلام على سلّم الأخضري وتوشيح عبد السلام، مُحَمَّد محفوظ بن الشيخ بن فحف، نشر مُحَمَّد محمود ولد الأمين، موريتانيا، ط 1، 2001
115. رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب في أصول الفقه، تاج الدين عبد الوهاب بن علي السبكي، ت مُحَمَّد عبد الرحمن مخيمر عبد الله، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1
116. رفع النقاب عن تنقيح الشهاب، الشوشاوي الحسين بن علي بن طلحة الرجراجي، ت ناجي السويد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 2015
117. روح البيان في تفسير القرآن، إسماعيل حقي الخلوتي البروسوي، ت عبد اللطيف حسن عبد الرحمن، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 2003
118. روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، أبو الفضل شهاب الدين السيد محمود الالوسي البغدادي، ت إدارة الطباعة المنيرية، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د ط
119. الروض الأنف في تفسير سيرة ابن هشام، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد بن أبي الحسن الخثعمي السهيلي، ت مجدي بن منصور بن سيد الشورى، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 3، 2009
120. روضة الصفا في سيرة الأنبياء والملوك والخلفا، مُحَمَّد بن خاوندشاه خواندمير، ت السباعي مُحَمَّد السباعي–أحمد عبد القادر الشاذلي، الدار المصرية للكتاب، ط 1، 1988
121. روضة الناظر وجنة المناظر في أصول الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل، موفق الدين عبد الله بن أحمد بن قدامة، ت شعبان مُحَمَّد إسماعيل، المكتبة المكية–مكة، المكتبة التدمرية الرياض، مؤسسة الريان بيروت، ط 1، 1998

122. الزهد، أبو عبد الله أحمد بن مُحَمَّد بن حنبل، ت مُحَمَّد عبد السلام شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 1991
123. سلم المطالع لدرك الكوكب الساطع، مُحَمَّد الحسن بن أحمدّ الخديم اليعقوبي الجوادي، ت أبو مُحَمَّد بن مُحَمَّد الحسن، ط 1، 1998
124. سنن أبي داود، أبو داود سليمان بن الأشعث الأزدي السجستاني، ت شعيب الأرنؤوط-مُحَمَّد كامل قره بللي، دار الرسالة العالمية، سوريا، طبعة خاصة، 2009
125. السنن الكبرى سنن النسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي النسائي، ت حسن عبد المنعم شلبي، مؤسسة الرسالة، ط 1، 2001
126. سير أعلام النبلاء، شمس الدين مُحَمَّد بن أحمد بن عثمان الذهبي، ت شعيب الأرناؤوط-علي أبو زيد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط 11، 1996
127. شذرات الذهب في أخبار من ذهب، ابن العماد شهاب الدين أبو الفلاح عبد الحي بن أحمد بن مُحَمَّد العكري الدمشقي، ت محمود الأرناؤوط-عبد القادر الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق، ط 1، 1993
128. شرح البدخشي (مناهج العقول)، مُحَمَّد بن الحسن البدخشي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 1993
129. شرح التسهيل (تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد)، محب الدين مُحَمَّد بن يوسف التميمي (ناظر الجيش)، ت مُحَمَّد العزازي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 2018
130. شرح الدماميني على مغني اللبيب، مُحَمَّد بن أبي بكر الدماميني، ت أحمد عزو عناية، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت، ط 1، 2007
131. شرح الكوكب المنير(مختصر التحرير)، ابن النجار مُحَمَّد بن أحمد بن عبد العزيز بن علي الفتوحي الحنبلي، ت مُحَمَّد الزحيلي-نزيه حماد، وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، السعودية، 1993
132. شرح المفصل، موفق الدين يعيش ابن علي بن يعيش النحوي، إدارة الطباعة المنيرية، مصر، د ط

133. شرح المواقف معه حاشيتا السيالكوتي والجلبي، الشريف علي بن مُحَمَّد الجرجاني، ت محمود عمر الدمياطي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 1998
134. شرح تنقيح الفصول في اختصار المحصول في الأصول، شهاب الدين أبو العباس أحمد بن إدريس القرافي، دار الفكر، بيروت، 2004
135. شرح ديوان جرير، مُحَمَّد إسماعيل عبد الله الصاوي، مطبعة الصاوي، مصر،ط 1
136. شرح رسالة بيان إعجاز القرآن للخطابي، عمر مُحَمَّد عمر باحاذق، دار المأمون للتراث، دمشق، ط 1، 1995
137. شرح رمضان أفندي على شرح السعد على العقائد النسفية، رمضان بن مُحَمَّد الشهير برمضان أفندي، ت مُحَمَّد هادي الشمرخي الماردييني، مكتبة سيدا، ديار بكر، ط 1، 2012
138. شرح عقود الجمان، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، دار الفكر، بيروت، د ط
139. شرح كتاب الحدود في النحو، عبد الله بن أحمد الفاكهي النحوي المكي، ت المتولي رمضان أحمد الدميري، دار التضامن للطباعة، القاهرة، د ط، 1988
140. شرح مختصر الروضة، نجم الدين أبو الربيع سليمان بن عبد القوي بن عبد الكريم ابن سعيد الطوفي، ت عبد الله بن عبد المحسن التركي، وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، السعودية، ط 2، 1998
141. شرح مختصر المنتهى الأصولي، عضد الدين عبد الرحمن الإيجي، ت مُحَمَّد حسن مُحَمَّد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 2004
142. شرح مغني اللبيب، عبد اللطيف مُحَمَّد الخطيب، التراث العربي، الكويت، ط1، 2000
143. شرح مفتاح الوصول، أبو الطيب مولود السريري السوسي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 2012
144. شرح ملحة الإعراب، احمد فال بن آدّو الجكني الشنقيطي، ت مُحَمَّد ولد سيدي مُحَمَّد ولد الشيخ، مطبعة المحمدية، جدة، ط 1، 2013

145. شعر الأحوص الأنصاري، ت إبراهيم السامرائي، مكتبة الأندلس، بغداد، د ط، 1969
146. شموس البراعة شرح دروس البلاغة، أبو الأفضال مُحَمَّد فضل حق الرامفوري، مكتبة المدينة، كراتشي باكستان، ط1، 2007
147. الصاحبي في فقه اللغة العربية، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، ت أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1997
148. صحيح البخاري، أبو عبد الله مُحَمَّد بن إسماعيل البخاري، دار ابن كثير، دمشق-بيروت، ط 1، 2002
149. صحيح مسلم، مسلم بن الحجاج، ت نظر بن مُحَمَّد الفاريابي أبو قتيبة، دار طيبة، ط 1، 2006
150. ضوء الصبح المسفر وجنى الدوح المثمر مختصر صبح الأعشى في كتابة الإنشاء، أحمد بن علي القلقشندي المصري، ت محمود سلامة، مطبعة الواعظ، ط 1، 1906
151. الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، شمس الدين مُحَمَّد بن عبد الرحمن السخاوي، دار الجيل، بيروت، ط 1، 1992
152. الطب النبوي، شمس الدين مُحَمَّد بن أبي بكر بن أيوب الزرعي الدمشقي ابن قيم الجوزية، ت عبد الغني عبد الخالق، دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت، د ط
153. طبقات المفسرين، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، ت علي مُحَمَّد عمر، مكتبة وهبة، الفجالة، ط 1، 1976
154. طبقات المفسرين، شمس الدين مُحَمَّد بن علي بن أحمد الدّاوودي، ت لجنة من العلماء، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 1، 1983
155. الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، يحيى بن حمزة بن علي ابن إبراهيم العلوي اليمني، ت عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية، بيروت، ط 1، 2008
156. عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك مع أوضح المسالك، محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، د ط، 2009

157. عدة الصابرين وذخيرة الشاكرين، أبو عبد الله مُحَمَّد ابن قيم الجوزية، ت إسماعيل بن غازي مرحبا، دار عالم الفوائد، مكة المكرمة، ط 1
158. عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، بهاء الدين السبكي، ت عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية، بيروت، ط 1، 2003
159. العقد المنظوم في الخصوص والعموم، شهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي المالكي، ت أحمد الختم عبد الله، دار الكتب، ط 1، 1999
160. عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ، السمين الحلبي أحمد بن يوسف بن عبد الدائم، ت مُحَمَّد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 1996
161. غربال الزمان في وفيات الأعيان، يحي بن أبي بكر بن مُحَمَّد بن يحيى بن حسين العامري الحرضي اليماني، ت مُحَمَّد ناجي زعبي العمر، مطبعة زيد بن ثابت، ط 1، 1985
162. الفائق في أصول الفقه، صفي الدين مُحَمَّد بن عبد الرحيم الأرموي الهندي الشافعي، ت محمود نصار، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 2005
163. الفتاوى التاتارخانية في الفقه الحنفي، عالم بن العلاء الأندريتي الدهلوي، ت عبد اللطيف حسن عبد الرحمن، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 2005
164. الفتاوى الحديثية، أحمد شهاب الدين بن حجر الهيتمي المكي، د ت، دار المعرفة، بيروت، د ط
165. فتح البيان في مقاصد القرآن، أبو الطيب صديق بن حسن بن علي الحسيني القنوجي البخاري، ت إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 2، 2017
166. فتح البيان في مقاصد القرآن، صديق بن حسن القنوجي، ت عبد الله بن إبراهيم الأنصاري، المكتبة العصرية، بيروت، د ط، 1992
167. الفتح الرباني لترتيب مسند الامام أحمد بن حنبل، أحمد عبد الرحمن البنا الساعاتي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د ط
168. فتح الغفار بشرح المنار، زين الدين بن إبراهيم ابن نجيم الحنفي، ت محمود أبو دقيقة، مكتبة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ط 1

169. فتح الغيب في الكشف عن قناع الريب (حاشية الطيبي على الكشاف)، شرف الدين الحسين بن عبد الله الطيبي، ت حسن بن أحمد العمري–صالح بن ناصر الناصر، جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم، دبي، ط 1، 2013

170. فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير، مُحَمَّد بن علي بن مُحَمَّد الشوكاني، ت يوسف الغوش، دار المعرفة، بيروت، ط 4، 2007

171. الفتوحات الإلهية بتوضيح تفسير الجلالين للدقائق الخفية، سليمان بن عمر العجيلي الشافعي الجمل، ت إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 2006

172. الفروق في اللغة، أبو هلال العسكري، ت لجنة إحياء التراث العربي بدار الآفاق الجديدة، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط 4، 1980

173. الفصول المفيدة في الواو المزيدة، صلاح الدين خليل بن كيكلدي العلائي، ت حسن موسى الشاعر، دار البشير، عمّان، ط1، 1990

174. فواتح الرحموت، عبد العلي مُحَمَّد بن نظام الدين مُحَمَّد السهالوي الأنصاري اللكنوي، ت عبد الله محمود مُحَمَّد عمر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 2002

175. الفوائد المشوق إلى علوم القرآن وعلم البيان، ابن قيم الجوزية، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 2، 1988

176. قلائد العقيان ومحاسن الأعيان، أبو نصر الفتح بن مُحَمَّد بن عبيد الله القيسي الإشبيلي، ابن خاقان، ت حسين يوسف خريوش، مكتبة المنار، العراق، ط 1، 1989

177. القواعد والفوائد الأصولية، ابن اللحام أبو الحسن علاء الدين بن مُحَمَّد بن عباس البعلي، ت عبد الكريم الفضيلي، المكتبة العصرية، بيروت، ط 1، 1998

178. القول السديد شرح جوهرة التوحيد، علي عثمان جرادي، ت بسام الحمزاوي الحسيني الدمشقي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 2013

179. الكامل في التاريخ، أبو الحسن علي بن أبي الكرم ابن الأثير الجزري، ت مُحَمَّد يوسف الدقاق، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 1987

180. كتاب الصناعتين الكتابة والشعر، أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل العسكري، ت مفيد قميحة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 2، 1989
181. كشاف اصطلاحات الفنون، مُحَمَّد علي بن شيخ علي الفاروقي التهانوي، ت رفيق العجم-علي دحروج، مكتبة لبنان، ط 1، 1996
182. الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، جار الله أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري، ت عادل أحمد عبد الموجود-علي مُحَمَّد معوض، مكتبة العبيكان، الرياض، ط 1، 1998
183. كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البزدوي، علاء الدين عبد العزيز بن أحمد البخاري، ت عبد الله محمود مُحَمَّد عمر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1
184. كشف النقاب عن مخدرات ملحة الإعراب، جمال الدين عبد الله بن أحمد بن علي الفاكهي، ت محمود نصار، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 2008
185. الكليات، أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي، ت عدنان درويش-مُحَمَّد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط 2، 1998
186. الكوكب الساطع نظم جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي، دار ابن الجوزي، السعودية، ط 1، 1431هـ
187. الكوكب المشرق في سماء علم المنطق على السلم المنورق، مُحَمَّد الأمين البويطي، دار المنهاج، جدة، ط 1، 2015
188. اللباب في علوم الكتاب، أبو حفص عمر بن علي ابن عادل الدمشقي الحنبلي، ت عادل أحمد عبد الموجود-علي مُحَمَّد معوّض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 1998
189. متن الأجرومية، أبو عبد الله مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن داود الصنهاجي ابن آجروم، دار الصميعي، الرياض، ط 1، 1998
190. متن الألفية، مُحَمَّد بن عبد الله بن مالك الأندلسي، المكتبة الشعبية، بيروت، د ط
191. المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، ضياء الدين بن الأثير، ت أحمد الحوفي-بدوي طبانة، دار نهضة مصر، القاهرة، د ط

192. مجموع الفتاوى، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيمية الحراني، ت مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 3
193. مجموع فتاوى أحمد بن تيمية، عبد الرحمن بن مُحَمَّد بن قاسم-ابنه مُحَمَّد، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، السعودية، د ط، 2004
194. مجموعة الفتاوى، تقي الدين أحمد بن تيمية الحراني، ت عامر الجزار-أنور الباز، دار الوفاء، المنصورة، ط 3، 2005
195. محاسن التأويل، مُحَمَّد جمال الدين القاسمي، ت مُحَمَّد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 2، 2003
196. المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، أبو مُحَمَّد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي، ت عبد السلام عبد الشافي مُحَمَّد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 2001
197. المحصول في أصول الفقه، أبو بكر بن العربي المعافري، ت حسين علي اليدري، دار البيارق، عمّان، ط 1، 1999
198. المحصول في علم أصول الفقه، فخر الدين مُحَمَّد بن عمر بن الحسين الرازي، ت طه جابر فياض العلواني، مؤسسة الرسالة، بيروت، د ط
199. المحيط البرهاني في الفقه النعماني، برهان الدين أبو المعالي محمود ابن مازة البخاري، ت عبد الكريم سامي الجندي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 2004
200. مذكرة أصول الفقه على روضة الناظر، مُحَمَّد الأمين بن مُحَمَّد المختار الجكني الشنقيطي، ت بكر بن عبد الله أبو زيد، دار عالم الفوائد، مكة المكرمة، ط 1، 1426هـ
201. مراقي السعود إلى مراقي السعود، المرابط مُحَمَّد الأمين بن أحمد زيدان الجكني، ت مُحَمَّد المختار بن مُحَمَّد الأمين الشنقيطي، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ط 1، 1993
202. مسالك الأبصار في ممالك الأمصار، ابن فضل الله العمري شهاب الدين أحمد بن يحيى، ت كامل سلمان الجبوري، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 2010
203. المستصفى من علم الأصول، أبو حامد مُحَمَّد بن مُحَمَّد الغزالي، ت حمزة بن زهير حافظ، المدينة المنورة للطباعة، ط 1، 1413هـ

204. المسند، أحمد بن مُحَمَّد بن حنبل، ت وشرح حمزة أحمد الزين، دار الحديث، القاهرة، ط 1، 1995
205. المسودة في أصول الفقه، أبو العباس شهاب الدين أحمد بن مُحَمَّد الحراني الدمشقي، ت محيي الدين عبد الحميد، مطبعة المدني، القاهرة، د ط
206. المشكاة الفتحية على الشمعة المضية في علم العربية، مُحَمَّد بن مُحَمَّد البديري الدمياطي، ت يحيى مراد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 2004
207. المصباح في علم النحو، أبو الفتح ناصر الدين بن عبد السيد بن علي المطرزي، ت عبد الحميد السيد طليب، مكتبة الشباب، مصر، ط 1
208. المصفى في أصول الفقه، أحمد بن مُحَمَّد بن علي الوزير، دار الفكر المعاصر، بيروت–دار الفكر، دمشق، ط1، 1996
209. مصنف عبد الرزاق، أبو بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني، ت مركز البحوث وتقنية المعلومات بدار التأصيل، دار التأصيل، ط 1، 2015
210. المطالع السعيدة في شرح الفريدة، جلال الدين السيوطي، ت نبهان ياسين حسين، الجامعة المستضربة، بغداد، د ط، 1977
211. المطول في التلخيص، سعد الدين التفتازاني، مطبعة سنده، د ط، 1310هـ
212. معاهد التنصيص على شواهد التلخيص، عبد الرحيم بن أحمد العباسي، ت مُحَمَّد محيي الدين عبد الحميد، عالم الكتب، بيروت، د ط، 1947
213. معترك الأقران في إعجاز القرآن، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، ت علي مُحَمَّد اليحاوى، دار الفكر العربي، د ط
214. المعجم الوافي في أدوات النحو العربي، علي توفيق الحمد–يوسف جميل الزعبي، دار الأمل، الأردن، ط2، 1993
215. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاري، ت مُحَمَّد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، د ط، 1991
216. مفاد الطول والقصر على نظم المختصر، مُحَمَّد الخضر بن حبيب الله المايابي، مخطوط بزاوية الشيخ المامي، انواكشوط.

217. مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم، أحمد بن مصطفى بطاش كبرى زاده، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 1993
218. مفتاح الوصول إلى بناء الفروع على الأصول، أبو عبد الله مُحَمَّد بن أحمد الحسيني الشريف التلمساني، ت مُحَمَّد علي فركوس، المكتبة المكية–مكة المكرمة، مؤسسة الريان–بيروت، ط 1، 1998
219. المفردات في غريب القرآن، أبو القاسم الحسين بن مُحَمَّد الراغب الأصفهاني، ت مركز الدراسات والبحوث بمكتبة نزار مصطفى الباز،مكتبة نزار مصطفى الباز، د ط
220. المقدمات الممهدات لبيان ما اقتضته رسوم المدونة من الأحكام الشرعيات والتحصيلات المحكمات لأمهات مسائلها المشكلات، أبو الوليد مُحَمَّد بن أحمد ابن رشد القرطبي، ت مُحَمَّد حجي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط 1، 1988
221. المقدمة الجزولية في النحو، أبو موسى عيسى بن عبد العزيز الجزولي، ت شعبان عبد الوهاب مُحَمَّد، مطبعة أم القرى، مكة، د ط
222. منتهى الوصول في علمي الأصول والجدل، ابن الحاجب جمال الدين أبو عمرو عثمان بن عمرو بن أبي بكر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 1985
223. منهاج الوصول إلى علم الأصول، عبد الله ناصر الدين ابن عمر البيضاوي، ت شعبان مُحَمَّد إسماعيل، دار ابن حزم، بيروت–لبنان، ط1، 2008
224. المنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي، يوسف بن تغرى بردى الأتابكي جمال الدين أبو المحاسن، ت مُحَمَّد مُحَمَّد أمين، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، د ط
225. المهذب في أصول الفقه المقارن، عبد الكريم بن علي النملة، مكتبة الرشد، الرياض–السعودية، ط1، 1999
226. المهذب في فقه الإمام الشافعي، أبو إسحاق الشيرازي، ت مُحَمَّد الزحيلي، دار القلم –دمشق، الدار الشامية–بيروت، ط 1، 1996
227. مواد البيان، علي بن خلف الكاتب، ت حاتم صالح الضامن، دار البشائر، دمشق، ط 1، 2003
228. موصل النبيل إلى نحو التسهيل،خالد بن عبد الله الأزهري، ت ثريا عبد السميع إسماعيل، رسالة دكتوراه بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، 1998

229. نتائج الفكر في النحو، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي، ت عادل أحمد عبد الموجود–علي مُحَمَّد عوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 1992
230. نزهة الخاطر العاطر، عبد القادر بن أحمد بن مصطفى بدران الدومي ثم الدمشقي، دار الحديث، بيروت، ط 1، 1991
231. نظم الدرر في تناسب الآيات والسور، برهان الدين أبو الحسن إبراهيم بن عمر البقاعي، ت عبد الرزاق غالب المهدي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 4، 2011
232. نظم الورقات، شرف الدين العمريطي، دار الصميعي، الرياض، 1996
233. النكت في إعجاز القرآن، أبو الحسن علي بن عيسى الرماني، (ضمن ثلاث رسائل في إعجاز القرآن للرماني والخطابي وعبد القاهر الجرجاني)، ت مُحَمَّد خلف الله أحمد–مُحَمَّد زغلول سلام، دار المعارف، مصر، ط 3، 1976
234. نهاية السول في شرح منهاج الأصول، جمال الدين عبد الرحيم بن الحسن الأسنوي، عالم الكتب، د ط
235. نور القبس المختصر من المقتبس، أبو عبيد الله مُحَمَّد بن عمران المرزباني، ت رودلف زلهايم، دار فرانتس شتاينر بقيسبادن، 1964
236. نيل السائرين في طبقات المفسرين، مُحَمَّد طاهر البنجبيري، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 2010
237. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي، ت عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، د ط، 1979
238. الوسيط في تفسير القرآن المجيد، أبو الحسن علي بن أحمد الواحدي النيسابوري، ت عادل أحمد عبد الموجود–علي مُحَمَّد معوض–أحمد مُحَمَّد صيرة–أحمد عبد الغني الجمل–عبد الرحمن عويس، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 1994
239. وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، أبو العباس أحمد بن مُحَمَّد بن إبراهيم بن أبي بكر بن خلكان، ت يوسف علي طويل–مريم قاسم طويل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 2، 2012

المراجع:

1. أثر الاختلافات في القواعد الأصولية في اختلاف الفقهاء، مصطفى سعيد الحن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3، 1982
2. أحكام الطهارة، أبو عمر دبيان بن مُحَمَّد الدبيان، مكتبة الرشد، الرياض، ط 1، 2004
3. الآراء الأصولية للإمام القرطبي من خلال تفسيره، أحمد عيسى يوسف العيسى، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 2005
4. أساليب المعاني في القرآن، جعفر السيد باقر الحسيني، مؤسسة بوستان كتاب، إيران، ط 1، 1428هـ
5. أساليب بلاغية الفصاحة-البلاغة-المعاني، أحمد مطلوب، وكالة المطبوعات، الكويت، ط 1، 1980
6. أصول الفقه الإسلامي، وهبة الزحيلي، دار الفكر، دمشق، ط1، 1986
7. أضواء في النحو والصرف، بديع عوض الله، دار يافا العلمية، الأردن، ط 1، 2011
8. الإطناب في القرآن الكريم (دراسة بلاغية)، مختار عطية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية،د ط
9. الإعجاز البلاغي في القصة القرآنية (دراسة في سور الطواسين)، عدنان مهدي الدليمي، دار غيداء، عمّان، 2012
10. بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة، عبد المتعال الصعيدي، المطبعة النموذجية، مصر، د ط
11. بغية السائل من أوابد المسائل، وليد المهدي، دار الرّاف، ط 1، 2018
12. البلاغة العالية (علم المعاني)، عبد المتعال الصعيدي، المطبعة النموذجية، مصر، ط 2، 1991
13. البلاغة العربية أسسها وعلومها وفنونها، عبد الرحمن حسن حبنّكه الميداني، دار القلم-دمشق، الدار الشامية-بيروت، ط 1، 1996
14. البلاغة العربية في ثوبها الجديد (علم المعاني)، بكري شيخ أمين، دار العلم للملايين، بيروت، ط 6، 1999
15. البلاغة فنونها وأفنانها علم المعاني، فضل حسن عباس، دار الفرقان، الأردن، ط 4، 1997

16. البليغ في المعاني والبيان والبديع، أحمد أمين الشيرازي، مؤسسة النشر الإسلامي، ط 1، 1422هـ
17. تراجم القراء العشر ورواتهم المشهورين، طه فارس، مؤسسة الريان، ط 1
18. حروف المعاني بين دقائق النحو ولطائف الفقه، محمود سعيد، د ط
19. دروس البلاغة مع شرحه شموس البراعة، حفني ناصف-مُحَمَّد دياب-سلطان مُحَمَّد-مصطفى طموم، مكتبة المدينة، كراتشي، ط 1، 2007
20. دروس في التفسير تفسير سورة ابراهيم، يوسف القرضاوي، مكتبة وهبة، القاهرة، ط 1، 2012
21. زهرة التفاسير، مُحَمَّد أبو زهرة، دار الفكر العربي، القاهرة، د ط
22. سور الحواميم-دراسة بلاغية تحليلية-، عبد القادر عبد الله فتحي علوش الحمداني، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 2011
23. الشافعي حياته وعصره وآراؤه وفقهه، مُحَمَّد أبو زهرة، دار الفكر العربي، القاهرة، ط 2، 1978
24. علما المنطق وآداب البحث والمناظرة، سيد علي حيدرة، دار الجزيرة، مصر، ط 1، 2007
25. عون الحنان في شرح الأمثال في القرآن، علي أحمد عبد العال الطهطاوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 2004
26. في البلاغة العربية علم المعاني، عبد العزيز عتيق، دار النهضة العربية، بيروت، ط 1، 2009
27. قطوف من الفوائد، أبو خلاد ناصر بن سعيد بن سيف السيف، كتاب نت
28. المجموعة الثانية من رسائل علمية في فنون مختلفة، أبو الطيب مولود السريري، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1
29. المدح والذم في القرآن الكريم، معن توفيق دحام الحيالي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 2006
30. معالم أصول الفقه عند أهل السنة والجماعة، مُحَمَّد بن حسين بن حسن الجيزاني، دار ابن الجوزي، السعودية، ط1، 1996

31. معالم في الغاية والمنهج، مُحَمَّد أديب الصالح، مكتبة العبيكان، الرياض، ط 1، 1422هـ
32. معاني النحو، فاضل صالح السامرائي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمّان، ط1، 2000
33. من أسرار التعبير القرآني، مُحَمَّد مُحَمَّد أبو موسى، مكتبة وهبة، القاهرة، ط 3، 2012
34. النحو العربي أحكام ومعان، مُحَمَّد فاضل السامرائي، دار ابن كثير، بيروت، ط 1، 2014
35. النحو العربي، إبراهيم إبراهيم بركات، دار النشر للجامعات، مصر، د ط، 2007
36. النحو الوافي، عباس حسن، دار المعارف، مصر، ط 3
37. نظرية النظم وقيمتها العلمية في الدراسات اللغوية عند عبد القاهر الجرجاني، وليد مُحَمَّد مراد، دار الفكر، دمشق، ط 1، 1983

القواميس والمعاجم:

1. تاج العروس من جواهر القاموس، مُحَمَّد مرتضى ابن مُحَمَّد الحسيني الزبيدي، ت عبد المنعم خليل إبراهيم–كريم سيد مُحَمَّد محمود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 2
2. كتاب العين (مرتبا على حروف المعجم)، الخليل بن أحمد الفراهيدي، ت عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 2002
3. لسان العرب، ابن المنظور، ت عبد الله عليّ الكبير ومُحَمَّد أحمد حسب الله وهاشم مُحَمَّد الشاذلي، دار المعارف، القاهرة، ط 1، 1998
4. لسان العرب، أبو الفضل جمال الدين مُحَمَّد بن مكرم ابن منظور الافريقي، د ت، دار صادر، بيروت، د ط
5. محيط المحيط، المعلّم بطرس البستاني، ت مُحَمَّد عثمان، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 2009
6. معجم التعريفات، علي بن مُحَمَّد السيد الشريف الجرجاني، ت مُحَمَّد صدّيق المنشاوي، دار الفضيلة، مصر، د ط
7. معجم القواعد العربية في النحو والتصريف، عبد الغني الدقر، دار القلم، دمشق، ط1، 1986

8. معجم المفسرين، عادل نويهض، مؤسسة نويهض الثقافية، لبنان، ط 3، 1988
9. معجم تراجم أعلام الفقهاء، يحيى مراد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 2004
10. الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية)، إسماعيل بن حماد الجوهري، ت أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، ط 4، 1990

المجلات والدوريات العلمية:

1. معايير التفريق بين النبي والرسول (جمع ودراسة)، يوسف الزيوت، مجلة جامعة دمشق، م 19، العدد الأول، 2003

الرسائل العلمية:

1. حروف المعاني وأثرها في اختلاف الفقهاء، حسين مطاوع حسين الترقوري، إشراف مُحَمَّد مُحَمَّد الخضراوي، رسالة دكتوراه، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 1982
2. منهج الشيخ الشنقيطي في تفسير آيات الأحكام من أضواء البيان، عبد الرحمن بن عبد العزيز السديس، إشراف عبد المجيد محمود عبد المجيد، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 1410هـ

المراجع الالكترونية:

1. التناوب في المعنى بين حروف العطف، حجاج أنور عبد الكريم، www.alukah.net